

سلسلة رد الشبهات







تأليف

الشيخ رافد التميمي

زيد بن علي(عليه السلام)

بحث يتضمن درء الشبهات عنه من خلال

بيان موقف أهل البيت **(عليهم السلام)** منه

مركز الأبحاث العقائدية :

● إيران ـ قم المقدسة ـ صفائية ـ ممتاز ـ رقم ٣٤

ص . ب : ٣٣٣١ / ٣٧١٨٥

الهاتف : ٧٧٤٢٠٨٨ (٢٥١) (٠٠٩٨)

الفاكس : ٧٧٤٢٠٥٦ (٢٥١) (٠٠٩٨)

● العراق ـ النجف الأشرف ـ شارع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

جنب مكتب آية اللّه العظمى السيد السيستاني دام ظله

ص . ب : ٧٢٩

الهاتف : ٣٣٢٦٧٩ (٣٣) (٠٠٩٦٤)

● الموقع على الانترنت : www . aqaed . com

● البريد الالكتروني : info @ aqaed . com

توزيع

الغدير للطباعة والنشر والتوزيع : ٩٨٩١٢٥٥١٤٤٢٦+

E-mail :algadeer_pub@yahoo.com

سلسله رد الشبهات

٦

زيد بن علي (عليه السلام)

بحث يتضمن درء الشبهات عنه من خلال

بيان موقف أهل البيت (عليهم السلام) منه

تأليف

الشيخ رافد التميمي

مقدّمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، نبيّنا ومقتدانا أبي القاسم محمّد، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الذين أذهب اللّه عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا.

والحمد للّه على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضى الربّ الإسلام لنا ديناً كاملاً بولاية أمير المؤمنين وأولاده المعصومين(عليهم السلام).

سلسلة ردّ الشبهات

كانت الشبهات التي يلقيها أعداء التشيّع وما تزال من أكبر العوائق التي حجبت عقول ذوي الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة الأُخرى عن فهم التشيّع من جهة، وانتشاره بصورة موسّعة من جهة أُخرى، وازدادت الشبهات وتوسّعت رقعتها تزامناً مع ارتقاء مستوى التقنيّة العلميّة وتقارب المعلومات واكتساح الساحة العالمية بالانترنيت، وغير ذلك من مختلف الأجهزة المتطورّة والتقنيات الحديثة.

ففرض هذا الأمر ضرورة التصدّي والوقوف اتجاه هذه الشبهات المختلفة بشتّى ألوانها ومختلف أطروحاتها.

وهكذا كان علماؤنا وما زالوا بالمرصاد لكلّ شاردة وواردة، بحيث تجدهم مترصدين لكلّ شبهة صغيرة أو كبيرة، لكي يذودوا عن المذهب ويدافعوا عن الكيان المقدّس بما منحهم اللّه من عزيمة راسخة ويقين ثابت.

وما «سلسلة ردّ الشبهات» التي شرع مركز الأبحاث العقائدية بإصدارها إلاّ مساهمة جادّة وخطوة هادفة تُضمّ جنباً إلى جنب مع أعمال وجهود العلماء

العاملين، لتشكّل بذلك سدّاً منيعاً أمام تحدّيات العصر، وإجابة شافية لكلّ من تعترض في ذهنه شبهة أو تساؤل أو إشكال نابع عن غفلة وبُعد عن الحقّ والحقيقة، أو غرض يكشف عن رين في القلب ومرض في النفوس.

ولكي تكون الصورة واضحة عن هذه (السلسلة)، وجدنا لزاماً علينا تبيين بعض النقاط في هذا المجال:

١ ـ لم تكن فكرة إصدار سلسلة كتب علميّة موضوعيّة تخصصيّة تعنى بردّ الشبهات والإجابة عليها وليدة الساعة، بل هي الركيزة التي أُسّس لأجلها مركز الأبحاث العقائدية برعاية مكتب المرجع الديني الأعلى آية اللّه العظمى السيّد السيستاني «زيد عزّه».

ولكي تكتسب الإجابات موضوعيّتها من جهة، وعمقها وصدقها في الطرح من جهة أُخرى، قام المركز ـ وبجهود مشكورة من قبل السادة الأفاضل العاملين فيه ـ بتجميع الشبهات وإجراء دراسة دقيقة لها، من أجل العثور على مناشئها أولاً، وملاحظة تطوّراتها على مرّ العصور ثانياً.

وهذا ممّا أوجب أن يقوم المركز بمسح ميداني لمئات من الكتب والمصادر عند أهل السنّة قديماً وحديثاً وسبر بطونها حتّى حصل على نتائج يعتدّ بها.

وبعد تلخيص تلك الشبهات ـ مع الحفاظ على مصدر الشبهة ومناشئها ـ تمّ طباعتها في ثمانية مجلّدات بعنوان «موسوعة الرأي الآخر»، تضمّ بين دفتيها (٤٠٠) عنواناً وشبهة بمختلف الجوانب العقائديّة والمسائل الخلافيّة والفِرق والأعلام والكتب.

٢ ـ يعطي المركز للأساتذة والباحثين الذين يودّون المشاركة في ردّ الشبهات ما توصّل إليه من شبهات تلخيصاً وتفصيلاً، وذلك بتصوير واستنساخ أصل الشبهة المراد الإجابة عنها، كما يفسح المركز للباحث مجال الاستفادة ممّا جمعه من ردّ الشبهات وأدلّة الشيعة من مصادرها قديماً وحديثاً، وما نظّمه من فهرسة موضوعيّة عقائديّة لمكتبة المركز.

٣ ـ إتماماً للفائدة المرجوّة من هذه السلسلة ولوحدة صياغتها تقريباً واتحاد نسقها، نأمل أن يولي الباحث أهميّة خاصة للإجابة على الشبهات في الموضوع المراد بحثه بعد إشباع البحث من جميع الجوانب المطلوبة.

٤ ـ ينبغي أن لا تقلّ الكتابة في موضوع معيّن عن (١٠٠) صفحة (وزيري)، ونأمل أن لا تزيد على (٣٠٠) صفحة، إلاّ في الموارد التي يتطلّب فيها المقام التطويل في البحث.

٥ ـ يجدر القول بعدم اقتصار الباحث على ما يوفّره المركز له من شبهات حول الموضوع المراد تناوله، فقد تكون هنالك بعض الإشكاليات، وقد يجد الباحث بعض الشبهات التي لا توجد ضمن ما يقدّم له المركز من شبهات، فعليه أن يتناولها بالبحث والتمحيص، ليساعد ذلك على عمق وشمولية الموضوع.

٦ ـ السلسلة لا تختصّ بالكتّاب المعاصرين، بل تشمل كتابات السلف الصالح من علمائنا الأبرار رضوان اللّه عليهم، بشرط أن تكون مختصّة بردّ الشبهات، وأن يتمّ تحقيقها وفقاً للمناهج الحديثة في تحقيق التراث.

٧ ـ الكتاب يخضع للمناقشة والمراجعة من قبل اللجنة العلميّة للمركز، وتوضع الملاحظات التي تقدّمها اللجنة باختيار المؤلّف للبحث والنظر فيها، كما أنّ للمركز الحقّ التام في إجراء التعديلات الفنيّة وتقويم النصّ.

٨ ـ يكتب المركز مقدّمة للكتاب، يتناول فيها بحثاً مختصراً حول الكتاب وموضوعه.

٩ ـ يكون حقّ الطبع في إيران والعراق للمركز، كما يكون حقّ الطبع في غيرهما للمؤلّف، بشرط إبقاء مقدّمة المركز في الكتاب وعدم حذفها.

١٠ ـ يكون الحقّ المعنوي والمادي للمؤلّف محفوظاً.

وأخيراً، فإنّنا ندعوكم للمشاركة في هذا المشروع الحيويّ، والإجابة عن الشبهات التي أثارها المخالفون وأعداء أهل البيت(عليهم السلام)، والمركز على استعداد كامل لأن يقدّم لكم فهرست الشبهات وردودها في حالة رغبتكم في المشاركة في

هذا المشروع، وشكراً.

ما تقدّم، كان هو المنشور الذي بدأنا العمل به في «سلسلة ردّ الشبهات»، قبل ثلاث سنوات تقريباً، وقد وضعناه في موقع المركز على الإنترنت، وحملته أنا شخصياً أعرضه على العلماء والفضلاء في إيران وسوريا ولبنان والعراق، طالباً منهم المساهمة الفعّالة في هذا المشروع العقائدي الحيوي.

وجميع من التقينا بهم من أصحاب السماحة العلماء والفضلاء، أيدوا عملنا هذا وباركوه، إلاّ أنّ أكثرهم اعتذر عن المشاركة فيه لانشغاله بما يراه أهم من هذا المشروع وهو إلقاء دروس الفقه والأصول في الحوزات العلمية.

واستطعنا بحمد اللّه تعالى من إصدار خمسة مؤلّفات من هذه الموسوعة، هي:

١) زواج أم كلثوم، للسيّد علي الشهرستاني طبع أولاً سنة ١٤٢٥ هـ، وثانياً سنة ١٤٢٨ هـ.

٢) تصحيح القراءة في نهج البلاغة، للشيخ خالد البغدادي، طبع أولاً سنة ١٤٢٨ هـ، وثانياً سنة ١٤٢٩ هـ.

٣) صلاة التراويح سنّة مشروعة أو بدعة محدثة، للشيخ جعفر الباقري، طبع سنة ١٤٢٧ هـ.

٤) الخلفاء الاثنا عشر، للشيخ جعفر الباقري، طبع سنة ١٤٢٧ هـ.

٥) موسوعة ابن عباس حبر الأمّة وترجمان القرآن، للسيد محمّد مهدي الخرسان، طبع منه خمس مجلدات سنة ١٤٢٨ هـ، وباقي الأجزاء ـ التي من المتوقع أن تصل في عشرين مجلداً ـ قيد التصحيح.

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم، هو الإصدار السادس من هذه الموسوعة المباركة، الذي قام بتأليفه أحد أعضاء مركزنا النشطين، الأخ الفاضل الشيخ رافد التميمي، والذي تناول فيه موضوعاً مهماً وحسّاساً عند أتباع مدرسة أهل البيت(عليهم السلام)، وهو الحديث عن شخصية زيد الشهيد ابن الإمام زين العابدين(عليهما السلام)، وما دار حوله من شبهات وأقوال، وقد وضعه في سبعة فصول:

الأوّل: موجز عن حياة زيد بن علي(عليه السلام).

والثاني: عرض لروايات أهل البيت(عليهم السلام) المادحة له.

والثالث: البحث الدلالي لروايات المدح.

والرابع: عرض أقوال علماء الإمامية عنه وتوثيقه.

والخامس: البحث السندي لروايات المدح.

والسادس: عرض روايات الذمّ له.

والسابع: البحث السندي والدلالي لروايات الذمّ.

وقد وفّق المؤلّف حفظه اللّه ورعاه في استيعاب هذا الموضوع، خصوصاً في البحث السندي لروايات المدح والذمّ، علماً بأنّ ما توصّل إليه من نتائج في هذا المجال تعبّر عن رأيه الخاص.

زيد بن علي(عليه السلام):

وثّقه الكثير من كبار علمائنا ومدحوه وأثنوا عليه، وهذا يدلّ على مكانته عند أتباع مدرسة أهل البيت(عليهم السلام)، نذكر جملة منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١) قال الشيخ المفيد في الإرشاد: «وكان زيد بن علي بن الحسين عين إخوته بعد أبي جعفر(عليه السلام) وأفضلهم، وكان عابداً، ورعاً، فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطالب بثارات الحسين(عليه السلام)».

ثمّ قال: «واعتقد كثير فيه ـ كثير من الشيعة ـ الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها له؛ لمعرفته(عليه السلام) باستحقاق أخيه للإمامة من قبله، ووصيّته عند وفاته إلى أبي عبد اللّه(عليه السلام)[1].

٢) قال الخزّاز القمّي في كفاية الأثر: «كان زيد بن علي معروفاً بالستر والصلاح، مشهوراً عند الخاصّ والعامّ، وهو بالمحلّ الشريف الجليل، وكان

---

[1] الإرشاد ٢:١٧١

خروجه على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا على سبيل المخالفة لابن أخيه، وإنّما وقع الخلاف من جهة الناس؛ وذلك أنّ زيد بن علي(عليه السلام) لمّا خرج، ولم يخرج جعفر بن محمّد(عليه السلام) توهّم من الشيعة أنّ امتناع جعفر(عليه السلام) كان للمخالفة، وإنّما كان لضرب من التدبير».

ثمّ قال: «وأما جعفر(عليه السلام) وزيد(عليه السلام) فما كان بينهما خلاف[1]

٣) قال ابن داود في رجاله: «شهد الصادق(عليه السلام) بالوفاء والترحّم على زيد، وذلك آية جلالته[2]

٤) قال الشهيد الأوّل في القواعد: «أو جاز أن يكون خروجهم بإذن إمام واجب الطاعة، كخروج زيد بن علي(عليه السلام)[3]

٥) قال الشيخ عبد اللطيف: «كان زيد بن علي(عليه السلام) جليل القدر، عظيم المنزلة، ورد في مدحه روايات كثيرة[4]

٦) قال المجلسي في مرآة العقول: «دلّت أكثر الأخبار على كون زيد(عليه السلام) مشكوراً، وأنّه لم يدّع الإمامة، وأنّه كان قائلاً بإمامة الباقر(عليه السلام) والصادق(عليه السلام)، وإنّما خرج لطلب ثار الحسين(عليه السلام)، وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان يدعو إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وأنّه كان عازماً على أنّه إن غلب على الأمر فوّضه إلى أفضلهم وأعلمهم، وإليه ذهب أكثر أصحابنا، بل لم أرَ في كلامهم غيره، وقيل: إنّه كان مأذوناً من قبل الإمام سرّاً[5].

٧) قال الشيخ البهائي في آخر رسالته المعمولة في إثبات وجود القائم(عليه السلام): «إنّا معاشر الإماميّة لا نقول في زيد(رضي الله عنه) إلاّ خيراً، وكان جعفر الصادق(عليه السلام) كثيراً ما يقول:

---

[1] كفاية الأثر: ٣٠٥

[2] رجال ابن داود: ١٠٠ [٦٦٣]، القسم الأوّل.

[3] القواعد والفوائد ٢: ٢٠٧، القاعدة: ٢٢١.

[4] زيد الشهيد للمقرّم: ٤٢.

[5] مرآة العقول ١: ٢٦١.

«رحم اللّه عمّي زيداً» إلى أن قال: «والروايات عن أئمّتنا في هذا المعنى كثيرة[1].

٨) قال عبد اللّه الأفندي في الرياض: «كان زيد سيّداً كبيراً عظيماً في أهله وعند شيعة أبيه، والروايات في فضله كثيرة، كما يظهر من مطاوي كتب الرجال وغيرها، ولقد أورد الشيخ حسن بن علي الطوسي في آخر كتاب أسرار الصلاة فصلاً في أحوال زيد، وذكر الأخبار في مجده وفضائله»[2]

٩) قال السيّد علي خان في شرح الصحيفة: «كان زيد بن علي(عليه السلام) عارفاً بالحقّ معتقداً له»[3]

١٠) قال الشيخ عبد النبيّ الكاظمي في تكملة الرجال: «اتفق علماء الإسلام في جلالة زيد وورعه وفضله».[4]

وقد وردت روايات كثيرة صحيحة في مدحه وإطرائه ـ عرضها المؤلّف، وناقش سندها ـ منها.

١) روى الشيخ الكليني في الكافي بسند صحيح عن عيص بن القاسم، قال: سمعت أبا عبد اللّه(عليه السلام) يقول: «... إن أتاكم أت منّا فانظروا على أيّ شيء تخرجون، ولا تقولوا: خرج زيد، فإنّ زيداً كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، ولو ظهر لوفّى بما دعاكم إليه، إنّما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه، فالخارج منّا اليوم إلى أيّ شيء يدعوكم؟ إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله) فنحن نشهدكم أنّا لسنا نرضى به وهو يعصينا اليوم»[5]

٢) وروى الكليني أيضاً بسند صحيح عن أبي هاشم الجعفري قال: سألت

---

[1] رياض العلماء ٢ : ٣٢٧.

[2] رياض العلماء ٢ : ٣٢٧.

[3] زيد الشهيد: ٤٣.

[4] نفس المصدر.

[5] الكافي ٨ : ٢٦٤، ح٣٨١.

الرضا(عليه السلام) عن المصلوب، فقال: «أما علمت أنّ جدّي صلّى على عمّه»[1].

٣) وروى الشيخ الصدوق في آماليه بسنده الصحيح عن أبي الجارود زياد ابن المنذر، قال: إنّي لجالس عند أبي جعفر محمّد بن علي الباقر(عليه السلام)، إذ أقبل زيد ابن علي(عليه السلام)، فلمّا نظر إليه أبو جعفر ـ وهو مقبل ـ قال: «هذا سيّد من أهل بيته، والطالب بأوتارهم، لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد»(١٣)[2].

ختاماً نتمنى للمؤلّف الكريم، مزيداً من التوفيق في خدمة مذهب أهل البيت(عليهم السلام)، والحمد للّه ربّ العالمين.

محمّد الحسّون

مركز الأبحاث العقائدية

٢٥ محرم ١٤٢٩هـ

الصفحة على الانترنت site.aqaed.com/Mohammad

البريد الألكتروني muhammad@aqaed.com

[1] الكافي ٣: ٢١٥، ح٣.

[2] آمالي الصدوق: ٤١٥، ح٥٤٤.

الأهداء

إلى الذي ضحّى بالكثير؛ لأنّه مجاهد . .

إلى الذي تحمّل المصاعب والمحن؛ لأنّه يجاهد . .

إلى الذي قاوم وناضل، وصبر وآثر وهو ما زال يجاهد . .

إلى الذي تعلّمت منه الكثير . .

إلى الذي دلّني على الدرب . .

إلى والدي العزيز . .

أهدي هذا الجهد المتواضع .

المؤلّف


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمّد الأمين وعلى أهل بيته الأطيبين الأطهرين الذين أذهب اللّه عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، ثقل القرآن وأُمناء الرحمن، خلفاء الرسول(صلى الله عليه وآله) الذين أمرنا بمودّتهم وركوب سفينتهم.

عرفت المجتمعات البشريّة شخصيّات مؤثّرة في حياة الشعوب والأُمم، شخصيّات فذّة ونادرة، تركت آثارها ومواقفها النبيلة مناراً يضيء للأجيال طريق الحقيقة، شخصيّات تستحقّ الاهتمام والتقدير.

زيد بن علي(عليه السلام) ذلك الثائر المظلوم الذي أطلق صرخته الرافضة للظلم والاستبداد، الرافضة للعبوديّة والإذلال، هكذا شخصيّة جديرة بالاهتمام والبحث والدراسة، لاسيّما مع وجود بعض الاختلاف في تقييم مواقفه، ممّا أدّى إلى غموض الموقف تجاه زيد وضبابيّته بعض الشيء .

الكلام عن زيد بن علي(عليه السلام) يتناول العديد من الجوانب؛ لأنّ هكذا شخصيّة لها أبعاد كثيرة، فالكلام عنه تارة يكون عن شخصه ومقامه العلمي وكمالاته الخُلقيّة، فهو عالم محدّث مفسّر .

وأُخرى يكون الكلام عنه من جهة مؤلّفاته وآثاره وما ترك من كتب ورسائل وخطب .

وثالثة: الكلام عنه من جهة كونه ثائراً وقائداً، مجاهداً ومناضلاً.

ورابعة: الكلام **عنه من جهة موقف** أهل البيت(عليهم السلام) **تجاهه وموقفه تجاههم**(عليهم السلام)، وهذه الجهة هي التي تناولنا بحثها وتسليط الضوء **عليها**.

ولأهمّية موضوع «**زيد بن علي**» كتب عنه **علماؤنا** ـ المتقدّمون والمتأخّرون ـ وتحدّثوا **عن** أبعاد شخصيّة **زيد بن علي** وتأثيرها في المجتمع الإسلامي في الساحة العلميّة والإجتماعيّة والسياسيّة، وإليك قائمة **بأسماء بعض من** ألّف **عن زيد بن علي**(عليه السلام) **من المتقدّمين**:

١ ـ إبراهيم **بن محمّد بن** سعيد **بن** هلال **بن** عاصم الثقفي (**ت** ٢٨٣ هـ)، له كتاب أخبار **زيد بن علي**[1].

٢ ـ **محمّد بن** زكريا **بن** دينار مولى بني غلاب (**ت** ٢٩٨ هـ)، له كتاب أخبار **زيد بن علي**(عليه السلام)[2].

٣ ـ **عبد** العزيز **بن** يحيى الجلودي (**ت** ٣٦٨هـ)، له كتاب أخبار **زيد بن علي**(عليه السلام)[3].

٤ ـ **الشيخ** الصدوق (**ت** ٣٨١هـ)، له **كتاب زيد بن علي**(عليه السلام)[4].

٥ ـ **محمّد بن عبد** الله **بن عبيد** الله **بن بهلول**، له **كتاب فضائل زيد بن علي**، وكتاب **من** روى **عن زيد بن علي**(عليه السلام)[5].

٦ ـ **ميرزا محمّد** الاسترآبادي، له **كتاب** في **زيد بن علي**(عليه السلام)[6].

هذه **بعض مؤلّفات المتقدّمين**، أمّا **مؤلّفات المعاصرين**، منها:

---

[1] رجال النجاشي ١٦ : [١٩].

[2] نفس المصدر : ٣٤٦ [٩٣٦].

[3] نفس المصدر : ٢٤٠ [٦٤٠].

[4] نفس المصدر : ٣٨٩ [١٠٤٩].

[5] نفس المصدر : ٣٩٦ [١٠٥٩].

[6] رياض العلماء ٢ : ٣٢٧.

٧ ـ السيّد محسن الأمين، له كتاب الشهيد زيد بن علي(عليه السلام).

٨ ـ السيّد عبدالرزّاق المقرّم، له كتاب زيد الشهيد(عليه السلام).

٩ ـ السيّد أبو فاضل الرضويّ، له كتاب شخصيّة وقيام زيد بن علي(عليه السلام).

١٠ ـ الشيخ نوري حاتم، له كتاب زيد بن علي ومشروعيّة الثورة عند أهل البيت(عليهم السلام).

١١ ـ ناجي حسن، له كتاب ثورة زيد بن علي(عليه السلام).

١٢ ـ الشيخ السبحاني، له كتاب الزيديّة في موكب التاريخ، وقد عقد فصلا في الكلام عن زيد(عليه السلام) .

هذه بعض مؤلّفات الشيعة الإماميّة عن زيد وثورته وأخباره، وأمّا مؤلّفات باقي المذاهب والفرق عنه فكثيرة أيضاً، ولاسيّما من قبل الفرقة التي تنسب نفسها إليه «الزيديّة» فقد ألّفوا الكثير عنه، وبذلوا غاية جهدهم إلى إثبات معتقدهم فيه. وهذه القضيّة نفسها تصلح لأن تكون موضوعاً لبحث واسع وعميق وهو: ما هي صلة المذهب الزيدي، أو الأفضل أن نقول: ما هي صلة الفرقة الزيديّة بزيد الشهيد؟

وما مدى صحّة ما تدّعيه هذه الفرقة من دعاوى عن زيد وثورته؟

فهذه قضيّة جديرة بالبحث والمتابعة، ولعلّ اللّه يوفّق لذلك.

فهذه المؤلّفات العديدة تعكس لنا بوضوح مدى أهميّة البحث عن زيد والموقف تجاهه وتجاه ثورته وقيامه.

وقد تناولنا في كتابنا، هذا البعد والجهة من موضوع «زيد بن علي» التي نراها أساساً لكلّ كلمة مدح أو ذم، والركيزة التي يعتمد عليها الموقف الصحيح تجاه زيد وثورته، وهو موقف أهل البيت(عليهم السلام) «الأئمّة» من زيد وثورته، وموقف زيد بن علي(عليه السلام)منهم(عليهم السلام)، ذلك الموقف الذي يمكن أن نعرفه من الروايات الكثيرة، التي جاءتنا وحدّثتنا عن زيد وجهاده.

أبحاث الكتاب

يتضمن هذا الكتاب الفصول التالية :

١ ـ مقدّمة الكتاب.

٢ ـ الفصل الأوّل ، نذكر فيه موجزاً عن حياة زيد بن علي(عليه السلام).

٣ ـ الفصل الثاني، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل: عرض روايات المدح التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) . المبحث الثاني: عرض روايات المدح التي رويت عن زيد نفسه، والتي تعكس الموقف الإيجابي لزيد تجاه أهل البيت(عليهم السلام) .

٤ ـ الفصل الثالث، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل: البحث الدلالي للروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) في مدح زيد . المبحث الثاني: البحث الدلالي لروايات المدح التي رويت عن زيد نفسه والتي تعكس موقفه الإيجابي تجاه أهل البيت(عليهم السلام) .

٥ ـ الفصل الرابع، عرض كلمات علماء الطائفة ورأيهم في زيد بن علي(عليه السلام).

٦ ـ الفصل الخامس، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل: البحث السندي للروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) في مدح زيد . المبحث الثاني: البحث السندي لروايات المدح التي رويت عن زيد نفسه.

٧ ـ الفصل السادس، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل: عرض روايات الذمّ التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) . المبحث الثاني: عرض روايات الذمّ التي رويت عن زيد نفسه والتي تعكس الموقف السلبي لزيد تجاه أهل البيت(عليهم السلام) .

٨ ـ الفصل السابع، وفيه مبحثان: المبحث الأوّل: البحث السندي والدلالي لروايات الذمّ التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) . المبحث الثاني: البحث السندي والدلالي لروايات الذمّ التي رويت عن زيد نفسه والتي تعكس موقفه السلبي تجاه أهل البيت(عليهم السلام) .

٩ ـ خاتمة، نذكر فيها أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها من خلال البحث .

السبب الباعث على تأليف هذا الكتاب :

أُلّفت حول زيد الشهيد الكثير من الكتب قديماً وحديثاً، لكنّ ـ للأسف ـ لم تصل الينا المؤلّفات القديمة، وأمّا المؤلّفات الحديثة، فإنّ القارىء المتتبّع يجد فيها نقصاً واضحاً؛ وذلك لأنّ أهمّ مسألة في قضيّة زيد بن علي، وهي مسألة مدحه أو ذمّه في روايات أهل البيت(عليهم السلام) وكونه مرضيّاً عندهم(عليهم السلام) أو لا؟ لم تعط حقّها بالبحث والمتابعة، بل أُخذت هذه المسألة في بعض الكتب كأصل موضوعي وأمر ثابت، أو أُقيم عليها الدليل ولكنّه دليل غير تامّ، أو لم يحلّ التعارض بين روايات المدح والذمّ بصورة صحيحة، وإليك بعض الملاحظات في بعض الكتب بهذا الخصوص :

الكتاب الأوّل :

كتاب الشهيد زيد بن علي للسيّد محسن للأمين .

الملاحظة الأُولى:

كان دليله على مدح زيد الروايات، وقد ذكر (١٦) رواية بهذا المضمون، والروايات التي ذكرها ضعيفة السند إلاّ اثنتين منها فقط.

وهذا عدد لا يحقّق التواتر، ولكن ستعرف من خلال عرض روايات المدح ـــ الآتي في هذا الكتاب ـ أنّ أكثر من خمسين رواية عدّت في روايات المدح، فأين هذا العدد من عدد(١٦)؟!

على أنّ اثنتين منها نقلهما السيّد الأمين عن كتاب رياض العلماء للأفندي! وعليه فبعد أن لم يحقّق السيّد الأمين التواتر، يكون دليله الأساس على مدح زيد هو هاتان الروايتان لا غير، أمّا استدلاله بمثل شهرة مدح زيد عند العلماء، والأخذ بروايات المدح دون روايات الذمّ، فهذه أمور لا تصلح أن تكون دليلاً، بل هي بحاجة إلى دليل .

الملاحظة الثانية:

إنّه لا يكفي لإثبات وثاقة ومدح زيد، وبيان حسن فعله ومشروعيّة ثورته أن نأتي برواية أو روايتين في المدح صحيحتي السند؛ وذلك لأنّه توجد روايات ذمّ منها ما هو صحيح السند، فلكي يثبت مدح زيد لابدّ من إثبات مدحه أوّلاً، ثمّ الجواب والردّ على روايات الذمّ ثانياً.

إذن فالسيّد الأمين لابدّ أن يجيب عن روايات الذمّ أيضاً.

وقد ذكر السيّد أربع روايات من روايات الذمّ، نستعرضها ونرى كيف أجاب عنها:

الرواية الأُولى:

رواية الكشّي بسنده عن أبي خالد القمّاط، قال: «قال لي رجل من الزيديّة ـ أيّام زيد ـ ما منعك أن تخرج مع زيد؟

قال: قلت له: إن كان أحد في الأرض مفروض الطاعة فالخارج قبله هالك» إلى أن قال: «فمضيت من فوري إلى أبي عبدالله(عليه السلام) فأخبرته بما قال لي الزيديّ وبما قلت له ـ وكان متّكئاً فجلس ـ ثمّ قال: أخذته من بين يديه ومن خلفه» إلى آخر الرواية.

فالإمام(عليه السلام) يقرّ كلام القمّاط، وكان كلام القمّاط: «إن كان أحد في الأرض مفروض الطاعة، فالخارج قبله هالك»، ومفروض الطاعة كان موجوداً، وهو الإمام(عليه السلام)، وزيد خرج قبله، فزيد هالك.

يستعرض السيّد الأمين هذه الرواية، ويجيب عنها كالآتي:

إنّ الخارج إنّما يكون هالكاً إذا خرج مدّعياً الإمامة لنفسه، وزيد إنّما خرج للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داعياً إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله).

أقول: ولكن هذا جواب غير تامّ؛ وذلك لأنّ الرواية لم تقيّد الهلاك بادّعاء

الإمامة، بل الرواية أطلقت، وقالت: «الخارج قبله هالك» سواء ادّعى الإمامة أم لم يدّعها، فعلّقت الهلاك على أصل الخروج، فالرواية تامّة من حيث الدلالة على ذمّ زيد.

فالنقاش في هذه الرواية ليس في دلالتها كما فعل السيّد الأمين، بل النقاش الصحيح هو في سندها، فسند هذه الرواية ضعيف، كما سيأتي بحثها السندي في روايات الذمّ.

الرواية الثانية:

وأمّا الرواية الثانية التي استعرضها السيّد الأمين، فهي رواية الكشّي بسنده عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: «دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي، وكان علقمة أكبر من أبي، فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكان بلغهما أنّه قال: ليس الإمام منّا من أرخى عليه ستره، إنّما الإمام من شهر سيفه» إلى آخر الرواية.

والذمّ في متن هذه الرواية واضح جدّاً، ولم يناقشه السيّد الأمين، ولكنّه قال حوله: على فرض صحّته معارض بالأخبار الكثيرة المستفيضة المتقدّمة، الدالّة على احترام زيد لأخيه الباقر(عليه السلام)، واعترافه بإمامته وعلى احترامه لابن أخيه الصادق(عليه السلام)، واعترافه بإمامته، واحترام الصادق(عليه السلام) له وحزنه لقتله وتفريقه المال في عيال من قتل معه.

ولكن ذكرنا فيما سبق بانّه ذكر (١٦) رواية فقط، وهذا عدد لا يحلّ التعارض الذي اعترف به السيّد الأمين، وسنبيّن ـ لاحقاً ـ أنّ روايات الذمّ أكثر من عشرين رواية .

والجواب الصحيح عن هذه الرواية هو أنّها ضعيفة السند، كما سيأتي بيانه في البحث السندي لروايات الذمّ.

ثمّ يذكر السيّد رواية ثالثة، ويجيب عليها بجواب غير مقبول أيضاً.

ثمّ يذكر رواية رابعة من روايات الذم، ويجيب عليها بجواب وإن كان صحيحاً إلاّ أنّه كماسنبيّن في بحث تلك الرواية أنّها لابدّ أن تعدّ ضمن روايات المدح فضلاً عن كونها لا تفيد الذم.

ثمّ يذكر السيّد الأمين جواباً واحداً على جميع روايات الذمّ، قائلاً: وجواب واحد على جميع هذه الأخبار (أخبار الذمّ) بعد تسليم سندها، هو: أنّ ما دلّ على مدحه أكثر وأشهر، ومعتضد بقرائن أُخرى.

وهذا الجواب يرد عليه:

أوّلاً: من قال: إنّ الأكثر يقدّم على الكثير؟! والأشهر يقدّم على المشهور؟

ثانياً: أنّ السيّد الأمين ذكر (١٦) رواية مدح فقط، في حين توجد (٢٤) رواية عدّت من روايات الذمّ، كما سنذكرها في عرض روايات الذمّ، وعليه سوف تكون روايات الذمّ أكثر، فلابدّ أن تقدّم بناءً على ما التزمه من تقديم الأكثر.

فكتاب السيّد الأمين وإن احتوى على معلومات قيّمة وملاحظات جيّدة إلاّ أنّه لا يفي بالغرض، ولا يحلّ مسألة مدح أو ذمّ زيد.

الكتاب الثاني:

كتاب زيد الشهيد للسيّد عبدالرزّاق المقرّم.

ذكرنا قبل قليل بأنّ البحث عن زيد لا يقتصر على إثبات مدحه فقط، بل لابدّ من الجواب على الروايات الذامّة، وإيجاد الحلّ المناسب والعلمي لها.

أمّا في خصوص إثبات مدح زيد وحسن حاله، يذكر السيّد المقرّم (٣٣) رواية مدح، وهذا عدد لا بأس به بالنظرة الأُولى، ولكن عندما نتتبّع تلك الروايات نجد أنّ كثيراً منها لا يصحّ الاستدلال به، فقد نقل (١٠) روايات من كتب غير الشيعة الإماميّة، على أنّ خمسة منها من كتب الزيديّة، والروايات كلّها تثبت ما يرتأوه من

مذهبهم ومعتقدهم، وهذه روايات لا يصحّ الاستدلال بها لإثبات قضيّة تخصّ الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة .

ولهذا سيقل عدد الروايات، ويصل إلى (٢٣) رواية فقط.

ثمّ إنّ بعضها مناقش دلالةً فضلاً عن السند، ولا تفيد المدح أصلاً، بل غريبة عنه، كرواية (تقسيم المال على عيال من أُصيب مع زيد) كما سيأتي الكلام عنها في البحث الدلالي .

وعليه فسيتراجع عدد الروايات إلى (٢٢) رواية مدح فقط، وهذا العدد يرد عليه أمران:

الأوّل: أنّه لا يحقّق التواتر، مع لحاظ روايات الذمّ الآتية.

الثاني: أنّه لا يعكس حتّى نصف عدد روايات المدح التي سنستعرضها لاحقاً.

ثمّ أشار السيّد المقرّم ـ بعد استعراضه لروايات المدح ـ إلى نتائج تلك الروايات، فأثبت خصوصيّات جميع الروايات لزيد، وهذا ما يبعث الاستغراب، فإنّه قال: «إنّ الأئمّة الهداة يتفألّون من غرّة تلك النهضة الهاشميّة أن يعود الحقّ إلى نصابه» فكأنّ ثورة زيد أمل أهل البيت(عليهم السلام) الذي سيعيد إليهم(عليهم السلام) حقّهم المغصوب!!
مع أنّ السيّد المقرّم بيّن ـ عند مناقشته لبعض روايات الذمّ التي صحّ سندها ـ أنّه ضرورة حمل هذه الروايات على النهي الارشادى، وأنّها قصدت إخبار زيد بمصيره ومنتهى أمره من قتل وصلب وحرق، وعليه فأهل البيت(عليهم السلام)يعلمون نتيجة ثورة زيد، فكيف تكون أملهم؟!

وقال أيضاً: «وهي التي أظهرت مظلوميّة الأئمّة(عليهم السلام) ومثّلت للملأ أحقّيّتهم بالخلافة من غيرهم»، ثمّ قال: «وانكشف لنا بكلّ وضوح امتثاله أمر الإمام في نقض دعائم الإلحاد وتبديد جيش الظلم والباطل»، ثمّ يستدلّ السيّد المقرّم على هذه الدعاوى بقوله: «خصوصاً إذا قرأنا قول الباقر(عليه السلام): ويل لمن سمع واعيته فلم

يجبه. وقول الصادق(عليه السلام): إذا دعاكم فأجيبوه، وإذا استنصركم فانصروه. وقوله: أشركني اللّه في تلك الدماء. وقوله: بايعوه. وقوله: خرج على ما خرج عليه آباؤه».

فقد تعامل السيّد المقرّم مع هذه الأخبار على أنّها ثابتة، فاستنتج منها ما يريد، ولكن كلّ هذه الأخبار ضعيفة السند ـ كما سنثبت هذا من خلال البحث السندي لروايات المدح ـ، فكيف أثبت السيّد(رحمه الله) خصوصيّات هذه الأخبار لزيد؟! وهذا غريب منه رحمه اللّه تعالى.

إلى الآن فإنّ السيّد المقرّم يمكنه إثبات مدح زيد من خلال رواية أو روايتين فقط، وهي التي صحّ سندها، وهذا يعدّ خبر واحد .

ثمّ يستعرض السيّد المقرّم روايات الذمّ ويذكر بعض الحلول لها، وقبل عرض روايات الذمّ التي ذكرها نقف عند بعض كلمات السيّد(رحمه الله).

قال: «الأحاديث الذامّة من وضع الكذّابين، حلفاء الباطل ... ، تلك الأحاديث التي حملتها جمعيّة الضلال لتلويث ساحة رجل الحقّ».

أقول: إنّ بعض روايات الذمّ قد صحّ سندها، ورجالها كلّهم ثقات وعدول، وبعضهم من أجلاّء الطائفة ومن كبار صحابة الأئمّة(عليهم السلام)، وهذا أمر أقرّه السيّد المقرّم نفسه، بل كلّ علمائنا، فسند رواية الكليني في الكافي فيه: أحمد بن محمّد ابن عيسى، وعلي بن الحكم، وأبان، والأحول، وهؤلاء كلّهم من كبار علماء الشيعة وصحابة الأئمّة(عليهم السلام) وثقاتهم ومخزن أسرارهم.

وهناك روايات أُخرى صحّ سندها، فيها رجال معتمدون، ثقات، أجلاّء، فكيف يصفهم السيّد(رحمه الله) بأنّهم كذّابون حلفاء الباطل؟!

نعم، وإن كان كلام السيّد المقرّم إنشائي وأدبي أكثر ممّا هو علمي، ولكن مع ذلك يجب أن نحافظ على كرامة كبار رواتنا ومحدّثينا ومن نقل إلينا أقوال الأئمّة(عليهم السلام) فإنّ لهم حقّاً كبيراً علينا، رحمهم اللّه وأعلى درجاتهم.

وفي هذا الصعيد استعرض السيّد المقرّم (١٣) رواية ذمّ وأجاب عليها باجوبة، بعضها صحيحة وفي محلّها، وهي تلك الأجوبة التي لاحظ فيها(رحمه الله) السند، فإنّ الروايات التي ضعفها كلها كذلك، وسيأتي الكلام عنها مفصّلاً في البحث السندي لروايات الذمّ.

ولكن كلّ الكلام معه في نقاشه لروايتين صحيحتي السند من روايات الذم، فنقاشه(رحمه الله) غير مقبول جدّاً وهما:

الرواية الأُولى:

وهي رواية الكافي بسنده عن أبان ، قال: أخبرني الأحول: «أنّ زيد بن علي بن الحسين بعث إليه وهو مستخف، قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرقك طارق منّا أتخرج معه؟

قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه.

قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي.

قال: قلت: لا ، ما أفعل جعلت فداك.

قال: فقال لي: أترغب بنفسك عني؟

قال: قلت له: إنّما هي نفس واحدة، فإن كان للّه في الأرض حجّة، فالمتخلّف عنك ناج، والخارج معك هالك، وإن لا تكن للّه حجّة في الأرض، فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء.

قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان، فيلقمني البضعة السمينة، ويبرّد لي اللقمة الحارّة حتّى تبرد؛ شفقة عليّ، ولم يشفق عليّ من حرّ النار؟ إذاً أخبرك بالدين ولم يخبرني به!

فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك، إلى أن قال الأحول: فكذا أبوك كتمك؛ لأنّه خاف عليك.

قال: فقال: أما واللّه لأن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك بالمدينة أنّي أقتل وأصلب بالكناسة، وأنّ عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي.

فحججت فحدّثت أبا عبداللّه(عليه السلام)بمقالة زيد، وما قلت له، فقال لي: «أخذته من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله، ومن فوق رأسه، ومن تحت قدميه، ولم تترك له مسلكاً يسلكه».

أجاب السيّد المقرّم عن هذه الرواية بعدّة أجوبة:

الجواب الأوّل:

قال: «ونحن إذا تأمّلنا في قول زيد: «ولقد حدّثني صاحبك بالمدينة...» تتجلّى دلالته على الإذن من الإمام الصادق(عليه السلام) في الخروج مع إيقافه على منتهى أمره».

وهذا الجواب يرد عليه، أوّلاً: أنّ كلام زيد لا يفيد أكثر من أنّ الإمام الصادق(عليه السلام) أخبره بما يؤول إليه أمره، وأنّه يقتل ويصلب، ولا دلالة فيها على الإذن.

ثانياً: أنّ هذا الجواب لا يناسب ما قدّمه السيّد المقرّم من أنّ ثورة زيد أمل الأئمّة(عليهم السلام) وأنّهم أمروا بها!

الجواب الثاني:

قال: «وقوله... «لقد كنت أجلس مع أبي على الخوان»، يستشعر منه سابقة إذن من أبيه في الخروج».

ويرد على هذا الجواب: أنّه غاية ما يثبته أنّ زيداً لا يعرف الإمام الحجّة، ولا أدري كيف استشعر السيّد المقرّم من قول زيد هذا إذن الإمام(عليه السلام) بقيام زيد.

الجواب الثالث:

قال: «وأمّا قول الصادق(عليه السلام): «أخذته من بين يديه ومن خلفه...»، فلا يدلّ إلاّ على مدح الأحول، وأنّه عارف بطرق المناظرة، وليس فيها تعريض للتنديد والذمّ والحطّ من مقام زيد».

ويرد على هذا الجواب: أنّ كلام الإمام(عليه السلام) بنفسه ليس فيه ذمّ لزيد، ولكن كلام الإمام(عليه السلام)كان تقريراً لكلام الأحول، وقبولاً له، وكلام الأحول كان: «فإن كان للّه في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناج والخارج معك هالك»، وهذا كلام في غاية الذمّ لزيد وعدم مشروعيّة قيامه .

الجواب الرابع:

قال: «وامتناع الأحول من الخروج معه وقوله ما لا يليق بشأنه، ليس الغرض منه إلاّ التحفّظ على الإمام الصادق(عليه السلام)».

ويرد على هذا الجواب: أنّ هذا الجواب يصحّ إذا لم يعلّل الأحول عدم خروجه مع زيد، ولكنّه علّل عدم خروجه بأنّ الخروج هلاك وعدم الخروج نجاة إن كان في الأرض حجّة .

فأجوبة السيّد المقرّم على هذه الرواية وفقرات الذمّ التي فيها كلّها مردودة ومناقشة .

كما أنّ السيّد المقرّم لم يجب على فقرة إقرار زيد بعدم معرفته بالأئمّة المفترضة طاعتهم، الذين ينجو من تمسّك بهم ويهلك من خالفهم، وهذه القضيّة غاية في الذمّ.

الرواية الثانية:

عن الكشّي، عن أبي الصباح الكناني، قال: «جائني سدير فقال لي: إنّ زيداً تبرّأ منك، قال: فأخذت على ثيابي، قال: وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً، قال: فأتيته فدخلت عليه وسلّمت عليه، فقلت له: يا أبا الحسين، بلغني أ نّك قلت: الأئمّة أربعة، ثلاثة مضوا، والرابع هو القائم» إلى أن قال: «ومضيت إلى أبي عبداللّه(عليه السلام)، ودخلت عليه، وقصصت عليه ما جرى بيني وبين زيد، فقال: أرأيت لو أنّ اللّه تعالى ابتلى زيداً، فخرج منّا سيفان آخران، بأيّ شيء يعرف أيّ السيوف سيف الحقّ؟ واللّه ما هو كما قال لإن خرج ليقتلن».

أجاب السيّد المقرّم عن هذه الرواية بقوله: «الحديث (المتقدّم) لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنّه من الآحاد، لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنّه من الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، سيّما في الوقيعة بأعراض المسلمين والنيل منهم، وعلى الأخصّ من مثل زيد المعدود في رجالات أهل البيت وعلمائهم الذين أُمرنا بمودّتهم وإكبارهم».

ويرد على هذا الجواب أوّلاً: إن كان هذا خبر واحداً، ولا يوجب علماً، فإنّ روايات المدح أيضاً خبر واحد، ولا توجب علماً؛ لأنّ ما صحّ منها من التي ذكرها السيّد المقرّم من روايات المدح اثنتان فقط، فهي أخبار آحاد، وإن ادّعى السيّد أنّ أخبار المدح التي قدّمها توجب علماً؛ لأنّها تفيد التواتر، فهذا يرد عليه أنّها لا تفيد التواتر؛ وذلك لأنّه لو كان عدد روايات المدح المتقدّمة يوجب التواتر، وهي (٢٢) رواية فقط ـ التي تمّت دلالتها من كتب الشيعة الإماميّة ـ فإنّ روايات الذمّ بلغت (٢٤) رواية، وهذا عدد يوجب التواتر من باب أولى.

ويرد على جواب السيّد المقرّم ثانياً:

أنّه ادّعى أنّ هذه الرواية لا تصحّ؛ لأنّها تذمّ زيداً الذي هو من أهل البيت وعلمائهم الذين أمرنا بمودّتهم وإكبارهم.

أقول: نحن بصدد بيان وإثبات أنّ زيداً هل هو من علماء أهل البيت أولا؟ أي أنّ هذه القضية لم تثبت لزيد بعد، فكيف نتمسّك بها لردّ رواية الذمّ؟! وهذا ما يسمّى بالمصادرة على المطلوب.

وعليه فالسيّد المقرّم لم يقدّم الجواب الوافي عن روايات الذمّ، وتبقى هذه القضيّة محلاً للسؤال، وأنّه كيف نجيب عن روايات الذمّ؟

الكتاب الثالث:

كتاب زيد بن علي للشيخ نوري حاتم.

فإنّه استدلّ على مدح زيد برواية أو روايتين ضعيفتي السند، وهذا استدلال باطل من الأساس كما لا يخفى، مع أ نّه كان بإمكانه أن يستدلّ على ذلك بروايات صحيحة السند على الأقلّ .

ثمّ يذكر بعض روايات الذمّ ويذكر وجوهاً ضعيفة جدّاً لردّها، لم نذكرها لقلّة عدد الروايات التي ذكرها ولضعف وجوه الردّ التي أوردها.

فكتابه لا يثبت مدح زيد لا من قريب ولا من بعيد، بل على أفضل وجه يأخذ مدح زيد أصل موضوعي بحاجة إلى إثبات في مكان آخر.

الكتاب الرابع:

كتاب ثورة زيد بن علي لناجي حسن.

فقد ذكر المزيد من التفاصيل والجزئيّات المرتبطة بثورة زيد، مع بيان أسبابها ودوافعها، ونقاط قوّتها وضعفها، وأسماء رجالاتها، ولكنّه أخذ بعد ذلك مسألة إثبات مدح زيد كأمر مسلّم وثابت، ولم يطرح هذه القضيّة على أ نّه يريد أن يثبتهاكقضية تتطلّب الاثبات، بل طرحها كقضيّة ثابتة وبيّنة .

فهذا الكتاب ـ أيضاً ـ لا يثبت مدح زيد، ولا يناقش روايات الذمّ؛ لأنّه ليس بصدد ذلك أصلا .

الكتاب الخامس:

كتاب الزيديّة في موكب التاريخ للشيخ جعفر السبحاني.

وهذا الكتاب وإن لم يخصّص للحديث عن زيد فقط، إلاّ أ نّه ذكر فصولاً عن زيد وحده، وحاول أن يثبت مدحه ونزاهته وصحّة طريقه وجهاده.

يذكر الشيخ السبحاني في كتابه هذا بعض تواريخ زيد، ويعتمد فيها على بعض الروايات الضعيفة، ثمّ يذكر بعض روايات المدح، كما ذكرها السيّد المقرّم في كتابه زيد الشهيد، ثمّ ينقل كلام السيّد المقرّم ورأيه في روايات المدح، وكونها تفيد

الاستفاضة وتورث الاطمئنان بمدح زيد من قبل الأئمّة(عليهم السلام) .

وقد عرفت في ما تقدّم من ملاحظات حول كتاب زيد الشهيد للمقرّم أنّ دعوته هذه يرد عليها أكثر من إشكال .

ثمّ إنّ الشيخ السبحاني لا يتطرّق إلى الجانب المهمّ في قضيّة زيد والجهة الأُخرى، فإنّه لم يذكر روايات الذم أصلاً فضلاً عن إبداء حلول لها.

فهذا الكتاب ـ أيضاً ـ لا يعطينا الجواب الوافي حول مسألة مدح أو ذمّ زيد بن علي(عليه السلام).

الكتاب السادس :

كتاب شخصيّة وقيام زيد بن علي للسيّد أبي فاضل الرضوي.

يذكر المؤلّف أكثر من (٢٥) رواية في مدح زيد، ويستنتج منها بأنّ زيداً مأذون في قيامه، ولكن هذا العدد لا يكفي في إثبات مدح زيد؛ وذلك لأنّ هذا العدد لا يحقّق التواتر، أو الاطمئنان بصدور المدح لزيد؛ وذلك لأ نّه كما سيأتيك في عرض روايات الذمّ أنّ عددها بلغ (٢٤) رواية، فلا يمكن أن يكون هذا العدد يفيد الاطمئنان فضلاً عن التواتر.

وعليه فالدليل الأساسي لإثبات مدح زيد عنده يكون عبارة عن الروايات التي صحّ سندها، ولكن هذه الروايات لا تكفي لإثبات المدح إذا لم يبيّن حلولاً وافية لروايات الذمّ، والتي صحّ سندها أيضاً .

ثمّ يذكر السيّد الرضوي ٨ روايات ذمّ، وهي تلك الروايات التي ذكرها السيّد الخوئي في المعجم وناقشها، فينقل السيّد الرضوي كلام السيّد الخوئي نفسه من حيث مناقشته للسند والدلالة، وقد ناقشنا هذه الروايات لاحقاً في بحث الدلالة وبحث السند، فلا داعي لمناقشة السيّد الرضوي هنا .

نعم، ذكر السيّد الرضوي عدّة أجوبة كلّية لروايات الذمّ، كلّها غير مقبولة وهي :

الجواب الأوّل:

إنّ روايات الذمّ أكثرها ضعيفة السند .

أقول: أولاً: هذا جواب لا محصّل منه؛ لأ نّه لم يدّع أحد أنّ روايات الذمّ أكثرها صحيحة السند، ثانياً: ما هو جوابه أزاء الروايات القليلة التي صحّ سندها؟

علماً بأنّ السيّد الرضوي اعتمد على كلام السيّد الخوئي في التصحيح والتضعيف، وقد قال السيّد الخوئي عن روايات المدح: أ نّها جلّها، بل كلّها ضعيفة السند، أو مناقشة، فعلى هذا الجواب تكون روايات الذم أحسن حالاً من روايات المدح!

الجواب الثاني:

أنّه مع فرض وجود خبر واحد صحيح من أخبار الذم، إلاّ أنّ الأكثر قد أعرض عنها، ولم يعمل بها.

أقول: أوّلاً: أنّ روايات الذمّ التي صحّ سندها ليست واحدة، بل هي خمس روايات ـ كما سيأتي في البحث السندي لروايات الذمّ ـ نعم، اثنتان منها لم تتم دلالتها على الذمّ ، وهذا ما سنبيّنه هنا إن شاء اللّه، وكونها واحدة هو رأي السيّد الخوئي وقد ناقشناه في محلّه.

وثانياً: لا يصلح إعراض الأكثر أن يكون دليلاً لطرح (٢٤) رواية، خمس منها صحيحة السند كما سيأتي، بل هذا الإعراض نفسه بحاجة إلى دليل، على أنّ هذه المسألة محلّ خلاف، نعم، إعراض الكلّ له وجه .

الجواب الثالث:

أخبار الذمّ معارضة بأخبار المدح الكثيرة، ويمكن ادّعاء التواتر المعنوي منها.

وهذا الجواب وإن كان صحيحاً، إلاّ أ نّه بحاجة إلى إثبات، فالعدد الذي ذكره لروايات المدح لا يثبت هذا المطلب.

الجواب الرابع:

على فرض ضعف جميع أسناد روايات المدح، فعمل الأصحاب بها يجبر ضعف السند.

ويرد على هذا الوجه:

أوّلاً: أنّ انجبار ضعف السند لا يحلّ المشكلة مع عدم تواتر روايات المدح، ومع ثبوت التواتر فلا حاجة إلى انجبار السند من أجل إثبات مدح زيد.

ثانياً: أنّ مسألة انجبار السند بعمل الأصحاب مسألة خلافيّة.

على أنّ ضعف سند جميع روايات المدح رأي السيّد الخوئي، نقله السيّد الرضوي في كتابه هذا، وبيّنا في البحث السندي أنّ هذا الرأي خاطىء جزماً حتّى على ضوء مباني السيّد الخوئي الرجاليّة، فلا داعي إلى ذكره أصلاً.

الجواب الخامس:

على فرض صحّة أخبار الذمّ، فإنّ أكثرها تحمل على التقيّة.

ويرد عليه:

أوّلاً: أنّ حمل أكثرها على التقيّة لا يحلّ المشكلة، فمع بقاء بعض الروايات تامّة الدلالة على الذمّ والتي لا يمكن حملها على التقيّة مع صحّة سندها، تبقى المشكلة قائمة ولا تنحلّ.

ثانياً: أنّ بعض روايات الذمّ لا يمكن حملها على التقيّة؛ لأنّ حملها على التقيّة يلزم منه أمور باطلة لا يلتزم بها أحد كما سيأتي.

الجواب السادس:

أنّ أخبار الذمّ مدسوسة من قبل بني أُميّة وبني العبّاس، ونسبوها إلى كبار أصحاب الأئمّة.

ويرد عليه:

أوّلاً : أنّ هذه دعوة بحاجة إلى إثبات وإقامة البرهان.

ثانياً: أنّ بعض الروايات صحّ سندها فكيف يمكن ادّعاء الدسّ فيها؟! وإلاّ لجاز الدسّ في كلّ رواية .

فإلى الآن لم تثبت هذه الكتب الجواب الوافي عن روايات الذمّ، وإن أثبت بعضها مدح زيد بدليل تامّ، ولكن هذا لا يكفي كما قدّمنا .

والجواب الوافي والقاطع لإثبات مدح زيد ودفع إشكال روايات الذمّ، هو ما حاولنا تسليط الضوء عليه وإثباته في كتابنا هذا.

ولا يفوتني أن أقدّم جزيل شكري للشيخ الأستاذ قيصر التميمي لتفضّله بمراجعة الكتاب وإبدائه ملاحظات قيّمة .

وكذا الشكر الجزيل للشيخ لؤي المنصوري والشيخ علاء الحسّون على ملاحظاتهما المفيدة.

رافد التميمي

١ / رمضان / ١٤٢٧

الفصل الأوّل

موجز عن حياة زيد بن علي(عليه السلام)

موجز عن حياة زيد بن علي(عليه السلام)

نذكر ـ قبل الخوض في استعراض الروايات ـ موجزاً عن حياة زيد بن علي(عليه السلام)؛ لمعرفة بعض أحداث ثورته، وجملة من أسبابها، ولتتبلور صورة مبسّطة في أذهاننا عمّا جرى على زيد بن علي(عليه السلام).

اسمه ونسبه:

هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليهم السلام).

ولادته:

اختلفت المصادر في تحديد ولادته، ولكنها حصرتها بين سنة ٧٥ ـ ٧٩ هـ [١].

كما وقع الخلاف في تحديد سنة استشهاده، وقد أوعز البعض الاختلاف في ولادته إلى الاختلاف في شهادته، لأ نّهم ذهبوا إلى أنّ عمر زيد(عليه السلام) ٤٢ سنة.

قال السيّد محسن الأمين في الأعيان:

ولد سنة ٧٥ كما أخطب[٢] خوارزم، أو ٧٨ كما عن رواية أبي داود، واستشهد يوم الاثنين، وفي رواية المقاتل يوم الجمعة، لليلتين خلتا من صفر سنة ١٢٠، وله ٤٢ سنة، كما في الإرشاد، والمحكي عن مصعب الزبيري، والزبير بن بكار، أو ١٢١ كما عن الواقدي ورواية المقاتل وكما في الرياض، في عمدة الطالب روى أ نّه قتل

---

[١] ولكن تفرّد الشيخ السبحاني في كتابه الزيديّة، قال: إنّ ولادته سنة ٦٧ أو ٦٨هـ .

[٢] كذا في المصدر.

في النصف من صفر سنة ١٢١، وفيه عن ابن فرداد أنّه قتل وهو ابن ٤٨ سنة، وعن محمّد بن إسحاق بن موسى: أنّه قتل على رأس ١٢٠ سنة وشهر و ١٥ يوماً، وقال ابن الأثير: قتل سنة ١٢١، وقيل سنة ١٢٢.

أقول: وكلّها لا تنطبق على أن يكون عمره ٤٢ أو ٤٨، بل أو ٤٤ أو ٤٥ أو ٤٦ و٤٧ إلاّ القول بأنّه ولد سنة ٧٨، واستشهد سنة ١٢٠، فيكون عمره ٤٢ سنة[1].

أمّه(عليه السلام):

أمّه أم ولد، اشتراها المختار الثقفي، وأهداها إلى الإمام السجّاد(عليه السلام)، واسمها حوريّة أو حوراء، وأنجبت للإمام(عليه السلام) زيداً وعمراً وعلياً وخديجة.

لقبه:

كان يلقّب ويعرف بـ«حليف القرآن»، و«زيد الأزياد». قال المقرّم في كتابه زيد الشهيد: «إشارة إلى أنّه مقدّم على كلّ من سمّي بهذا الاسم»[2].

كنتيه:

كان يكنّى بأبي الحسين، وهو «الحسين ذو الدمعة» ابنه الأكبر.

صفته:

كانت صفته: تامّ الخلق، طويل القامة، جميل المنظر، أبيض اللون، وسيم الوجه، واسع العينين، وصفات أُخرى ذكرت في محلّها.

نقش خاتمه:

كان نقش خاتمه: اصبر تؤجر اصدق تنجُ.

---

[1] أعيان الشيعة ٧: ١٠٧.

[2] زيد الشهيد: ١.

نشأته :

نشأ زيد بن علي(عليه السلام) وتربّى في أحضان العصمة والإمامة في أحضان أبيه السجّاد زين العباد(عليه السلام)، ومن ثمّ تعلّم وأخذ عن مدرسة أخيه الباقر(عليه السلام) باقر علوم الأوّلين والآخرين، ومن بعده أخذ وتخرّج من مدرسة ابن أخيه الإمام جعفر بن محمّد الصادق(عليه السلام).

ثورته :

قال الشيخ المفيد في الإرشاد:

«وكان زيد بن علي بن الحسين(رضي الله عنه) عين أخوته بعد أبي جعفر(عليه السلام) وأفضلهم، وكان عابداً ورعاً فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطالب بثارات الحسين(عليه السلام)، ثمّ قال: وكان سبب خروج أبي الحسين زيد(رضي الله عنه) ـ بعد الذي ذكرناه من غرضه في الطلب بدم الحسين(عليه السلام) ـ أ نّه دخل على هشام بن عبدالملك، وقد جمع له هشام أهل الشام، وأمر أن يتضايقوا في المجلس؛ حتّى لا يتمكّن من الوصول إلى قربه، فقال له زيد: إنّه ليس من عباد اللّه أحد فوق أن يوصى بتقوى اللّه، ولا من عباده أحد دون أن يوصى بتقوى اللّه، وأنا أوصيك بتقوى اللّه يا أميرالمؤمنين فاتّقه .

فقال له هشام: أنت المؤهّل نفسك للخلافة الراجي لها؟ وما أنت وذاك ـ لا أمّ لك ـ وأنت ابن أمة.

فقال له زيد: إنّي لا أعلم أحداً أعظم منزلة عند اللّه من نبيّ بعثه، وهو ابن أمة، فلو كان ذلك يقصر عن منتهى غاية لم يبعث، وهو إسماعيل بن إبراهيم(عليه السلام) .

فالنبوّة أعظم منزلة عند اللّه أم الخلافة يا هشام؟

وبعد: فما يقصر برجل أبوه رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، وهو ابن علي بن أبي طالب(عليه السلام).

فوثب هشام عن مجلسه ودعا قهرمانه، وقال: لا يبيتنّ هذا في عسكري.

فخرج زيد رحمة اللّه عليه وهو يقول: إنّه لم يكره قوم قطّ حرّ السيوف إلاّ ذلّوا»[١] .

دخل زيد الكوفة في شهر شوّال سنة ١٢٠هـ ، وقيل ١١٩هـ ، فأقام بها ١٥ شهراً، وفي البصرة شهرين ، فأخذت الشيعة وغيرهم يختلفون إليه يبايعونه ، فبلغ ديوانه خمسة وعشرين ألفاً، وقيل أكثر، من أهل الكوفة والمدائن والبصرة وواسط وغيرها ، فيهم الشخصيّات من الفقهاء والقرّاء والعلماء .

كانت بيعته التي أخذها من الناس الدعوة إلى كتاب اللّه ، وسنّة نبيّنه(صلى الله عليه وآله)وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، وإعطاء المحرومين ، وقسمة الفيء بين المسلمين بالسويّة ، وردّ المظالم ، ونصرة أهل البيت(عليهم السلام).

وكان متنقلا في الكوفة من دار إلى دار، ومن حيّ إلى حيّ، وكأنّه يبلّغ للثورة والجهاد .

وقد عرف والي الكوفة ذلك ، وأنّ زيداً قام بتحرّكات في المدينة، وهو يجمّع قواه ، ويعدّ العدّة للقيام والثورة ، فطلبه وراح يبحث عنه .

فلمّا عرف زيد هذا، خشي أن يؤخذ غيلة وغدراً، فلهذا تعجّل في الخروج قبل أوانه ، وقبل الوقت الذي عيّنه مع بقيّة أنصاره في أطراف الكوفة وخارجها في الأمصار المجاورة.

وكان ظهوره بالكوفة ليلة الأربعاء ١٢١هـ .

وفي يوم الثلاثاء قبل خروج زيد أمر الحكم بن الصلت بدروب السوق فغلقت، وأغلقت أبواب المسجد على الناس، وبعث إلى يوسف بن عمر وهو بالحيرة يعلمه الحال .

وفي ليلة الأربعاء طلبوا زيداً في دار معاوية بن إسحاق بن زيد بن حارثة

---

[١] الإرشاد ٢ : ١٧٣.

الأنصاري فلم يجدوه .

وكان شعار أنصار زيد في هذه الليلة كشعار أصحاب بدر: «يا منصور أمت» .

وفي صباح يوم الأربعاء لم يحضر مع زيد ممّن بايعه غير (٢١٨) رجلا .

فقال زيد: سبحان الله، أين الناس؟

قيل: إنّهم محصورون في المسجد .

قال: واللّه ، ما هذا لمن بايعنا بعذر.

وسمع نصر بن خزيمة النداء فأقبل إليه، فالتقى مع زيد في «جبانة العائدين» وفيها (٥٠٠) رجلا من أهل الشام، فحمل عليهم زيد فهزمهم .

ولّما دخل زيد الكوفة أشار عليه نصر بن خزيمة بالتوجّه نحو المسجد؛ لاجتماع الناس فيه، فقال له زيد: إنّهم فعلوها حسينيّة ، فقال نصر: أمّا أنا فأضربن معك بسيفي هذا حتّى أقتل .

واستمرّ القتال يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة ، صباحاً ومساءً، وقد قتل منهم زيد مقتلة عظيمة، وكان له النصر في أكثر الوقعات .

وبينما زيد يقاتلهم إذ اقترب منه رجل منهم من كلاب ، فشتم فاطمة(عليها السلام)، فغضب زيد، وبكى حتّى ابتلّت لحيته ، والتفت إلى من معه، وقال: أما أحد يغضب لفاطمة، أما أحد يغضب لرسول اللّه ، أما أحد يغضب للّه .

واستمرّ القتال، ولكنّ الأعداء لكثرتهم لم يضرّهم القتل ، وراح أصحاب زيد ينقصون شيئاً فشيئاً، ويستشهد الواحد تلو الآخر، حتّى قتل نصر بن خزيمة، وكان خسارة جسيمة لزيد وأنصاره ، وكذا مقتل معاوية بن إسحاق، فبدأ زيد وأصحابه يدركون أنّهم مغلوبون ، ولكن مع ذلك أصرّوا على المقاومة والجهاد مهما كلّفهم الأمر . ولّما صار ليل الجمعة كانت الفاجعة، والنهاية الأليمة لحركة زيد وجهاده ، فإنّه في هذه الليلة رمي بسهم ، فأصاب جبهته ووصل إلى دماغه، فرجع ورجع

أصحابه ، وجاء أصحابه به فأدخلوه في بيت حرّان بن كريمة مولى لبعض العرب في سكّة البريد، وجاؤوا بطبيب يقال له: شقير اسمه سفيان ، فقال الطبيب لزيد: إن نزعته من رأسك متّ .

فقال: الموت أهون عليّ ممّا أنا فيه ، فانتزعه منه، فمات رحمه اللّه .

ودفنه أصحابه ومعهم ابنه يحيى قرب ساقية، وأجروا عليه الماء حتّى لا يعرف قبره .

وكان معهم غلام سنديّ أفشى ذلك إلى والي الكوفي، فجاؤوا في اليوم الثاني، فنبشوا قبره ، وأخرجوه ، واحتزّوا رأسه ، ثمّ صلبوه في كناسة بني أسد أربع سنوات، ثمّ أنزلوه وأحرقوه وذرّوه في الماء .

وقد فصّلت بعض الكتب أحداث الثورة وما قبل الثورة، فذكرت رجالات الثورة ومخطّطها، ورمز انطلاقها، وكيفيّة بدئ القتال، وأسباب عدم نجاحها.

ولم نتطرّق لتفصيل هذه الأُمور والأحداث ـ وإن كانت المصادر مختلفة في ما بينها وهناك نتائج يمكن التشكيك فيها ـ ؛ لأنّ الهدف الذي نبتغيه تقييم أصل الحركة الجهاديّة من وجهة نظر الإماميّة، وحسب روايات أهل البيت(عليهم السلام)، ومدى جدارة زيد الشهيد للقيام بهكذا عمل[1] .

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع :
زيد الشهيد للسيّد المقرّم، زيد بن علي للسيّد محسن الأمين، زيد بن علي ومشروعيّة الثورة عند أهل البيت للشيخ نوري حاتم، الزيديّة للشيخ جعفر السبحاني، الزيديّة لأحمد صبحي، زيد بن علي لمحمّد أبي زهرة، شخصيّة وقيام زيد بن علي للسيّد الرضوي .

الفصل الثاني

عرض روايات المدح

المبحث الأوّل

عرض روايات **المدح** التي رويت **عن** أئمّة
أهل البيت (**عليهم** السلام) في حقّ **زيد بن علي**(**عليه** السلام)

الرواية الأُولى: (رواية الكليني عن سليمان بن خالد)

عن الكافي للكليني، قال: **علي بن** إبراهيم، **عن** أبيه، **عن ابن أبي عمير، عن** رجل ذكره، **عن** سليمان **بن** خالد، قال: قال **لي** أبو **عبدالله**(عليه السلام): «**كيف** صنعتم **بعمّي زيداً**؟

قلت: إنّهم كانوا يحرسونه، **فلمّا** شفّ الناس أخذنا جثّته، **فدفنّاه** في جرف **على** شاطئ الفرات، **فلمّا** أصبحوا جالت الخيل **يطلبونه** فوجدوه، **فأحرقوه**.

فقال: أفلا أوقرتموه حديداً، وألقيتموه في **الفرات**، صلّى الله **عليه**، ولعن الله **قاتله**»[1].

الرواية الثانية: (رواية الكليني عن الحسن بن علي الوشّاء)

عن الكافي للكليني في الكافي، قال: **عدّة من** أصحابنا، **عن** سهيل **بن** زياد، **عن** الحسن **ابن علي** الوشّاء، **عمّن** ذكره، **عن أبي عبدالله**(عليه السلام)، قال: «إنّ الله **عزّ** ذكره أذن في هلاك بني **أميّة بعد** إحراقهم **زيداً** بسبعة **أيّام**»[2].

الرواية الثالثة: (رواية الكليني عن عيص بن القاسم)

عن الكافي للكليني، قال: **علي بن** إبراهيم، **عن** أبيه، **عن** صفوان **بن** يحيى، **عن عيص بن القاسم**، قال: سمعت أبا **عبدالله**(عليه السلام) **يقول**: «**عليكم بتقوى** الله، وحده **لا شريك** له، وانظروا لأنفسكم، **فوالله**، إنّ الرجل ليكون له الغنم **فيها** الراعي، فإذا

وجد رجلاً هو **أعلم بغنمه من** الذي هو **فيها** يخرجه **ويجيء** بذلك الرجل الذي هو **أعلم بغنمه من** الذي كان **فيها** ـ والله ـ لو كانت لأحدكم نفسان **يقاتل** بواحدة

---

[1] الكافي ٨ : ١٦١، ح ١٦٤، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٠٥.

[2] نفس المصدر ٨ : ١٦١، ح ١٦٥، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٠٥.

يجرّب بها، ثمّ كانت الأُخرى باقية فعمل على ما قد استبان لها، ولكن له نفس واحدة إذا ذهبت فقد ـ واللّه ـ ذهبت التوبة، فأنتم أحقّ أن تختاروا لأنفسكم، إن أتاكم آت منّا فانظروا على أيّ شيء تخرجون، ولا تقولوا خرج زيد، فإنّ زيداً كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، ولو ظهر لوفّى بما دعاكم إليه، إنّما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه، فالخارج منّا اليوم إلى أيّ شيء يدعوكم؟، إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، فنحن نشهدكم أ نّا لسنا نرضى به وهو يعصينا اليوم»[1] .

الرواية الرابعة: (رواية الكليني عن أبي هاشم الجعفري)

عن الكافي للكليني، قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي هاشم الجعفري، قال: سألت الرضا(عليه السلام) عن المصلوب، فقال: «أما علمت أنّ جدّي صلّى على عمّه»[2] .

الرواية الخامسة: (رواية الصدوق عن ابن أبي عبدون)

عن عيون أخبار الرضا(عليه السلام) للصدوق، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى المكتب، قال: أخبرنا محمّد بن يحيى الصولي، قال: حدّثنا محمّد بن يزيد النحوي، قال: حدّثنا ابن أبي عبدون، عن أبيه، قال: لمّا حُمل زيد بن موسى بن جعفر إلى المأمون، وقد كان خرج بالبصرة، وأحرق دور ولد العبّاس، وهب المأمون جرمه لأخيه علي بن موسى الرضا(عليه السلام)، وقال له: يا أبا الحسن، لإن خرج أخوك وفعل ما فعل، لقد خرج قبله زيد بن علي فقتل، ولولا مكانك منّي لقتلته، فليس ما أتاه بصغير، فقال

الرضا(عليه السلام):

[1] الكافي ٨ : ٢٦٤، ح ٣٨١، بحار الأنوار ٥٢ : ٣٠٢، وسائل الشيعة ١٥ : ٥٠ .

[2] نفس المصدر ٣ ، ٢١٥، كتاب الجنائز.

«يا أميرالمؤمنين، لا تقس أخي زيداً إلى زيد بن علي، فإنّه كان من علماء آل محمّد، غضب للّه عزّ وجلّ، فجاهد أعداءه، حتّى قتل في سبيله، ولقد حدّثني أبي موسى بن جعفر(عليه السلام) أ نّه سمع أباه جعفر بن محمّد بن علي(عليه السلام) يقول: رحم اللّه عمّي زيداً، إنّه دعا إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، ولو ظفر لوفّى بما دعا إليه، ولقد استشارني في خروجه، فقلت: يا عمّ، إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك، فلمّا ولّى، قال جعفر بن محمّد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه».

فقال المأمون: يا أبا الحسن، أليس قد جاء في من ادّعى الإمامة بغير حقّها ما جاء؟

فقال الرضا(عليه السلام): «إنّ زيد بن علي لم يدّعِ ما ليس له بحقّ، وإنّه كان اتّقى اللّه من ذلك، إنّه قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وإنّما جاء ما جاء في من يدّعي أنّ اللّه تعالى نصّ عليه، ثمّ يدعو إلى غير دين اللّه، ويضلّ عن سبيله بغير علم، وكان زيد ـ واللّه ـ ممّن خوطب بهذه الآية (وَجاهِدُوا فِي اللّهِ حَقَّ جِهادِهِ هُوَ اجْتَباكُمْ)[1] »[2].

الرواية السادسة: (رواية الصدوق عن جابر بن يزيد الجحفي)

عن عيون أخبار الرضا(عليه السلام) للصدوق، قال: حدّثنا أحمد بن هارون الفامي، في مسجد الكوفة سنة أربع وخمسين وثلاث مائة، قال: حدّثنا محمّد بن عبداللّه بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسين بن علوان، عن عمر بن ثابت، عن داود بن عبد الجبّار، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمّد بن علي الباقر(عليه السلام)، عن آبائه، عن علي(عليه السلام)، قال: «قال رسول

---

[1] سورة الحج: ٧٨.

[2] عيون أخبار الرضا ١ : ٢٢٥، باب: ٢٥، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٤، نور الثقلين ٣: ٥٢٢ .

اللّه(صلى الله عليه وآله) للحسين: يا حسين، يخرج من صلبك رجل يقال له زيد، يتخطّى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غرّاً محجّلين، يدخلون الجنّة بلا حساب»[١].

الرواية السابعة: (رواية الصدوق عن معمّر بن خيثم)

عن عيون أخبار الرضا(عليه السلام) للصدوق، قال: حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا علي بن الحسين العلوي، قال: حدّثني الحسين بن علي النصري (قدّس اللّه روحه)، قال: حدّثني أحمد بن رشيد، عن عمّه أبي معمّر سعيد بن خيثم، عن أخيه معمّر، قال: كنت جالساً عند الصادق جعفر بن محمّد(عليهما السلام)، فجاء زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام)، فأخذ بعضادتي الباب، فقال له الصادق جعفر ابن محمّد(عليه السلام): «يا عمّ، أعيذك باللّه أن تكون المصلوب بالكناسة».

فقالت أمّ زيد: واللّه لا يحملك على هذا القول غير الحسد لابني.

فقال(عليه السلام): «ياليته حسداً، ياليته حسداً، ثلاثاً، حدّثني أبي، عن جدّي(عليه السلام) أنّه قال: يخرج من ولده رجل، يقال له زيد، يقتل بالكوفة، ويصلب بالكناسة، يخرج من قبره حين ينشر تفتح لروحه أبواب السماء، يبتهج به أهل السماوات والأرض، يجعل روحه في حوصلة طير أخضر يسرح في الجنّة حيث يشاء»[٢].

الرواية الثامنة: (رواية الصدوق عن جابر الجحفي)

عن عيون أخبار الرضا(عليه السلام) للصدوق، قال: حدّثنا الحسن بن عبداللّه بن سعيد العسكري، قال: حدّثنا عبدالعزيز بن يحيى، قال: حدّثنا الأشعث بن محمّد الضبّي، قال: حدّثني شعيب بن عمرو، عن أبيه، عن جابر الجعفي، قال: دخلت على أبي جعفر محمّد بن علي(عليه السلام) وعنده زيد أخوه، فدخل عليه معروف بن خرّبوذ المكّي، قال له أبو جعفر(عليه السلام): «يا معروف، أنشدني من طرائف ما عندك» فأنشده:

---

[١] عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ١ : ٢٢٦، باب: ٢٥، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٠، روضة الواعظين: ٢٦٩.

[٢] نفس المصدر ١ : ٢٢٧، باب ٢٥، مدينة المعاجز ٤ : ٣٧٤.

لَعَمْرُك مَا إن أبومَالك	بوان وَلا بِضَعِيف قِوَاهُ
وَلا بِألدّ لَدَى قَوْله	يُعادِي الحَكَيمَ إذا ما نَهَاهُ
وَلكِنّهُ سَيّدٌ بَارعٌ	كَرِيمُ الطبائِع حُلوٌ ثَنَاهُ
إذا سِدْتَهُ سِدْتَ مِطْوَاعَةً	وَمَهْمَا وَكَلْتَ إلَيهِ كَفَاهُ

قال: **فوضع محمّد بن علي**(عليه السلام) **يده على كتفي زيد،** وقال: «هذه صفتك يا أباالحسن[1] »[2].

الرواية التاسعة: (رواية أبي الفرج عن سعيد بن خيثم)

عن كتاب الأغاني **لأبي** الفرج **الإصفهاني**[3]، قال: حدّثني أبو **عبيد** الصيرفي، قال: حدّثنا الفضل **بن** الحسن البصري، قال: حدّثنا **أحمد بن** راشد، قال: حدّثني **عمّي** سعيد **بن** خيثم، قال: **كان** أبو جعفر **محمّد بن علي**(عليه السلام) إذا نظر إلى أخيه **زيد** تمثل:

لَعَمْرُك مَا إن أبومَالك	بوان وَلا بِضَعِيف قِوَاهُ
وَلا بِألدّ لَدَى له نَازِع	يُعادِي الحَكَيمَ إذا ما نَهَاهُ
وَلكِنّهُ هيّنٌ ليّنٌ	كَعَاليةِ الرُمْحِ عَرْدٌ نَسَاهُ
إذا سِدْتَهُ سِدْتَ مِطْوَاعَةً	وَمَهْمَا وَكَلْتَ إلَيهِ كَفَاهُ
أَبُو مالك قَاصرُ فَقْرِهِ	عَلى نَفْسِهِ وَمُشْبِع غِنَاهُ

ثمّ يقول: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يازيد، اللهمّ أشدد أزري بزيد»[4].

الرواية العاشرة: (رواية الصدوق عن عمرو بن خالد)

---

[1] كذا في الأصل ولكن الصحيح: يا أبا الحسين.

[2] عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ١ : ٢٢٧ ، باب ٢٥ ، أمالي الصدوق : ٩٤ ، ح٧٣ ، بحار الأنوار ٤٦ : ١٦٩ .

[3] ذكرنا هذه الرواية بين روايات معاني الأخبار، ولم نذكرها مع روايات أبي الفرج الآتية؛ لأ نّها تناسب الرواية السابقة، متناً ويفيدنا هذا عندما يأتي نقاش متن الروايات .

[4] الأغاني ٢٤ : ٢٥٧.

عن عيون أخبار **الرضا**(عليه السلام) **للصدوق** ، قال: **حدّثنا** أحمد **بن** الحسين **القطّان**، قال: حدّثنا الحسن **بن علي** العسكري، قال: حدّثنا **محمّد بن زكريّا** الجوهري، **عن جعفر بن محمّد** بن **عمارة**، **عن** أبيه، **عن عمرو بن** خالد، قال: حدّثني **عبداللّه بن** سيّابة، قال: خرجنا ونحن سبعة نفر، **فأتينا المدينة فدخلنا على أبي عبداللّه** الصادق(عليه السلام)، **فقال** لنا: «**أعندكم** خبر **عمّي زيد**؟» .

قلنا: **قد** خرج، أو هو خارج .

قال: «**فإن** أتاكم خبر، **فأخبروني**». **فمكثنا أيّاماً**، **فأتى** رسول **بسّام** الصيرفي بكتاب **فيه**: **أمّا بعد** فإنّ **زيد بن علي**(عليه السلام) **قد** خرج يوم الأربعاء غرّة صفر، **فمكث** الأربعاء والخميس، وقتل يوم **الجمعة**، وقتل **معه** فلان وفلان، **فدخلنا على** الصادق(عليه السلام)**فدفعنا** إليه الكتاب، **فقرأه** وبكى، ثمّ قال: «إنّا للّه وإنّا إليه راجعون، **عند** اللّه **تعالى** أحتسب **عمّي**، إنّه كان نعم العمّ، إنّ **عمّي** كان رجلاً لدنيانا وآخرتنا، مضى واللّه **عمّي** شهيداً **كشهداء** استشهدوا **مع** رسول **اللّه**(صلى الله عليه وآله) **وعلي** والحسن والحسين صلوات **اللّه عليهم**»[1] .

الرواية الحادية عشر: (رواية الصدوق عن الفضيل بن يسار)

عن عيون أخبار **الرضا**(عليه السلام) **للصدوق**، قال: **حدّثنا محمّد بن** الحسن **بن أحمد بن** الوليد(رضي الله عنه)، قال: **حدّثنا محمّد بن** الحسن الصفّار، **عن** أحمد **بن أبي عبداللّه** البرقي، **عن** أبيه، **عن محمّد بن** الحسن **بن** شمّون، **عن عبداللّه بن** سنان، **عن** الفضيل **بن** يسار، قال: انتهيت إلى **زيد بن علي بن** الحسين(عليه السلام) **صبيحة يوم** خرج **بالكوفة**، **فسمعته يقول**: **من** يعينني منكم **على** قتال أنباط أهل الشام، **فوالذي** بعث

[1] عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ١ : ٢٢٨، باب ٢٥، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٥، الغدير ٣: ٧٠ .

محمّداً(صلى الله عليه وآله) بالحقّ بشيراً ونذيراً، لا يعينني منكم على قتالهم أحد إلاّ أخذت بيده يوم القيامة فأدخلته الجنّة بإذن اللّه عزّ وجلّ، فلمّا قتل اكتريت راحلة وتوجّهت نحو المدينة، فدخلت على أبي عبداللّه(عليه السلام) فقلت في نفسي: واللّه، لا أخبرنه بقتل زيد بن علي، فيجزع عليه، فلمّا دخلت عليه، قال: «ما فعل عمّي زيد؟» فخنقتني العبرة، فقال: «قتلوه؟» قلت: إي واللّه قتلوه، قال: «فصلبوه؟»، قلت: إي واللّه فصلبوه، قال: فأقبل يبكي ودموعه تنحدر عن جانبي خدّه كأنّها الجمان، ثمّ قال: «يا فضيل، شهدت مع عمّي زيد قتال أهل الشام؟»

قلت: نعم، فقال: «فكم قتلت منهم؟».

قلت: ستّة، قال: «فلعلّك شاكّ في دمائهم».

قلت: لو كنت شاكّاً ما قتلتهم، فسمعته وهو يقول: «أشركني اللّه في تلك الدماء، ما مضى ـ واللّه ـ زيد عمّي وأصحابه إلاّ شهداء مثل ما مضى عليه علي بن أبي طالب (عليه السلام)وأصحابه».

قال في العيون: أخذنا من الحديث موضع الحاجة، واللّه تعالى الموفّق[1].

الرواية الثانية عشر: (رواية الصدوق عن أبي سعيد المكاري)

عن معاني الأخبار للصدوق، قال: حدّثنا أبي(رحمه الله)، قال: حدّثنا سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير [عن بعض أصحابنا] عن أبي سعيد المكاري، قال: كنّا عند أبي عبداللّه(عليه السلام)، فذكر زيد ومن خرج معه، فهمّ بعض أصحاب المجلس أن يتناوله، فانتهره أبو عبداللّه(عليه السلام) وقال: «مهلاً ليس لكم أن تدخلوا فيما بيننا إلاّ بسبيل خير، إنّه لم تمت نفس منّا إلاّ وتدركه السعادة قبل أن تخرج نفسه، ولو بفواق ناقة»، قال: قلت: وما فواق الناقة، قال: «حلابها»[2].

الرواية الثالثة عشر: (رواية الصدوق عن محمد بن علي الحلبي)

---

[1] عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ١ : ٢٢٨، باب ٢٥، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧١.

[2] معاني الأخبار : ٣٩٢، ح: ٣٩، باب نوادر المعاني ، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٩.

عن ثواب الأعمال وعقاب الأعمال للصدوق، قال: أبي(رحمه الله)، قال: حدّثني محمّد ابن يحيى العطّار، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، قال: حدّثني عبداللّه بن محمّد، عن علي بن زياد، عن محمّد بن علي الحلبي، قال: قال أبو عبداللّه(عليه السلام): «إنّ آل أبي سفيان قتلوا الحسين بن علي(عليه السلام) فنزع اللّه ملكهم، وقتل هشام زيد بن علي فنزع اللّه ملكه، وقتل الوليد يحيى بن زيد، فنزع اللّه ملكه على قتل ذريّة رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)»[1].

الرواية الرابعة عشر: (رواية الصدوق عن عون بن عبيد الله)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن رزمة القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن عيسى العلوي الحسيني، قال: حدّثنا عبداللّه بن يحيى، قال: حدّثنا أبو سعيد عباد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن هاشم بن البريد، عن محمّد ابن عبيداللّه بن أبي رافع، عن عون بن عبيداللّه، قال: كنت مع محمّد بن علي بن الحنفيّة في فناء داره، فمرّ به زيد بن الحسن، فرفع طرفه إليه، ثمّ قال: «ليقتلن من ولد الحسين رجل يقال له زيد بن علي، وليصلبن بالعراق، من نظر إلى عورته فلم ينصره أكبّه اللّه على وجهه في النار[2]»[3].

الرواية الخامسة عشر: (رواية الصدوق عن أبي الجارود)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا

---

[1] ثواب الأعمال : ٢٦١، ح ١١، باب عقاب قتلة الحسين(عليه السلام)، بحار الأنوار ٤٥ : ٣٠٩.

[2] هذه الرواية وإن لم تكن حجّة من حيث القائل، ولابدّ من ذكرها ضمن روايات غير أهل البيت(عليهم السلام)، ولكن سنذكر بأنّ هذه الرواية تتضمّن خصوصيّة أدت إلى ذكرها ضمن روايات أهل البيت(عليهم السلام)، تأتي الإشارة إليها عند الحديث عن متن الرواية.

[3] أمالي الصدوق : ٤١٤، ح٥٤٣، مجلس : ٤٥، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٠.

أبي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسين بن علوان، عن عمر بن خالد، عن أبي الجارود زياد بن المنذر، قال: إنّي لجالس عند أبي جعفر محمّد بن علي الباقر(عليه السلام)، إذ أقبل زيد بن علي(عليه السلام)، فلمّا نظر إليه أبو جعفر(عليه السلام) ـ وهو مقبل ـ قال: «هذا سيّد من أهل بيته، والطالب بأوتارهم، لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد»[١].

الرواية السادسة عشر: (رواية الكشي عن أبي الجارود)

عن رجال الكشّي، قال: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أبو عبداللّه الشاذاني وكتب به إليّ، قال: حدّثني الفضل، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا أبو يعقوب المقري ـ وكان من كبار الزيديّة ـ قال: أخبرنا عمر بن خالد ـ وكان من رؤساء الزيديّة ـ عن أبي الجارود ـ وكان رأس الزيديّة ـ قال: كنت عند أبي جعفر(عليه السلام)جالساً إذ أقبل زيد بن علي (عليه السلام)، فلمّا نظر إليه أبو جعفر(عليه السلام) قال: «هذا سيّد أهل بيتي والطالب بأوتارهم»[٢].

الرواية السابعة عشر: (رواية الصدوق عن أبي حمزة الثمالي)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا محمّد بن بكران النقّاش(رضي الله عنه) بالكوفة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد الهمداني مولى بني هاشم، قال: أخبرنا المنذر بن محمّد ، قال: حدّثني أحمد بن رشيد، عن عمّه سعيد بن خيثم ، عن أبي حمزة الثمالي، قال: حججتُ فأتيت علي بن الحسين(عليه السلام) فقال لي: «يا أبا حمزة، ألا أحدّثك عن رؤيا رأيتها؟ رأيت كأ نّي أُدخلت الجنّة، فأوتيت بحوراء لم أر أحسن منها، فبينا أنا متّكئ على أريكتي إذ سمعت قائلاً يقول: يا عليّ بن الحسين، ليهنئك زيد، يا عليّ بن الحسين ليهنئك زيد، فيهنئك زيد» .

قال أبو حمزة: ثمّ حججتُ بعده، فأتيت علي بن الحسين(عليه السلام)فقرعت الباب ففتح

---

[١] نفس المصدر ٤١٥، ح٥٤٤، مجلس: ٥٤، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٠ .

[٢] رجال الكشّي ٢ : ٤٩٨ [٤١٩].

لي فدخلت، فإذا هو حامل زيداً على يده ـ أو قال: حامل غلاماً على يده ـ فقال لي: «يا أباحمزة، (هذا تَأْوِيلُ رُؤْيايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَها رَبِّي حَقّاً)»[١].

الرواية الثامنة عشر: (رواية الصدوق عن عبد الرحمن بن سيّابة)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا أبي(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن سيّابة، قال: دفع إليّ أبو عبداللّه الصادق جعفر بن محمّد(عليه السلام) ألف دينار، وأمرني أن أقسّمها في عيال من أصيب مع زيد بن علي(عليه السلام) فقسّمتها، فأصاب [عيال] عبداللّه ابن الزبير أخا فضيل الرسّان أربعة دنانير[٢].

الرواية التاسعة عشر: (رواية الكشّي عن عبد الرحمن بن سيّابة)

عن رجال الكشّي، قال: عن إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلي، قال حدّثني أحمد بن إدريس القمّي، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن سيّابة، قال: دفع إليّ أبو عبداللّه الصادق... إلخ الرواية[٣].

الرواية العشرون: (رواية المفيد عن عبد الرحمن بن سيّابة)

عن إرشاد المفيد، قال: قال عبدالرحمن بن سيّابة: دفع إليّ أبو عبداللّه الصادق(عليه السلام) ... ، إلخ الرواية[٤].

---

[١] أمالي الصدوق: ٤١٥، ح٥٤٥، مجلس ٥٤، بحار الأنوار ٤٦: ١٦٩، مستدرك الوسائل ١٥ : ٧ .

[٢] نفس المصدر ٤١٦ ح٥٤٦، مجلس ٥٤، عمدة الطالب لابن عنبة: ٢٥٨، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧ .

[٣] رجال الكشّي ٢ : ٦٢٨.

[٤] الإرشاد ٢ : ١٧٣.

الرواية الحادية والعشرون: (رواية الصدوق عن حمزة بن حمران)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني(رحمه الله)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن حمزة بن حمران، قال: دخلت إلى الصادق جعفر بن محمّد(عليه السلام) فقال لي: «يا حمزة، من أين أقبلت؟».

قلت له: من الكوفة، قال: فبكى(عليه السلام) حتّى بلّت دموعه لحيته، فقلت له: يابن رسول اللّه، مالك أكثرت البكاء؟

فقال: «ذكرت عمّي زيداً وما صنع به، فبكيت».

فقلت له: وما الذي ذكرت منه؟

فقال: «ذكرت مقتله وقد أصاب جبينه سهم، فجاءه ابنه يحيى فانكبّ عليه، وقال له: أبشر يا أبتاه، فإنّك ترد على رسول اللّه وعلي وفاطمة والحسن والحسين (صلوات اللّه عليهم)، قال: أجل يا بنيّ، ثمّ دعا بحدّاد، فنزع السهم من جبينه فكانت نفسه معه، فجيىء به إلى ساقية تجري عند بستان زائدة، فحفر له فيها ودفن، وأُجري عليه الماء، وكان معهم غلام سنديّ لبعضهم، فذهب إلى يوسف بن عمر من الغد، فأخبره بدفنهم إيّاه، فأخرجه يوسف بن عمر، فصلبه في الكناسة أربع سنين، ثمّ أمر به فأحرق بالنار، وذرّي في الرياح، فلعن اللّه قاتله، وخاذله، وإلى اللّه جلّ اسمه أشكو ما نزل بنا أهل بيت نبيّه بعد موته، وبه نستعين على عدوّنا وهو خير مستعان»[1].

الرواية الثانية والعشرون: (رواية الكشّي عن فضيل الرّسان)

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني نصر بن الصباح، قال: حدّثنا إسحاق بن محمّد

---

[1] أمالي الصدوق: ٤٧٧، ح٦٤٣، مجلس: ٦٢، أمالي الطوسي: ٤٣٤، بحار الأنوار ٤٦: ١٧٢.

البصري، قال: حدّثنا **علي بن** إسماعيل، قال: أخبرني **فضيل** الرسّان، قال: دخلت على **أبي عبداللّه**(عليه السلام) **بعد ما قتل زيد بن علي** (رحمة اللّه عليه)، **فأدخلت** بيتاً جوف بيت، **فقال لي**: «يا فضيل، قتل **عمّي زيد**؟».

قلت: نعم، جعلت فداك.

قال: «رحمه اللّه أمّا أنّه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أمّا أنّه لو ظفر لوفّى، أمّا أنّه لو **ملك** لعرف **كيف يضعها**»[1].

الرواية الثالثة والعشرون: (رواية الكشّي عن سليمان بن خالد)

عن رجال **الكشّي**، قال: **عن علي بن محمّد** القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثني **أبي**، **عن عدّة من** أصحابنا، **عن** سليمان **بن** خالد، قال: قال **لي** أبو **عبداللّه**(عليه السلام): «رحم اللّه **عمّي زيداً**، **ما** قدر أن يسير بكتاب اللّه **ساعة من** نهار»[2].

الرواية الرابعة والعشرون: (رواية الطوسي عن أحمد بن مهزم)

عن أمالي **الشيخ** الطوسي، قال: وبهذا الإسناد[3]، **عن** أحمد **بن مهزم بن** أبي بردة الأسدي، قال: دخلت **المدينة** حدثان، صلب **زيد بن علي**(رضي الله عنه)، قال: **فدخلت على أبي عبداللّه**(عليه السلام)، **فساعة رآني**، قال: «**يا مهزم**، **ما فعل زيد**»؟

قال: قلت: صلب.

قال: «**فأين**»؟

---

[1] رجال الكشّي ٢ : ٥٧٠، رقم ٥٠٥، بحار الأنوار ٤٧ : ٣٢٥.

[2] رجال الكشّي ٢ : ٦٥١، رقم ٦٦٦، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٦.

[3] الإسناد: قال الطوسي: أخبرنا أبو عبداللّه أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمّد بن الزبير القرشي، قال: أخبرنا علي بن الحسن بن فضّال، قال: حدّثنا العبّاس بن عامر.

قال: قلت: في كناسة بني أسد.

قال: «أنت رأيته مصلوباً في كناسة بني أسد»؟

قال: قلت: نعم.

قال: فبكى حتّى بكى النساء خلف الستور، ثمّ قال: «أما واللّه لقد بقي لهم عنده طلبة، ما أخذوها منه بعد».

قال: فجعلت أفكّر وأقول: أيّ شيء طلبتهم بعد القتل والصلب؟ فودّعته وانصرفت حتّى انتهيت إلى الكناسة، فإذا أنا بجماعة، فأشرفت عليهم، فإذا زيد قد أنزلوه من خشبته يريدون أن يحرقوه، قال: قلت: هذه الطلبة التي قال لي[1].

الرواية الخامسة والعشرون: (رواية سهل بن عبد الله عن سدير الصيرفي)

عن سرّ السلسلة العلويّة لأبي نصر سهل بن عبداللّه، قال: قال سدير الصيرفي: كنت عند أبي جعفر الباقر(عليه السلام) فدخل زيد بن علي فضرب أبو جعفر على كتفه، وقال: «هذا سيّد بني هاشم، فإذا دعاكم فأجيبوه، وإذا استنصركم فانصروه»[2].

الرواية السادسة والعشرون: (رواية الخزّاز عن المتوكّل بن هارون)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: وأمّا جعفر وزيد فما كان بينهما خلاف، والدليل على صحّة قولنا قول زيد بن علي(عليه السلام): «من أراد الجهاد فإليّ، ومن أراد العلم فإلى ابن أخي جعفر»، ولو ادّعى الإمامة لنفسه لما نفى كمال العلم عن نفسه، إذ كان الإمام يكون أعلم الرعيّة، ثمّ قال: وتصديق ذلك:

ما حدّثنا به علي بن الحسين، قال: حدّثنا عامر بن عيسى بن عامر السيرفي بمكّة، في ذي الحجّة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، قال: حدّثني أبو محمّد الحسن

---

[1] أمالي الطوسي: ٦٧٢ ح ١٤١٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠١.

[2] سرّ السلسلة العلويّة: ٥٧.

بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيداللّه بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليهم السلام)، قال: حدّثنا محمّد بن مطهّر، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا عمر بن المتوكّل بن هارون البجلي، عن أبيه المتوكّل بن هارون، قال: لقيت يحيى بن زيد بعد قتل أبيه ـ وهو متوجّه إلى خراسان ـ فما رأيت رجلاً في عقله وفضله، فسألته عن أبيه(عليه السلام) فقال: إنّه قتل، وصلب بالكناسة، ثمّ بكى وبكيت حتّى غشي عليه، فلمّا سكن، قلت له: يابن رسول اللّه، وما الذي أخرجه إلى قتال هذا الطاغي، وقد علم من أهل الكوفة ما علم؟

فقال: نعم، لقد سألته عن ذلك فقال: سألت أبي(عليه السلام)، يحدّث عن أبيه الحسين بن علي(عليه السلام) قال: «وضع رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) يده على صلبي، فقال: يا حسين، يخرج من صلبك رجل يقال له: زيد، يقتل شهيداً، إذا كان يوم القيامة، يتخطّى ـ هو وأصحابه ـ رقاب الناس ويدخل الجنّة» فأحببت أن أكون كما وصفني رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، ثمّ قال: رحم اللّه أبي زيداً، كان ـ واللّه ـ أحد المتعبّدين، قائم ليله، صائم نهاره، يجاهد في سبيل اللّه ـ عزّ وجلّ ـ حقّ جهاده.

فقلت: يابن رسول اللّه، هكذا يكون الإمام بهذه الصفة؟

فقال: يا أبا عبداللّه، إنّ أبي لم يكن بإمام، ولكن كان من سادات الكرام وزهّادهم، وكان من المجاهدين في سبيل اللّه، وقد جاء عن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)في من ادّعى الإمامة كاذباً، فقال: مه يا أبا عبداللّه، إنّ أبي كان أعقل من أن يدّعي ما ليس له بحقّ، وإنّما قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، عنى بذلك عمّي جعفراً.

قلت: فهو اليوم صاحب هذا الأمر؟

قال: نعم، هو أفقه بني هاشم[1].

[1] كفاية الأثر: ٣٠٦.

الرواية السابعة والعشرون: (رواية الخزّاز عن محمد بن مسلم)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: حدّثنا أبو علي أحمد بن سليمان، قال: حدّثني أبو علي بن همام، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد بن جمهور، عن أبيه محمّد ابن جمهور، عن حمّاد بن عيسى، عن محمّد بن مسلم، قال: دخلت على زيد بن علي(عليه السلام) فقلت: إنّ قوماً يزعمون أنّك صاحب هذا الأمر.

قال: لا، ولكنّي من العترة.

قلت: فمن يلي هذا الأمر بعدكم؟

قال: ستّة من الخلفاء والمهدي منهم.

قال ابن أسلم: ثمّ دخلت على الباقر(عليه السلام) فأخبرته بذلك فقال: «صدق أخي زيد، سيلي هذا الأمر بعدي سبعة من الأوصياء والمهديّ منهم» ثمّ بكى(عليه السلام) وقال: «كأ نّي به وقد صلب بالكناسة، يابن مسلم، حدّثني أبي، عن أبيه الحسين(عليه السلام)، قال: وضع رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) يده على كتفي، وقال: يا بنيّ، يخرج من صلبك رجل يقال له: زيد، يقتل مظلوماً، إذا كان يوم القيامة حشر إلى الجنّة»[1].

الرواية الثامنة والعشرون: (رواية الطبري الشيعي عن محمد بن راشد عن أبيه)

عن دلائل الإمامة لمحمّد بن جرير الطبري الشيعي، قال: حدّثنا القاضي أبو الفرج المعافي، قال: حدّثنا الحسين بن القاسم الكوكبي، قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن وهب، قال: حدّثنا عمرو بن محمّد الأزدي، عن تمامة بن أشرس، عن محمّد بن راشد، عن أبيه، قال: جاء رجل إلى أبي عبداللّه(عليه السلام)، قال: يا بن رسول اللّه، إنّ حكيم بن عبّاس الكلبي ينشد الناس بالكوفة هجاءكم، فقال: «هل علقت منه

---

[1] كفاية الأثر: ٣٠٩ـ ٣١٠، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠٠.

شيء؟» قال: بلى فأنشده:

صَلَبْنا لَكُم زيداً عَلى جِذْعِ نَخْلَة وَلم أرَ مَهْدِيّاً على الجِذْعِ يُصْلَبُ

وَقِسْتُمْ بُعُثْمانَ عَلِيّاً سَفَاهَةً وَعُثْمانُ خَيْرٌ مِن عَلِيٍّ وَأَطْيَبُ

فرفع الصادق(عليه السلام) يده إلى السماء وهما يرعشان فقال: «اللهمّ إن كان عبدك كاذباً فسلّط عليه كلبك»، فبعثه بنو أميّة إلى الكوفة فبينما هو يدور في سككها إذا افترسه الأسد، واتّصل خبره بجعفر(عليه السلام) فخرّ للّه ساجداً، ثمّ قال: «الحمد للّه الذي أنجزنا وعدنا»[1].

الرواية التاسعة والعشرون: (رواية الراوندي عن الحسن بن راشد)

عن الخرائج والجرائح للراوندي، قال: ما روي عن الحسن بن راشد، قال: ذكرت زيد بن علي، فتنقّصته عند أبي عبداللّه(عليه السلام)، فقال: «لا تفعل، رحم اللّه عمّي، إنّ عمّي أتى أبي، فقال: إنّي أريد الخروج على هذا الطاغية فقال: لا تفعل، فإنّي أخاف أن تكون المقتول المصلوب بظهر الكوفة، أما علمت ـ يا زيد ـ أنّه لا يخرج أحد من ولد فاطمة على أحد من السلاطين، قبل خروج السفياني إلاّ قتل»، ثمّ قال لي: «يا حسن، إنّ فاطمة أحصنت فرجها، فحرّم اللّه ذرّيتها على النار، وفيهم نزلت: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ)، فالظالم لنفسه الذي لا يعرف الإمام، والمقتصد العارف بحقّ الإمام، والسابق بالخيرات هو الإمام»، ثمّ قال: «يا حسن، إنّا أهل بيت لا يخرج أحدنا من الدنيا حتّى يقرّ لكلّ ذي فضل بفضله»[2].

---

[1] دلائل الإمامة: ٢٥٣، المناقب لابن شهر آشوب ٣: ٣٦٠، مرسلاً، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٢.

[2] الخرائج والجرائح ١: ٢٨١، بحار الأنوار ٤٦: ١٨٥.

الرواية الثلاثون: (رواية المرتضى عن أبي الجارود)

عن الناصريّات للشريف المرتضى، قال: وروى أبو الجارود زياد بن المنذر، قال: قيل لأبي جعفر الباقر(عليه السلام): أيّ أخوتك أحبُّ إليك وأفضل؟

قال(عليه السلام): «أمّا عبداللّه فيدي التي أبطش بها ـ وكان عبداللّه أخاه لأبيه وأمّه ـ وأمّا عمر فبصري الذي أبصر به، وأمّا زيد فلساني الذي أنطق به، وأمّا الحسين فحليم يمشي على الأرض هوناً، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً»[1].

الرواية الحادية والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن جابر)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني[2]، قال: حدّثني علي بن العبّاس، قال: حدّثني إسماعيل بن إسحاق الراشدي، قال ، حدّثنا محمّد بن داود بن عبدالجبار، عن أبيه، عن جابر، عن أبي جعفر(عليه السلام)، قال: «قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) للحسين: يخرج رجل من صلبك، يقال له زيد، يتخطّى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غرّاً محجّلين، يدخلون الجنّة بغير حساب»[3].

الرواية الثانية والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن عبد الملك بن سليمان)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، قال: حدّثني محمّد بن الحسين، قال: حدّثنا عبّاد بن يعقوب، قال : أخبرنا خالد بن عيسى أبو زيد العكلي، عن عبدالملك بن أبي سليمان، قال: قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): «يقتل رجل من أهل بيتي، فيصلب، لا ترى الجنّة عين رأت عورته»[4].

---

[1] الناصريّات : ٦٤ .

[2] ذكرنا روايات أبي الفرج الإصفهاني هنا مع أ نّه زيدي ؛ لأنّ كتبه معروفة في أوساط الإماميّة، وقد نقلوا عنه كثيراً، وترجموه في كتبهم .

[3] مقاتل الطالبيين : ١٢٧.

[4] نفس المصدر ١٢٧ ، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٠٩.

الرواية الثالثة والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن أبي داود المدني)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، قال: أخبرني أحمد بن سعيد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن قني، قال: حدّثنا محمّد بن علي ابن أخت خلاّد المقرئ، قال: حدّثنا أبو حفص الأعشى، عن أبي داود المدني، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عليّ(عليه السلام): «يخرج بظهر الكوفة رجل، يقال له زيد في أُبّهة ـ والأُبّهة الملك ـ لا يسبقه الأوّلون، ولا يدركه الآخرون إلاّ من عمل بمثل عمله، يخرج يوم القيامة ـ هو وأصحابه ـ معهم الطوامير أو شبه الطوامير، حتّى يتخطّوا أعناق الخلائق، تتلقّاهم الملائكة، فيقولون: هؤلاء خلف الخلف ودعاة الحقّ، ويستقبلهم رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، فيقول: يا بنيّ، قد عملتم ما أُمرتم به فادخلوا الجنّة بغير حساب»[1].

الرواية الرابعة والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن محمد بن الحنفيّة)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، قال: حدّثني علي بن العبّاس ومحمّد بن الحسين، قال: حدّثنا عبّاد بن يعقوب، قال: أخبرنا الحسين بن زيد بن علي، عن ريطة بنت عبداللّه بن محمّد بن الحنفيّة، عن أبيها، قال: مرّ زيد بن علي ابن الحسين على محمّد بن الحنفيّة فرقّ له وأجلسه، وقال: أُعيذك باللّه يابن أخي أن تكون زيداً المصلوب بالعراق، ولا ينظر أحد إلى عورته ولا ينظره إلاّ كان في أسفل درك جهنّم[2].[3]

الرواية الخامسة والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن خالد)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، قال: حدّثني محمّد بن علي بن

---

[1] مقاتل الطالبيين: ١٢٧.

[2] نفس المصدر: ١٢٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠٩.

[3] هذه الرواية وإن لم تكن عن معصوم، ولكن أدرجناها هنا لأجل خصوصيّة فيها، يأتي الكلام عنها في نقاش متن الرواية.

مهدي بالكوفة على سبيل المذاكرة، ونبّأني أحمد بن محمّد في إسناده، قال: حدّثنا أبو سعيد الأشج، قال: حدّثنا عيسى بن كثير الأسدي، قال: حدّثنا خالد مولى آل الزبير، قال: كنّا عند علي بن الحسين، فدعا ابناً له، يقال له زيد، فكبا لوجهه، وجعل يمسح الدم عن وجهه، ويقول: «أعيذك باللّه أن تكون زيداً المصاب بالكناسة، من نظر إلى عورته متعمّداً أصلى اللّه وجهه النار»[1].

الرواية السادسة والثلاثون: (رواية أبي الفرج عن يونس بن جناب)

عن مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، قال: حدّثني أحمد بن سعيد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد قني، قال: حدّثنا محمّد بن علي بن أخت خلاّد، قال: حدّثنا عثمان بن سعيد، قال: سعيد بن عمرو، عن يونس بن جناب، قال: جئت مع أبي جعفر إلى الكتّاب، فدعا زيداً فاعتنقه، وألزق بطنه ببطنه، وقال: «أعيذك باللّه أن تكون صليب الكناسة»[2].

الرواية السابعة والثلاثون: (رواية ابن طاووس عن كتاب السليلي)

عن الملاحم والفتن لابن طاووس، قال: في ما نذكره من كتاب الفتن للسليلي أيضاً: أنّ مولانا علياً(عليه السلام) عرف من حضره بما جرى، أشار إليه أنّ أميرالمؤمنين وقف بالكوفة، في الموضع الذي صلب فيه زيد بن علي(عليه السلام)، وبكى حتّى أخضلت، وبكى الناس لبكائه، فقيل له: يا أميرالمؤمنين، ممّا بكائك؟ فقد أبكيت أصحابك.

فقال: «إنّ رجلاً من ولدي يصلب في هذا الموضع لا أرى فيه خشية من رضى أن ينظر إلى عورته»[3].

[1] مقاتل الطالبيين: ١٢٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠٩.

[2] نفس المصدر: ١٢٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠٩.

[3] الملاحم والفتن: ١٢٠، باب ٣١، الغدير ٣: ٦٩.

الرواية الثامنة والثلاثون: (رواية ابن طاووس عن كتاب السليلي)

عن الملاحم والفتن، قال: في ما نذكره من خطبة أُخرى لمولانا علي(عليه السلام)، ذكرها السليلي عقيب هذه الخطبة، نقتصر منها على ما بقي من الملاحم، خطب بها على منبر الكوفة، فقال ـ بعد التحميد العظيم والثناء على الرسول الكريم ـ : سلوني في العشر الأواخر من شهر رمضان قبل أن تفقدوني»، ثمّ ذكر الحوادث بعده، وقتل الحسين ـ صلوات اللّه عليه ـ وقتل زيد بن علي ـ رضوان اللّه عليه ـ وإحراقه وتذريته في الرياح، ثمّ بكى(عليه السلام)[1].

الرواية التاسعة والثلاثون: (رواية الأربلي عن أبي ولاّد الكاهلي)

عن كشف الغمّة للأربلي، قال: وقال(عليه السلام) لأبي ولاّد الكاهلي: «أرأيت عمّي زيداً؟».

قال: نعم، رأيته مصلوباً، ورأيت الناس بين شامت خنق، وبين محزون محترق.

فقال: «أمّا الباكي فمعه في الجنّة، وأمّا الشامت فشريك في دمه»[2].

الرواية الأربعون : (رواية ابن ادريس عن بعض الأصحاب)

عن السرائر لابن إدريس الحلّي، قال: بعض أصحابنا، قال: كنت عند علي بن الحسين(عليه السلام) ـ وكان إذا صلّى الفجر لم يتكلّم حتّى تطلع الشمس ـ فجاؤوه يوم ولد فيه زيد، فبشّروه به بعد صلاة الفجر، قال: فالتفت إلى أصحابه، فقال(عليه السلام): «أيّ شيء تروني أن أسمّي هذا المولود؟» قال: فقال كلّ رجل منهم: سمّه كذا وسمّه كذا، قال: فقال: «يا غلام، عليّ بالمصحف»، قال: فجاؤوا بالمصحف، فوضعه في حجره، قال: ثمّ فتحه فنظر إلى أوّل حرف في الورقة، فإذا فيه: (وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى

---

[1] الملاحم والفتن : ١٣٦، الباب : ٥٩ .

[2] كشف الغمّة ٢ : ٤٢٢، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٣.

الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً)، قال: ثمّ طبقه ثمّ فتحه ـ ثلاث ـ فنظر فيه، فإذا في أوّل ورقة: (إِنَّ اللّهَ اشْتَرى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْراةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بايَعْتُمْ بِهِ وَذلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)، ثمّ قال: «هو واللّه زيد، هو واللّه زيد، فسمّي زيداً»[1].

الرواية الحادية والأربعون: (رواية ابن ادريس عن حذيفة بن اليمان)

عن السرائر **لابن** إدريس، قال: و**عن** حذيفة **بن** اليمان، قال ، نظر رسول **اللّه**(صلى الله عليه وآله) إلى **زيد بن** حارثة، **فقال**: «**المقتول** في اللّه، و**المصلوب** في أمّتي، و**المظلوم** **من** أهل بيتي، **سمّي** هذا»، وأشار بيده إلى **زيد بن** حارثة، **فقال**: «إدن **منّي يا زيد**، زادك اسمك **عندي** حبّاً، **فأنت** سمّي الحبيب **من** أهل بيتي»[2].

الرواية الثانية والأربعون: (رواية عبد الكريم بن طاووس عن أبي حمزة)

عن فرحة الغري لعبد الكريم **بن** طاووس، قال: وقال **صفّي الدين محمّد بن معد الموسوي**(رحمه الله): **رأيت في بعض** الكتب **القديمة الحديثيّة**، **حدّثنا أبو** العبّاس [**ابن** أحمد] **بن محمّد بن سعيد**، قال: **حدّثنا** حسن **بن عبدالرحمن بن محمّد** الأزدي، قال: حدّثنا حسين **بن محمّد بن علي** الأزدي، قال: أخبرني **أبي عن** الوليد **بن عبدالرحمن**، قال: أخبرني أبو حمزة الثمالي، قال: **كنت** أزور **علي بن** الحسين(عليه السلام) في **كلّ** سنة **مرّة** في وقت الحجّ، **فأتيته** سنة **من** ذلك، وإذا **على** فخذه صبيّ، **فقعدت** إليه وجاء الصبيّ **فوقع على عتبة** الباب، **فأشجّ**، فوثب إليه **علي بن** الحسين، **ويقول** له: «**يا** بنيّ، أعيذك باللّه أن تكون المصلوب في الكناسة»، قلت: **بأبي** أنت **وأمي**، وأيّ **كناسة**؟

---

[1] السرائر ٣: ٦٣٧، مستطرفات السرائر: ٦٣٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٩١ .

[2] نفس المصدر ٣ : ٦٣٧، مستطرفات السرائر : ٦٣٨، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٢.

قال: «كناسة الكوفة».

قلت: جعلت فداك، أو يكون ذلك؟

قال: «إي، والذي بعث محمّداً بالحقّ، إن عشت بعدي لترينّ هذا الغلام في ناحية من نواحي الكوفة مقتولاً مدفوناً منبوشاً مسلوباً مسحوباً مصلوباً في الكناسة، ثمّ ينزل ويحرق ويدقّ ويذرّى في البرّ».

قلت: جعلت فداك، وما اسم هذا الغلام؟

قال: «هذا ابني زيد»، ثمّ دمعت عيناه، ثمّ قال: «ألا أحدّثك بحديث ابني هذا؟ بينا أنا ليلة ساجد وراكع إذ ذهب بي النوم في بعض حالاتي، فرأيت كأنّي في الجنّة، وكأنّ رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)وفاطمة والحسن والحسين قد زوّجوني جارية من حور العين، فواقعتها، فاغتسلت عند سدرة المنتهى، وولّيت، وهاتف بي يهتف: ليهنئك زيد، ليهنئك زيد، ليهنئك زيد، فاستيقضت فأصبت جنابة، فقمت وتطهّرت للصلاة، وصلّيت صلاة الفجر، ودقّ الباب، وقيل لي: رجل على الباب يطلبك، فخرجت فإذا أنا برجل معه جارية، ملفوف كمّها على يده، مخمّرة بخمار، فقلت: حاجتك؟

فقال: أردت علي بن الحسين.

قلت: أنا علي بن الحسين.

فقال: أنا رسول المختار ابن أبي عبيدة الثفقي، يقرؤك السلام، ويقول: وقعت هذه الجارية في ناحيتنا، فاشتريتها بستّمائة دينار، وهذه ستّمائة دينار، فاستعن بها على وقتك، ودفع إليّ كتاباً، فأدخلت الرجل والجارية، وكتبت له جواب كتابه وأتيت به إلى الرجل، ثمّ قلت للجارية، ما اسمك؟ قالت: حوراء، فهيّؤوها لي وبتُّ بها عروساً، فعلقت بهذا الغلام، فسمّيته زيداً، وهو هذا، وسترى ما قلت لك.

قال أبو حمزة: فواللّه مالبثت إلاّ برهة حتّى رأيت زيداً بالكوفة في دار معاوية

ابن إسحاق، فأتيته فسلّمت عليه، ثمّ قلت: جعلت فداك ما أقدمك هذا البلد؟

قال: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكنت أختلف إليه، وكان ينتقل في دور بارق وبني هلال، فلمّا جلست عنده، قال: يا أبا حمزة، تقوم حتّى نزور أميرالمؤمنين(عليه السلام) ، قلت: نعم، جعلت فداك، ثمّ ساق أبو حمزة الحديث حتّى قال: أتينا الذكوات البيض، فقال: هذا قبر علي بن أبي طالب(عليه السلام)، ثمّ رجعنا، فكان من أمره ما كان، فواللّه لقد رأيته مقتولاً، مدفوناً، مسلوباً، مسحوباً، مصلوباً، ثمّ قد أحرق، ودقّ في الهواوين، وذرّي في العريض من أسفل العاقول[1].

الرواية الثالثة والأربعون: (رواية ابن شهر آشوب عن معتب)

عن مناقب ابن شهر آشوب، قال: قال معتب: قُرع باب مولاي الصادق(عليه السلام)، فخرجت، فإذا زيد بن علي(عليه السلام)، فقال الصادق لجلسائه: «ادخلوا هذا البيت وردّوا الباب، ولا يتكلّم منكم أحد، فلمّا دخل قام إليه، فاعتنقا وجلسا طويلاً يتشاوران، ثمّ علا الكلام بينهما، فقال زيد: دع ذا عنك يا جعفر ـ واللّه ـ لإن لم تمدّ يدك حتّى أبايعك، أو هذه يدي فبايعني لأتعبنّك ولأكلّفنّك ما لا تطيق، فقد تركت الجهاد وأخلدت إلى الخفض، وأرخيت الستر واحتويت على مال الشرق والغرب، فقال الصادق(عليه السلام): «يرحمك اللّه يا عمّ ، يغفر اللّه لك يا عمّ»، وزيد يسمعه ويقول: موعدنا الصبح أليس الصبح بقريب، ومضى، فتكلّم الناس في ذلك، فقال: «مه، لا تقولوا لعمّي زيد إلاّ خيراً، رحم اللّه عمّي فلو ظفر لوفّى»، فلمّا كان في السحر، قرع الباب، ففتحت له الباب، فدخل يشهق ويبكي ويقول: إرحمني يا جعفر يرحمك اللّه، إرض عنّي يا جعفر رضي اللّه عنك، إغفر لي يا جعفر غفر اللّه لك، فقال الصادق(عليه السلام): «غفر اللّه لك، ورحمك، ورضي عنك، فما الخبر يا عمّ؟».

قال: نمت، فرأيت رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)داخلاً عليّ، وعن يمينه الحسن، وعن يساره

[1] فرحة الغري: ١٣٩، ح٨٠، بحار الأنوار ٤٦: ١٨٣.

الحسين، وفاطمة خلفه، وعلي أمامه، وبيده حربة تلهب التهاباً كأنّها نار وهو يقول: «إيهاً يازيد، آذيت رسول اللّه في جعفر، واللّه لإن لم يرحمك، ويغفر لك، ويرضى عنك، لأرمينّك بهذه الحربة، فلأضعها بين كتفيك، ثمّ لأخرجها من صدرك»، فانتبهت فزعاً مرعوباً، فصرت إليك، فارحمني يرحمك اللّه، فقال: «رضي اللّه عنك، وغفر اللّه لك، أوصني فإنّك مقتول مصلوب محروق بالنار»، فوصّى زيد بعياله وأولاده وقضاء الدين عنه[1].

الرواية الرابعة والأربعون: (رواية الكشّي عن زرارة)

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمّد القمّي، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن ابن الريّان، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة، قال: قال لي زيد بن علي(عليه السلام) ـ وأنا عند أبي عبداللّه(عليه السلام) ـ : ما تقول يا فتى، في رجل من آل محمّد استنصرك؟

فقلت: إن كان مفروض الطاعة نصرته، وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعل، ولي أن لا أفعل.

فلمّا خرج قال أبو عبداللّه(عليه السلام): «أخذته واللّه من بين يديه ومن خلفه، وما تركت له مخرجاً»[2].

وقد عدّت هذه الرواية من روايات الذم، ولكن سيأتي في البحث الدلالي وجه دلالتها على المدح، لذلك أدرجناها ضمن روايات المدح.

الرواية الخامسة والأربعون: (رواية الكشّي عن زرارة)

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد بن خالد الطيالسي، قال: حدثنى الحسن بن علي الوشّاء، عن أبي خداش،

---

[1] مناقب آل أبي طالب ٣ : ٣٥٢ .

[2] رجال الكشّي ١ : ٣٦٩، رقم [٢٤٨]، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٣.

عن علي بن إسماعيل ، **عن أبي** خالد... إلى آخر الرواية **المتقدمة** [١] .

الرواية السادسة والأربعون : (رواية الخزاز لمشهور قول جعفر(عليه السلام)**)**

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي ، قال : و**من مشهور** قول **جعفر**(عليه السلام) :

«رحم الله **عمّي زيداً**، لو ظفر لوفّى، **إنّما** دعا إلى الرضا **من** آل **محمّد**، وأنا الرضا» [٢] .

[١] رجال الكشّي ١ : ٣٣٩ رقم [٢٤٨].

[٢] كفاية الأثر : ٣٠٦.

المبحث الثاني

عرض الروايات التي رويت عن زيد نفسه التي تعكس الموقف الإيجابي لزيد تجاه الأئمّة (عليهم السلام)

الرواية الأُولى: رواية الكشّي عن عمّار الساباطي)

عن رجال **الكشّي**، قال: **محمّد بن** الحسن وعثمان **بن** حامد، قالا: حدّثنا **محمّد** ابن يزداد، **عن محمّد** بن الحسين، **عن** الحسن **بن علي**، **عن** فضال، **عن** مروان **بن** مسلم، **عن** عمّار الساباطي، قال: كان سليمان **بن** خالد خرج مع **زيد بن علي** ـ حين خرج ـ قال: **فقال** له رجل ـ **ونحن** وقوف في **ناحية** وزيد **واقف** في **ناحية** ـ : **ما تقول** في **زيد** هو خير أم جعفر؟

قال سليمان: قلت: والله، ليوم **من** جعفر خير **من زيد** أيّام الدنيا.

قال: **فحرّك** دابّته وأتى **زيداً**، وقصّ **عليه** القصّة، قال: ومضيت نحوه، **فانتهيت** إلى **زيد** وهو **يقول**: جعفر إمامنا في الحلال والحرام[1].

الرواية الثانية: (رواية الكشّي عن سورة بن كليب)

عن رجال **الكشّي**، قال: **محمّد بن** مسعود، قال: حدّثني الحسين **بن** أشكيب، **عن** عبدالرحمن **بن** حمّاد، **عن محمّد** بن إسماعيل **الميثمي**، **عن** حذيفة **بن** منصور **عن** سورة **بن كليب**، قال: قال لي **زيد بن علي**: يا سورة، **كيف علمتم** أنّ صاحبكم **على ما تذكرونه**؟

قال: **فقلت** له: **على** الخبير سقطت.

قال: **فقال**: هات، **فقلت** له: **كنّا نأتي** أخاك **محمّد بن علي**(عليه السلام) **نسأله**، **فيقول**: «قال رسول **الله**(صلى الله عليه وآله)، وقال **الله** جلّ وعزّ في **كتابه**» حتّى مضى أخوك **فأتيناكم**

---

[1] رجال الكشّي ٢ : ٦٥٢، رقم ٦٦٨، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٦.

آل محمّد(صلى الله عليه وآله) ـ وأنت في من أتينا ـ فتخبرونا ببعض ولا تخبرونا بكلّ الذي نسألكم عنه، حتّى أتينا ابن أخيك جعفراً، فقال لنا كما قال أبوه: «قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، وقال تعالى»، فتبسّم، وقال: أما واللّه إن قلت هذا فإنّ كتب علي(عليه السلام)عنده[1].

الرواية الثالثة: (رواية الصدوق عن عمرو بن خالد)

عن أمالي الصدوق، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن إسحاق(رضي الله عنه)، قال أخبرنا أحمد بن محمّد الهمداني مولى بني هاشم، قال: أخبرنا المنذر بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، عن أبيه، عن عمرو بن خالد، قال: قال زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليه السلام): في كلّ زمان رجل منّا أهل البيت يحتجّ اللّه به على خلقه، وحجّة زماننا ابن أخي جعفر بن محمّد، لا يضلّ من تبعه ولا يهتدي من خالفه[2].

الرواية الرابعة: (رواية الخزّاز عن محمّد بن بكير)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: وقد روي عن أبي الحسين زيد بن علي(عليه السلام) أخبار من جنسها فأحببت إيرادها لشهرتها وشهرة أمثالها عند أهل الحق، ليعلم المنصف المتديّن أنّها حقّ، والتكليف بها لازم، حدّثنا علي بن الحسين بن محمّد، قال: حدّثنا هارون بن موسى ببغداد في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المقري مولى بني هاشم في سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، قال أبو محمّد: وحدّثنا أبو حفص عمر بن الفضل الطبري، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الفرغاني، قال: حدّثنا عبداللّه بن محمّد بن عمرو البلوي، قال أبو محمّد: وحدّثنا عبداللّه بن الفضل بن هلال الطائي بمصر، قال: حدّثنا عبداللّه بن محمّد بن

---

[1] رجال الكشّي ٢ : ٦٧٣، رقم ٧٠٦، بحار الأنوار ٤٧ : ٣٦.

[2] أمالي الصدوق : ٦٣٧، ح ٨٥٦، روضة الواعظين : ٢٠٨، مناقب بن شهر آشوب ٣ : ٣٩٧، بحار الأنوار ٤٦ : ١٧٣.

عمر بن محفوظ البلوي، قال: حدّثني إبراهيم بن عبداللّه بن العلا، قال: حدّثني محمّد بن بكير، قال: دخلت على زيد بن علي(عليه السلام) ـ وعنده صالح بن بشير ـ فسلّمت عليه، وهو يريد الخروج إلى العراق ، فقلت له: يا بن رسول اللّه، حدّثني بشيء سمعته من أبيك(عليه السلام)، فقال: نعم، حدّثني أبي، عن جدّه، قال: قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): «مَن أنعم اللّه عليه بنعمة فليحمد اللّه عزّ وجلّ، ومن استبطأ الرزق فليستغفر اللّه، ومن حزنه أمر فليقل لا حول ولا قوة إلاّ باللّه»، فقلت: زدني يابن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، قال: نعم، حدّثني أبي عن جدّه، قال: قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): «أربعة أنا شفيع لهم يوم القيامة: المكرم لذرّيّتي، والقاضي لهم حوائجهم، والساعي لهم في أمورهم عند اضطرارهم إليه، والمحبّ لهم بقلبه ولسانه»، قال: فقلت: زدني يابن رسول اللّه من فضل ما أنعم اللّه عزّ وجلّ عليكم، قال: حدّثني أبي، عن جدّه، قال: قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): «من أحبّنا أهل البيت في اللّه حشر معنا، وأدخلناه معنا الجنّة»، يابن بكير، من تمسّك بنا فهو معنا في الدرجات العُلى، يابن بكير، إنّ اللّه تبارك وتعالى اصطفى محمّداً(صلى الله عليه وآله)، واختارنا له ذرّيّة، فلولانا لم يخلق اللّه تعالى الدنيا والآخرة، يا بن بكير، بنا عرف اللّه، وبنا عبد اللّه، ونحن السبيل إلى اللّه، ومنّا المصطفى والمرتضى، ومنّا يكون المهدي، قائم هذه الأمّة، قلت: يابن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، هل عهد إليكم رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) متى يقوم قائمكم؟

قال: يا بن بكير، إنّك لن تلحقه، وإنّ هذا الأمر يليه ستّة من الأوصياء، بعد هذا، ثمّ جعل خروج قائمنا فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، فقلت: يا بن رسول اللّه، ألست صاحب هذا الأمر؟

فقال: أنا من العترة، فعدت فعاد إليّ، فقلت: هذا الذي تقوله عنك أو عن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)؟

فقال: لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، لا، ولكن عهد عهده إلينا رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، ثمّ أنشأ يقول :

نحن سَادَاتُ قُريش	وَقِوَامُ الحَقّ فينا
نحن أنوارُ التي من	قَبْل كَوْنِ الخَلْقِ كُنّا
نحن مِنّا المُصطَفى	المُخْتَارُ والمهديُّ مِنّا
فِينَا قَدْ عُرِفَ	اللّهُ وبالحَقِّ قُمْنَا
سَوفَ نَصْلَى سَعيراً	مَن تولّى اليَوْمَ عنّا[1]

الرواية الخامسة : (رواية الخزّاز عن صالح بن عقبة)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: قال **علي بن** الحسين: وحدّثنا **محمّد بن** الحسين البزوفري بهذا الحديث في **مشهد** مولانا الحسين **بن علي**(عليه السلام)، قال: حدّثنا **محمّد بن يعقوب** الكليني، قال: حدّثنا **محمّد بن** يحيى العطّار، **وعن سلمة بن** الخطّاب، **عن محمّد بن** خالد الطيالسي، **عن** سيف **بن عميرة**، وصالح **بن عقبة** جميعاً، **عن علقمة بن محمّد** الحضرمي، **عن** صالح، قال: **كنت عند زيد بن علي**(عليه السلام) **فدخل عليه محمّد بن بكير وذكر الحديث**[2].

الرواية السادسة : (رواية الخزّاز عن عمرو بن موسى الوجيهي)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: حدّثنا أبو المفضّل(رحمه الله)، قال: حدّثني **محمّد ابن علي بن** شاذان **بن** حباب الأزدي الخلاّل، بالكوفة، قال: حدّثني الحسن **بن محمّد بن عبدالواحد**، قال: حدّثنا الحسن **بن** الحسين **العرني** الصوفي، قال: حدّثني يحيى **بن** يعلى **الأسلمي**، **عن عمرو بن** موسى الوجيهي، **عن زيد بن علي**(عليه السلام)، قال: **كنت عند** أبي **علي بن** الحسين(عليه السلام) إذ دخل **عليه** جابر **بن عبدالله** الأنصاري **فبينما** هو يحدّثه إذ خرج أخي **محمّد من** بعض الحجر، **فأشخص** جابر ببصره نحوه، ثمّ قام

---

[1] كفاية الأثر : ٢٩٨، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٠١.

[2] نفس المصدر : ٣٠٠ .

إليه، فقال: يا غلام، أقبل فأقبل، ثمّ قال: أدبر فأدبر، فقال: شمائل كشمائل رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، ما اسمك يا غلام؟

قال: «محمّد».

قال: ابن من؟

قال: «ابن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب(عليه السلام)».

قال: أنت إذاً الباقر، قال: فانكبّ عليه وقبّل رأسه ويديه، ثمّ قال: يا محمّد، إنّ رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)يقرؤك السلام، قال: «على رسول اللّه أفضل السلام، وعليك يا جابر بما أبلغت السلام»، ثمّ عاد إلى مصلاّه، فأقبل يحدّث أبي، ويقول: إنّ رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)قال لي يوماً: «يا جابر، إذا أدركت ولدي الباقر فاقرأه منّي السلام فإنّه سميّي وأشبه الناس بي، علمه علمي وحكمه حكمي، سبعة من ولده أُمناء معصومون أئمّة أبرار، والسابع مهديّهم الذي يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»، ثمّ تلا رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) (وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا وَأَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْراتِ وَإِقامَ الصَّلاةِ وَإِيتاءَ الزَّكاةِ وَكانُوا لَنا عابِدِينَ)[1] [2].

الرواية السابعة: (رواية الخزّاز عن أبي خالد الواسطي)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: حدّثني أبو عبداللّه الحسين بن محمّد بن سعيد بن علي الخزاعي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد بالكوفة، قال: حدّثني جعفر بن علي بن نجيح الكندي، قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد بن ميمون، قال: حدّثني المسعودي أبو عبدالرحمن، عن محمّد بن علي الفراري، عن أبي خالد الواسطي، عن زيد بن علي(عليه السلام)، قال: حدّثني أبي علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، قال: قال رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): «يا حسين، أنت الإمام وأخ الإمام وابن الإمام،

---

[1] سورة الأنبياء: ٩٣.

[2] كفاية الأثر: ٣٠١، بحار الأنوار ٣٦: ٣٦٠.

تسعة من ولدك أُمناء معصومون، والتاسع مهديّهم، فطوبى لمن أحبّهم، والويل لمن أبغضهم»[1].

الرواية الثامنة: (رواية الخزّاز عن يحيى بن زيد)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: حدّثنا أبو الحسن محمّد بن جعفر بن محمّد التميمي المعروف بابن النجّار النحوي الكوفي، عن محمّد بن القاسم بن زكريّا المحاربي، قال: حدّثني هشام بن يونس، قال: حدّثني القاسم بن خليفة، عن يحيى ابن زيد، قال: سألت أبي(عليه السلام) عن الأئمّة، فقال: الأئمّة اثنا عشر، أربعة من الماضين وثمانية من الباقين، قلت: فسمّهم يا أبه، فقال: أمّا الماضين فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين، ومن الباقين أخي الباقر، وجعفر الصادق ابنه، وبعده موسى ابنه، وبعده علي ابنه، وبعده محمّد ابنه، وبعده علي ابنه وبعده الحسن ابنه، وبعده المهدي، فقلت يا أبه، ألست منهم ؟

قال: لا، ولكنّي من العترة.

قلت: فمن أين عرفت أساميهم؟ قال: عهد معهود عهده إلينا رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)[2].

الرواية التاسعة: (رواية الخزّاز عن عبدالعلا)

عن كفاية الأثر للخزّاز القمّي، قال: حدّثنا الحسين بن علي، قال: حدّثنا أبو محمّد هارون بن موسى، قال: حدّثني أبو العبّاس أحمد بن علي بن إبراهيم العلوي المعروف بالجوّاني، قال: حدّثني أبي علي بن إبراهيم، قال: حدّثنا عبداللّه بن محمّد المديني، قال: حدّثنا عمارة بن زيد الأنصاري، قال: حدّثني عبدالعلا، قال: قلت لزيد بن علي(عليه السلام): ما تقول في الشيخين؟

---

[1] كفاية الأثر: ٣٠٣، بحار الأنوار ٣٦: ٣٦٠.

[2] نفس المصدر: ٣٠٤، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٨.

قال: [...][١] ، قلت: **فأنت صاحب الأمر؟**

قال: **لا** ، ولكنّي **من العترة.**

قلت: فإلى من تأمرنا؟

قال: **عليك بصاحب الشعر**، وأشار إلى الصادق(عليه السلام)[٢] .

الرواية العاشرة: (رواية بن شهر آشوب عن زيد بن علي)

عن مناقب آل **أبي** طالب **لابن** شهر آشوب، قال: قال **زيد بن علي**(عليه السلام) :

ثَوى باقرُ العلمِ في ملْحدِ	إمام الورى طيّب المَوْلِدِ
فَمَن لي سوى جعفر بعده	إمامُ الورى الأوحدِ الأمْجدِ
أبا جعفر الخير أنت الإمام	وأنت المُرْجَى لبلْوى غدِ[٣]

[١] كذا في الأصل.

[٢] كفاية الأثر، ٣١٠، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٠١.

[٣] مناقب ابن شهرآشوب ٣ : ٣٢٩، بحار الأنوار ٤٦ : ٢٩٦.

الفصل الثالث

البحث الدلالي لروايات المدح

المبحث الأوّل

البحث الدلالي لروايات المدح
التي رويت عن أئمّة أهل البيت
والمثبتة تواتر مدح زيد

سنتناول الآن ـ بعد هذا العرض الموسّع لروايات المدح ـ البحث الدلالي لهذه الروايات، لنرى مدى دلالة كل واحدة منها على المدح.

فالمقصود من هذا البحث هو إثبات المدح لزيد، لأنّه لو تمّت دلالة هذه الروايات الكثيرة على مدحه، فسيمكننا القول بتواتر مدح زيد بن علي(عليه السلام) عن أهل البيت(عليه السلام)، ومع هذا التواتر ستندفع مجمل الإشكالات والشبهات الموّجهة إلى زيد، من قبيل:

١ ـ إنّه لم يعرف الإمام(عليه السلام).

٢ ـ إ نّه ادّعى الإمامة لنفسه.

٣ ـ إ نّه خالف الإمام الصادق(عليه السلام) وعصاه.

وأمثال هذه الإشكالات والشبهات.

أمّا إذا لم يثبت مدح زيد بالتواتر، فسنواجه العديد من المشاكل أزاء حلّ الإشكالات والشبهات المثارة حوله؛ لأ نّه وردت في ذمّه أخبار صحيحة السند وتامّة الدلالة .

الرواية الأُولى: صلوات الإمام على زيد ولعن قاتله

يستفاد المدح في هذه الرواية من عبارة: «صلّى اللّه عليه» الدالة على رضا الإمام(عليه السلام) عنه، ورضا الإمام عن شخص يكشف عن حسن حال ذلك الشخص وحسن عاقبته.

أمّا عبارة «لعن اللّه قاتله» فلا تفيد المدح كما هو واضح؛ لأنّ قاتليه ملعونون على كلّ حال، إلاّ أن يقال: إنّ اللعن عليهم هنا بسبب قتلهم لزيد.

ولكن يبقى إشكال على متن الرواية وهو: أنّه أجمعت كتب التواريخ والسير ـ وكما تقدّم في بعض روايات المدح ـ أنّ زيداً دفن مرّة واحدة، وهي قبل أن يقع بأيدي الأعداء، وعندما أُفشي محل دفنه، نبشوا قبره، وأخرجوه، ثمّ صلبوه، ثمّ أحرقوه، ولا يوجد مصدر ولا رواية واحدة دالة على أنّ زيداً دفن بعد وقوعه بأيدي الأعداء، بل دفن قبل أن يقع بأيديهم، وهذه الرواية تثبت دفنه بعد وقوعه بأيدي الأعداء، فهذه الرواية تثبت لزيد دفنة غير المتّفق عليها.

إذن دلالة الرواية معارضة لما عليه الاتّفاق، ومع التسليم بهذا الإشكال، تبقى دلالة الرواية على المدح سالمة من المعارض، وإن كان جزئها الآخر معارض[1].

فهذه الرواية إحدى روايات المدح التي تؤثّر في رصد حساب الاحتمال لإثبات التواتر.

الرواية الثانية: إهلاك بني أميّة لقتلهم زيد

يستفاد المدح من هذه الرواية بأنّه إذا لم يكن لزيد عند اللّه تعالى مقام ومنزله لما أذن بإهلاك بني أُميّة لقتلهم زيداً.

فمن إذنه تعالى بذلك نستكشف المدح.

ولكن يبقى إشكال على متن الرواية وهو: أنّ بني أُميّة لم يهلكوا بعد سبعة أيّام ـ كما في الرواية ـ بل بعد سنين عديدة.

قال المازندراني في شرح أصول الكافي: إنّ الباء متعلّق «بإذن»، أيّ: الإذن كان بعد سبعة أيّام لا الإهلاك نفسه[2].

ويحتمل أيضاً وجوه أُخرى:

منها: أنّ الإذن الإلهي فيه البداء، ويكون أذن اللّه تعالى بمعنى توفير العلّة

---

[1] هذا مبنى أصولي ذهب إليه كثير من العلماء، لا سيّما المتأخّرين منهم.

[2] شرح أُصول الكافي ١٢ : ١٨٥.

الناقصة لهلاكهم لا العلّة التامّة.

ومنها: جواز التفكيك بين مضامين الرواية، أي: تبقى دلالة الرواية على المدح ولو لم نتمكّن من حلّ إشكاليّة تبيين سبب تأخير الإهلاك.

ومنها: لعلّ المراد من إهلاك بني أميّة إهلاك طاغي من طغاتها.

فهذه الرواية من الروايات التي تزيد قوّة التواتر.

الرواية الثالثة: كان زيد عالماً وصدوقاً ولم يدع إلى نفسه..

تثبت هذه الرواية أفضل الصفات الحميدة لزيد، فهو عالم، صدوق، ولم يدع إلى نفسه، وإنّما دعا إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، ولو ظفر لوفّى، وإنّما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه، فدلالة هذه الرواية على المدح واضحة جدّاً.

أما ما قد يقال: بأنّ هذه الأوصاف لا تثبت الإذن في ما فعله زيد، فمردود؛ لأنّه لو لم يكن زيد مأذوناً من الإمام(عليه السلام) فهو عاص له بفعله هذا، والعاصي لا يستحق الوصف بهذه الصفات الحميدة، فوصف الإمام(عليه السلام) له بهذه الصفات، واستثناء ثورته من باقي الثورات يدلّ على مدح زيد وحسن فعله، وتحقّق نهضته بإذن من قبل الإمام(عليه السلام).

فدلالة هذه الرواية على المدح لا إشكال فيها، وهذا ما يزيد في قوّة التواتر.

الرواية الرابعة: صلاة الإمام على زيد بعد استشهاده

وجه دلالة هذه الرواية على المدح أنّ زيداً عندما مات كان بين أصحابه، وقد قاموا بواجبات الميّت من غسل وكفن وصلاة ودفن، ومع ذلك فإنّ الإمام(عليه السلام) ومن بُعد صلّى عليه، فلو كان زيد مخالفاً للإمام(عليه السلام)، وكان فعله من دون إذن الامام، لما صلّى عليه الإمام(عليه السلام)، فصلاة الإمام(عليه السلام) على زيد تكون زيادة لثوابه وسلوة له ولجسده العريان، وهو مصلوب فوق جذع النخل، وتحت حرارة الشمس.

فهذه إحدى روايات المدح الداعمة للتواتر.

الرواية الخامسة: وصف زيد بكونه من علماء آل محمّد(صلى الله عليه وآله وسلم)المجاهدين

تبيّن هذه الرواية مقام ومنزلة زيد(عليه السلام) العالية عند أهل البيت(عليهم السلام)، وكونه عندهم عالماً من علماء آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، غضب للّه، وجاهد في سبيله، حتّى نال الشهادة، وترحّم عليه الامام الصادق(عليه السلام) وقال: «الويل لمن سمع واعيته ولم يجبه»، وأنّه كان اتقى من أن يدّعي الإمامة، بل كان داعياً إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وأنّه كان ممّن خوطب بقوله تعالى: (وَجاهِدُوا فِي اللّهِ حَقَّ جِهادِهِ هُوَ اجْتَباكُمْ)[1] فتدلّ هذه الرواية على المدح بأبلغ وجه ممكن، فتكون هذه الرواية من الروايات الرافعة لنسبة التواتر.

الرواية السادسة: يدخل زيد وأصحابه الجنّة بغير حساب

تقول هذه الرواية: يتخطّى زيد وأصحابه رقاب الناس غرّاً محجّلين، ويدخلون الجنّة بغير حساب، ومن كانت هذه صفته فلابدّ أن تكون خاتمة عمله بدرجة عالية من الحسن.

وربّما يشكل: بأنّ مصادر التأريخ والسير نقلت لنا بأنّ ثورة زيد كانت ثورة عامّة بحيث شارك فيها الشيعي والمعتزلي وغيرهما من المذاهب الأُخرى؛ وذلك للتنفّر العام تجاه بني أميّة وحكمهم الظالم، فكيف يدخلون الجنّة جميعهم بغير حساب؟!

يمكن أن يجاب عن هذا التساؤل بجوابين:

الأوّل: أنّا لا نحرز أنّ كلّ من مات مع زيد ـ من غير الشيعة ـ بقي على معتقده القديم، فلعلّه تغيّر وتنوّر قلبه بنور أهل البيت(عليه السلام) في لحظاته الأخيرة، فيستحقّ دخول الجنّة حينئذ بغير حساب.

---

[1] سورة الحجّ: ٧٨.

الثاني: إنّ الأصحاب الذين يدخلون معه الجنّة بغير حساب هم من كان على عقيدته، ويحمل نفس الأفكار والغايات، أمّا من كان يعتقد بعقيدة أُخرى، وله أهداف وغايات أُخرى، والذي أجبرته الظروف الآنيّة على المشاركة مع زيد في الثورة، فهكذا شخص لا يعدّ من الأصحاب، ولا من الذين يدخلون الجنّة بغير حساب.

فلا يبقى إشكال على متن الرواية وعلى دلالتها على المدح، فهذه أيضاً من الشواهد على تقوية التواتر.

الرواية السابعة: ابتهاج أهل السماوات والأرض بزيد

مدحت هذه الرواية زيداً بأفضل وجوه المدح، وبيّنت بأنّ السماء تفتح له أبوابها، ويبتهج به أهل السماوات والأرض، ويسرح في الجنّة كيف يشاء.

فهذه منزلة عظيمة، ودرجة رفيعة، لا ينالها إلاّ المقرّبون والأولياء، نعم، ربّما يشكل على المتن: بأنّ الإمام(عليه السلام) كيف يقول: ياليته حسداً؟ فهذا تمنّي للحسد والحسد من الذنوب الكبيرة، فكيف يتمنّاه الإمام(عليه السلام)؟

ويمكن الجواب: بأنّ هذا القول كان مماشاة من الإمام(عليه السلام) لأمّ زيد، لا أ نّه تمنّى الحسد على نحو الحقيقة.

ولكن ربّما يعود المستشكل، ويقول: كان بالإمكان أن يقول الإمام(عليه السلام): ليس حسداً، لا أ نّه يقول: ليته حسداً.

فيجاب: أنّ تمنّي الحسد أبلغ وأكثر وقعاً من نفيه في ذهن المخاطب، فإنّ أمّ زيد تتّهم الإمام بالحسد، فيبيّن الإمام(عليه السلام) أنّ القضيّة ليست قضيّة حسد، بل ياليته حسداً، بل القضيّة هي قضيّة إخبار المعصوم بما يكون، وأنّ قضيّة قتله وصلبه، عهد معهود.

وكيف كان فإنّ الجزء الأخير في الرواية من أبرز وجوه المدح، ولا يسقط حتّى مع التسليم بالإشكال، كما هو واضح، فتدخل هذه الرواية في مثبتات التواتر.

الرواية الثامنة: وصف زيد بالفضائل الحميدة

قال في الأغاني: إنّ هذه قصيدة للمنتخل الهذلي، وكان أبوه يكنّى بأبي مالك، وهذه أبيات في رثائه[١].

معنى الأبيات:

تبيّن هذه الأبيات بأنّ الممدوح ليس بضعيف الجسم ولا الرأي، وأنّه لا يخاصم في قوله، ولا يعادي الحكيم إذا ما نهاه، فهو سيّد، بارع، كريم الطبائع، وإذا كنت عليه سيّداً فهو مطيع، ومهما وكلت إليه من أمر فهو كفاه.

وجه الاستدلال:

قال الامام الباقر(عليه السلام) لزيد: هذه صفتك، أي: أنت مطيع للحكيم، ولا تخالفه، فكيف إذا نهاه الإمام(عليه السلام)، فمن باب أولى أن يكون مطيعاً للإمام(عليه السلام)، وتكون الدلالة على المدح أوضح إذا رجعنا إلى متن الرواية الآتية فإنّ فيها: إنّ أبا جعفر تمثّل بهذه الأبيات، وفيها:

ولا بِألدّه نازع[٢] يعادي أخاه إذا ما نهاه

ربّما يشكل: بأنّ الصفات الحميدة في هذه الأبيات كانت ثابتة لزيد في زمن الإمام الباقر(عليه السلام)، وكان زيد مطيعاً لأخيه وغير مخالف له، ولكن من الممكن، وبمرور الزمن ـ الذي تتغيّر فيه طبائع الناس وملكاتهم وصفاتهم الروحيّة والخلقيّة ـ أن يتغيّر زيد، ويخالف ابن أخيه الصادق(عليه السلام)، كما هو ظاهر فعله وثورته، فإنّ الإنسان مهما يكن ممدوحاً، فإنّه غير مسلوب الاختيار، الذي قد يؤدّي به إلى الانزلاق.

ويمكن الإجابة عن هذا الإشكال: بأنّ الإمام الباقر(عليه السلام) مدحه مدحاً مطلقاً ولم

---

[١] الأغاني ٢٤ : ٢٥٧.

[٢] أي : خلق سوء ينزعه.

يقيّده بشيء أو يعلّقه على شيء، والمدح المطلق يفيد ديمومة الصفة لصاحبها.

وكيف كان، فإنّ الغاية من هذه الرواية حاصلة وهي أنّ زيداً ممدوح في الجملة، فهذه الرواية تعضد التواتر، وتفيد في إثباته.

الرواية التاسعة: شعر في مدح زيد

الكلام عن هذه الرواية كالكلام عن الرواية السابقة، بل هذه الرواية أبلغ في المدح؛ لأنّ فيها: أنّ الإمام الباقر(عليه السلام) كان هو يتمثّل بهذه الأبيات، كما ورد في ذيل الرواية أنه(عليه السلام) قال: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد، اللهمّ أشدد أزري بزيد».

الرواية العاشرة: كان للإمام نعم العمّ وقد مضى شهيداً

هذه الرواية من أبلغ روايات المدح، وهي تبيّن بأنّ زيداً كان نعم العمّ للإمام(عليه السلام)، وقد مضى شهيداً كالشهداء مع الرسول(صلى الله عليه وآله) وأهل البيت(عليهم السلام)، ومن هنا نستنتج بأنّ ما فعله زيد صحيح وشرعي ولم يكن بدون إذن الإمام(عليه السلام)، وإلاّ فالشهادة لا تكون في طريق باطل.

فهذه الرواية إحدى أهم الروايات التي تعضد التواتر وتقوّيه.

الرواية الحادية عشر: تأييد الإمام لجهاد زيد

نصّت هذه الرواية على حسن عقيدة زيد وسلامة طريقه، بل إنّ الإمام(عليه السلام) يدعو لأن يشرك في عملهم وجهادهم، فكم موقفهم عظيم، فكانت عاقبتهم الشهادة تلك الدرجة الرفيعة، والمنزلة العالية، بل لزيد وأصحابه من القدر العظيم، حتّى شبّههم الإمام(عليه السلام) بعلي(عليه السلام) وأصحابه.

فهذه الرواية من مقوّيات التواتر.

الرواية الثانية عشر: نهي الإمام عن انتقاص زيد

منع الإمام(عليه السلام) في هذه الرواية من أراد أن يتعرّض لزيد بسوء، فقال الإمام(عليه السلام):

«ليس لكم أن تدخلوا في ما بيننا إلاّ بسبيل خير» معلّلاً ذلك بأنّ من كان من أهل البيت(عليهم السلام) لا يموت إلاّ وتدركه السعادة، ومن أدركته السعادة فقد حسنت عاقبته، ومن حسنت عاقبته فلا يجوز انتقاصه أو تناوله بسوء.

فمن كانت هذه حاله فهو ممدوح .

ولكن قد يشكل على الكلّية التي علّل بها الإمام(عليه السلام) عدم جواز انتقاص زيد، فإنّه لا توجد هكذا كلّية: «إنّ كلّ من مات من أهل البيت ـ أي كلّ من كان منتسباً لهذا البيت ـ لابدّ وأن تدركه السعادة»، فإنّ الوجدان قاض بأنّ كثيراً ممّن ينتسب إلى هذا البيت الشريف وهذا النسب الرفيع، قد مات على أعماله السيّئة، بل وعلى طريق غير طريق أهل البيت(عليهم السلام) .

ويمكن الإشكال ثانياً:

بأنّ الرواية تثبت السعادة لزيد في آخر لحظات حياته، وهذا يعني أنّ طريقه الذي انتهجه وقتاله الذي قاتله، لم يكن مقبولاً عند أهل البيت(عليهم السلام)، فهو غير مشروع، وإلاّ لو كان مشروعاً ومقبولاً فإنّ السعادة تكون معه من أوّل خروجه، بل وقبل خروجه وتحرّكه .

ولكن يمكن الجواب عن الإشكال الأخير:

بأنّ الإمام(عليه السلام) قال هذا من باب القدر المتيقّن لدفع شبهة من أراد الانتقاص، فكأنّ الكلام هكذا، لا تنتقص زيداً لأنّ زيداً من أهل البيت وأهل البيت ـ على أقلّ تقدير ـ تدركهم السعادة في آخر حياتهم وآخر لحظاتهم.

ولكن يبقى الإشكال الأوّل على قوّته، وعليه فالتعليل الذي يستفاد منه المدح في هذه الرواية لا يؤخذ به، فيبقى عدم جواز انتقاص زيد ولا نقطع بإمكان استفادة المدح منه، فلربّما لم يُجز الإمام(عليه السلام) انتقاص زيد لأمر آخر لا نعرفه.

الرواية الثالثة عشر: نزع الله ملك هشام بسبب قتل زيد

يستفاد المدح من هذه الرواية لأمرين:

الأوّل: أنّ اللّه تعالى نزع ملك هشام بن الحكم لقتله زيد، وهذا يعني أنّ لزيد مقاماً وكرامة عند اللّه تعالى، ولا تكون لشخص كرامة ومنزلة عند اللّه إلاّ إذا كان حسن السيرة والعاقبة.

الثاني: أنّ الرواية قاست نزع ملك آل أبي سفيان لقتلهم الحسين، بنزع ملك هشام لقتله زيد، فالرواية قاست زيداً بالحسين(عليه السلام)، وهذا وجه للمدح عظيم.

نعم، يبقى الإشكال في ذيل الرواية، فالرواية ذكرت هلاك الوليد ونزع ملكه لقتله يحيى، ويحيى لم تثبت وثاقته أو حسنه من جهة، ومن جهة أُخرى فإنّ هذه الفقرة تعارض الرواية الثالثة المتقدّمة التي أبطلت جميع الثورات، واعتبرتها عاصية لأهل البيت(عليهم السلام)، واستثنت ثورة زيد فقط، فتكون ثورة يحيى مشمولة لعموم تلك الرواية، ولا نقدّم هذه الرواية للخصوص أي من باب تقدّم الخاص على العام ـ الذي هو أحد وجوه الجمع العرفي عند تعارض الروايتين ـ؛ لأنّ سند تلك الرواية صحيح وتامّ وسند هذه الرواية ضعيف، كما سيأتي في البحث السندي.

ومع التسليم بهذا الإشكال تبقى هذه الرواية تامّة الدلالة على مدح زيد أيضاً، وذلك لأنّ غاية ما يثبته هذا الإشكال سقوط الفقرة الأخيرة لمعارض، وسقوط فقرة من رواية لمعارض لا يعني سقوط جميع الرواية، بل فقط القسم الذي عورض.

فهذه الرواية أحد الروايات الساندة للتواتر.

نعم، يمكن أن يقال: بأنّ يحيى لم يقم بثورة، وإنّما اضطرّ لمواجهة الحاكم الجائر.

أقول: للتأمّل في خصوصيّة حركة يحيى مجال، ولكن بعد أن ثبت المطلوب من هذه الرواية وهو إفادتها مدح زيد أغنانا عن التدقيق في ذيلها.

الرواية الرابعة عشر: المتخاذل عن نصرة زيد في النار

وجه دلالة هذه الرواية على المدح: أنّ الذي لا ينصره فهو في النار، إذن فطريق زيد وجهاده كان على حقّ، وإلاّ لما كان المتخلّف عنه من أهل النار،

ولكن الإشكال على هذه الرواية: هو أ نّها عن محمّد بن الحنفيّة، وهو لا حجيّة لقوله، فبغضّ النظر عن صدقه وكذبه، وبغضّ النظر عن وثاقته وضعفه فإنّ قوله ليس حجّة، فهذه الرواية لا يمكن الاستدلال بها، فلا يصحّ ـ أصلاً ـ إدراجها في روايات المدح.

هذا الإشكال وإن كان وجيهاً، إلاّ أ نّه يمكن الجواب عنه فيما إذا تحقّق صحّة سند هذه الرواية وتمّ، فإنّه إذا تمّ السند ووصل إلى محمّد بن الحنفيّة، فإنّه لا يمكن أن يكون الكلام له، ولا يمكن أن يكون كاذباً، أمّا الأوّل: فلأنّ الكلام إخبار عن الغيب، وأمّا الثاني: فلأنّه قد تحقّق، فلابدّ إذن أن يكون ما قاله قد سمعه من أحد المعصومين(عليهم السلام)، وبالفعل فإنّه قد تقدّم الحديث عن الرسول(صلى الله عليه وآله) وعن المعصومين بنفس هذا المضمون.

وهذا الوجه وإن كان مقبولاً نوعاً ما، إلاّ أنّ شرطه غير متحقّق، فإنّه سيأتي في البحث السندي أنّ سند هذه الرواية غير معتبر ولا معتمد، فلا تفيدنا هذه الرواية في عضد التواتر وتقويته؛ لعدم تحقّق الشرط المتقدّم .

ولكن يقال: إنّ بحثنا هنا هو إثبات تماميّة الدلالة، أيّ: هل دلالة الرواية تامّة في مدح زيد أو لا، بغضّ النظر عن سند الرواية، وهذه الرواية لو أغضضنا النظر فيها عن سندها وتعاملنا معها على أ نّها قول لابن الحنفيّة فهل تفيد في إثبات التواتر؟

الجواب: نعم، تفيد في إثبات التواتر، للوجه المتقدّم من أنّ هذا الكلام من ابن الحنفيّة ليس من إنشائه ورأيه، بل جزماً سمعه من أحد المعصومين؛ لأنّ كلامه تحقّق وكان إخباراً عن الغيب .

فهذه الرواية تفيد في إثبات التواتر وتعضده.

الرواية الخامسة عشر: زيد سيّد من أهل البيت ومطالب بأوتارهم

يخاطب الإمام الباقر(عليه السلام) في هذه الرواية زيد بن علي بأ نّه سيّد من أهل بيته، وأهل بيته هم أهل بيت النبوّة، بيت علي وفاطمة، فهو منهم، بل أحد ساداتهم، وهذا شرف عظيم، ووسام رفيع، قلّده الإمام(عليه السلام) لزيد، وهذا غاية في المدح، بل ووصفه الإمام(عليه السلام)بوصف أعظم من هذا، بأ نّه الطالب بأوتار[1] أهل البيت(عليهم السلام)، فتكون ثورته ثورة شرعيّة، لطلب ثارات أهل البيت(عليهم السلام) التي لم ينتقم لها أحد، ولم يؤخذ بثأرها، ولأجل هذا يخاطبه الإمام بجملة ثالثة لا تقل عن الأوليين في الدلالة على رفعة زيد وعلوّ منزلته: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد».

فهذه الرواية تعد إحدى روايات المدح المقويّة والعاضدة للتواتر.

الرواية السادسة عشر: زيد سيّد أهل البيت ومطالب بأوتارهم

متن هذه الرواية نفس متن الرواية المتقدّمة، فتعدّ إحدى روايات المدح أيضاً.

الرواية السابعة عشر: البشارة بولادة زيد

في هذه الرواية يقصّ الإمام السجاد(عليه السلام) لأبي حمزة الثمالي رؤيا رآها، بأ نّه(عليه السلام) أُدخل الجنّة، فأوتي بحوريّة، وسمع مناد ينادي: ليهنئك زيد، وهذا خطاب من الله تعالى للإمام(عليه السلام) بأ نّه سيرزق ولداً، اسمه زيد، وسيهنئك، وبعد سنة يرى أبو حمزة زيداً على يد الإمام(عليه السلام)، فيقول الإمام(عليه السلام): (هذا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ)، فزيد يهنىء الإمام(عليه السلام)، ومن كان كذلك فمدحه بيّن وظاهر ولا حاجة في الإطالة لإثباته.

لا يقال: لم يأت زيد في زمن أبيه السجاد(عليه السلام) بشيء يغضبه به، بل أطاعه، وسمع كلامه، ولم يخالفه في شيء، ولكن هذا لا يعني أ نّه لم يخالف الإمام الصادق(عليه السلام)في

[1] قال الجوهري في الصحاح ٢ : ٨٤٣ : الموتور هو الذي قتل له قتيل فلم يدرك دمه.

ثورته وقيامه.

لأ نّه يقال: إنّ هكذا نظرة عن الإمام السجاد(عليه السلام) نظرة ساذجة، فإنّ الإمام(عليه السلام) كيف يَهْنِىء من شخص سيخالف إمام زمانه، وسيعرّض نفسه وأصحابه للموت، ويعرّض البيت الهاشمي للخطر! ، وستسفك بسببه دماء كثيرة، بل سيكون ما فعله سنّة استنّ بها واحتجّ بها الكثير!

فلابدّ إذن أن نقول: إنّ زيداً لم يخالف، وأ نّه مستقيم الطريقة، حتّى يصحّ أنّ الإمام(عليه السلام) قد هَنىء بزيد، فهذه من روايات المدح الداعمة للتواتر.

الرواية الثامنة عشر: مساعدة الإمام الماليّة لعيال من أصيب مع زيد

عدّ غير واحد هذه الرواية ضمن روايات المدح، ولكن لا دلالة لها على المدح أصلاً؛ لأنّ ذلك يتوقّف على إثبات قضيّة وهي: إنّ الإمام(عليه السلام) وزّع أموالاً في عيالات من أصيب مع زيد لأ نّهم كانوا على حقّ في خروجهم مع زيد، وهذا ما لا يمكن التمسّك به من متن هذه الرواية.

بل إنّ الإمام وزّع أموالاً للأطفال والنساء لأ نّهم أيتام وشيعة، فإنّ عطايا الإمام(عليه السلام)شملت غير الشيعة، بل وغير المسلمين من المحتاجين المعوزين، فكيف بمن يحسب على أهل البيت(عليهم السلام)؟ لا سيّما من الأطفال والنساء.

الرواية التاسعة عشر: مساعدة الإمام الماليّة لعيال من أصيب مع زيد

متن هذه الرواية نفس متن السابقة، فلا يصحّ تصنيفها ضمن روايات المدح كما اشتبه البعض في ذلك؛ لأ نّه لا دلالة لها على المدح أصلاً.

الرواية العشرون: مساعدة الإمام الماليّة لعيال من أصيب مع زيد

متن هذه الرواية نفسه المتن المتقدّم في السابقة، فليس من الصحيح عدّها ضمن روايات المدح.

الرواية الحادية والعشرون: بكاء الإمام على زيد ولعن قاتله وخاذله

تدل بعض فقرات هذه الرواية على مدح زيد، وحسن طريقه، وما فعله، وعلى منزلته ومقامه العالي:

الأُولى: بكاء الإمام الشديد على زيد حتّى ابتلّت لحيته، ولا يصحّ حمل بكاء الإمام(عليه السلام) الشديد على العاطفة فقط، كما هو واضح، فيدلّ هذا على حسن عاقبته الكاشف عن حسن سيرته وجهاده.

الثانية: لعن الإمام(عليه السلام) خاذله فضلاً عن قاتله، وهذا يدلّ على حسن سيرته وجهاده، وأنّ الإذن من الإمام(عليه السلام) يكون من المسلّمات في ثورة زيد(عليه السلام)، فإنّه إذا لم يكن مأذوناً فكيف يُلعن من لم يشارك معه في قتاله؟! بل تجب نصرته، كما يظهر من لعن خاذله.

الثالثة: عدّ الإمام(عليه السلام) مقتل زيد مصيبة عظيمة حلّت بأهل البيت(عليهم السلام)، فقال(عليه السلام): «أشكو ما نزل بنا أهل البيت إلى اللّه تعالى».

فالمدح في هذه الرواية قد بُيّن بأفضل وجوهه وصوره.

ولهذا يمكن عدّ هذه الرواية أحد أهم الروايات الداعمة للتواتر.

الرواية الثانية والعشرون: كان زيد مؤمناً عارفاً عالماً

يصف الإمام(عليه السلام) زيداً في هذه الرواية بأوصاف قلّما يوصف بها شخص من قِبَل إنسان عادي، فضلا عن المعصوم، فقد وصفه الإمام(عليه السلام) بأ نّه مؤمن، عارف، عالم صدوق، وأ نّه لو ظفر لوفّى، ولو ملك لعرف كيف يضعها.

فمن وُصف بهذه الصفات من قبل الإمام المعصوم، لا يبقى شكّ في حاله.

فهذه الرواية من مهمّات روايات المدح العاضدة للتواتر.

الرواية الثالثة والعشرون: ترحّم الإمام على زيد وأنّه كان يسير بكتاب الله

ترحّم الإمام الصادق(عليه السلام) على زيد، وقال: «ما قدر أن يسير بكتاب اللّه ساعة من نهار»، وزيد استشهد بعد إعلان ثورته، وقيامه ضدّ الحكم الأموي الجائر، فزيد استشهد لسيره بكتاب اللّه، واستشهد لأ نّه قام وثار، وهذا يعني أنّ ثورته وقيامه كان سيراً بكتاب اللّه تعالى، فنفهم أنّ زيداً أراد بثورته تجسيد التعاليم القرآنية، والمفاهيم الدينيّة، وإحياء السنن الإسلامية والأحكام الشرعيّة.

وقد يشكل بأنّ زيداً كانت غايته وأهدافه السير بكتاب اللّه، و هذا هو مدلول الرواية، ولكن لا يدلّ هذا الأمر على سلامة الطريق الذي سلكه لهذا الهدف، فلا دلالة على سلامة فعل زيد وأسلوبه الموصل للسير بكتاب اللّه تعالى.

والجواب على هذا الإشكال واضح للمتأمّل في متن الرواية، فإنّ مدلول الرواية: أنّ ثورة زيد وسلوكه وقيامه هو نفسه سير بكتاب اللّه تعالى، لا أ نّه وسيلة وطريق مؤدّي إلى السير بكتاب اللّه عزوجل، فإنّ الرواية قالت: «ما قدر أن يسير بكتاب اللّه ساعة» أي أ نّه سار بكتاب اللّه ولكنّه لم يدم هذا السير، بل استشهد في فترة قصيرة، لا أ نّه أراد أن يسير بكتاب اللّه بعد انتصاره؛ لأنّ هذا أمر بعيد عن منطوق الرواية ومدلولها.

فهذه إحدى أهمّ الروايات الدالّة على المدح، والمبّينه صحّة جهاد زيد وسلامة طريقه فتقوّي تواتر مدح زيد عن أئمّة أهل البيت(عليهم السلام).

الرواية الرابعة والعشرون: بكاء الإمام الشديد على زيد

يبكي الإمام(عليه السلام) في هذه الرواية على عمّه زيد، وتبكي معه النساء خلف الستور، فلو كان زيد معانداً للإمام في خروجه وعاصياً له، لكانت الدماء التي سفكت معه كلّها على غير طريق الحقّ، وستكون عاقبتهم غير محمودة، وهذا ذنب كبير على

المسبّب له، ومعصية كبيرة، فالذي يرتكب هكذا فعل كيف يبكي الإمام(عليه السلام) عليه بكاء شديداً حتّى أنّ النساء خلف الستور بكت معه؟!

ولا يصح القول بأنّ الإمام بكى لأنّ زيداً عمّه، ولهذا كانت بينهما رابطة عاطفيّة.

لأنّ هذا القول يستلزم تنزيل مقام الإمامة، بل قد يكون جهلا به تماماً.

نعم، قد يقال: إنّ زيداً مرّ بفاجعة عظيمة، وارتكبت في حقّه جرائم شنيعة من نبش وصلب وحرق، فإنّ النفوس الإنسانيّة عندما ترى أو تسمع بهكذا فاجعة فإنّها تتألّم وتتأذّى، وإن كان صاحب الفاجعة مخطئاً ومشتبهاً، فإذا كان الناس العاديّون هكذا، فكيف بالإمام(عليه السلام) ؟ فيمكن أن نحمل بكاءه على شدّة الفاجعة لا على أحقيّة زيد.

الجواب: إنّ هذا الكلام وإن كان وجيهاً ولكنّه يصحّ لمن لم يُحذَّر ويُخبر بهذه النتيجة وهذه العاقبة، أمّا من نُبّه وحُذّر، بل ونُهي عن سلوك هكذا طريق، ثمّ سلكه وكانت عاقبته نفس العاقبة التي نُهي عنها، فإنّ النفوس الإنسانيّة لا تتألّم ولا تتأذّى عليه؛ لأ نّها ترى ما جرى عليه من نفسه وهو مُسبّبه، فتعدّ ما جرى عليه أمراً عاديّاً جدّاً وهو المتوقّع لا غيره.

وزيد قد ثبت تحذيره وتنبيهه من هذه العاقبة، في أكثر من رواية من روايات المدح، فإنّه قد تكرّرت جملة: «أعيذك باللّه أن تكون المصلوب في الكناسة»، بل وقد ثبت نهيه عن القيام بهكذا عمل (نهياً إرشاديّاً)، كما سيأتي في روايات الذمّ الآتية، وعليه فبكاء الإمام(عليه السلام) لم يكن لمجرّد ما جرى على زيد حتّى وإن لم يكن محقّاً، بل بكاءه يكشف عن مدح زيد وصحّة ما عمله، فهو وإن كانت عاقبته معلومة عند أهل البيت(عليهم السلام) مع ذلك بكوا عليه لما جرى عليه في سبيل الحقّ والإسلام ولإعلام أحقيّة أهل البيت(عليهم السلام) فإنّه لو ظفر لوفّى، كما تقدّم في أكثر من رواية.

فبكاء الإمام(عليه السلام) يدلّ على مدح زيد، فتكون هذه الرواية إحدى روايات المدح

الداعمة للتواتر.

الرواية الخامسة والعشرون: زيد سيّد بني هاشم وتجب نصرته

يصف الإمام الباقر(عليه السلام) زيداً في هذه الرواية بأ نّه سيّد بني هاشم، ثمّ يأمر الإمام(عليه السلام)بوجوب إجابته إذا دعا، ووجوب نصرته إذا أراد النصرة، وهذا دليل واضح على شرعيّة قيام زيد ومطلوبيّته، بل ووجوب المشاركة فيه، وحرمة التخلّف عنه.

وربّما يشكل على متن الرواية: بأنّ الإمام(عليه السلام) قال: «هذا سيّد بني هاشم» وهذه عبارة مطلقة تشمل كلّ من كان من بني هاشم، والإمام(عليه السلام) كان من بني هاشم، وكذا الإمام الصادق(عليه السلام) ، فكيف يكون زيد سيّداً على وجه الاطلاق؟!

يمكن الجواب عن هذا الإشكال بأحد وجهين:

الأوّل: يمكن أن نتصوّر أنّ هناك قرينة حاليّة واضحة مؤدّاها أنّ مقصود الإمام(عليه السلام) أنّ زيداً سيّد بني هاشم من غير الأئمّة(عليهم السلام)، فإنّ الأئمّة هم السادة على كلّ الكون لا فقط على بني هاشم، وزيد سيّد بني هاشم.

الثاني: أن نفهم أنّ هناك سقط في الرواية، وأنّ الأصل فيها: سيّد من بني هاشم، كما تقدّم نضير هذا في الرواية الخامسة عشر.

فتعدّ هذه الرواية من روايات المدح، العاضدة للتواتر.

الرواية السادسة والعشرون: زيد شهيد، وهو في الجنّة

ينقل يحيى بن زيد في هذه الرواية عن أبيه سبب قيامه وجهاده، مع علم زيد بعاقبة أمره وما تؤول إليه حركته.

فيروي زيد عن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله): أنّ الحسين سيولد له ولد يسمّى زيد، يقتل شهيداً، ويدخل الجنّة مع أصحابه متخطّين رقاب الناس.

فيقول زيد: أحببت أن أكون كما وصفني رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، وليس ذلك إلاّ لعلمه

بأنّ من يصفه الرسول بهذه الأوصاف ويبشّره بهذه العاقبة الحسنة، لابدّ أن يكون قد عمل بوظائفه الشرعيّة وتكاليفه الإسلاميّة والإنسانيّة، فتكون ثورة زيد إحدى الثورات الإسلاميّة التي نادت بها الشريعة، بل وكلّ الأعراف الإنسانية؛ لأنّها ثورة ضدّ الظلم والجور، ثورة لتثبيت الحق، ولإحياء المبادىء، وإرجاع الحكم إلى أهله الشرعيين.

ثمّ يبيّن يحيى بن زيد أنّ أباه لم يدّع الإمامة لنفسه، بل هو أرفع وأعقل من أن يدّعي شيئاً ليس له، لا سيّما مقاماً مثل مقام الإمامة، بل كان يدعو إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله) ، وقصد بذلك جعفر الصادق(عليه السلام) ؛ لأنّه هو الإمام صاحب الأمر.

فهذه الرواية إحدى روايات المدح المهمّة، المقويّة للتواتر.

نعم، يبقى إشكال على هذه الرواية:

وهو: أنّ زيداً نفسه راوي هذا الحديث، فكيف نثبت مدحه منه؟

الجواب: أنّ هذا الحديث قد تكرّرت روايته عن أهل البيت(عليهم السلام) عن رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، فقد تقدّم في الرواية السادسة، وسيأتي في الرواية السابعة والعشرين، والرواية الحادية والثلاثين.

وهذا إشكال لا وجه له أصلاً؛ لأنّه إشكال في السند وكلامنا في هذا المقام عن الدلالة بغض النظر عن السند.

الرواية السابعة والعشرون: يقتل زيد مظلوماً ويدخل الجنّة

يردّ زيد في هذه الرواية على من زعم أنّه صاحب الأمر، فينفي ذلك عن نفسه، وإن كان هو من العترة، ثمّ يقول: إنّ ولاة الأمر ستّة والمهدي منهم، والظاهر أنّه عني ستّة من دون الإمام الصادق(عليه السلام) ؛ لأنّ الصادق(عليه السلام) كان موجوداً.

أمّا الإمام الباقر(عليه السلام) قال: «بعدي سبعة».

ثمّ يتّجه الراوي إلى الإمام الباقر(عليه السلام)، ويخبره بما قاله زيد، فيصدّق الإمام(عليه السلام)

مقولة زيد، ويقول: «سيلي هذا الأمر بعدي سبعة من الأوصياء والمهدي منهم».

ثمّ بكى الإمام(عليه السلام) عليه، وفي بكاء الإمام(عليه السلام) ما تقدّم في الرواية الرابعة والعشرين.

ثمّ ذكر الإمام الباقر(عليه السلام) كلام رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) للحسين(عليه السلام)، وأ نّه سيولد له(عليه السلام)ولد يقتل مظلوماً، ومصيره الجنّة.

فالمدح في هذه الرواية بُيّن بأحسن وجوهه، فهذه إحدى الروايات التي احتوت على عدّة فقرات في المدح، فترفع مستوى الاطمئنان بصدور المدح، بل تواتره.

الرواية الثامنة والعشرون:

موقف الإمام الصادق(عليه السلام) من شعر الكلبي في هجاء زيد

في هذه الرواية ينقل الراوي للإمام الصادق(عليه السلام) بيتين من الشعر للحكيم بن العبّاس الكلبي، يهجو بها زيد بن علي(عليه السلام) في البيت الأوّل، والإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) في البيت الثاني، فقال الإمام الصادق(عليه السلام) رافعاً يديه نحو السماء وهما ترتعشان من شدّة الغضب: «اللهمّ إن كان عبدك كاذباً فسلّط عيله كلبك»، وبعد فترة وجيزة وصل الخبر إلى الصادق(عليه السلام) بأنّ الحكيم الكلبي قد افترسه الأسد، فقال(عليه السلام): «الحمد للّه الذي أنجزنا وعدنا»، فيكشف هذا عن مقام زيد ومنزلته عند الإمام(عليه السلام) بحيث دعا من أجله.

هذا ما يتصوّر من النظرة الأُولى للرواية، وما فهمه بعض من نقل هذه الرواية واستشهد بها على مدح زيد.

ولكن الذي يبدو أنّ هذه الرواية لا تدلّ على مدح زيد، ولا على إثبات منقبة له.

وذلك؛ لأنّ الإمام(عليه السلام)، قال: «إن كان عبدك كاذباً فسلّط عليه كلبك»، فسبب دعاء الإمام(عليه السلام) كذب الشاعر، وإذا نظرنا إلى البيتين نجد أنّ الشاعر كذب في البيت

الثاني فقط، وهو عندما سفّه من قاس عليّاً(عليه السلام) بعثمان، وأثبت الشاعر أنّ عثمان أفضل وأطيب، أمّا البيت الأوّل الذي ذكر فيه زيداً، فإنّه لم يكذب فيه، فإنّ في شطره الأوّل، قال قد صلبنا زيداً، وهذا أمر صحيح، وفي الشطر الثاني أثبت أنّه ليس مهديّ هذه الأمّة، وهذا أيضاً صحيح، فينحصر حينئذ دعاء الإمام على الشاعر في بيته الثاني الذي كذب فيه.

نعم، هناك وجه يمكن أن يذكرو يكون الشاعر بموجبه كاذباً، فيدخل بيته الأوّل ضمن دعاء الإمام(عليه السلام) أيضاً، فتدخل الرواية في روايات المدح، وهذا الوجه هو أنّ الشاعر في بيته الأوّل ادّعى في ا لحقيقة دعويين لا دعوى واحدة:

الأُولى: أنّ زيداً قد ادّعى المهدويّة .

الثانية: أنّ الشاعر ينكر أن يكون زيد هو المهدي.

يعني أنّ الشاعر عندما أنكر أنّ زيداً هو المهدي لابدّ أنّه كان يعتقد أنّ زيداً قد ادّعى المهدويّة، ولكنّ زيداً لم يدّع المهدويّة، فيكون الشاعر كاذباً في دعواه الأُولى، فيكون داخلاً في دعاء الإمام(عليه السلام).

وكما ترى، فإنّ هذا الوجه فيه كثير تعمّل، على أنّه ـ مع تسليمه ـ يمكن النقاش فيه، بأن يقال:

إنّه حتّى لو آمنّا بأنّ الشاعر قد ادّعى الدعوة الأُولى، لا يلزم أن يكون كاذباً فيها؛ وذلك لأنّ دعوته لم تكن بالضرورة، أنّ زيداً هو ادّعى المهدويّة، بل يمكن أن تكون دعوة الشاعر: أنّه يوجد من ادّعى المهدويّة لزيد، ثمّ ينكر هذه الدعوة، فيكون الشاعر صادقاً بكلا الدعويين .

فلا تدخل هذه الرواية في روايات المدح.

الرواية التاسعة والعشرون: منع الإمام من انتقاص زيد ثمّ ترحّم عليه

يستفاد المدح في هذه الرواية من فقرتين:

الأُولى: نهى الإمام(عليه السلام) الحسن بن راشد عن انتقاص زيد، ثمّ ترحّم الإمام(عليه السلام) عليه، وهذا يكشف عن مقام زيد عند الإمام(عليه السلام).

والفقرة الثانية:

استأذن زيد من الإمام الباقر(عليه السلام)، فنهاه الامام عن الخروج، ولكن هذا النهي إرشادي لا تكليفي؛ لأ نّه لا يصحّ حمله على التكليفي؛ لأنّ ذلك يلزم منه التهافت والتضادّ في متن الرواية؛ وذلك لأنّ الإمام نهى عن انتقاص زيد، ثمّ ترحّم عليه، فلا يصحّ أن يردف كلامه بأنّ زيداً كان منهيّاً عن قيامه، وقد خالف وعصى، بل المناسب أنّ الإمام(عليه السلام) نهى عن انتقاص زيد، ثمّ ترحّم عليه، ثمّ علّل ذلك بأنّ زيداً استأذن، وكان نهي الإمام الباقر(عليه السلام) نهياً إرشاديّاً.

إلى هنا، فإنّ الرواية تدلّ على المدح، وتعدّ إحدى الروايات العاضدة للتواتر.

نعم، هناك فقرات في الرواية قابلة للنقاش، بل لا يمكن قبولها على إطلاقها، ولكن عندما ثبت المراد من الرواية، فلا نطيل الكلام في أمور خارجة عن غرض البحث.

الرواية الثلاثون: زيد لسان الإمام الذي ينطق به

يصف الإمام الباقر(عليه السلام) أخاه زيداً بأ نّه لسانه الذي ينطق به، وهذا يكشف عن شدّة الوثوق بزيد، وشدّة صدقه، وبذلك يندفع توهّم انحرافه، عن خطّ أهل البيت(عليهم السلام).

فهذه الرواية إحدى الروايات الكاشفة عن مقام زيد وصحّة فعله وقيامه، فتكون من مقوّيات التواتر.

الرواية الحادية والثلاثون: يدخل زيد الجنّة هو وأصحابه بغير حساب

متن هذه الرواية نفسه ما تقدّم في الرواية السادسة، وأ نّها أحد أهم روايات المدح، وأنّ الفقرة الأخيرة فيها، وهي: «دخول زيد وأصحابه الجنّة بغير حساب»،

تؤيّد الرواية السابقة وتقويّها.

فهي من الروايات العاضدة للتواتر جدّاً .

الرواية الثانية والثلاثون: لاترى الجنّة عينٌ رأت عورته

يخبر الرسول(صلى الله عليه وآله) أُمّته عن أمر سيقع، فيخبر ـ غيبيّاً ـ أنّ من ذريّته رجل يسمّى زيد، سوف يقتل ويصلب، ثمّ يتوعّد الرسول(صلى الله عليه وآله) من نظر إلى عورته بأ نّه لا يرى الجنّة .

ربّما يشكل ويقال: إنّ الرواية غريبة عن المدح، ولا تدلّ عليه؛ وذلك لأنّ النظر إلى العورة محرّم بذاته، فمن نظر إلى عورة إنسان فقد قصد الحرام، والتجرّي على اللّه تعالى بفعله هذا، ومن تجرئ على اللّه تعالى لا ترى عينه الجنّة، كما هو واضح، فلا دلالة للرواية على المدح أصلاً.

ويجاب عن هذا الإشكال: بأنّ الرسول(صلى الله عليه وآله) ليس في مقام بيان الحكم الشرعي، بل الحكم الشرعي مبيّن في خطابات كليّة وعامّة، مذكورة ومشخّصة في محلّها، ولا حاجة إلى إعادتها مع المثال حتّى يقال: إنّ زيداً ذكر كمثال؛ لأ نّه لا خصوصيّة لفرد على فرد من جهة حرمة النظر إلى العورة، بل الرسول(صلى الله عليه وآله) غرضه الإشارة إلى فاجعة سوف تحدث على شخص من ذريّته ، سوف يقتل ويصلب عرياناً، فحذّر الرسول(صلى الله عليه وآله) وهدّد: بأنّ من نظر إلى عورته فسيحرم من الجنّة.

فذكر زيد من قبل الرسول(صلى الله عليه وآله)، وذكر ما يجري عليه، وتوعّد من ينظر إلى عورته أمور كاشفة عن مقام زيد عند رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، وأ نّه مقام عالي، وهكذا مقام يكون أحد وجوه المدح والفضيلة.

فهذه الرواية تُدرج وتعدّ ضمن روايات المدح التي تفيد دعم التواتر.

الرواية الثالثة والثلاثون: لا يسبقه الأوّلون ولا يدركه الآخرون

يصف الإمام علي(عليه السلام) زيداً بأوصاف كلّها تدلّ على عظمة مقام زيد، وعلوّ منزلته، ورفعة شأنه ومرتبته، فإنّه لا يسبقه الأوّلون، ولا يدركه الآخرون إلاّ من عمل بمثل عمله، ثمّ يخرج يوم القيامة يتخطّى رقاب الناس هو وأصحابه، تتلقّاهم الملائكة وتصفهم: بأنّهم خلف الخلف ودعاة الحقّ، ثمّ يستقبلهم الرسول الأعظم(صلى الله عليه وآله) فيخاطب زيداً وأصحابه: يابَنيّ، قد عملتم ما أمرتم به، فادخلوا الجنّة بغير حساب.

لا يقال: إنّ الإمام عليّاً(عليه السلام) قد أطلق قوله: بأنّه لا يسبقه الأوّلون، ولا يدركه الآخرون إلاّ من عمل بمثل ما عمل لجميع البشر، ومنهم بعض الأئمّة(عليهم السلام) فإنّ السجاد(عليه السلام)والباقر(عليه السلام) من الأوّلين بالنسبة إلى زيد، والصادق(عليه السلام) وباقي الأئمّة من الآخرين بالنسبة إليه وجميعهم لم يعمل بمثل عمل زيد، فهل يكون زيد أفضل منهم؟!

إذن فالكلّية في الرواية باطلة، وهذا أمر يوهن الرواية.

لا يقال هذا؛ لأنّ أهل البيت(عليهم السلام) غير مقصودين عندما يكون الكلام عن الناس العادّيين، فإنّ أهل البيت هم الميزان، وبكلامهم نعرف من هو الممدوح ومن هو المذموم، مَن هو المُحقّ ومن هو صاحب الباطل.

نعم، يبقى إشكال وهو: أنّه تكرّر في ما مضى من الروايات، وكذا سيأتي فيما بقي منها، أنّ أكثر من معصوم، قال لزيد: «أعيذك باللّه أن تكون صليب الكناسة» أو «المصلوب بالكناسة» وفي هذه الرواية يقول الرسول(صلى الله عليه وآله) مخاطباً لزيد وأصحابه: «قد عملتم ما أمرتم به» فما عملوه كان تكليفاً، فإذا كان ما فعلوه تكليفاً، فكيف يعيذ المعصومون زيداً باللّه تعالى منه؟!

الجواب:

إنّ في قضيّة زيد يوجد عندنا أمران:

الأوّل: هو الدوافع والغايات والأهداف التي من أجلها كان الجهاد والقيام.

الثاني: هي النتائج التي آلت إليها ثورة زيد.

لذا نقول:

إنّ التكليف كان بالأمر الأوّل، أيّ بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنّ هذه الأهداف نبيلة، وخالصة لنشر العدل ودحض الباطل.

وأمّا الإعاذة فقد كانت عن الأمر الثاني وهو القتل والصلب والإحراق، فإنّ زيداً لم يجاهد حتّى يقتل، وإنّما جاهد حتّى يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، جاهد حتّى ينتصر، جاهد حتّى يسلّم الأمر لأصحابه الشرعيين، ليسلّم الأمر إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، ولكنّ للأسباب التي حصلت في ذلك الزمان وتلك الظروف، لم تتمكّن ثورة زيد من الوصول إلى أهدافها فكان ما كان، فالتكليف غير النتيجة، والتكليف هو المأمور به، والنتيجة هي التي أُعيذ زيد منها.

إشكال آخر:

يبيّن الإمام علي(عليه السلام) في هذه الرواية قاعدة كلّية بأ نّه لا يدرك أحد زيداً إلاّ من عمل بمثل ما عمل، وقد ثار زيد وجاهد، اذن الثورة أو الجهاد أمر مشروع، بل أمر مفروض، ولابدّ لمن يريد نيل الدرجات العالية، ولمن يريد أن تتلّقاه الملائكة بالترحاب، وأن يستقبله رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) ويدخل بعدها الجنّة بغير حساب أن يجاهد في سبيل الله تعالى.

فهذه الرواية تبيّن هكذا قاعدة كليّة .

ولكن يعارض هذا ما تقدّم في الرواية الثالثة ، فقد تقدّم أنّ الإمام الصادق(عليه السلام)

قد نهى عن كلّ ثورة، ونهى عن القيام مع كلّ ثائر ممن ينتسب إلى أهل البيت، ووصف أصحاب هذه الثورات بأ نّهم عصاة وغير مرضيّين عنده(عليه السلام)، ولم يستثن إلاّ

قيام زيد وجهاده، فهذه الرواية تثبت كلّيّة أُخرى وهي: عدم جواز الخروج، وأنّ الخارج عاص، وهذا تضادّ واضح، بين الروايتين والكلّيتين .

الجواب:

إنّ كل واحدة من الكلّيتين صحيحة، ولا يوجد أيّ تضادّ بينهما، وذلك؛ لأنّ الكلّيّة المتقدّمة في الرواية الثالثة تعني: أنّ كلّ من قام بدون إذن الإمام فهو عاص، وعدم الإذن واضح من نهي الإمام(عليه السلام)، أمّا المقصود في الكلّيّة هنا هو القيام مع إذن الإمام(عليه السلام)، فزيد كان مأذوناً، والإذن مستكشف من مدح زيد في هذه الرواية، وعلوّ منزلته ومقامه، فمن مجموع الروايتين أيّ: «الثالثة» و«الثالثة والثلاثين»، نخرج بكلّيّتين، بينها تمام الانسجام:

الأُولى: أنّ كلّ من قام وخرج بالسيف من دون إذن الإمام(عليه السلام) فهو عاص ومذنب.

الثانية: أنّ كلّ من قام وخرج بالسيف بإذن الإمام(عليه السلام)له منزلة عظيمة يوم القيامة، ودرجة رفيعة لا ينالها إلاّ من عمل بمثل ما عمل زيد.

فهذه الرواية تامّة الدلالة على المدح، بل من أقوى الدلالات وأوضحها، فهي تقوّي التواتر وتعضده .

الرواية الرابعة والثلاثون: حرمة النظر إلى عورة زيد وهو مصلوب

الكلام حول هذه الرواية نفسه الكلام المتقدّم في الرواية الرابعة عشر، وأنّها تفيدنا في عضد التواتر وتقويّه.

الرواية الخامسة والثلاثون: من نظر إلى عورة زيد متعمداً أُصلي بالنار

الكلام حول هذه الرواية، وفي إفادتها المدح، نفسه ما تقدّم في الرواية الثانية والثلاثين، وقد تقدّم أ نّها تفيد المدح، فتكون إحدى الروايات المقويّة للتواتر.

الرواية السادسة والثلاثون: شدّة حب الإمام(عليه السلام) لزيد

ورد في هذه الرواية بأنّ الإمام(عليه السلام) يعانق أخاه زيداً، ويضمّة بشدّه إلى صدره، ثمّ يدعو له الإمام(عليه السلام) بأن لا يكون هو صليب الكناسة، فعناق الإمام(عليه السلام) لزيد بهذه الصورة يكشف عن شدّة حبّ الإمام(عليه السلام) لزيد وأ نّه صاحب مقام عنده(عليه السلام).

وهذا يكشف نوعاً ما عن مدح زيد من قبل الإمام(عليه السلام) .

فهذه الرواية يمكن تصنيفها وعدّها من روايات المدح العاضدة للتواتر.

الرواية السابعة والثلاثون: بكاء الإمام الشديد على زيد

يستفاد المدح في هذه الرواية من فقرتين:

الأُولى: بكاء الإمام علي(عليه السلام) الشديد على زيد.

الثانية: تهديد من نظر إلى عورته.

وقد تقدّم الكلام عن بكاء المعصوم(عليه السلام)على زيد في الرواية الرابعة والعشرين، وتقدّم الكلام ـ أيضاً ـ عن من نظر إلى عورته في الرواية الثانية والثلاثين.

وقد تقدّم أنّ كلا الفقرتين تدلاّن على المدح.

فهذه الرواية تقوّي وتعضد التواتر.

الرواية الثامنة والثلاثون: بكاء الإمام علي(عليه السلام) على زيد

يذكر الإمام علي(عليه السلام) في هذه الرواية ما سيجري على الإمام الحسين(عليه السلام)، وما سيجري على زيد من قتل وحرق وتذرية في الرياح، ثمّ يبكي(عليه السلام)، وبكاء الإمام المعصوم عليه يدلّ على المدح كما تقدّم بيانه في الرواية الرابعة والعشرين.

ولا يقال: إنّ بكاء الإمام(عليه السلام) كان لأجل الإمام الحسين(عليه السلام)، وما يجري عليه، دون زيد؛ لأنّ هذا خلاف ظاهر الرواية، كما هو واضح لغير المتكلّف في فهم المعاني.

الرواية التاسعة والثلاثون: الباكي على زيد معه في الجنّة

تحكي لنا هذه الرواية حالة المجتمع الكوفي بعد قتل زيد وصلبه، فالناس صنفان: منهم من يبكي على زيد ومحزون لقتله، ومنهم: شامت فرح بذلك، فعندما نقل الرواي للامام(عليه السلام) حالة المجتمع هذه، قال(عليه السلام): «إنّ الباكي معه في الجنّة، والشامت فشريك بدمه»، فزيد في الجنّة، بل والباكي عليه أيضاً في الجنّة، ولا يكون هذا لشخص إلاّ إذا كان صاحب مقام ومنزلة عالية ورفيعة.

فمتن هذه الرواية وكلماتها من أفضل المتون والكلمات في بيان المدح .

فهذه الرواية تعدّ إحدى أهمّ روايات المدح الداعمة للتواتر.

الرواية الأربعون: زيد مصداق لقوله تعالى: (فَضَّلَ الله الْمُجَاهِدِينَ...)

تبيّن هذه الرواية كيفيّة اختيار الإمام السجاد(عليه السلام) اسم «زيد» لمولوده الجديد، فإنّه(عليه السلام) عندما بشّر بمولود له، دعا بالقرآن الكريم لينتخب له اسماً منه، فعندما فتح الإمام(عليه السلام) القرآن متفئّلاً، جاءت الآية: (وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً)[1] ثمّ أطبقه(عليه السلام)، ثمّ فتحه مرّة أخرى، فجاءت الآية: (إِنَّ اللّهَ اشْتَرى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْراةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بايَعْتُمْ بِهِ وَذلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)[2] ، فقال الإمام(عليه السلام): «هو واللّه زيد»، فسمّي زيد.

فعندما رأى الإمام(عليه السلام) الآيتين وما احتوت عليه من الصفات والفضائل، قال: إذن هو زيد، وهذا يعني أ نّه في علم الإمام(عليه السلام) أنّ هناك رجل من ولده له هذه المواصفات، وأنّ اسمه زيد، فعندما ظهرت هذه المواصفات من القرآن لهذا المولود

---

[1] سورة النساء : ٩٥.

[2] سورة التوبة : ١١١.

الجديد، قال الإمام(عليه السلام): «إذن هو زيد»، وهذا مقام عظيم ومنزلة رفيعة لا ينالها ولا يصل إليها إلاّ الأولياء، وقد حازها زيد ونالها، بل أُعدّت له قبل أن يولد، وهذه أعلى درجات المدح واسمى مراتبه.

ومن هنا يسعنا أن نجعل هذه الرواية من روايات المدح التي تقوّي التواتر.

الرواية الحادية والأربعون: زيد حبيب رسول الله(صلى الله عليه وآله)

ورد في هذه الرواية بأنّ الرسول الأعظم(صلى الله عليه وآله) نظر إلى زيد بن حارثة، ثمّ ذكر زيد بن علي بكلمات عظيمة تنبئ عن سموّ مقامه ومنزلته من رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، فقد قال الرسول(صلى الله عليه وآله) عنه: المقتول في اللّه، والمصلوب في أُمّتي، والمظلوم من أهل بيتي، سمّي هذا ـ مشيراً إلى زيد بن حارثة ـ ثمّ قال(صلى الله عليه وآله): «إدن منّي يازيد، زادك اسمك عندي حبّاً، فأنت سمّي الحبيب من أهل بيتي».

أُنظر إلى هذا المقام، وهذه المنزلة، وهذا الشموخ الذي لزيد، وكونه حبيباً لرسول اللّه(صلى الله عليه وآله)، وهذا ما يبيّن غاية المدح والثناء الذي يمكن أن يناله الإنسان.

فهذه الرواية أيضاً من روايات المدح المهمّة العاضدة للتواتر.

الرواية الثانية والأربعون: بكاء الإمام السجّاد(عليه السلام) على زيد

يستفاد المدح في هذه الرواية من فقرتين:

الأُولى: بكاء الإمام السجاد(عليه السلام) على زيد، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الرابعة والعشرين.

الثانية: قضية الهاتف في الجنّة الذي نادى الإمام(عليه السلام) ليهنئك زيد، وقد تقدّم الكلام عن هذا في الرواية السابعة عشر.

فهذه الرواية أيضاً تقوّي التواتر وتعضده.

الرواية الثالثة والأربعون: قول الإمام(عليه السلام) لزيد: غفر الله لك ورحمك

تبيّن هذه الرواية وتحكي لنا محاورة زيد مع الإمام الصادق(عليه السلام)، وطلبه منه أن ينهض بوجه الدولة الحاكمة، وقال للإمام(عليه السلام) سأبايعك على هذا، وإلاّ فلابدّ أن تبايعني أنت على هذا، وإذا لم تبايعني، فسأكلّفك مالا تطيق، ثمّ يتّهم زيد الإمام الصادق(عليه السلام)بأ نّه ترك الجهاد، وقبل بالسكوت، وأرخى عليه ستره، وأ نّه يملك مال المشرق والمغرب، وما كان جواب الإمام الصادق(عليه السلام) إلاّ أن دعا له، فخرج زيد غضباً من الإمام الصادق(عليه السلام).

ثمّ عندما سمع ذلك من كان في المجلس أرادوا انتقاص زيد، فنهرهم الإمام(عليه السلام).

فلمّا صار السحر عاد زيد إلى الإمام الصادق(عليه السلام)، وهو يبكي ويشهق بشدّة، ويقول للإمام بكلّ خضوع وتذلّل وندم وحسرة: إرحمني يا جعفر، إرض عنّي يا جعفر، إغفر لي يا جعفر، فغفر له الإمام(عليه السلام) ورحمه ورضي عنه، ثمّ سأله الإمام(عليه السلام) ما الخبر؟ فقصّ عليه زيد الرؤيا التي رأى فيها رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) وأهل البيت(عليهم السلام).

فيتّضح لنا من هذه الرواية بوضوح خطأ زيد أوّلاً، ثمّ وقوفه على خطئه وندمه وحزنه وطلبه العذر من الإمام(عليه السلام)، ثمّ رضا الإمام عنه، وهذا مقام شامخ لزيد ومدح عظيم بأن يتعامل معه الإمام الصادق(عليه السلام) بهذا التعامل.

فهذه الرواية إحدى أهمّ روايات المدح المؤيّدة للتواتر.

الرواية الرابعة والأربعون: جواز الخروج مع زيد

عدّت هذه الرواية في بعض المصادر من روايات الذم، ولكن يجد الباحث بعد التدقيق في فقراتها والتأمّل فيها، بأنّها لا تفيد الذم فحسب بل تفيد المدح، وذلك:

إنّ الرواية تحكي لنا محاججة زرارة مع زيد، فعندما سأل زيد زرارة عن النصرة، أجابه: إن كان الخارج مفروض الطاعة فتجب نصرته، وإن لم يكن مفروض الطاعة فباالجواز، «لي أن أفعل ولي أن لا أفعل».

وقد قرّر الإمام الصادق(عليه السلام) ـ كما تنقل الرواية ـ هذا الكلام والاحتجاج، فالخروج مع زيد إذن جائز، نعم تنفي وجوب الخروج.

وهذا بخلاف بعض روايات الذم الآتية المشابهة لمتن هذه الرواية، فإنّ في تلك الروايات: «وإن لم يكن مفروض الطاعة فالخارج معه هالك» .

وربّما يشكل، ويقال: لو كان المفهوم من هذه الرواية هو الجواز لكان الخروج مع كلّ ثائر من أهل البيت في كلّ زمان جائزاً؛ لأنهم غير مفروضي الطاعة، وهذا واضح البطلان.

الجواب:

نعم، لو كانت الرواية على إطلاقها فالإشكال وارد، ولكن توجد قرائن على أنّ المراد هو خروج زيد ونصرته، وذلك بقرينة سؤال زيد، وبقرينة الحال، فالصحيح عدّ هذه الرواية من روايات المدح العاضدة للتواتر .

الرواية الخامسة والأربعون: جواز الخروج مع زيد

الكلام عن هذه الرواية نفسه الكلام عن الرواية السابقة، فهى تفيد تقوية التواتر.

الرواية السادسة والأربعون: الترحم على زيد، ووصفه بالوفاء

ترحّم الامام(عليه السلام) على زيد في هذه الرواية، وشهد له بأنّه لو ظفر لوفّى ولأرجع الأمر إلى أصحابه الأصليّين؛ لأنّه لم يدع إلى نفسه وإنّما دعا إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله) وقصد بذلك الإمام الصادق(عليه السلام).

فهذه الرواية في غاية المدح لزيد، فهي أيضاً تفيد إثبات التواتر.

هذا تمام الكلام في دلالات النوع الأوّل من روايات المدح.

المبحث الثاني

البحث الدلالي لروايات المدح التي رويت
عن زيد نفسه «لإثبات تواتر مدح زيد»

سنتناول في هذا المبحث الروايات المرويّة عن زيد المفيدة لمدحه، وسنناقش دلالاتها، وأنّها هل تفيدنا مدح زيد أو لا؟ لأنّه ربّما يقال: إنّ هذه الروايات رويت عن زيد نفسه، فكيف تفيده مدحاً؟ وعليه فبحث هذه الروايات لإثبات المدح لا فائدة فيه.

ولكن سنبيّن عند عرض دلالات الروايات إمكان إثبات مدح زيد من بعض هذه الروايات، وإن كانت مرويّة عن زيد نفسه.

الرواية الأُولى: قول زيد: جعفر إمامنا

يعترف زيد ويشهد في هذه الرواية ـ عند خروجه وقيامه ـ أنّ جعفر الصادق(عليه السلام) هو الإمام في الحلال والحرام، ومن هنا يدفع عن زيد إشكالان مهمّان:

الأوّل: الإشكال القائل: إنّ زيداً ادّعى الإمامة لنفسه .

الثاني: الإشكال القائل: إنّ زيداً لم يعرف الإمام(عليه السلام) .

فتردّ هذه الرواية على هذين الإشكالين بوضوح .

ومع هذا فإنّ الرواية لحدّ الآن لا تعدّ من روايات المدح الثابتة الدلالة ؛ لأنّه قد يكون زيد قد اعترف بالإمام وبمقامه ولكنّه عصاه، وعليه فهل يوجد وجه في هذه الرواية يمكن من خلاله إثبات مدح زيد؟

نعم، يمكن استفادة المدح من هذه الرواية، وذلك؛ لأنّ زيداً قال قوله هذا عند خروجه، فقد اعترف بأنّ الإمام الصادق(عليه السلام) هو أمام الحلال والحرام، وليس هو إمام الحلال والحرام، وتبيين هذا القول في وسط أصحابه وأنصاره يثير هذا السؤال

في أذهانهم بأنّ الإمام الصادق(عليه السلام) الذي هو إمام في ا لحلال والحرام، هل أذن لزيد بهذا القيام، أو لا؟

فلو كان زيد مخالفاً للإمام(عليه السلام) لما قال هذا القول؛ لأ نّه سوف يضعّف قيامه وثورته، وهذا ما لا يفعله عاقل، وعليه فقول زيد: «إنّ جعفر(عليه السلام) الإمام في الحلال والحرام» في وسط عسكره يكشف عن ثقة زيد بثورته وقيامه، ففي هذا إشارة واضحة إلى أنّ زيداً كان مأذوناً في قيامه وجهاده، وكان فعله وعمله بإذن الإمام(عليه السلام)، فهذه الرواية تدرج في روايات المدح، وتعدّ من مقوّيات التواتر.

الرواية الثانية: اعتراف زيد بأعلميّة الصادق(عليه السلام)

في هذه الرواية يسئل زيد سورة بن كليب: إنّه كيف عرفتم أنّ صاحبكم (الصادق(عليه السلام)) على ما تذكرونه من الإمامة؟

فيجيبه سورة: بأ نّه هو الذي يجيبنا عن كلّ ما سألناه، ولم يجبنا غيره، كما كان الباقر(عليه السلام) يجيبنا، فعرفنا أ نّه الخلف بعده، فيقرّر زيد كلام سورة بن كليب، ويستدلّ بدليل آخر وهو: إن كان الصادق كذلك، فلأنّه كتب علي عنده.

فهذا اعتراف من زيد بأحقيّة الصادق(عليه السلام)، ولكن هذا لا يفيدنا مدحاً لزيد؛ لأنّ مجرّد اعتراف زيد للإمام الصادق(عليه السلام)، لا يدفع عن زيد الإشكال القائل بأنّ زيداً خالف الإمام بقيامه وثورته، وإن كان معترفاً للصادق(عليه السلام) بالإمامة.

وربّما يشكل بإشكال آخر وهو: إنّ زيداً لم يعترف للإمام الصادق(عليه السلام)بالإمامة، بل اعترف له بالأعلميّة، وكما هو معروف من غير مذهب الإمامية: أنّ الأعلميّة لا تلازم الإمامة، فلربما يعترف زيد للإمام الصادق(عليه السلام) بالأعلميّة ولا يعترف له بالإمامة .

ولعلّ قول زيد مخاطباً لسورة بن كليب: «كيف علمتم أنّ صاحبكم على ما تذكرونه» يشير إلى هذا المعنى فإنّه أضاف صحبة الصادق(عليه السلام) إلى سورة بن كليب،

الذي يظهر منه أنّ زيدا غير محسوب من أصحاب الصادق(عليه السلام).

فهذه الرواية لا تدلّ على المدح، فلا تكون مقوّية للتواتر.

الرواية الثالثة: تصريح زيد بأنّ الإمام الصادق حجّة الله على العباد

يعترف زيد ويشهد بأنّ في كلّ زمان لابدّ من حجّة من أهل البيت(عليهم السلام)، يحتجّ اللّه تعالى به على العباد، وحجّة زمانه هو الصادق جعفر بن محمّد(عليهما السلام)، فلا يضلّ من تبعه، ولا يهتدي من خالفه، فهنا يرشد زيد الناس ويبيّن لهم أنّ الذي يخالف الإمام الصادق(عليه السلام) والحجّة في الأرض لا يهتدي، فإذا كان زيد يأمر الناس بذلك فكيف يخالفه هو نفسه؟!

لعلّك تقول: لا يوجد مانع أن يقول زيد هذا الكلام ثمّ يخالفه.

نقول: بل المانع موجود، وهو أنّ زيداً سيحكم على ثورته وقيامه بالفشل؛ لأنّ معنى كلامه هذا وفعله: أنا سأثور وسأقوم وأنا مخالف لإمام زماني، فأنا غير مهتدي، فلا يتّبعني أحد، وهذا ما لا يفعله زيد يقيناً.

فمن مجموع قوله وفعله نستكشف أنّ زيداً كان مأذوناً بخروجه.

فهذه الرواية إحدى روايات المدح العاضدة للتواتر.

يبقى هنا أمر، وهو:

أشكل السيّد الخوئي على متن هذه الرواية من جهة مخالفتها لما ثبت بالأدلّة القطعيّة على زيديّة عمرو بن خالد الواسطي، وهو الراوي لهذه الرواية؛ لأنّ هذه الرواية تدلّ على إماميّته[1].

وللجواب عن هذا نقول: إنّ السيّد الخوئي(رحمه الله) وثّق عمرو بن خالد وقبل روايته، ومعناه أنّه لا يكذب، ولازم هذا أنّه يجوز أن ينقل رواية خلاف مذهبه؛ لأنّه لا ملازمة بين الرواية وبين المذهب، فهذه الرواية تامّة من هذه الجهة وحسب الدلالة

---

[1] المعجم ١٤ : ١٠٣.

ولا إشكال عليها، نعم، من استدلّ بها على إماميّة عمرو بن خالد فهو مخطأ؛ لأ نّها لا تدلّ على هذا مع قيام الأدلّة القطعيّة على زيديّته، فالإشكال في هذه الرواية ـ من جهة المتن ـ على هذا الاستدلال خاصّة لا على أصل المتن.

الرواية الرابعة: اعتراف زيد بإمامة الأئمّة(عليهم السلام)

يبيّن زيد في هذه الرواية عدد الأئمّة(عليهم السلام) للراوي، ويذكر له بأنّه سيلي هذا الأمر أيّ: الإمامة بعد هذا (الصادق(عليه السلام)) ستّة منهم المهدي المنتظر (عج) .

ربّما يقول قائل: إنّ زيداً لم ينفِ الإمامة عن نفسه هنا، حينما سأله الراوي: «ألست منهم»، فأجاب «أنا من العترة»، وأعاد عليه السؤال، فأعاد نفس الجواب، وعدم نفيه الإمامة عن نفسه فيه كثير تأمّل ، بل فيه وضوح باعتقاد زيد بنفسه أمراً ما .

ولكن عند التدقيق يرتفع هذا الإشكال، فإنّ زيداً قال: «بعد هذا»، ومن سياق الكلام يظهر أ نّه قصد الصادق(عليه السلام)، وعليه فهو يعتقد بإمامة الصادق(عليه السلام)، ويظهر أيضاً، أ نّه لا يعتقد الإمامة لنفسه بعد الصادق(عليه السلام) ؛ لأنّه قال: «إنّ هذا الأمر يليه ستّة بعد هذا» ومن الواضح أ نّه ليس منهم.

أمّا سبب عدم نفيه الإمامة عن نفسه صراحةً، تبيّنه لنا الرواية السابعة الآتية فإنّها فسرت معنى قول زيد: «أنا من العترة» .

فهذه الرواية تثبت أنّ زيداً لا يعتقد الإمامة لنفسه، بل يعلم أ نّها للإمام الصادق(عليه السلام) ، ومن هنا يمكن أن نستكشف مدح زيد؛ وذلك لأ نّه لو كان غير مأذون وكان مخالفاً لكان هذا نقضاً لغرضه؛ لأنّه قال هذا الكلام، وهو في حال الخروج والقيام، فقوله هذا يكشف عن إذن الإمام(عليه السلام)بقيامه، فهذه رواية تفيد المدح .

نعم، تبقى هناك فقرات في الرواية جديرة بالتأمّل، فإنّ زيداً يصف أهل البيت

ـ المفهوم العام الذي يشمله، ويشمل جميع ذرّيّة فاطمة(عليها السلام) ـ بأوصاف مختصّة بالمعصومين الأربعة عشر(عليهم السلام) ، من قبيل: لولانا لما خلق اللّه الدنيا، وبنا عرف اللّه، وبنا عبد، ونحن السبيل إليه، وما شابه هذه الأوصاف .

اللهمّ إلاّ أن يقال: إنّه أطلق العامّ واراد الخاصّ، وهذا الوجه يكون ظاهراً عندما يثبت اعتقاد زيد بإمامة الأئمّة الاثنى عشر، كما ثبت ذلك.

الرواية الخامسة: اعتراف زيد بإمامة الأئمّة(عليهم السلام)

الكلام عن هذه الرواية كالكلام عن الرواية السابقة تماماً.

الرواية السادسة: اعتراف زيد بإمامة الأئمّة(عليهم السلام)

تُبيّن هذه الرواية اعتراف زيد بشكل واضح بإمامة الأئمة(عليهم السلام)، فيروي عن جابر، عن الرسول(صلى الله عليه وآله): أنّ الباقر(عليه السلام) إمام، وأنّ الإمامة في ولده(عليه السلام)، وزيد ليس من ولده.

ولكن هذه الرواية تثبت اعتراف زيد بإمامة الباقر(عليه السلام) وولده، فلعلّه اعتقد بإمامتهم وخالفهم .

فلا تعدّ هذه الرواية من روايات المدح الداعمة للتواتر.

والنكتة التي اعتمدنا عليها في الرواية السابقة لإدراجها في روايات المدح غير موجودة هنا.

الرواية السابعة: اعتراف زيد بإمامة الأئمّة(عليهم السلام)

تبيّن هذه الرواية أنّ الأئمّة من ولد الحسين(عليه السلام) وأنّهم تسعة، وهذا يخالف أهم عقيدتين للزيّديّة من أنّ الأئمّة من ولد الحسن والحسين، وأنّ الإمامة غير محصورة في اثني عشر، بل هي سارية إلى يومنا هذا.

فالرواية وإن نفت هذين الأمرين عن زيد، ولكنّها لا تنفي الإمامة عنه؛ لأنّه من

ولد الحسين(عليه السلام)، ولا تنفي عنه مخالفته للصادق(عليه السلام).

فلا تثبت هذه الرواية أيّ مدح لزيد، بل ولا تنفي عنه إشكال ادّعاء الإمامة، فهذه الرواية لا تدخل في عداد روايات المدح المؤيّدة للتواتر.

الرواية الثامنة: اعتراف زيد بإمامة الأئمّة(عليهم السلام)

يبيّن زيد ـ في هذه الرواية ـ عدد الأئمّة المفترضة طاعتهم، وأنّهم اثنا عشر، ثمّ يذكر أسماءهم لابنه يحيى، ويقرّ له بأنّه ليس منهم، بل هو من العترة فقط، وأنّ هذا عهد من الرسول(صلى الله عليه وآله).

فهذه الرواية تدفع شبهة ادّعاء الإمامة لنفسه، وشبهة عدم معرفته الإمام(عليه السلام)، ولكن لا تنفي مخالفته للإمام الصادق(عليه السلام).

فينبغي أن لا تعدّ هذه الرواية ضمن روايات المدح؛ لأنّها لا تفيدنا في دفع شبهة مخالفة زيد للإمام الصادق(عليه السلام) .

الرواية التاسعة: أمر زيد بالرجوع إلى الإمام الصادق(عليه السلام)

يقرّ زيد في هذه الرواية بأنّه ليس الإمام، وليس هو صاحب الأمر، ثمّ يسأله الراوي: إذن لمن تأمرنا؟ فأجابه: عليك بالصادق(عليه السلام)، فإنّه صاحب الأمر وعليك بالائتمار لأمره وطاعته، وهذا يكشف باللازم إلى أنّ زيداً كان مؤتمراً بأمر الإمام(عليه السلام) ، وإلاّ فلو كان مخالفاً للإمام(عليه السلام) لما أمر غيره بالرجوع إلى الإمام(عليه السلام)؛ لأنّه سيناقض نفسه بنفسه، ويبطل غرضه .

فهذه الرواية تدلّ على المدح وتعدّ من الروايات المؤيّدة للتواتر.

الرواية العاشرة:

أبيات ينشؤها زيد في مدح الإمامين الباقر والصادق(عليهما السلام)

يُنشئ زيد هذه الأبيات ويبيّن فيها أنّ الباقر(عليه السلام) هو الإمام، وأن الإمام بعد وفاته

ابنه الصادق(عليه السلام)، وهو الذي يُتمسّك به ويُتّبع، وهو الإمام الذي يرجى لبلوى غد، فباللازم نستكشف مدح زيد كما في الرواية السابقة.

فهذه الرواية تعدّ من روايات المدح المؤيّدة للتواتر.

هذا تمام الكلام عن النوع الثاني من روايات المدح.

نتائج البحث الدلالي :

نستنتج من خلال هذا البحث الدلالي في روايات المدح بنوعيها، وعددها (٥٣) رواية، أنّ (٤٧) رواية منها تامّة في دلالتها على مدح زيد، وهذا العدد الكثير من الروايات، والكمّ الهائل منها يوجب اليقين بصدور المدح من الأئمّة(عليهم السلام)لزيد(عليه السلام)، أو أنّها توجب الاطمئنان ـ على الأقلّ ـ بصدور المدح من قبلهم(عليهم السلام)، وهذا دليل قاطع ينير الطريق لمن يريد أن يكتب عن زيد ويقيّم حركته.

فنقول ـ وبكلّ اطمئنان، بدليل وبرهان، لا مجرّد دعاوى ونقل أقوال ـ : كان زيد ممدوحاً من قبل أئمّة أهل البيت(عليهم السلام)، من حيث دلالة الروايات، وسيأتي أنّ بعض هذه الروايات صحيحة السند.

وهذا المدح الذي ثبت لزيد من قبل الأئمّة(عليهم السلام)، يكشف لنا ثبوت عدّة مواصفات لزيد(عليه السلام)، أي لا يمكن أن يكون شخص ممدوحاً من قبل أهل البيت(عليهم السلام) وليس فيه هذه المواصفات.

كما يدفع هذا المدح عنه عدّة قضايا كانت السبب في اتهامه بعدّة اتهامات باطلة، أي لا يمكن أن يكون شخص ممدوحاً من قبل أهل البيت(عليهم السلام) وفيه هكذا صفات، فمن خلال المدح نعرف :

١ ـ أنّ زيداً لم يدّع الإمامة لنفسه.

٢ ـ أنّ زيداً كان يعرف الإمام المفترض الطاعة، وأ نّه إمام زمانه.

٣ ـ أن زيداً لم يخالف الإمام(عليه السلام) بأفعاله وتصرّفاته، وهذا يكشف عن ثبوت

الإذن له في حركته وقيامه.

٤ ـ أنّ لزيد منزلة ومقاماً عند أهل البيت(عليهم السلام).

فثبوت المدح لشخص من قبلهم(عليهم السلام) تثبت له الفضائل، وتدفع عنه الشبهات والإشكالات، وتنزّه ساحته من الأباطيل والاتهامات .

إشكالان مهمّان لابدّ من الإجابة عنهما :

الإشكال الأوّل: أنّ المدح الذي ثبت لزيد من خلال البحث الدلالي لحدّ الآن ثبت له بقول مطلق، أي من دون أيّ تفصيل أو دخول في الجزئيات، وهذا يعني أ نّه ربّما يكون هذا المدح ثابتاً له أيّام استقامته، وقبل قيامه وثورته ومخالفته لإمام زمانه، فبعد مخالفته لا يكون مشمولاً بالمدح، وخصوصاً أنّ الروايات الواردة في ذمّه ليست بالقليلة، فهكذا مدح لا يفيدنا ـ أصلاً ـ لإثبات نزاهة زيد، وحسن عقيدته، وصحّة طريقه، ونبل جهاده.

الإشكال الثاني: أنّ هناك روايات في ذمّ زيد، وهي ليست قليلة ـ كما سيأتي ـ فكيف يحصل التواتر مع وجود روايات الذمّ هذه، وكيف نوفّق بينها وبين روايات المدح ؟

الجواب عن الإشكال الأوّل :

إنّ الجواب عن هذا الإشكال يتبيّن من خلال التدقيق في الروايات المتقدّمة، فإنّه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

الأوّل: الروايات التي مدحته بعد وفاته، من قبيل قول الإمام الصادق(عليه السلام) ـ وسيأتي أنّ هذه الرواية صحيحة السند ـ: «ولا تقولوا خرج زيد، فإنّ زيداً كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله) ، ولو ظفر لوفّى بما دعاكم إليه...» ، أو كقول الإمام الصادق(عليه السلام) : «ما مضى واللّه زيد عمّي وأصحابه إلاّ شهداء مثل ما مضى عليه علي بن أبي طالب(عليه السلام) وأصحابه» وأمثال هذه الروايات، وعدد هذه الروايات التي مدحته بعد وفاته «١٧» رواية.

الثاني: القسم الثاني من الروايات هي التي تثبت له مطلق المدح على الدوام، وتبيّن بأنّه لا يحيد عن طريق الحقّ وجادّة الصواب، ومن هذه الروايات قول

الرسول(صلى الله عليه وآله) «يا حسين، يخرج من صلبك رجل يقال له زيد، يتخطّى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس، غرّاً محجّلين، يدخلون الجنّة بغير حساب».

ومن قبيل بكاء الإمام علي(عليه السلام) عليه، فقيل: يا أميرالمؤمنين، ممّا بكاؤك؟ فقد أبكيت أصحابك .

فقال: «إنّ رجلاً من ولدي يصلب في هذا الموضع [الموضع الذي صلب فيه زيد] لا أرى فيه خشية من رضى أن ينظر إلى عورته».

وعدد هذه الروايات «٢٤» رواية.

الثالث: القسم الثالث من الروايات هي التي تفيد مدحه ولكن لا على الدوام، أي الروايات التي يمكن أن ينحرف زيد بعدها وهي خمسة روايات فقط.

إذن يوجد «٤١» رواية تفيد ثبوت المدح ودوامه حتّى بعد وفات زيد، وهذا عدد يمكنه أن يحقّق التواتر، أو على الأقلّ الاطمئنان بصدور المدح من قبل أهل البيت(عليهم السلام)في حقّ زيد .

فالمدح الثابت لزيد من روايات المدح هو المدح الذي ينزّه ساحة زيد عن الإشكالات والشبهات، ويثبت له أنواع الفضائل والكرامات، علماً أ نّه سيأتي في البحث السندي أنّ الروايات التي صحّ سندها بعضها مدحته بعد وفاته، وبعضها الآخر يفيد ديمومة المدح إليه .

الجواب عن الإشكال الثاني :

الأفضل أن نؤخّر الجواب عن هذا الإشكال إلى أن نصل إلى عرض روايات الذم ونقاشها سنداً ومتناً.

وبعد إقامة الدليل القاطع والبرهان الساطع على مدح زيد، نعرض كلمات علماء الطائفة وكبارها بحقّ زيد، فإنّ كلماتهم تصحّ أن تكون نتائج دليلنا هذا.

الفصل الرابع

عرض أقوال **علماء** الإماميّة

في حقّ **زيد** وثورته وهو **الأمر** الذي **يعكس**

الموقف العام **للطائفة** اتجاه **زيد** وحركته

كلمات العلماء في حق زيد وثورته

قال الشيخ المفيد في الإرشاد: «وكان زيد بن علي بن الحسين عين إخوته بعد أبي جعفر(عليه السلام) وأفضلهم، وكان عابداً، ورعاً، فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطالب بثارات الحسين(عليه السلام)»، ثمّ قال: «واعتقد كثير فيه ـ كثير من الشيعة ـ الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها به؛ لمعرفته(عليه السلام) باستحقاق أخيه للإمامة من قبله، ووصيّته عند وفاته إلى أبي عبدالله(عليه السلام)»[1].

قال الخزّاز القمّي في كفاية الأثر: «كان زيد بن علي معروفاً بالستر والصلاح، مشهوراً عند الخاصّ والعامّ، وهو بالمحلّ الشريف الجليل، وكان خروجه على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا على سبيل المخالفة لابن أخيه، وإنّما وقع الخلاف من جهة الناس؛ وذلك أنّ زيد بن علي(عليه السلام) لمّا خرج ولم يخرج جعفر بن محمّد(عليه السلام) توهّم من الشيعة أنّ امتناع جعفر(عليه السلام) كان للمخالفة، وإنّما كان لضرب من التدبير» ثمّ قال: «وأما جعفر(عليه السلام) وزيد(عليه السلام) فما كان بينهما خلاف»[2].

---

[1] الإرشاد ٢ : ١٧١.

[2] كفاية الأثر : ٣٠٥.

قال أبو الحسن العمري في المجدي: «من تكلّم على ظاهر زيد من أهل الإمامة فقد ظلمه، ولكن يجب أن يتأوّل قول الصادق(عليه السلام)، ونترحّم عليه، كما ترحّم عليه، وعساه خرج مأذوناً»[١].

قال ابن داود في رجاله: «شهد الصادق(عليه السلام) بالوفاء والترحّم على زيد، وذلك آية جلالته»[٢].

قال الشهيد الأوّل في القواعد: «أو جاز أن يكون خروجهم بإذن إمام واجب الطاعة، كخروج زيد بن علي(عليه السلام)»[٣].

قال الشيخ عبداللطيف: «كان زيد بن علي(عليه السلام) جليل القدر، عظيم المنزلة، ورد في مدحه روايات كثيرة»[٤].

قال المجلسي في مرآة العقول: «دلّت أكثر الأخبار على كون زيد(عليه السلام) مشكوراً، وأ نّه لم يدّع الإمامة، وأ نّه كان قائلاً بإمامة الباقر(عليه السلام) والصادق(عليه السلام)، وإنّما خرج لطلب ثار الحسين(عليه السلام)، وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان يدعو إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وأ نّه كان عازماً على أ نّه إن غلب على الأمر فوّضه إلى أفضلهم وأعلمهم، وإليه ذهب أكثر أصحابنا، بل لم أرَ في كلامهم غيره، وقيل: إنّه كان مأذوناً من قبل الإمام سرّاً»[٥].

قال الشيخ البهائي في آخر رسالته المعمولة في إثبات وجود القائم(عليه السلام): «إنّا معاشر الإماميّة لا نقول في زيد(رضي الله عنه) إلاّ خيراً، وكان جعفر الصادق(عليه السلام) يقول كثيراً، كثيراً ما يقول: «رحم اللّه عمّي زيداً» إلى أن قال: «والروايات عن أئمّتنا في هذا

---

[١] زيد الشهيد للمقرّم: ٤١.

[٢] رجال ابن داود: ١٠٠ [٦٦٣]، القسم الأوّل.

[٣] القواعد والفوائد ٢: ٢٠٧، القاعدة: ٢٢١.

[٤] زيد الشهيد للمقرّم: ٤٢.

[٥] مرآة العقول ١: ٢٦١.

المعنى كثيرة»[١].

قال عبدالله الأفندي في الرياض: «كان زيد سيّداً كبيراً عظيماً في أهله وعند شيعة أبيه، والروايات في فضله كثيرة، كما يظهر من مطاوي كتب الرجال وغيرها، ولقد أورد الشيخ حسن بن علي الطوسي في آخر كتاب أسرار الصلاة فصلاً في أحوال زيد، وذكر الأخبار في مدحه وفضائله»[٢].

قال السيّد علي خان في شرح الصحيفة: «كان زيد بن علي(عليه السلام) عارفاً بالحقّ معتقداً له»[٣].

قال الشيخ عبدالنبي الكاظمي في تكملة الرجال: «اتفق علماء الإسلام في جلالة زيد وورعه وفضله»[٤].

قال أبو علي الحائري في منتهى المقال: «ومرّ في ترجمة السيّد الحميري جلالته، وأ نّه لو ظفر لوفّى بتسليم الخلافة إلى الصادق(عليه السلام)»، ثمّ قال: «نعم، يظهر من بعض الأخبار تصويبهم(عليه السلام) أصحابهم في معارضتهم إيّاه وإسكاتهم له، كما في بعض التراجم، فتأمّل»[٥].

أقول: ولكنّك قد عرفت ممّا أثبتناه أ نّه لا يبقى وجه للتأمّل في مدح زيد.

قال السيّد علي البروجردي في طرائف المقال: «وهو جليل القدر، عظيم المنزلة قتل في سبيل الله وطاعته»[٦].

قال السيّد محسن الأمين في الأعيان: «هو جدّنا الذي ينتهي نسبنا إلى ولده

---

[١] رياض العلماء ٢ : ٣٢٧.

[٢] نفس المصدر ٢ : ٣٢٧.

[٣] زيد الشهيد : ٤٣.

[٤] نفس المصدر : ٤٣.

[٥] منتهى المقال ٣ : ٢٩١.

[٦] طرائف المقال ٢ : ٢١ .

الحسين ذي الدمعة ثمّ إليه، ومجمل القول فيه: إنّه كان عالماً عابداً نقيّاً أبيّاً، جامعاً لصفات الكمال، وهو أحد أباة البارزين تهضّمة أهل الملك العضوض أعداء الرسول وذريّته، وأعداء بني هاشم في الجاهليّة والإسلام» ثمّ قال: «وقد اتّفق علماء الإسلام على فضله ونبله وسمّو مقامه، كما اتّفقت معظم الروايات على ذلك، سوى روايات قليلة لا تصلح للمعارضة»[1].

قال المامقاني في تنقيح المقال: «إنّي أعتبر زيداً ثقة، وأخباره صحاحاً إصطلاحاً، بعد كون خروجه بإذن الصادق(عليه السلام)، لمقصد عقلائي عظيم، وهو مطالبة حقّ الإمامة، إتماماً للحجّة على الناس، وقطعاً لعذرهم، بعدم مطالب له، وقول جمع فيه الإمامة بتسويل الشيطان مع نفيه إيّاها عن نفسه، وإثباته لها لابن أخيه الصادق(عليه السلام)لا يزري فيه، كعدم إزراء نسبة القائلين بإمامته إليه أحكاماً فقهيّة مخالفة للحقّ، مباهتين إيّاه بها كما لا يخفى»[2].

قال النوري في خاتمة المستدرك: «وأمّا زيد(عليه السلام) فهو عندنا جليل القدر، عظيم الشأن، كبير المنزلة»[3].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن ذكر عدّة روايات في مدح زيد ـ : «هذا وقد استفاضت الروايات ـ غير ما ذكرناه ـ في مدح زيد وجلالته، وأنّه طلب بخروجه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، إلى أن قال: «وإنّ استفاضة الروايات أغنتنا عن النظر في أسنادها»[4].

ثمّ أرجع السيّد(قدس سره) من أراد الاّطلاع على الروايات المادحة إلى كتاب الأمالي والعيون للشيخ الصدوق.

---

[1] أعيان الشيعة ٧ : ١٠٧.

[2] تنقيح المقال ١ : ٤٦٩.

[3] خاتمة المستدرك ٤ : ٣١٦.

[4] المعجم ٨ : ٣٥٧ [٤٨٨٠].

وقد عرفت ـ ممّا تقدّم من عرض الروايات ـ أنّ ما في الأمالي والعيون من روايات المدح يسيرة في المصدرين المذكورين، وأن هناك روايات مادحة كثيرة وردت في غيرهما، ولعلّه لأجل ذلك ادّعى الاستفاضة فيها، ولم يدّع التواتر .

الفصل الخامس

البحث السندي لروايات المدح

المبحث الأوّل

البحث السندي لروايات **المدح** التي **رويت**
عن أهل البيت (**عليهم** السلام)لإثبات **خصوصيّة**
الروايات التي صحّ سندها **لزيد**

تقدّم عرض روايات المدح، وبحثها الدلالي، وقد أثبتنا تواتر مدح زيد من قبل أهل البيت(عليهم السلام)، ولكن هذا لا يعني إمكان إثبات التواتر للخصوصيّات التي تفرّدت بها كلّ رواية بصورة مباشرة لزيد؛ لأنّ كلّ خصوصيّة في كلّ رواية غير متواترة، فلابدّ من أجل إثباتها المبادرة إلى البحث السندي، ولهذا سنبحث أسانيد هذه الروايات ليمكننا بعد ذلك تقييم الخصوصيّات المذكورة في كلّ رواية، نعم، هناك بعض الخصوصيّات قد ثبتت بثبوت التواتر، وهي تلك الخصوصيّات اللازمة للمدح التي تثبت بثبوته.

فالبحث السندي يبقى محافظاً على أهمّيته العظيمة حتّى ولو أثبتنا التواتر بمدح زيد الكاشف عن علوّ مقامه، وعدم مخالفته لإمام زمانه .

ملاحظة مهمّة:

سنتطرق في البحث السندي إلى الرواة الذين لم تثبت وثاقتهم، أو الذين أُشكل على وثاقتهم، أو الذين وقع فيهم نقاش كيفما كان، أمّا من كانت وثاقته ثابتة فلا نتطرّق إلى الكلام عنه، بل نكتفي بعدم ذكره، فالرجل الذي لم نذكره، والراوي الذي لم نأتِ باسمه يعتبر ثقة، بل متّفق على وثاقته وجلالته .

الرواية الأُولى: رواية سليمان بن خالد

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن إبراهيم بن هاشم:

قال النجاشي: «إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل إلى قم»،

ثمّ قال: «وأصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم هو، له كتب»[١].

قال الشيخ في الفهرست: «إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّي، أصله من الكوفة، وانتقل إلى قم، وأصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم، وذكروا أنّه لقى الرضا(عليه السلام)»[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديل بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأصحّ قبول روايته»[٣].

وذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله[٤].

قال السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة: «إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق الكوفي، ثمّ القمّي، من أصحاب الرضا والجواد(عليهما السلام)، كثير الرواية، واسع الطريق، سديد النقل، مقبول الحديث، له كتب، روى عنه أجلاّء الطائفة وثقاتها كأحمد بن إدريس القمّي، وسعيد بن عبداللّه الأشعري، وعبداللّه بن جعفر الحميري، وابنه علي بن إبراهيم، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن علي بن محبوب، ومحمّد بن يحيى العطّار، وروى عن خلق كثير» ثمّ قال: «واختلف الأصحاب في حديث إبراهيم بن هاشم، فقيل: إنّه حسن، وعزا ذلك جماعة إلى المشهور، وهو اختيار الفاضلين[٥]، والسيّدين[٦]، والشيخ البهائي، وابن الشهيد وغيرهم، وزاده بعضهم ما يزيده على الحسن ويقرّبه من الصحّة، ففي الوجيزة: أنّه حسن كالصحيح، وفي المسالك في وقوع الطلاق بصيغة الأمر: أنّ

---

[١] رجال النجاشي: ١٦ [١٨].

[٢] فهرست الطوسي: ٣٥ [٦].

[٣] خلاصة الأقوال: ٤٩.

[٤] رجال ابن داود: ٣٤ [٤٣] القسم الأوّل.

[٥] الفاضلان: العلاّمة وابن داود.

[٦] السيّدين: السيّد مصطفى والميرزا محمّد.

إبراهيم بن هاشم من أجلّ الأصحاب وأكبر الأعيان، وحديثه من أحسن مراتب الحسن»، ثمّ قال السيّد بحر العلوم: «وفي شرح الدروس في مسألة مسّ المصحف: أنّ حديث إبراهيم بن هاشم ممّا يعتمد عليه كثيراً، وإن لم ينصّ الأصحاب على توثيقه، لكن الظاهر أنّه من أجلاّء الأصحاب وعظمائهم» ثمّ قال السيّد بحر العلوم: «وقال السيّد الداماد في الرواشح: الأشهر الذي عليه الأكثر عدّ الحديث من جهة إبراهيم بن هاشم أبي إسحاق القمّي في الطريق حسناً، ولكن في أعلى درجات الحسن التالية لدرجة الصحّة، لعدم التنصيص عليه بالتوثيق، والصحيح الصريح عندي: أنّ الطريق من جهته صحيح، فأمره أجلّ وحاله أعظم من أن يعدّل بمعدّل، أو يوثّق بموثّق، ثمّ حكى القول بذلك عن جماعة من أعاظم الأصحاب ومحقّقيهم».

ثمّ ذكر السيّد بحر العلوم أقوال كثير من العلماء بهذا الصدد، وذكر شواهد وقرائن على توثيقه وقبول روايته[1].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «لا ينبغي الشكّ في وثاقة إبراهيم بن هاشم، ويدلّ على ذلك عدّة أمور:

١ ـ أنّه روى عنه ابنه علي في تفسيره كثيراً، وقد التزم في أوّل كتابه بأنّ ما يذكره فيه قد انتهى إليه بواسطة الثقات.

٢ ـ أنّ السيّد ابن طاووس ادّعى الاتفاق على وثاقته.

٣ ـ أنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم، والقمّيّون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو متعصّب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لم يكن يتسالم على أخذ الرواية عنه وقبول قوله»[2].

---

[1] الفوائد الرجاليّة ١ : ٤٣٩.

[2] المعجم ١ : ٢٨٩ [٣٣٢].

فلا إشكال في قبول روايته والأخذ بها.

الأمر الثاني:

إنّ الرواية فيها إرسال؛ لأنّ من أخذ عنه ابن أبي عمير، غير مشخّص، والإرسال[١] يوجب وهن الرواية.

لكن يقال: إنّ السند لا إشكال فيه؛ لأنّ ابن أبي عمير تقبل مراسيله، ويعتمد عليها؛ لأنّه لا يرسل إلاّ عن ثقة.

قال المامقاني في مقباس الهداية: «ثمّ أنّ جمعاً من المانعين (المانعين عن الأخذ بالمراسيل) منهم الشيخ في العمدة، والعلاّمة في النهاية، والشهيد في الذكرى، والمحقّق البهائي في الزبدة، وجمع من فقهاء الأواخر، ككاشف الرموز، والمحقّق الأردبيلي، وصاحب الذخيرة، والشيخ البهائي، والمحقّق الشيخ علي، والشيخ الحرّ، وغيرهم استثنوا من ذلك المرسل الذي عرف أنّ مرسله العدل متحرّز عن الرواية عن غير الثقة، كابن أبي عمير من أصحابنا على ما ذكروه»[٢].

فابن أبي عمير أحد أصحاب الإجماع المعروفين.

ولكن ناقش السيّد الخوئي هذه الدعوة، قال: إنّ هذه دعوى فاسدة بلا شبهة، فإنّ أصحاب الإجماع قد رووا عن الضعفاء في عدّة موارد[٣].

ثمّ ذكر السيّد الخوئي في ترجمة ابن أبي عمير الضعفاء الذين روى عنهم وهم:

١ ـ علي بن حمزة البطائني.

٢ ـ يونس بن ظبيان.

٣ ـ علي بن حديد.

---

[١] قال المامقاني في مقباس الهداية ١ : ٣٣٨، المرسل بمعناه العامّ هو كلّ حديث حذفت رواته أجمع أو بعضها واحداً وأكثر وإن ذكر الساقط بلفظ مبهم.

[٢] مقباس الهداية ١ : ٣٤٨.

[٣] المعجم ١ : ٦٠، ١٥ : ٢٩٧.

٤ ـ الحسين بن أحمد المنقري[١].

وفي كتاب مشايخ الثقات عدّ الميرزا غلام رضا خمسة من الضعفاء الذين روى عنهم ابن أبي عمير وهم:

١ ـ أبو البختري وهب بن وهب.

٢ ـ عمرو بن جميع.

٣ ـ الحسين بن أحمد المنقري.

٤ ـ علي بن حديد.

٥ ـ يونس بن ظبيان[٢].

وفي كتاب الطهارة للسيد الخميني(قدس سره) عدّ منهم خمسة ـ أيضاً ـ وهم:

١ ـ يونس بن ظبيان.

٢ ـ علي بن أبي حمزة.

٣ ـ علي بن حديد.

٤ ـ أبي جميلة.

٥ ـ عبدالله بن قاسم الحضري[٣].

ثمّ بحذف المتكرّر من هؤلاء الرجال، فالعدد يكون ثمانية ضعفاء روى عنهم ابن أبي عمير، وهذا خرق للقاعدة المذكورة، فتكون باطلة، ولا يمكن الاعتماد عليها، بل كلّ رجل من هؤلاء يصلح لأن يكون إشكالاً على القاعدة.

وقد حاول الشيخ السبحاني ـ جاهداً ـ أن يدافع عن القاعدة ويدفع الإشكالات عنها، فذكر وجوهاً كثيرة[٤]، منها ما هو قوي وصالح للدفاع، ولكن الكثير من تلك

---

[١] المعجم ١٥ : ٢٩١ [١٠٠٤٣].

[٢] كلّيات في علم الرجال للسبحاني: ٢٤٦.

[٣] كتاب الطهارة ٣ : ٢٤٩.

[٤] كلّيات في علم الرجال : ٢٣٥.

الوجوه محلّ للنقاش والتأمّل، فرواية ابن أبي عمير عن الضعيف ثابتة .

ولكن يبقى هنا أمر وهو: أنّ القاعدة كانت ذات فرعين، والإجماع منعقد على هذين الفرعين، وهما أنّ أصحاب الإجماع ـ الثلاثة ـ لا يروون ولا يرسلون إلاّ عن ثقة، فالإجماع إذن منعقد على أنّهم لا يروون إلاّ عن ثقة، ولا يرسلون إلاّ عن ثقة، وقد ثبت أنّهم رووا عن غير الثقة، فيسقط الشقّ الأوّل والأمر الأوّل للإجماع، ويبقى الأمر الثاني على حاله، ولم يثبت خلافه، ولا إشكال عليه، فهم لا يرسلون إلاّ عن ثقة، والرواية التي نحن بصدد بيان وتوثيق سندها، فيها إرسال عمّن روى عنه ابن أبي عمير وهو لا يرسل إلاّ عن ثقة، فسند الرواية تامّ حينئذ ويمكن الاعتماد عليه.

ولكن يقال: إنّ قبول الإجماع من المتقدّمين والأخذ برأيهم، لأجل الاعتماد على هذا الرأي وقبوله وإن جرّد عن الدليل، فإذا ثبت اشتباههم وخطأهم، ولو بأحد شقّي الإجماع، فحينئذ لا يمكن القطع بصحّة الشقّ الثاني، فلا يمكن الاعتماد على إجماعهم بكلا شقّيه، هذا أوّلاً .

وثانياً: أنّ معرفة قضيّة أنّ ابن أبي عمير لا يرسل إلاّ عن ثقة، ترتكز على أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة، وإلاّ فكيف عرفنا أنّه لا يرسل إلاّ عن ثقة مع أنّ المُرسَل عنه غير معروف ـ كما هو قضيّة الإرسال ومقتضاه ـ وعليه فمعرفة كون ابن أبي عمير لا يرسل إلاّ عن ثقة لا يمكن الوصول إليها إلاّ من خلال أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة، فإذا ثبت أنّه روى عن غير الثقة ـ وقد ثبت ذلك ـ فحينئذ يسقط الإجماع بكلا شقّيه، وتبطل القاعدة.

ولكن يقال: إنّ هذا مجرّد احتمال، أيّ إنّ معرفة إجماع المتقدّمين على أنّ ابن أبي عمير لا يرسل إلاّ عن ثقة لكونه لا يروي إلاّ عن ثقة، هذا مجرّد احتمال، في قباله أكثر من احتمال، لأنّه يحتمل أنّ سبب إجماعهم هذا كلام لابن أبي عمير نصّ

فيه على أ نّه لا يرسل إلاّ عن ثقة، ولكن لم يصلنا هذا القول.

ويحتمل أيضاً أنّ سبب إجماعهم، رواية عن أحد المعصومين(عليهم السلام) في أ نّه لا يرسل إلاّ عن ثقة، ولكن لم تصل، وعدم وصول مثل هذه الأمور ليس بعزيز، بل له نظائر كثيرة .

وبهذا الوجه يجاب عن الأمر الأوّل المذكور؛ وذلك لأنّه مع هذا الاحتمال، لابدّ أن نقطع بخطأ واشتباه المتقدّمين في إجماعهم حتّى في الشقّ الثاني، وهذا ما لا يوجد دليل عليه.

وعليه، فمراسيل ابن أبي عمير يمكن الاعتماد عليها.

ولكنّ الإنصاف أنّ هذا الكلام بيّن البطلان؛ وذلك لأنّ ابن أبي عمير عندما أرسل لم يكن يذكر عمّن أرسل، فهو لم يكن قاصداً للإرسال، بل كان مجبراً عليه؛ لأنّ كتبه قد ضاعت، وعانى سنوات عديدة في السجن، كما نصّ على ذلك غير واحد من الرجاليين[١] .

نعم، لو كان ابن أبي عمير قاصداً للإرسال ومتعمّداً لحذف الإسناد، أمكن الاحتجاج بما تقدّم من أ نّه لا يرسل إلاّ عن ثقة حتّى لو روى عن غير الثقة، لخصوصيّة في الخبر المرسل على المسند، ولكن عندما ثبت أ نّه كان مضطرّاً للإرسال لعدم تذكّره ممّن أخذه فلا يأتي الكلام المتَقدّم؛ وذلك لأنّ ابن أبي عمير نفسه لا يدري ممّن أخذ هذا الخبر فاحتمال أخذه من كلّ شيخ من مشايخه قائم، فإذا ثبت ـ وقد ثبت ـ أ نّه روى عن الضعفاء فقد ثبت أنّ في مشايخ ابن أبي عمير من هو ضعيف، فيحتمل أن يكون هو في سند الخبر المرسل الذي نساه ابن أبي عمير، وعليه فيسقط الشقّ الثاني للإجماع أيضاً ولا تكون لمراسيل ابن أبي عمير قيمة علميّة من جهة السند .

---

[١] رجال الكشّي ٢ : ٨٥٤ ، رجال النجاشي : ٣٢٦ [٨٨٧].

فسند هذه الرواية لا يصحّ الاعتماد عليه.

نعم، فإنّ من يعتبر هذه القاعدة ـ وهو ما عليه الكثير إن لم نقل الأكثر ـ فستكون هذه الرواية تامّة السند .

الرواية الثانية : رواية الحسن بن علي الوشّاء عمّن ذكره

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين :

الأمر الأوّل:

الكلام عن سهل بن زياد :

قال النجاشي : «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، وكان أحمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الريّ، وكان يسكنها وقد كاتب أبا محمّد العسكري(عليه السلام)»[١] .

وقال النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى : «كان ثقة في الحديث، إلاّ أنّ أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء... ، وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني ... ، أو عن سهل بن زياد الآدمي»[٢] .

قال الكشّي : «قال نصر بن الصباح : سهل بن زياد الرازي أبو سعيد الآدمي، يروي عن أبي جعفر(عليه السلام) وأبي الحسن(عليه السلام) وأبي محمّد(عليه السلام) صلوات اللّه عليهم»[٣] .

قال الشيخ الطوسي في الفهرست : «سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنّى أبا سعيد، ضعيف، له كتاب»[٤] .

---

[١] رجال النجاشي : ١٨٥ [٤٩٠].

[٢] رجال النجاشي : ٣٤٨ [٩٣٩].

[٣] رجال الكشّي ٢ : ٨٣٧ [١٠٦٩].

[٤] فهرست الطوسي : ١٤٢ [٣٣٩].

وقال الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام الجواد(عليه السلام): «سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد من أهل الريّ»[١].

ولكن قال في أصحاب الإمام الهادي(عليه السلام): «سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد، ثقة رازي»[٢].

وقال في أصحاب الإمام العسكري: «سهل بن زياد، يكنّى أبا سعيد الآدمي الرازي»[٣].

وقال في الاستبصار في حديثه عن سند أحد الأخبار: «وأمّا الخبر الأوّل فراويه أبو سعيد الآدمي، وهو ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر ابن بابويه في رجال نوادر الحكمة»[٤].

قال ابن الغضائري: «ضعيف فاسد الرواية»[٥].

ونقل ابن داود كلام الشيخ الطوسي في رجاله، ولم يذكر التوثيق، وذكر تضعيف الفهرست وابن الغضائري، لذا ذكره في القسم الثاني من رجاله[٦].

قال الشيخ حسن في التحرير: «حاله في الضعف مشهور جدّاً، فاسد الرواية والمذهب»[٧].

وفي النقد ضعّف السيّد مصطفى أحد الأسانيد لورود سهل بن زياد فيه[٨].

قال السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة: «والأصحّ توثيقه، وفاقاً لجماعة من

---

[١] رجال الطوسي: ٣٧٥ [٥٥٥٦].

[٢] نفس المصدر: ٣٨٧ [٥٦٩٩].

[٣] نفس المصدر: ٣٩٩ [٥٨٥١].

[٤] الاستبصار ٣: ٢٦١.

[٥] رجال ابن الغضائري: ٦٦ [٦٥].

[٦] رجال ابن داود: ٢٤٩ [٢٢٩]، القسم الثاني.

[٧] التحرير الطاووسي: ٢٣٩.

[٨] نقد الرجال ٣: ٣١.

المحقّقين؛ لنصّ الشيخ على ذلك في كتاب الرجال، واعتماد أجلاّء أصحاب الحديث ـ كالصدوقين والكليني وغيرهم ـ عليه وإكثارهم الرواية عنه، مضافاً إلى كثرة رواياته في الأُصول والفروع، وسلامتها من وجوه الطعن والضعف، خصوصاً عمّا غمز به من الارتفاع والتخليط، فإنّها خالية عنهما، وهي أعدل شاهد على براءته عمّا قيل فيه، مع أنّ الأصل في تضعيفه ـ كما يظهر من كلام القوم ـ هو أحمد ابن محمّد بن عيسى الأشعري، وحال القمّيّين سيّما ابن عيسى في التسرّع إلى الطعن والقدح والإخراج من (قم) بالتهمة والريبة ظاهر لمن راجع الرجال، ولو كان الأمر فيه على ما بالغوا به من الضعف والغلوّ والكذب لورد عن الأئمّة(عليهم السلام)ذمّه وقدحه، والنهي عن الأخذ عنه، والرجوع إليه، كما ورد في غيره من الضعفاء المشهورين بالضعف»[1].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «ثمّ أنّ سهل بن زياد وقع الكلام في وثاقته وعدمها، فذهب بعضهم إلى وثاقته ومال إلى ذلك الوحيد(قدس سره)، واستشهد عليه بوجوه ضعيفة سمّاها أمارات التوثيق، منها: أنّ سهل بن زياد كثير الرواية.

ومنها: رواية الأجلاّء عنه.

ومنها: كونه شيخ إجازة، ومنها غير ذلك.

وهذه الوجوه غير تامّة في نفسها، وعلى تقدير تسليمها فكيف يمكن الاعتماد عليها مع شهادة أحمد بن محمّد بن عيسى عليه بالغلوّ والكذب، وشهادة ابن الوليد، وابن بابويه، وابن نوح بضعفه، واستثنائهم روايات محمّد بن أحمد بن يحيى عنه فيما استثنوه من رجال نوادر الحكمة، وشهادة الشيخ أنّه ضعيف، وشهادة النجاشي بأنّه ضعيف في الحديث غير معتمد عليه فيه، بل الظاهر من كلام الشيخ في

[1] الفوائد الرجاليّة ٣ : ٢٣.

الاستبصار أنّ ضعفه كان متسالم عليه عند نقّاد الأخبار .

فلم يبق إلاّ شهادة الشيخ في رجاله بأنّه ثقة، ووقوعه في إسناد تفسير علي بن إيراهيم، ومن الظاهر أنّه لا يمكن الاعتماد عليهما في قبال ما عرفت، بل المظنون قويّاً وقوع السهو في قلم الشيخ، أو أنّ التوثيق من زيادة النساخ، ويدلّ على الثاني خلوّ نسخة ابن داود من التوثيق، وقد صرّح في غير موضع بأنّه رأى نسخة الرجال بخطّ الشيخ(قدس سره)».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «وكيف كان فسهل بن زياد الآدمي ضعيف جزماً، أو أنّه لم تثبت وثاقته»[1].

أقول: عدم القول بضعفه صعب جدّاً، فضلاً عن القول بوثاقته.

الأمر الثاني:

أنّ الواسطة بين الحسن بن علي والإمام الصادق(عليه السلام) غير مذكورة، وهذا ما يوجب الإرسال في الرواية، والإرسال في الرواية يوهنها.

فسند الرواية ضعيف.

الرواية الثالثة: رواية العيص بن القاسم

سند هذه الرواية تامّ ومعتبر، ولا يوجد أيّ إشكال أو نقاش فيه.

ومع تمام سند هذه الرواية لا يبقى وجه لما ذكره السيّد الخوئي(قدس سره) في المعجم، حيث قال ـ بعد أن ذكر بعض روايات المدح، وذكر هذه الرواية ضمنها ـ : «وإنّ استفاضة الروايات أغنتنا عن النظر في أسنادها، وإن كانت جلّها، بل كلّها ضعيفة أو قابلة للنقاش»[2] خصوصاً وأنّ السيّد الخوئي(قدس سره) قد وثّق جميع رجال هذا السند بنفسه.

---

[1] المعجم ٩ : ٣٠٤ [٥٦٣٩].

[2] المعجم ٨ : ٣٦٠ [٤٨٨٠].

وبتماميّة سند هذه الرواية، يصحّ أن نتمسّك بخصوصيّات هذه الرواية التي ثبتت لزيد، فيمكننا أن نقول: إنّ الإمام الصادق(عليه السلام) شهد لزيد بأ نّه: عالم، صدوق، لم يدع إلى نفسه، إنّما دعا إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وأنّ زيداً لو ظفر وانتصر لوفّى بما دعا إليه، بإرجاع الأمر إلى أصحابه الأصليّين، وكان خروج زيد لإسقاط النظام الحاكم آنذاك، ذلك النظام الذي ارتكب أبشع الجرائم وأفشى في المجتمع الإسلامي أنواع الرذائل، وعمل جادّاً على محق الشريعة الإسلاميّة وتزييفها، وتفريغها عن روحها ومبادئها، وما قامت عليه من قيم ومثل عليا وثوابت.

الرواية الرابعة: رواية أبي هاشم الجعفري

سند هذه الرواية تامّ ومعتبر، وخالي عن الإشكال والنقاش، وهذا أمر ثاني يصحّح نقاشنا للسيّد الخوئي(قدس سره) الذي تقدّم في الرواية السابقة.

وهذه الرواية لا تثبت خصوصيّة لزيد غير ما أثبته التواتر؛ لأنّ غاية ما يقال في هذه الرواية: إنّها تدلّ على المدح، وقد تقدّم بيان هذا في البحث الدلالي وأنّ مدحه ثبت بالتواتر .

الرواية الخامسة: رواية ابن أبي عبدون عن أبيه

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أحمد بن يحيى المكتب؛ ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة .

قال السيّد الخوئي: «أحمد بن يحيى المكتب من مشايخ الصدوق، وفي كمال الدين مترضّياً عليه»[1] .

---

[1] المعجم ٣ : ١٦٠ [١٠١٩].

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن يحيى الصولي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة .

قال السيّد الخوئي: «محمّد بن يحيى الصولي، يروي عنه الصدوق كثيراً بواسطة الحسين بن أحمد»[١] .

الأمر الثالث:

الكلام عن محمّد بن يزيد النحوي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن ابن أبي عبدون: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن أبي عبدون: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند هذه الرواية كما ترى في الوهن وعدم الاعتبار.

الرواية السادسة: رواية جابر بن يزيد الجحفي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أحمد بن هارون الفامي:

ذكره الشيخ الطوسي في من لم يرو عن الأئمّة(عليهم السلام)، قائلاً: «أحمد بن هارون الفامي»[٢] .

قال السيّد علي البروجردي في طرائف المقال: «روى عنه الصدوق، وترضّى

---

[١] نفس المصدر ١٩ : ٤٢ [١٢٠٣٠].

[٢] رجال الطوسي: ٤١٣ [٥٩٧٨].

عنه، **فتقبل روايته** ظاهراً»[١].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «**ترضّى** الصدوق **عنه**»[٢].

ولكن قد ردّ السيّد الخوئي غير مرّة على من اعتمد على راو لترضّي الصدوق عليه.

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين بن علوان، **فقد** وقع الخلاف في وثاقته:

قال النجاشي: «الحسين بن علوان، مولاهم كوفي عامّي، وأخوه الحسن يكنّى أبا محمّد ثقة»، إلى أن قال «والحسن أخصّ بنا وأولى»[٣].

فقد وقع الخلاف في أنّ التوثيق في عبارة النجاشي هذه هل يعود للحسن أو الحسين؟

فقد استظهر المامقاني في تنقيح المقال أنّ التوثيق للحسن لا للحسين بن علوان[٤].

والذي يؤيّد هذا الاستظهار ما في رجال ابن داود، فإنّه ذكره في القسم الثاني من رجاله فقط[٥].

ولكن هذا لا يصلح أن يكون مؤيّداً، كما لا يخفى على من اطّلع على خصوصيّات القسم الثاني من رجال ابن داود.

ولكن استظهر السيّد الخوئي في المعجم أنّ التوثيق يعود للحسين؛ لأنّه صاحب

---

[١] طرائف المقال ١: ١٦٠.

[٢] المعجم ٣: ١٤٨.

[٣] رجال النجاشي: ٥٢ [١١٦].

[٤] تنقيح المقال ١: ٣٦٦.

[٥] رجال ابن داود: ٢٤٠، القسم الثاني.

الترجمة[١] .

والذي يؤيّد هذا الاستظهار ما في الخلاصة، فإنّه قال: قال ابن عقدة: إنّ الحسن كان أوثق من أخيه[٢] .

فلو لم يكن الحسين ثقة لم يكن معنى لأوثقية الحسن، فالأفضليّة في شيء لا تكون إلاّ بين فاضلين.

قال الشبستري في كتابه أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام): «الحسين بن علوان، من ثقات محدّثي الإماميّة»[٣] .

قال غلام رضا في كتابه مشايخ الثقات: «الحسين بن علوان ثقة»[٤] .

فالأرجح وثاقته .

الأمر الثالث:

الكلام عن عمرو بن ثابت:

قال النجاشي في رجاله: «عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز الحدّاد، مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين، وأبي جعفر، وأبي عبدالله(عليهم السلام)، وله كتاب لطيف»[٥] .

قال الشيخ في رجاله: «عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز العجلي، مولاهم كوفي تابعي»[٦] .

وقال أيضاً: «عمرو ابن أبي المقدام كوفي، واسم أبي المقدام ثابت الحدّاد روى

---

[١] المعجم ٥: ٣٧٦.

[٢] خلاصة الأقوال: ٣٣٨.

[٣] أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام) ١: ٤٠٧.

[٤] مشايخ الثقات: ٦٣.

[٥] رجال النجاشي: ٢٩٠ [٧٧٧].

[٦] رجال الطوسي: ٢٤٨ [٣٤٧٠].

عنهما(عليهما السلام) »[١].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عمرو بن أبي المقدام، روى الكشّي بإسناد متّصل إلى أبي العرندس، عن رجل من قريش، أنّ الصادق(عليه السلام) قال عنه: هذا أمير الحاج، وهذه الرواية من المرجّحات، ولعلّ الذي وثقه ابن الغضائري، ونقل عن بعض أصحابنا تضعيفه هو هذا»[٢].

قال ابن داود في رجاله: «عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز الحذّاء مولى بني عجل، عن الكشّي أنّه ممدوح، وروى أنّ أبا عبداللّه(عليه السلام) شهد له بأنّه من الحاج»[٣].

وقال في القسم الثاني من رجاله: «عمرو ـ بالواو ـ كذا بخطّ الشيخ(رحمه الله)، ابن أبي المقدام ثابت بن هرمز بالراء والزاي العجلي مولاهم.

عن ابن الغضائري: أنّه من أصحاب علي بن الحسين والباقر والصادق(عليهم السلام)، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا وهو عندي ثقة»[٤].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «إنّ عمرو بن أبي المقدام رجل معروف له روايات كثيرة، واسم أبي المقدام ثابت، على ما ذكره الشيخ بنفسه، وذكره البرقي والنجاشي» ثمّ قال: «إنّ عمرو بن ثابت أبي المقدام، ثقة»[٥].

وقد أثبت وثاقته النوري في خاتمة المستدرك، وذكر عدّة قرائن على ذلك[٦].

الأمر الرابع:

الكلام عن داود بن عبد الجبّار:

---

[١] نفس المصدر: ٢٦٥ [٣٧٩٧].

[٢] خلاصة الأقوال: ٢١٢.

[٣] رجال ابن داود: ١٤٤ [١١٠٩] القسم الأوّل.

[٤] رجال ابن داود: ٢٦٣ [٣٦٢] القسم الثاني.

[٥] المعجم ١٤: ٨٢ [٨٨٦٣].

[٦] خاتمة المستدرك ٥: ٢٥.

قال الشيخ الطوسي في رجاله: «داود بن عبدالجبّار أبو سليمان الكوفي»، وقد عدّه في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام)[1] ولا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ في حقّه في باقي كتب الرجال .

الأمر الخامس:

الكلام عن جابر بن يزيد الجعفي:

قال النجاشي: «جابر بن يزيد أبو عبداللّه ـ وقيل: أبو محمّد ـ الجعفي، عربي قديم»، ثمّ ذكر النجاشي نسبه، ثمّ قال: «لقى أبا جعفر وأبا عبداللّه(عليهما السلام)، ومات في أيّامه، سنة ثمان وعشرون ومائة.

روى عن جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب، وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبداللّه محمّد بن محمّد بن النعمان(رحمه الله) ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدلّ على الاختلاط ـ ليس هذا موضع ذكرها ـ وقلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام، له كتب»[2].

وروى الكشّي روايتين في جابر الجعفي إحداهما يفهم منها الذمّ، والأُخرى تدلّ على المدح[3].

قال الشيخ في رجاله: «جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي، توفّي سنة ثمان وعشرين ومائة، على ما ذكر ابن حنبل»[4].

وقال في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام): «جابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي،

---

[1] رجال الطوسي: ٢٠٢ [٢٥٦٨]، وانظر: نقد الرجال ٢: ٢٨٥ [١٨٨٩]، جامع الرواة ١: ٣٠٥، الطرائف ١: ٤٥٧ [٣٩٤٨]، المعجم ٨: ١١٥ [٤٤١٦].

[2] رجال النجاشي: ١٢٨ [٣٣٢].

[3] رجال الكشّي ٢: ٤٣٦ رقم: ٣٣٥، ٣٣٦.

[4] رجال الطوسي: ١٢٩ [١٣١٦] أصحاب الباقر(عليه السلام).

تابعي، أسند عنه، روى عنهما»[1].

وقد ذكر الشيخ في الفهرست: أنّ له أصل وتفسير[2].

قال العلاّمة في الخلاصة: «جابر بن يزيد، روى الكشّي فيه مدحاً وبعض الذمّ، والطريقان ضعيفان، ذكرناهما في الكتاب الكبير، وقال السيّد علي بن أحمد العقيقي العلوي روى عن أبي عمّار بن أبان، عن الحسين بن أبي العلاء أنّ الصادق(عليه السلام) ترحّم عليه، وقال: «إنّه كان يصدق علينا»، وقال ابن عقدة: روى أحمد بن محمّد بن البراء الصائغ، عن أحمد بن الفضل بن حنان بن سدير، عن زياد ابن أبي الحلال أنّ الصادق(عليه السلام) ترحّم على جابر، وقال: «إنّه كان يصدق علينا»، ولعن المغيرة، وقال: «إنّه كان يكذب علينا».

وقال ابن الغضائري: «إنّ جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، ثقة في نفسه، ولكن جلّ من روى عنه ضعيف، فمن أكثر عنه من الضعفاء: عمرو بن شمر الجعفي، ومفضل بن صالح، والسكوني، ومنخل بن جميل الأسدي، وأرى الترك لما روى هؤلاء عنه، والوقف في الباقي إلاّ ما خرج شاهداً».

ثمّ ذكر العلاّمة كلام النجاشي المتقدّم، ثمّ قال: والأقوى عندي التوقّف في ما يرويه هؤلاء، كما قاله الشيخ ابن الغضائري(رحمه الله)[3].

وذكره ابن داود في رجاله في القسم الأوّل، لمدح الكشّي فيه[4].

وذكره في القسم الثاني من رجاله، لذمّ النجاشي فيه[5].

قال الشيخ حسن في التحرير الطاووسي: «ورد فيه ما يقتضي مدحه، وما يقرب

---

[1] نفس المصدر ١٧٦ [١٠٩٢] أصحاب الصادق(عليه السلام).

[2] فهرست الطوسي: ٩٥ [١٥٨].

[3] خلاصة الأقوال: ٩٤.

[4] رجال ابن داود: ٦١ [٢٩٠] القسم الأوّل.

[5] نفس المصدر: ٢٣٥ [٨٧] القسم الثاني.

فيه ذمّه، والطرق جميعاً فيها ضعف»[١].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن نقل كلمات العلماء المتقدّمة ـ : «وعدّه المفيد في رسالته العددية، ممّن لا مطعن فيهم، ولا طريق لذمّ واحد منهم، وعدّه ابن شهر آشوب من خواصّ أصحاب الصادق(عليه السلام) في المناقب»، ثمّ ذكر السيّد الخوئي رواية جابر في كامل الزيارات، وفي تفسير القمّي، ثمّ ذكر عدّة روايات مادحة وقال: «إلاّ أنّ كلّها ضعيفة».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «الذي ينبغي أن يقال: إنّ الرجل لابدّ من عدّه من الثقات الأجلاّء؛ لشهادة علي بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية، وشهادة ابن الغضائري على ما حكاه العلاّمة، ولقول الصادق(عليه السلام) في صحيحة زياد «إنّه كان يصدق علينا»[٢]. ثمّ ذكر السيّد وجوه الذمّ وناقشها جميعها.

فما ذهب إليه السيّد الخوئي قوّي.

ومن خلال ما تقدّم من البحث عن مجموع سند هذه الرواية تبيّن أنّه لا يمكن الاعتماد على هذا السند، وأنّه غير معتبر.

الرواية السابعة: رواية معمّر بن خيثم

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن أحمد بن محمّد بن عمران :

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «غير مذكور في كتب الرجال، ولا معروف»[٣].

---

[١] التحرير الطاووسي: ١١٥ [٨١].

[٢] المعجم ٤: ٣٣٧ [٢٠٣٣].

[٣] طرائف المقال ١: ١٧٦ [٩٣٩].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «روى عنه الصدوق، وترضّى عليه»[١].

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين بن علي العلويّ: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن الحسين بن علي النصري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن أحمد بن رشيد:

قال العلاّمة في الخلاصة: «أحمد بن رشيد بن خيثم العامري الهلالي، قال ابن الغضائري: إنّه زيديّ يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف فاسد»[٢].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله، وذكر عن ابن الغضائري أنّه زيدىّ ضعيف[٣].

الأمر الخامس:

الكلام عن سعيد بن خيثم:

قال النجاشي: «سعيد بن خيثم، أبو معمّر الهلالي، ضعيف هو وأخوه معمّر، رويا عن أبي جعفر وأبي عبداللّه(عليهما السلام)، وكانا من دعاة زيد»[٤].

قال الشيخ في رجاله: «سعيد بن خيثم، أبو معمّر الهلالي الكوفي»[٥].

وفي الخلاصة، عن ابن الغضائري: «كان زيديّاً، وحديثه في حديث أصحابنا،

---

[١] المعجم ١٢: ٢٧٧ [٧٩١٥].

[٢] خلاصة الأقوال: ٣٢٤.

[٣] رجال ابن داود: ٢٢٨ [٢٦] القسم الثاني، وانظر: نقد الرجال ١: ١٢٤ [٢٣٢]، جامع الرواة ١: ٥٠، المعجم ٢: ١٢٤ [٥٦٩].

[٤] رجال النجاشي: ١٨٠ [٤٧٤].

[٥] رجال الطوسي: ٢١٣ [٢٧٨٢]، أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام).

وهو تابعي ـ على ما زعم ـ يروي عن جدّه لأمّه عبيدة بن عمر، عن النبيّ(صلى الله عليه وآله)، وروى عن أبي جعفر وأبي عبدالله(عليهما السلام) وهو ضعيف جدّاً لا يرتفع به»[١].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٢].

الأمر السادس:

الكلام عن معمّر بن خيثم:

تقدّم عن النجاشي ذكر معمّر مع أخيه سعيد بن خيثم، في سابقه، وأنّه ضعيف.

قال الشيخ في رجاله: «معمّر بن خيثم، أخو أبي معمّر سعيد بن خيثم»[٣].

قال العلاّمة في الخلاصة: «معمّر، قال الكشّي: عن سعد بن عبدالله، قال: حدّثني محمّد بن خالد الطيالسي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله(عليه السلام) «أنّ معمّراً ملعون»، وأظنّه ابن خيثم ـ بالخاء المعجمة، والياء المنقّطة تحتها نقطتين، والثاء المثلّثة فوقها ثلاث نقط ـ فإنّ هذا معمّر كان من دعاة زيد»[٤].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «ذكر النجاشي هناك[٥]، أنّ سعيداً ومعمّراً ضعيفان[٦].

وقال في موضع آخر: «إنّ معمّر بن خيثم وإن كان ضعيفاً إلاّ أنّه لم يثبت أنّه كان من دعاة زيد»[٧].

---

[١] خلاصة الأقول: ٣٥٤.

[٢] رجال ابن داود: ٢٤٨ [٢١٢]، القسم الثاني، وانظر: نقد الرجال ٢: ٣٢١ [٢٢٤٩]، طرائف المقال ٢: ٢٣ [٦٧٤١]، المعجم ٩: ١٢٣ [٥١٤٠].

[٣] رجال الطوسي: ٣٠٨ [٤٥٤٧]، أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام).

[٤] خلاصة الأقول: ٤١٢.

[٥] أي: في ترجمة أخيه سعيد بن خيثم.

[٦] المعجم ١٩: ٢٨٥ [١٢٥٢٦].

[٧] نفس المصدر ١٩: ٢٨٧، وانظر: نقد الرجال ٤: ٣٩٩ [٥٣٦٣]، جامع الرواة ٢: ٢٥٢.

فسند هذه الرواية ضعيف وغير معتبر.

الرواية الثامنة: رواية جابر الجحفي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسين بن عبدالله بن سعيد، ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

نعم، ذكره السيّد علي البروجردي في طرائف المقال، قائلاً: «روى عنه الصدوق مترضّياً فهو كسائر من يروي عنه الصدوق مع الثناء محلّ للاعتماد»[1].

وذكره السيّد الخوئي في المعجم، من مشايخ الصدوق[2].

والمعروف عن السيّد الخوئي وذكره غير مرّة في المعجم، أنّ ترضّي الصدوق على شخص لا يفيده توثيقاً ولا مدحاً أصلا[3].

فالاعتماد عليه في غاية الصعوبة.

الأمر الثاني:

الكلام عن الأشعث بن محمّد الضبّي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن شعيب بن عمرو وأبيه: ليس لهما ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن جابر الجعفي، وقد تقدّم الكلام عنه في سند الرواية السادسة، وأنّه ثقة.

فسند هذه الرواية غير معتبر، ولا يمكن الاعتماد عليه.

---

[1] طرائف المقال ١: ١٦٥، [٨٤٦].

[2] المعجم ٥: ٣٦٩ [٢٩١٤].

[3] نفس المصدر ٢: ٩٣، وعدّة أماكن أُخر.

الرواية التاسعة: رواية سعيد بن خيثم

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي عبيدة الصيرفي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثاني:

الكلام عن الفضل بن الحسن البصري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن راشد:

فإن كان هو نفسه أحمد بن رشيد، فقد تقدّم تضعيفه في الرواية السابعة، وإن كان غيره فهو مهمل، ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن سعيد بن خيثم: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة، وأنّه ضعيف.

فسند هذه الرواية ضعيف، ولا يصحّ الاعتماد عليه.

الرواية العاشرة: رواية عمرو بن خالد

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أحمد بن الحسين (الحسن) القطان:

قال السيّد البروجردي في طرائف المقال: «أحمد بن الحسن القطّان، كثيراً ما يروي عنه «الصدوق» مترضّياً، وفي إكمال الدين حدّثنا أحمد بن القطّان المعروف بأبي علي بن عبدويه المعدّل، والظاهر أنّه من مشايخه «تعليقه» وكذلك في

توحيده مع ذكر الأب»[1].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «أحمد بن الحسن بن علي يساوي أحمد بن أبي الحسن، ويساوي أحمد بن الحسن القطّان، ويساوي أحمد بن الحسن العطّار، ابن عبدويه (ربّه)، أبو علي القطّان من مشايخ الصدوق».

ثمّ قال: «أقول: هو أحمد بن الحسين القطّان الآتي»[2].

وقال في موضع آخر: «أحمد بن الحسن القطّان يساوي أحمد بن الحسين القطّان، ويساوي أحمد بن الحسن العطّار، المعروف بأبي علي بن عبد ربّه (عبدويه)، هو من مشايخ الصدوق، وتوهّم بعضهم حسن الرجل من ترحّم الصدوق عليه، وهو عجيب، كيف وقد ترحّم الأئمّة(عليهم السلام) لعموم الزائرين لقبر الحسين(عليه السلام)، بل أفرط بعضهم فذكر أنّ الصدوق وصفه بالعدل، حيث قال في المجلس الثالث والثمانين من الأمالي الحديث ٥: وحدّثنا بهذا الحديث شيخ لأهل الحديث يقال له: أحمد بن الحسن القطّان المعروف بأبي علي بن عبد ربّه (عبدون) العدل .

وهذا أعجب، فإنّ الصدوق لم يصفه بالعدل، وإنّما ذكره أنّه كان معروفاً بأبي علي بن عبد ربّه العدل، ومعنى هذا أنّ العدل كان لقباً له، وكلمة العدل وكلمة الحافظ المقري ونحوهما من الألقاب ، وأين هذا من توصيفه بالعدالة، ولا يبعد في أن يكون الرجل من العامّة، كما استظهر بعضهم»[3].

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسن بن علي العسكري (السكري): ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن جعفر بن محمّد بن عمارة، وأبيه محمّد بن عمارة: ليس لهما ذكر في

---

[1] طرائف المقال ١: ١٥٥ [٧٦٦].

[2] المعجم ٢: ٨٥ [٤٩٥].

[3] نفس المصدر ٢: ٩٣ [٥١١].

كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن عمرو بن خالد (أبي خالد الواسطيّ):

قال الكشّي: «إنّه من العامّة الذين لهم محبّة شديدة»[١].

وقال في موضع آخر: «كان من رؤساء الزيديّة» وقال: «وذكر ابن فضّال أنّه ثقة»[٢].

وقال الشيخ في رجاله: «إنّه بتريّ»[٣].

وذكره العلاّمة في الخلاصة في القسم الثاني، وقال: «إنّه بتريّ»[٤].

وكذا فعل ابن داود وقال: «إنّه بتريّ عامّي»[٥].

وقد وثّقه المامقاني في التنقيح، قائلاً: «ففي الوجيزة أنّه موثّق، وقيل ضعيف، انتهى، واستظهر الوحيد من الفاضل المجلسي: أنّ المشهور هو الأوّل، ثمّ تأمّل فيه معلّلاً بأنّه لا يعتبرون توثيق ابن فضّال، ثمّ قال: نعم، من يعتبر الخبر الموثّق، ويجعل التوثيق من باب الخبر ويجعله من باب الظنون، فيعتبر مطلقاً، انتهى.

أقول: قد أوضحنا في محلّه حجّية خبر الموثّق».

ثمّ نقل المامقاني رواية عن أبي خالد الواسطي، ثمّ قال: «فالحقّ أنّ الرجل إماميّ، اثني عشريّ بحكم الرواية، ثقة بشهادة ابن فضّال»[٦].

وقد وثّقه السيّد الخوئي في المعجم أيضاً، لتوثيق ابن فضّال له، ولكنّه أثبت أنّه

---

[١] رجال الكشّي ٢: ٦٨٧.

[٢] نفس المصدر ٢: ٤٩٨.

[٣] رجال الطوسي: ١٥٢ [١٥٣٤].

[٤] خلاصة الأقوال: ٣٧٧.

[٥] رجال ابن داود: ٢٦٤ [٣٦٦].

[٦] تنقيح المقال ٢: ٣٣٠.

شيعيّ زيديّ[١].

نعم، قال التستري في القاموس: «قال المجلسي: الفتاوى المنقولة عنه (زيد) الموافقة للعامّة، إمّا كانت تقيّة منه، أو من كذب الحسين بن علوان وعمرو بن خالد عليه»[٢].

الأمر الخامس:

الكلام عن عبداللّه بن سيّابة:

قال الشيخ في رجاله «عبداللّه بن سيّابة الكوفي»[٣].

وقال في موضع آخر: «عبداللّه بن سيّابة أخو عبدالرحمن بن سيّابة»[٤].

فسند هذه الرواية كما ترى في عدم الاعتبار، وعدم صحّة الاعتماد عليه.

الرواية الحادية عشر: رواية الفضيل بن يسار

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر وأحد وهو:

الكلام عن محمّد بن الحسن بن شمّون:

قال النجاشي: «محمّد بن الحسن بن شمّون أبو جعفر، بغدادي واقف، ثمّ غلا، وكان ضعيفاً جدّاً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف»[٥].

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن الحسن بن شمّون، غال، بصري»[٦].

وفي رجال ابن الغضائري: «واقف ثمّ غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه، ولا

---

[١] المعجم ١٤: ١٠٣ [٨٩٠٩].

[٢] قاموس الرجال ٤: ٥٧٥. ضمن ترجمة زيد بن علي.

[٣] رجال الطوسي: ٢٣٠ [٣١١٢].

[٤] نفس المصدر: ٢٦٤ [٣٧٨٤]، وانظر: نقد الرجال ٣: ١١٣ [٣١٠٤] جامع الرواة ١: ٤٩١، طرائف المقال ١: ٥١٢ [٤٦٨٨]، المعجم ١١: ٢٢٨ [٦٩٢١].

[٥] رجال النجاشي: ٣٣٥ [٨٩٩].

[٦] رجال الطوسي: ٤٠٢ [٥٩٠٣].

إلى مصنّفاته، وسائر ما ينسب إليه»[١].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «إنّ محمّد بن الحسن بن شمّون محكوم بالضعف»[٢].

فسند هذه الرواية ضعيف من جهة محمّد بن الحسن بن شمّون.

الرواية الثانية عشر: رواية أبي سعيد المكاري

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عمّن روى عنه ابن أبي عمير:

وقد تقدّم الكلام عن هذا الأمر في الرواية الأُولى، وقد تقدّم أ نّه لا يمكن اعتماد مراسيل ابن أبي عمير.

الأمر الثاني:

الكلام عن أبي سعيد المكاري:

قال النجاشي: «هاشم بن حيّان، أبو سعيد المكاري، روى عن أبي عبدالله(عليه السلام)»[٣].

قال الشيخ في رجاله: «هشام بن حيّان الكوفي، مولى بني عقيل، أبو سعيد المكاري»[٤].

قال العلاّمة في الخلاصة في ترجمة الحسن بن أبي سعيد هاشم بن حيّان

---

[١] رجال ابن الغضائري: ٩٥ [١٣٧].

[٢] المعجم ١٦: ٢٣٤ [١٠٥٠٩]. وانظر: فهرست الطوسي: ٢٣٤ [٦٩٥]، خلاصة الأقوال: ٣٩٦، رجال ابن داود: ٢٧٢ [٤٤٣]، نقد الرجال ٤: ١٧٥ [٤٥٨٩]، جامع الرواة ٢: ٩٢، طرائف المقال ١: ٢٥٤ [١٦٢٦].

[٣] رجال النجاشي: ٤٣٦ [١١٦٩].

[٤] رجال الطوسي: ٣١٩ [٤٧٥٣].

المكاري: «كان هو وأبوه وجهين في الواقفة»[١].

وذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله[٢].

قال المامقاني في تنقيح المقال ـ بعد أن نقل الأقوال الواردة فيه ـ : «والحقّ أنّ الرجل ضعيف في الغاية، ساقط بغير نهاية»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن نقل كلمات الرجاليين فيه ـ : «وأمّا من جهة وثاقته فهي غير ثابتة، بل ولم يثبت حسنه»[٤].

فهذه الرواية ساقطة عن الاعتبار.

الرواية الثالثة عشر: رواية محمّد بن علي الحلبي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن عبداللّه بن محمّد:

يحتمل أن يكون هو عبداللّه بن محمّد الدمشقي، ويحتمل أن يكون عبداللّه بن محمّد الشامي، ويحتمل أن يكون عبداللّه بن محمّد الرازي:

فعلى الاحتمال الأوّل، أيّ كونه عبداللّه بن محمّد الدمشقي، فقد قال النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى: «وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن عبداللّه بن محمّد الدمشقي، وما رواه عن عبداللّه بن محمّد الشامي، قال أبو العبّاس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر

---

[١] خلاصة الأقوال: ٣٣٥.

[٢] رجال ابن داود: ٢٠٠ [١٦٧٥] القسم الأوّل.

[٣] تنقيح المقال ٣: ٢٨٧.

[٤] المعجم ٢٠: ٢٦٤ [١٣٢٩١]، وانظر: إيضاح الاشتباه: ٣١٣ [٧٤٦]، نقد الرجال ٥: ٤٢ [٥٦٧٧]، جامع الرواة ٢: ٣١٤، طرائف المقال ١: ٦٢٢ [٦١٧٨].

محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه(رحمه الله) على ذلك»[١].

ونفس هذا الكلام قاله الشيخ في الفهرست[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبداللّه بن محمّد الدمشقي، عندي فيه توقّف»[٣].

قال السيّد التفرشي في النقد: «عبداللّه بن محمّد الدمشقي، نبّه النجاشي على ضعفه، عند ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى»[٤].

وأمّا على الاحتمال الثاني، وهو أن يكون عبداللّه بن محمّد الشامي، فقد استثناه محمّد بن الوليد من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى، كما تقدّم عن عبارة النجاشي.

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبداللّه بن محمّد الشامي، نبّه النجاشي على ضعفه»[٥].

قال السيّد التفرشي في النقد: «ويحتمل أن يكون عبداللّه بن محمّد الشامي، وعبداللّه بن محمّد الدمشقي واحداً»[٦].

ولكن ضعّف السيّد البروجردي هذا الاحتمال في الطرائف[٧].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «وكيف كان فالمسمّى بهذا الاسم ضعيف، اتّحد أم تعدّد»[٨].

وأمّا على الاحتمال الثالث، وهو أن يكون عبداللّه بن محمّد الرازي، فقد قال الشيخ الطوسي في رجاله: «عبداللّه بن محمّد الرازي روى عنه محمّد بن

---

[١] رجال النجاشي: ٣٤٨ [٩٣٩] في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى.

[٢] فهرست الطوسي: ٢٢١ [٦٢٢] في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى.

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٧٣.

[٤] نقد الرجال ٣: ١٣٨.

[٥] خلاصة الأقوال: ٣٧٣.

[٦] نقد الرجال ٣: ١٣٩ [٣١٩٠].

[٧] طرائف المقال ١: ٢٤٣ [١٥٣٠].

[٨] المعجم ١١: ٣٢٠ [٧١٠٥].

أحمد»[١].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبداللّه بن محمّد الرازي، عندي فيه توقّف»[٢].

قال البروجردي في الطرئف: «استثناه القمّيّون من كتاب نوادر الحكمة، وفي موضع الاستثناء: ابن أحمد الرازي»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «لو صحّت النسخة المشتملة على كلمة الرازي فهو ليس ممّن استثناه القمّيّون من كتاب نوادر الحكمة، بل المستثنى منه هو عبداللّه بن أحمد الرازي، وكيف كان فالرجل مجهول»[٤].

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن زياد:

عدّه الشيخ في أصحاب الصادق(عليه السلام)، قال: «علي بن زياد النواري الجعفي الكوفي»[٥] ولا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ الطوسي عنه في باقي كتب الرجال.

فهذه الرواية لا يعتمد عليها لهذين الأمرين.

الرواية الرابعة عشر: رواية عون بن عبيد الله

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أحمد بن محمّد بن رزمة: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة .

---

[١] رجال الطوسي: ٤٣٣ [٦٢٠٣].

[٢] خلاصة الأقوال: ٣٧٣.

[٣] طرائف المقال ١: ٣٢١ [٢٣٢٢].

[٤] المعجم ١١: ٣٢٧ [٧١١٩] أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام).

[٥] رجال الطوسي: ٢٤٦ [٣٤١٩]، وانظر: طرائف المقال ١: ٥٣٠ [٤٩٣٨]، المعجم ١٣: ٣٥ [٨١٥٠] .

ذكره السيّد الخوئي في المعجم، قال: «من مشايخ الصدوق»[١].

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن هاشم بن البريد:

قال الشيخ الطوسي: «علي بن هاشم بن بريد، أبو الحسن الزبيديّ الخزّاز، مولاهم كوفي»[٢].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام عنه في باقي كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن محمّد بن عبيداللّه بن أبي رافع: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن عون بن عبيداللّه: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند الرواية مهمل ولا يمكن الاعتماد عليه.

الرواية الخامسة عشر: رواية أبي الجارود زياد بن المنذر

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسين بن أحمد بن إدريس:

قال الشيخ في رجاله: «الحسين بن أحمد بن إدريس القمّي الأشعري، روى عنه التلعكبري وله منه إجازة»[٣].

قال الأردبيلي في جامع الرواة: «لم يوثّق»[٤]، وقال في موضع آخر: «لم يوثّق

---

[١] المعجم ٣: ٦٢ [٨٦٦].

[٢] رجال الطوسي: ٢٤٤ [٣٣٨٤]، وانظر: ايضاح الاشتباه: ٢١٧ [٣٨٥]، نقد الرجال ٣: ٣٠٩ [٣٧٢٤]، المعجم ١٣: ٢٣٤ [٨٥٨٠].

[٣] رجال الطوسي: ٤٢٣ [٦٠٩٤].

[٤] جامع الرواة ٢: ٥٣٧.

صريحاً»[١].

قال المامقاني في تنقيح المقال ـ بعد أن نقل كلام الشيخ الطوسي المتقدّم ـ : «وظاهره أ نّه إماميّ، فإذا انظمّ إلى ذلك أمور ذكرها في التعليقة كان من الحسان أقلاًّ، قال في التعليقة: إنّ كونه من مشايخ الإجازة يشير إلى الوثاقة، والصدوق قد أكثر الرواية عنه، وكلّما ذكره ترحّم عليه وترضّى، وقال جدّي يعني المجلسي الأوّل: ترحّم عليه عند ذكره أزيد من ألف مرّة في ما رأيت من كتبه، انتهى، وهذا يشير إلى غاية الجلالة، وكثرة الرواية يشير إلى القوّة، وكذا مقبوليّة الرواية، وكذا رواية الجليل عنه» إلى أن قال المامقاني: «فظهر أنّ الرجل إن لم يكن ثقة فلا أقلّ إنّه من الحسان»[٢].

قال البروجردي في الطرائف: «العمل بروايته قويّ»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «ترضّى عليه الصدوق في مواضع كثيرة»[٤].

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين بن علوان:

تقدّم الكلام عنه في الرواية السادسة، وتقدّم أ نّه ثقة.

الأمر الثالث:

الكلام عن عمرو بن خالد، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية العاشرة، وأ نّه ثقة.

الأمر الرابع:

الكلام عن زياد بن المنذر أبي الجارود:

قال النجاشي «زياد بن المنذر أبو الجاورد الهمداني الخارفي الأعمي» إلى أن

---

[١] نفس المصدر ٢ : ٥٣٨.

[٢] تنقيح المقال ١ : ٣١٨.

[٣] طرائف المقال ١ : ١٦٨ [٨٦٧].

[٤] المعجم ٦ : ٢٦٠ [٣٢٩٠].

قال: «**كوفيّ**، **كان من** أصحاب **أبي جعفر**(عليه السلام) وروى **عن أبي عبدالله**(عليه السلام)، **وتغيّر لمّا خرج زيد**(رضي الله عنه)»[١].

قال **الكشّي**: «**حُكي** أنّ أبا الجارود **سمّي** سرحوباً، ونسبت إليه السرحوبيّة **من الزيديّة**، سمّاه بذلك أبو جعفر(عليه السلام) **وذكر** أنّ سرحوباً اسم شيطان **أعمى يسكن** البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى، **أعمى القلب**».

ثمّ **ذكر** ثلاث روايات مسندة في ذمّه[٢].

قال **الشيخ** في رجاله: «زياد **بن** المنذر أبو الجارود **الهمداني** الحوفي، **كوفي تابعيّ**، **زيديّ** أعمى، إليه **تنتسب** الجاروديّة منهم»[٣].

قال **العلاّمة** في الخلاصة: «قال **ابن** الغضائري: حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في **الزيديّة**، وأصحابنا **يكرهون ما** رواه **محمّد بن** سنان عنه، **ويعتمدون محمّد ابن** بكر الأرجني»[٤].

وذكره **ابن** داود في القسم الثاني **من** رجاله[٥].

قال **الشيخ حسن** في **التحرير** الطاووسي: «أبو الجارود الأعمى السرحوب، **مذموم** لا شبهة في ذمّه، وسمّي سرحوباً **باسم** شيطان أعمى **يسكن** البحر»[٦].

قال **المجلسي** في الوجيزة: «إنّه **ضعيف**»[٧].

قال **المامقاني** في التنقيح: «**وتلخيص** المقال، أنّ الرجل لم **يرد** فيه **توثيق** بوجه بل هو **مذموم** أشدّ الذمّ، **وقد** ضعّفه في الوجيزة وغيرها، ولا ينفع **بعد** ذلك **عدّ** الشيخ

---

[١] رجال النجاشي: ١٧٠ [٤٤٨].

[٢] رجال الكشّي ٢: ٤٩٥.

[٣] رجال الطوسي: ١٣٥ [٤١٣].

[٤] خلاصة الأقوال: ٣٤٨.

[٥] رجال ابن داود: ٢٤٦ [١٩٣]، القسم الثاني.

[٦] التحرير الطاووسي: ٢٢١ [١٧٠].

[٧] الوجيزة (رجال المجلسي): ٢١٦ [٧٨٤].

المفيد إيّاه في الجماعة الذين مدحهم من أصحاب الباقرين(عليهما السلام)، لما نبّهنا عليه عند نقل عبارته في الفائدة الثانية والعشرين من المقدّمة، من أنّ شهادته إنّما تنفع في مجهول الحال، دون معلوم الضعف والرجل معلوم الضعف»[1].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «أمّا إنّه زيديّاً، فالظاهر أن لا إشكال فيه، وأمّا تسميته بسرحوب عن أبي جعفر(عليه السلام) فهي رواية مرسلة من الكشّي، لا يعتمد عليها، بل إنّها غير قابلة للتصديق، فإنّ زياداً لم يتغيّر في زمن الباقر(عليه السلام)، وإنّما تغيّر بعد خروج زيد، وكان خروجه بعد وفاة أبي جعفر(عليه السلام) بسبع سنين».

ثمّ ذكر السيّد الخوئي روايات الذمّ التي رواها الكشّي، وقال: هذه الروايات كلّها ضعيفة»، ثمّ قال: «فالظاهر أنّه ثقة؛ لشهادة الشيخ المفيد في الرسالة العدديّة بأنّه من الأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم، ولشهادة علي بن إبراهيم في تفسيره، بوثاقة كلّ من وقع في إسناده».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «ويؤيّد ذلك ما عرفته من ابن الغضائري».

بل قد ذكر السيّد الخوئي شواهدَ تشير إلى رجوعه من الزيديّة إلى الإماميّة[2].

والحقّ ما ذكره السيّد الخوئي(قدس سره) فإنّ روايات الذمّ كلّها ضعيفة، فذمّه غير ثابت، فتبقى وجوه الحسن له ثابتة، فالاعتماد عليه وقبول روايته قويّ.

فسند هذه الرواية تامّ ومعتبر إن أخذنا بالوجوه التي ذكرها المامقاني في التنقيح، التي دلّت على حسن الحسين بن أحمد بن إدريس، والحقّ أنّ تلك الوجوه فيها قوّة في دلالتها على حسن حاله، فالرواية معتبرة ويمكن أن نتمسّك بها ونثبت خصائصها لزيد، فقد عبّر الإمام الباقر(عليه السلام) عن زيد بأنّه: سيّد من أهل بيته، وأنّه

---

[1] تنقيح المقال ١: ٤٦٠.

[2] المعجم ٨: ٣٣١ [٤٨١٥].

الطالب بأوتارهم[1] وثاراتهم، بل والمدافع عن مظلوميّتهم، وحقوقهم، ثمّ يصفه الإمام بوصف ويلقّبه بلقب معروف في تلك الأزمان، قال(عليه السلام) له: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد»، وهذا قول يطلق على من كان صاحب فضيلة وكرامة، صاحب موقف وشجاعة، فإنّ من كان مطالباً بثارات أهل البيت(عليهم السلام) حريّ بأن يوصف بهكذا وصف.

الرواية السادسة عشر: رواية أبي الجارود زياد بن المنذر

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي عبداللّه الشاذاني:

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن أحمد بن نعيم، أبو عبداللّه الشاذاني، نيسابوري»[2].

وروى الكشّي عن آدم بن محمّد رواية يفهم منها المدح، قال: آدم بن محمّد، قال: سمعت محمّد بن شاذان بن نعيم، يقول: «جمع عندي مال للغريم(عليه السلام) فأنفذت به إليه، وألقيت إليه شيئاً من صلب مالي، قال: فورد من الجواب: قد وصل ما أنفذت من خاصّة مالك فيها كذا وكذا، فقبل اللّه منك»[3].

قال العلاّمة في الخلاصة: «محمّد بن أحمد بن نعيم الشاذاني ـ بالشين المعجمة، والذال المعجمة، والنون بعد الألف ـ أبو عبداللّه»، ثمّ ذكر رواية الكشّي المتقدّمة[4].

ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، ثمّ نقل رواية الكشّي المتقدّمة، ثمّ

---

[1] قال الجوهري في الصحاح: الموتور هو الذي قتل له قتيل فلم يدرك دمه.

[2] رجال الطوسي: ٤٠٢ [٥٨٩٥].

[3] رجال الكشّي ٢: ٨١٤، رقم ١٠١٧.

[4] خلاصة الأقوال: ٢٥٦.

قال: «ممدوح»[١].

وفي التحرير الطاووسي[٢]، والنقد[٣] وجامع الرواة[٤]، اكتفوا بنقل كلام الشيخ الطوسي ورواية الكشّي.

قال الخاقاني في رجاله: «محمّد بن أحمد بن نعيم الشاذاني، معدود في مشايخ أعلام الرجاليّين»[٥].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «محمّد بن أحمد بن نعيم الشاذاني، أبو عبداللّه، في التعليقة أحمد بن أخي الفضل بن شاذان، ومحمّد ابنه من الرواة عن الفضل بن شاذان، ويظهر من الكشّي الاعتماد عليه، منه في نوح بن شعيب، ومحمّد ابن سنان، وأكثر مشايخ الرجال من الرواية عنه على سبيل الاعتماد، حتّى على ما وجد بخطّه إلى آخره، أقول: ويأتي بعنوان ابن نعيم»[٦].

قال المجلسي في الوجيزة: «محمّد بن أحمد بن نعيم الشاذاني، ممدوح»[٧].

قال السيّد عبدالنبي الجزائري في حاوي الأقوال ـ بعد أن ذكر كلام العلاّمة في الخلاصة ـ : قلت: ما ذكره العلاّمة عن الكشّي هو الموجود في كتابه، إلاّ أنّه مدح الشاذاني لنفسه» إلى أن قال الجزائري: «ولكن هذا الرجل مشهور الحال في كونه من الشيعة، وقد ورد في بعض التوقيعات قول الإمام(عليه السلام): «وأمّا محمّد بن نعيم الشاذاني فهو من شيعتنا» واللّه العالم»[٨].

---

[١] رجال ابن داود: ١٦٤ [١٣٠٧].

[٢] التحرير الطاووسي: ٥٣٠ [٣٩٣].

[٣] نقد الرجال ٤: ١٢٧ [٤٤٥٧].

[٤] جامع الرواة ٢: ٦٣.

[٥] رجال الخاقاني: ١٣ [٤٦].

[٦] طرائف المقال ١: ٢٥١ [١٦٠٦].

[٧] الوجيزة (رجال المجلسي): ٢٩٢ [١٥٦١].

[٨] حاوي الأقوال ٤: ٢٢٣ [٢٠٢٥].

قال المامقاني في تنقيح المقال ـ بعد أن نقل كلام الشيخ الطوسي ورواية الكشّي ـ : «وقد أورد العلاّمة الرجل في القسم الأوّل من الخلاصة، واقتصر على رواية الكشّي هذه، ولعلّ إثباته في القسم الأوّل لدلالة الخبر على وكالته عنه، حيث اجتمع عنده ماله، والوكالة عنهم أمارة العدالة، كما بيّنا ذلك غير مرّة، ولكن حيث إنّ مجرّد اجتماع المال عنده لا يكشف عن وكالته عنه، فلعلّه فعل ذلك إخلاصاً وتبرّعاً من دون أن يوكله، وأنّ أهل الأموال ائتمنوه ووثقوا به، فسلّموها إليه ليوصلها إلى الإمام(عليه السلام)، فلذا لا يمكن إثبات وثاقته، بل نلتزم بأقلّ منها مرتبة، وهو الحسن كما صنع في الوجيزة والبلغة، من جعله ممدوحاً.

وأمّا الفاضل الجزائري، فعلى عادته عدّ الرجل في فصل الضعفاء؛ نظراً إلى كون ذلك شهادة من محمّد إلى نفسه، فلا تقبل.

وفيه ما نبّهنا عليه مراراً من أنّ أمثال هذه الأخبار آثار للصدق عليها لائحة، ويحصل منها نحو الظنّ من شهادة علماء الرجال وأقوى منه، فالتوقّف في حسنه اشتباه».

ثمّ قال المامقاني: «قال المولى الوحيد في التعليقة ما لفظه: أحمد هذا ابن أخ الفضل بن شاذان، ومحمّد ابنه من الرواة عن الفضل، وسيجيء في نوح بن شعيب ما يظهر منه حسن حاله في الجملة، ويظهر من الكشّي الاعتماد عليه، وسيجيء في محمّد بن سنان قوله: «قال أبو عمرو: وجدت بخطّ أبي عبداللّه الشاذاني،... إلى آخر الرواية» وأكثر مشايخ الرجال من الرواية عنه، والاعتداد به حتّى الاستشهاد بما وجد من خطّه، ومرّ في حيدر بن شعيب أنّه روى كتب الفضل بن شاذان، عن أبي عبداللّه محمّد بن نعيم بن شاذان المعروف بالشاذاني ابن أخ الفضل، وأنّ له منه إجازة، فظهر أنّه من مشايخ الإجازة، والظاهر أنّ ما في حيدر نسبة إلى الجدّ

وأ نّهما واحد، انتهى»[١].

وفي مكيال المكارم للميرزا محمّد تقي الإصفهاني، صحّح سنداً فيه محمّد بن نعيم الشاذاني[٢].

وقد فصّل السيّد الخوئي الكلام عنه في المعجم، قال ـ بعد أن ذكر كلام الشيخ الطوسي، ورواية الكشّي المتقدّمة ـ : «قال الصدوق: حدّثنا محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، عن علي بن محمّد الرازي المعروف بعلاّن الكليني، قال: حدّثني محمّد بن شاذان بن نعيم بنيسابور، قال: اجتمع عندي مال للقائم(عليه السلام) خمسمائة درهم، ينقص منها عشرون درهماً، فأنفت أن أبعث بها ناقصة هذا المقدار، فأتممتها من عندي، وبعثت بها إلى محمّد بن جعفر، ولم أكتب مالي فيها، فأنفذ إليّ محمّد بن جعفر القبض، وفيه: «وصلت خمسمائة درهم، لك منها عشرون درهماً».

كمال الدين الجزء الثاني، الباب: ٤٥، في ذكر التوقيعات الواردة عن القائم(عليه السلام) الحديث الخامس، ورواها باختلاف ما في هذا الباب أيضاً، الحديث السابع والثلاثون، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه، عن محمّد بن شاذان بن نعيم الشاذاني، ولكن محمّد بن يعقوب روى مضمون هذه الرواية، عن علي بن محمّد، عن محمّد بن علي بن شاذان النيسابوري، قال: اجتمع عندي...، (الحديث)، الكافي، الجزء الأوّل، باب مولد الصاحب(عليه السلام)، وتأتي هذه القصّة عن الإرشاد، وكشف الغمّة ـ أيضاً ـ بعنوان محمّد بن شاذان النيسابوري، وروى الشيخ عن جماعة، عن جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبي غالب الزرّاري وغيرهما، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق ابن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمري(رحمه الله) أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا

---

[١] تنقيح المقال ٣ : ٧٤.

[٢] مكيال المكارم ١ : ٣٥.

صاحب الدار(عليه السلام): أمّا ما سألت عنه، إلى أن قال: «وأمّا محمّد بن شاذان بن نعيم، فإنّه رجل من شعيتنا أهل البيت»، الغيبة في فصل ما ظهر من جهته(عليه السلام)من التوقيعات، ورواها الصدوق، عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني(رحمه الله)، عن محمّد بن يعقوب الكليني، ونحوه كمال الدين الجزء الثاني، الباب: ٤٨، علّة الغيبة، الحديث: ٤٩.

أقول: إنّ محمّد بن شاذان بن نعيم، كان في زمان الغيبة الصغرى، بمقتضى هذه الروايات وغيرها، ممّا ذكره الصدوق في الباب المتقدّم من كمال الدين، وقد عدّه في عداد من وقف على معجزات صاحب الزمان(عليه السلام) ورآه من وكلائه، كمال الدين، الجزء الثاني، الباب ٤٣، في ذكر من شاهد القائم(عليه السلام) ورآه، الحديث ١٦، وهو الذي عاصر الكشّي ـ على ما نبيّن ـ وقد روى عنه الكشّي كثيراً بواسطة محمّد بن مسعود، أو في ما وجده بخطّه، فتارة يعبّر عنه بأبي عبداللّه الشاذاني، كما في ترجمة محمّد بن سالم بيّاع القصب، ذيل ترجمة هارون بن سعد العجلي، وفي ترجمة أبي خالد القمّاط، وفي ترجمة نوح بن صالح البغدادي، وفي ترجمة أحمد ابن حمّاد المروزي، وأخرى بالشاذاني ، كما في ترجمة أبي الصباح الكنائي إبراهيم بن نعيم ، وثالثة بمحمّد بن شاذان، كما في ترجمة حمران بن أعين، ورابعة بمحمّد بن نعيم الشاذاني، كما في ترجمة أبي نجران، وخامسة بمحمّد بن أحمد بن شاذان كما في ترجمة المغيرة بن سعيد، قال فيها: قال الكشّي: وكتب إليّ محمّد بن أحمد بن شاذان، قال: حدّثنا الفضل... (الحديث)، ويظهر من هذا الأخير أنّه عاصره، وأنّ محمّد بن شاذان الذي يروي عن الفضل كثيراً، هو محمّد بن أحمد بن شاذان، وبذلك يظهر أنّ محمّد بن أحمد بن نعيم الشاذاني أبو عبداللّه الذي عنونه الكشّي، متّحد مع محمّد بن شاذان بن نعيم، المذكور في الرواية التي ذكرها في ترجمته.

ثمّ إنّه لا ينبغي الإشكال في كون الرجل شيعيّاً إماميّاً، وأمّا حسنه فلم يثبت؛ وذلك لضعف جميع الروايات المتقدّمة، فالرجل مجهول الحال، واللّه العالم»[١].

أقول: يكون الرجل مجهولاً إذا لم يثبت أحد أمرين، أمّا إذا ثبت أحدهما فهو يخرج من الجهالة ويكون من الحسان، وتعتمد روايته:

الأمر الأوّل: تقدّمت روايات تدلّ على مدحه، قال عنها السيّد الخوئي: كلّها ضعيفة، ولكن ضعف جميع الروايات غير مسلّم؛ وذلك لأنّ واحدة من الروايات يمكن تصحيح سندها، وهي رواية الشيخ الطوسي في الغيبة، فرجال السند ثقات إلاّ إسحاق بن يعقوب ففيه كلام، فقد ذكره السيّد الخوئي في المعجم ولكن من دون مدح أو ذم، قال: «إسحاق بن يعقوب، روى عن محمّد بن عثمان العمري(رضي الله عنه)، وروى عنه محمّد بن يعقوب الكليني، كمال الدين، باب ٤٩، في ذكر التوقيعات الواردة عن القائم(عليه السلام) الحديث٤»[٢].

هذا رأي السيّد الخوئي فيه، ولكن قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «إسحاق بن يعقوب، روى عنه محمّد بن يعقوب ـ الكليني ـ وفي كتاب الغيبة للشيخ توقيع ورد من مولانا صاحب الدار يستفاد منه علوّ مرتبة الرجل»[٣].

وقال في موضع آخر: «وقد ورد فيه توقيع بخطّ مولانا صاحب الأمر(عليه السلام) يدلّ على جلالته ومنزلته عنده(عليه السلام)»[٤].

أقول: لو ثبتت روايته عن محمّد بن عثمان العمري، وهو أحد النوّاب الأربعة للمهدي المنتظر(عليه السلام) ومعرفته به ـ وهو الأمر الذي لم ينفه السيّد الخوئي عنه ـ يكشف عن وثاقة الرجل وحسنه وتشيّعه؛ وذلك لأنّ قضيّة النيابة ومعرفة النوّاب

---

[١] المعجم ١٦: ٢٩ [١٠١٧٧].

[٢] المعجم ٣: ٢٣٦ [١٢٠١].

[٣] طرائف المقال ١: ٢٠٤ [١١٩٥].

[٤] نفس المصدر ١: ٢٢٧ [١٣٩١].

من خصائص وأسرار المذهب التي لا يطّلع عليها الاّ المعتمدون والموثوقون فقط .

وعندما نرجع إلى رواياته نجد عدّة من علمائنا تعاملوا معها على أنّها لا إشكال في سندها ، ومن ثمّ لو كانت هناك مناقشة فقد ذكروها على متن الرواية.

فقد روى ابن بابويه القمّي في كتابه: «الإمامة والتبصرة» التوقيع الصادر من الإمام الحجّة(عليه السلام)، عن إسحاق بن يعقوب، عن العمري[١] ، وقد قال في مقدّمة كتابه: «وقد بيّنت الأخبار التي ذكرتها من طريق العدد» إلى قوله: «بصحيح الأخبار عن الأئمّة الهادين(عليهم السلام)»[٢] .

فابن بابويه يعتقد بصحّة أخبار كتابه، ومن ضمنها الخبر المتقدّم، الذي في سنده إسحاق بن يعقوب، وهذا وإن لم يكن دليلاً على اعتبار إسحاق بن يعقوب إلاّ أ نّه قرينة على ذلك.

وقال الشيخ الأنصاري في المكاسب ـ بعد ذكره لعدّة أمور ـ : «ومنها: أنّ وجوب الرجوع في المسائل الشرعيّة إلى العلماء ـ الذي هو من بديهيّات الإسلام من السلف إلى الخلف ـ ممّا لم يكن يخفى على مثل إسحاق بن يعقوب، حتّى يكتبه في عداد مسائل أشكلت عليه»[٣] .

ويعلّق السيّد الخوانساري في كتابه منية الطالب على هذا الكلام، قائلاً: «وأمّا الرابع: فكون إسحاق بن يعقوب من أجلاّء العلماء لا ينافي سؤاله عن أمر جليّ، ولذا يسأل مثل زرارة ومحمّد بن مسلم من الإمام ما لا يخفى على أحد»[٤] .

فلم يشكل الشيخ الأنصاري ولا الخوانساري ـ مع كونه في مقام الردّ ـ على سند التوقيع ، بل وعدّا إسحاق بن يعقوب من أجلاّء العلماء.

---

[١] الإمامة والتبصرة : ١٤٠.

[٢] الإمامة والتبصرة : ١٨.

[٣] المكاسب ٣: ٥٥٦.

[٤] منية الطالب ٢ : ٢٣٤.

وذكر التوقيع البحراني في الحدائق الناظرة، ولم يناقش في سنده[١]، وكذا الجواهري في جواهر الكلام[٢]، والسيّد الحكيم في مستمسك العروة الوثقى[٣]، والعراقي في مصباح الفقيه[٤].

وقد صحّح السيّد كاظم الحائري سند التوقيع الذي فيه إسحاق بن يعقوب، قائلاً: «أمّا توقيع إسحاق بن يعقوب، فلما ذكرناه في أساس الحكومة الإسلاميّة في تصحيح سنده»[٥].

قال الشيخ عبدالرسول الغفاري في كتابه الكليني والكافي: «إسحاق بن يعقوب، حسن كالصحيح»[٦].

وقد صحّح الشيخ مرتضى الحائري في كتابه الخمس سنداً فيه إسحاق بن يعقوب، واعتبره[٧].

نعم، لم يعتبر روايته السيّد الخميني في كتابيه البيع[٨]، والاجتهاد والتقليد[٩].

قال السيّد الروحاني في فقه الصادق(عليه السلام) ـ بعد أن عدّه من المجهولين ـ : «إنّ جمعاً من الرجاليّين وإن وثّقوه، إلاّ أنّ توثيقهم إيّاه إنّما يكون لأجل التوقيع الوارد عليه من صاحب الأمر في جواب مسائل أشكلت عليه» إلى أن قال: «ولكنّه لا يدلّ على وثاقته، وثانياً أنّه هو الراوي له فكيف يمكن الاعتماد في وثاقته!»[١٠].

---

[١] الحدائق الناظرة ١٢: ٤٣١.

[٢] جواهر الكلام ١١ : ١٨٩ .

[٣] مستمسك العروة الوثقى ٨: ٤٦٠.

[٤] مصباح الفقيه ٣: ١٢٦.

[٥] القضاء في الفقه الإسلامي : ٢٥.

[٦] الكليني والكافي : ١٧٠.

[٧] كتاب الخمس : ١٥٧.

[٨] كتاب البيع ٢ : ٤٧٣.

[٩] الاجتهاد والتقليد : ١٠٠.

[١٠] فقه الصادق(عليه السلام) ٧: ٣٧٠.

فإسحاق بن يعقوب وإن لم يكن هناك دليل قويّ على اعتباره ووثاقته إلاّ أنّه قد عرفت أنّ الأكثر على اعتباره؛ وذلك لأجل القرائن على اعتباره، ومع اعتبار إسحاق بن يعقوب، يكون أبو عبداللّه الشاذاني معتبر ويصحّ الاعتماد على روايته.

الأمر الثاني:

الأمر الثاني الذي يخرج أبا عبداللّه الشاذاني من الجهالة التي أثبتها السيّد الخوئي وادّعاها من لم يثبت الوثاقة له، هو ما ذكره صاحب الطرائف، فقد تقدّم عنه: «أنّ الكشّي اعتمد عليه في موردين: في نوح بن شعيب، ومحمّد بن سنان» وإذا ثبت اعتماد الكشّي على شخص فإنّه يكون معتبراً.

ولكن عندما نراجع هذين الموردين في رجال الكشّي وندقّق في كلماته، نجد من الصعب جدّاً إثبات اعتماد الكشّي عليه، فإنّه نقل في مورد نوح بن شعيب رواية عن أبي عبداللّه الشاذاني، يسأل فيها الفضل بن شاذان عن الصلاة جماعة مع المرجئة، فيجيبه بحكمها وينقل ذلك عن نوح بن شعيب[1].

فهذه الرواية لا تدلّ على أكثر من نقل حكم شرعي.

أمّا ما رواه في محمّد بن سنان، فإنّ الكشّي نقل عدّة روايات في ذمّ محمّد بن سنان، ومن جملة هذه الروايات روايتين عن أبي عبداللّه الشاذاني[2].

وهذا لا يعني الاعتماد عليه في تضعيف محمّد بن سنان.

نعم، يمكن أن نستنتج اعتماد الكشّي عليه من أمرين:

الأمر الأوّل:

أنّ الكشّي روى عنه في (١٤) مورداً في كتابه[3]، وهذا عدد ليس بقليل، فلو كان

---

[1] رجال الكشّي ٢: ٨٣٣.

[2] نفس المصدر ٢: ٧٩٥.

[3] أُنظر رجال الكشّي ١: ١٩٧، ٢: ٤٥٨، ٢: ٤٩٨، ٢: ٦١٠، ٢: ٧٩٦، ٢: ٧٩٨، ٢: ٨١٤، ٢: ٨٢٠، ٢: ٨٢٤، ٢: ٨٣٢، ٢: ٨٣٤، ٢: ٨٥٥، ٢: ٨٥٥.

الشاذاني غير معتمد لما أكثر النقل عنه.

ولكن يمكن المناقشة في هذا الأمر من وجوه لا تخفى على المتأمّل.

الأمر الثاني:

وهو الأمر الأكثر أهميّة، وهو أنّ الكشّي نقل عن كتاب الشاذاني في عدّة مواضع وقال: «وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني بخطّه» وكرّر هذه العبارة عدّة مرّات، فنراه يؤكّد على كلمة (بخطّه) فهذه الكلمة لا يريد أن يثبت الكشّي أنّ ما نقله كان من الشاذاني فقط؛ لأنّ هذا المعنى متحقّق من قوله: «وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني» بل يفهم من كلمة (بخطّه) أنّه يريد أن يعطي اعتباراً لنقله هذا وأنّ ما نقله يقيناً من الشاذاني، فتأكيد الكشّي على هذ الأمر يفيدنا أنّ الكشّي يريد أن يثبت اعتبار نقله هذا والاعتماد عليه، وهذا فرع أن يكون الكشّي معتمداً عليه ومُعتَبِرهُ.

ومع هذا الاستظهار يكون الشاذاني قابلاً للاعتماد وتكون روايته معتبرة.

الأمر الثاني في سند الرواية:

الكلام عن أبي يعقوب المقري:

قال الكشّي: «إنّه من كبار الزيديّة»[١].

وذكره العلاّمة في القسم الثاني من الخلاصة[٢].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله أيضاً[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «أبو يعقوب المقري، وكان من كبار الزيديّة وذكره الكشّي في ترجمة محمّد بن سالم بياع القصب»[٤].

---

[١] رجال الكشّي ٢: ٤٩٨، في ترجمة محمّد بن سالم.

[٢] خلاصة الأقوال: ٤٢٤.

[٣] رجال ابن داود: ٣١٤ [٣٥] القسم الثاني.

[٤] المعجم ٢٣: ١٠٠ [١٤٩٧٦].

فالرجل مجهول الحال ، ولا يمكن الاعتماد على روايته .

الأمر الثالث:

الكلام عن عمرو بن خالد : تقدّم الكلام عنه في الرواية العاشرة، وأ نّه معتبر .

الأمر الرابع:

الكلام عن أبي الجارود زياد بن المنذر: تقدّم الكلام عنه في الرواية الخامسة عشر، وأ نّه معتبر .

فسند هذه الرواية ساقط عن الاعتبار بأبي يعقوب المقري على أقلّ تقدير .

الرواية السابعة عشر: رواية أبي حمزة الثمالي

الكلام عن سند هذه الرواية في أُمور :

الأمر الأوّل:

الكلام عن محمّد بن بكران النقّاش:

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن بكران بن حمدان ، المعروف بالنقّاش، من أهل قم ، روى عنه التلعكبري، سمع منه سنة خمسة وأربعين وثلاثمائة ، وله منه إجازة»[1] .

قال في الطرائف: «وكونه من مشايخ الإجازة كاف في قبول الرواية»[2] .

قال السيّد الخوئي في المعجم: «وهو من مشايخ الصدوق، وترضّى عليه ، وحدّثه بالكوفة سنة أربع وخمسين وثلاثمائة»[3].

الأمر الثاني:

الكلام عن أحمد بن رشيد: قد تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة، وأ نّه ضعيف .

---

[1] رجال الطوسي: ٤٤٤ [٤٨١٥] .

[2] طرائف المقال ١: ١٨٤ [١٠٠٩] .

[3] المعجم ١٦: ١٤٨ [١٠٣٤٨]، وانظر: نقد الرجال ٤: ١٥٢ [٤٥١٧] ، جامع الرواة ٢: ٨١.

الأمر الثالث:

الكلام عن سعيد بن خيثم: قد تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة، وأنّه ضعيف.

فسند هذه الرواية ضعيف وساقط عن الاعتبار.

الرواية الثامنة عشر: رواية عبد الرحمن بن سيّابة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد:

وهو الكلام عن عبد الرحمن بن سيّابة:

قال الشيخ في رجاله: «عبد الرحمن بن سيّابة الكوفي البجلي البزّاز مولى أسند[1] عنه[2].

قال الكشّي: «أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن محمّد بن زياد، عن علي بن عطيّة ـ صاحب الطعام ـ قال: كتب عبد الرحمن بن سيّابة إلى أبي عبد اللّه(عليه السلام): قد كنت أحذّرك إسماعيل حانيك (جانيك) من يحنى عليك، وقد بعد (بعدي) الصحاح منازل الحرب (مبارك الجرب)، فكتب إليه أبو عبداللّه(عليه السلام): قول اللّه أصدق (وَلا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى) واللّه ما علمت ولا أمرت ولا رضيت»[3].

وعدّه المجلسي في الوجيزة من الحسان[4].

قال المامقاني في التنقيح ـ بعد أن ذكر هذه الرواية التي نحن بصدد توثيق سندها، والرواية المتقدّمة عن الكشّي ـ: «وتسليم الإمام(عليه السلام) الألف دينار إليه ليفرّقها في عيالات من أصيب مع زيد يدلّ على وثوقه به واطمئنانه، فيفيد الخبر كون الرجل ثقة، كما استفاده الفاضل المجلسي الأوّل، بقوله: إنّ الرواية تدلّ على

---

[1] قال في القاموس ١: ٨١: قال بعض: إنّ كلمة «أسند عنه» تفيد المدح، وقيل: تفيد الذم، ولكن حقّقنا أنّ المراد هو الراوي الذي ينتهي السند إليه بلا شريك له.

[2] رجال الطوسي: ٢٣٥ [٣٢٠٩].

[3] رجال الكشّي ٢: ٦٨٨، ح ٧٣٤.

[4] الوجيزة (رجال المجلسي): ٢٣٦ [١٠٠٢].

عدالته ، انتهى .

ويؤيد ذلك ما ذكره الوحيد من رواية الأجلّة عنه، وكونه مقبول الرواية ، مضافاً إلى ما رواه في الكافي، عن العدّة عن ابن فضال ، عن الحسن بن أسباط، عن عبدالرحمن بن سيّابة، قال: قلت لأبي عبداللّه(عليه السلام): جعلت فداك، إنّ الناس يقولون: إنّ النجوم لا يحلّ النظر فيها، وهي تعجبني، فإن كانت تضرّ بديني فلا حاجة لي في شيء يضر بديني، وإن كانت لا تضرّ بديني فواللّه إنّي لأشتهيها وأشتهي النظر فيها، فقال(عليه السلام): «ليس كما يقولون ، ولا يضرّ بدينك» الحديث دلّ على غاية حفظه لدينه واجتنابه المحرّمات، فيدلّ على عدالته، ولو تنزّلنا عن ذلك فلا أقلّ من إفادة ما ذكر المدح المعتدّ به المدرج له في الحسان، كما صنعه في الوجيزة والبلغة، والحقّ أنّ الرجل من الثقاة، واللّه العالم»[١] .

قال في القاموس ـ مناقشاً للمامقاني ـ : «من الغريب أنّه سكت عن خبر الكشّي الأوّل الدالّ على ذمّه، واعتراضه على الصادق(عليه السلام) ، وجسارته معه في حمل أفعال ابنه إسماعيل عليه، مع أنّ الكشّي اقتصر في عنوانه عليه ، وحينئذ فالمفهوم من الكشّي كونه مذموماً» إلى أن قال التستري: «وبالجملة مقتضى ما تقدّم من اختصار الكشّي على خبر ذمّه، مذموميّته»[٢] .

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن ذكر رواية الذمّ ـ : «هذه الرواية لا دلالة فيها على ذمّ عبدالرحمن، على أنّها ضعيفة السند بأحمد بن منصور وأحمد بن الفضيل»، ثمّ استظهر السيّد الخوئي من رواية دفع الأموال: «أنّه مورد ثقة من جهة الأمانة»[٣] .

أقول: إنّ الرواية الأُولى واضحة في الذمّ كما بيّنه التستري في القاموس ، نعم

---

[١] تنقيح المقال ٢: ١٤٤ .

[٢] قاموس الرجال ٦: ١١٤ [٤٠٢٧] .

[٣] المعجم ١٠: ٣٦١ [٦٣٩٦] .

الإشكال عليها من جهة سندها فهو ضعيف ، فذمّه غير ثابت .

أمّا مدحه ، فيستفاد من روايته سؤاله عن النجوم المتقدّمة، ورواية إعطاءه الإمام(عليه السلام) مالا يوزّعه، ويرد على كلا الروايتين ، أ نّه هو راويهما، فحتّى نتمسّك بمتن هاتين الروايتين لابدّ من إثبات وثاقة عبدالرحمن مسبقاً، أمّا إذا أردنا أن نتمسّك بمتنهما لإثبات وثاقة عبد الرحمن فهو دور واضح .

فعبدالرحمن غير خارج عن الجهالة، وهذا يوهن سند الرواية، ويسقطها عن الاعتبار .

الرواية التاسعة عشر: رواية عبد الرحمن بن سيّابة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد :

وهو الكلام عن عبد الرحمن بن سيّابة، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية السابقة وأ نّه مجهول ، وهذا يوهن السند فلا يمكن التمسّك به .

الرواية العشرون: رواية عبد الرحمن بن سيّابة

الرواية مرسلة، فلا اعتبار لها من جهة السند .

الرواية الحادية والعشرون: رواية حمزة بن حمران

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد :

وهو الكلام عن حمزة بن حمران :

قال النجاشي: «حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد اللّه(عليه السلام)، وأخوه أيضاً عقبة بن حمران روى عنه، له كتاب»[1] .

قال الشيخ في رجاله: «حمزة بن حمران بن أعين ، كوفي»[2] .

---

[1] رجال النجاشي: ١٤٠ [٣٦٥] .

[2] رجال الطوسي: ١٣٢ [١٣٦٧] .

وقال في الفهرست: «له كتاب»[١] .

ذكره ابن داود في القسم الأوّل من كتابه[٢] .

وصحّح حديثه العلاّمة في الخلاصة[٣] .

قال المامقاني في التنقيح ـ بعد أن استظهر حسنه من رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه ـ : «بل يمكن كونه مع حسنه كالصحيح، بل صحيحاً على الصحيح؛ لتصحيح العلاّمة في التذكرة، والشهيد الثاني في المسالك صريحاً في مسألة جواز شراء المماليك من ذي اليد عليها»[٤] .

ولكن اعتبر التستري في القاموس رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه أعم من المدح[٥] .

قال السيّد الخوئي في المعجم: «قد يقال بوثاقة الرجل لرواية صفوان وابن أبي عمير عنه، ولكنّك قد عرفت المناقشة في ذلك غير مرّة فلا حاجة إلى الإعادة»[٦] .

قال في تهذيب المقال: «قد روى جميل بن صالح الأسدي عن جماعة من أعيان الثقات» إلى أن قال: «منهم: ... ، حمزة بن حمران»، ثمّ قال: ويظهر من الروايات أنّ لحمزة بن حمران عند أبي عبداللّه(عليه السلام) منزلة ومكانة» ثمّ قال: «إنّ وثاقة حمزة بن حمران تعرف من روايات الثقات الأعلام ومن عاصره وعاشره، ممّن يعرف بالوثاقة في الحديث، بل بأنّه لا يروي إلاّ عن ثقة ومن وصف بأنّه لا

---

[١] فهرست الطوسي: ١٢٠ [٢٥٨] .

[٢] رجال ابن داود: ٨٥ [٥٣٠] .

[٣] خلاصة الأقوال: ٤٤٢ .

[٤] تنقيح المقال ١: ٣٧٤ .

[٥] قاموس الرجال ٤: ٢٧ [٢٤٤٧] .

[٦] المعجم ٧: ٢٨٠ [٤٠٣٧]، وانظر: نقد الرجال ٢: ١٦٣ [١٦٩٥]، جامع الرواة ١: ٢٨٠، طرائف المقال ١: ٤٤٧ [٣٨١٢] .

يطعن في شيء»[١] .

قال الشبستري في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام) : «حمزة بن حمران بن أعين بن سنسن الشيباني بالولاء ، الكوفي ، من حسان محدّثي الإمامية»[٢] .

وفي مشايخ الثقات : أ نّه ثقة[٣] .

وفي جواهر الكلام عدّ حديثه صحيحاً[٤] ، وكذا السيّد محسن الحكيم في المستمسك[٥] .

وعبّر السيّد محمّد باقر الصدر عن حديثه بأ نّه معتبر[٦] .

قال السيّد كاظم الحائري في القضاء : إنّ حمزة بن حمران قد روى عنه ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى ، فبهذا تثبت على مبنانا وثاقته[٧] .

أقول : إنّ وثاقة حمزة بن حمران تتوقّف على قاعدة أصحاب الإجماع فمن قبلها يكون عنده حمزة بن حمران ثقة ، ومن لم يقبلها فلا يكون عنده ثقة ، وصحّة سند هذه الرواية متوقّف على وثاقة حمزة بن حمران ، والأكثر على وثاقته ، فتكون هذه الرواية عندهم صحيحة السند ، وقد تقدّم شبيه هذا في الرواية الأُولى .

الرواية الثانية والعشرون : رواية فضيل الرّسان

الكلام عن سند هذه الرواية في عدّة أُمور :

---

[١] تهذيب المقال ٥: ٢٧ .

[٢] أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام) ١: ٤٧٨ [٩٧٧] .

[٣] مشايخ الثقات: ١٩٣ .

[٤] جواهر الكلام ٨ : ٢٢٦ .

[٥] مستمسك العروة الوثقى ٥: ٢٦٣ .

[٦] شرح العروة ٤: ٩ .

[٧] القضاء في الفقه الإسلامي: ٣٣٤ .

الأمر الأوّل:

الكلام عن نصر بن الصباح:

قال النجاشي: «نصر بن الصباح أبو القاسم البلخي، غال المذهب، روى عنه الكشّي، له كتب»[١].

قال الشيخ في رجاله: «نصر بن الصباح، يكنّى أبا القاسم، من أهل بلخ، لقى جلّة من كان في عصره من المشايخ والعلماء، وروى عنهم، إلاّ أنّه قيل: إنّه كان من الطيّارة، غال»[٢].

قال الكشّي: «حدّثني أبو القاسم نصر بن صباح، وكان غالياً»[٣].

وقال في موضع آخر ـ بعد أن ذكر رواية في سندها نصر بن الصباح ـ: «هذا حديث موضوع، لا شكّ في كذبه، ورواته كلّهم متّهمون بالغلوّ والتفويض»[٤].

قال العلاّمة في الخلاصة: «ونصر بن الصباح ضعيف عندي، لا أعتبر بقوله»[٥].

وقال في موضع آخر: «نصر بن الصباح يكنّى أبا القاسم البلخي، غالي المذهب وكان كثير الرواية»[٦].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٧].

قال الشيخ حسن في التحرير الطاووسي: «إنّ نصر بن الصباح ضعيف»[٨].

---

[١] رجال النجاشي: ٤٢٨ [١١٤٩].

[٢] رجال الطوسي: ٤٤٩ [٦٣٨٥].

[٣] رجال الكشّي: ٢: ٦١٣ رقم [٥٨٤].

[٤] نفس المصدر ٢: ٤٤٨ رقم [٣٤٧].

[٥] خلاصة الأقوال: ١٨١، في ترجمة علي بن السري.

[٦] خلاصة الأقوال: ٤١٣، وانظر أيضاً: إيضاح الاشتباه: ٣٠٧ [٧٣١].

[٧] رجال ابن داود: ٢٨٢ [٥٣٢]، القسم الثاني.

[٨] التحرير الطاووسي: ٨٠، وانظر: منتقى الجمان ١: ٣١٢.

وقال المجلسي في الوجيزة: «إنّه ضعيف»[1].

وكذا السيّد النقرشي في النقد، قال: «إنّه ضعيف»[2].

وفي الفوائد الرجاليّة: «إنّه غال فلا اعتداد بقوله»[3].

ولكن قال السيّد البروجردي في الطرائف: «وقد أشرنا في الفوائد، وفي سهل ابن زياد وغيره، ويأتي في الفوائد أيضاً، التأمّل في ثبوت غلوّ أمثال هؤلاء، بل وفساد نسبته إليهم، ويظهر من كثير من التراجم، كترجمة شاه رئيس، وعبّاس بن صدفة، وعلي بن حسكة، وغيرهم، عدم كون نصر غالياً، ومن تتبّع الرجال يظهر عليه أنّ المشايخ قد أكثروا من النقل عنه على وجه الاعتماد، وقد بلغ إلى حدّ لا مزيد عليه، وذكرنا في الفوائد: أنّ الإكثار من الرواية عن شخص دليل الاعتماد، ورواية العيّاشي عنه، من غير ظهور طعن منه فيه مؤيّدة»[4].

قال صاحب منتهى المقال: «أجمع علماؤنا على اشتراط الإسلام في الراوي، وأجمعوا على كفر الغالي، ومع ذلك نراهم أكثروا من النقل عن نصر، بل وأكثروا من الاعتماد عليه، والاستناد إليه، وصرّح الشيخ في العمدة بأنّ الغلاة والمتّهمين ما يروونه في حال تخليطهم لا يجوز العمل به على كلّ حال، ولا ريب أنّه لم يعرف لنصر حالان أحدهما تخليط، وأُخرى غير تخليط، فالواجب إمّا القدح في الإجماعين المذكورين، أو حمل الغلوّ في أمثال المقام على خلاف ظاهره، والأوّل باطل فتعيّن الثاني، مع أنّك خبير بأنّ مثل نفي السهو عن النبي(صلى الله عليه وآله) عند القمّيّين غلوّ، وأيضاً سبق في كثير من التراجم عن نصر ذمّ الغلاة ولعنهم، والطعن فيهم»[5].

---

[1] الوجيزة (رجال المجلسي): ٣٣٠ [١٩٧٧].

[2] نقد الرجال ٣: ١٦١، في ترجمة عبد الملك بن عطاء.

[3] الفوائد الرجاليّة ٣: ٢٥٢.

[4] طرائف المقال ٢: ٦٥٦.

[5] منتهى المقال ٦: ٣٧٢ [٣١٠٤].

قال المامقاني في تنقيح المقال ـ بعد أن نقل الأقول فيه ـ : «ومن أنصف بعد ذلك يعدّ الرجل في الحسان»[١].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن ذكر قضيّة ذمّ نصر بن الصباح للغلاة ـ : «ويمكن الجواب عن ذلك بأنّ الغلوّ له درجات، ولا مانع من أن يكون شخص غاليا بمرتبة، ويلعن غاليا آخر أشدّ منه في الغلوّ، وكيف كان فلم تثبت وثاقته ولا حسنه، فلا أقلّ من أ نّه مجهول الحال»[٢].

أقول: حتّى لو أمكن دفع الغلوّ عنه، فهو لا يثبت له حسناً ولا مدحاً، بل هو مجرّد دفع ذم عنه، وهذا لا يخرجه عن الجهالة.

فلا يبقى في الاستدلال على اعتباره إلاّ كون المشايخ اعتمدوا على روايته، وهذا أمرٌ بحاجة إلى إثبات، ولم يثبته من استدلّ على اعتباره.

فالحقّ ما أثبته السيّد الخوئي، وأ نّه غير خارج عن الجهالة.

نعم، ذهب بعض المحقّقين من المعاصرين إلى «أنّ اللجوء للاتّهام بالغلوّ يكشف عن أنّ الرجل غير متّهم ولا منحرف في سائر مجالاته الأُخرى كالكذب والفسق وغيرها، وإنّما الإشكال في عقيدته الغالية فقط، فإذا انتفت هذه الشبهة عنه يبقى على نزاهته من الجوانب الأُخرى، ممّا يعطي نوع كاشفيّة عن حسن حاله في تلك الجوانب».

ولكن كما ترى فإنّ هذا يبقى مجرّد احتمال .

الأمر الثاني:

الكلام عن إسحاق بن محمّد البصري:

قال الشيخ في رجاله: «إسحاق بن محمّد البصري، يرمى بالغلو»[٣].

---

[١] تنقيح المقال ٣: ٢٦٨.

[٢] المعجم ٢٠: ١٥٠ [١٣٤٣].

[٣] رجال الطوسي: ٣٩٧ [٥٨٢٧].

قال الكشّي: «وهو متّهم»[١].

ذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله، ونقل عن ابن الغضائري أنّه فاسد المذهب[٢].

قال السيّد التفرشي في النقد: «ويحتمل أن يكون إسحاق بن محمّد البصري هو إسحاق بن محمّد بن أحمد»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «من الواضح اتّحاد إسحاق بن محمّد البصري مع إسحاق بن محمّد بن أحمد»[٤].

وقال النجاشي عن إسحاق بن محمّد بن أحمد: «وهو معدن التخليط، له كتاب في التخليط»[٥].

قال ابن الغضائري: «إسحاق بن محمّد بن أحمد، فاسد المذهب، كذّاب في الرواية، وضّاع للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه ولا يرتفع بحديثه»[٦].

فحاله واضح في عدم الاعتبار.

الأمر الثالث:

الكلام عن علي بن إسماعيل: يوجد أكثر من راو تحت هذا العنوان، ولتحديده في هذه الرواية لا بدّ من الرجوع إلى الراوي والمروي عنه.

قال في التهذيب : «علي بن إسماعيل الميثمي، عن فضيل الرسّان، عن رقبة بن مصقلة»[٧].

---

[١] رجال الكشّي ١: ٧١.

[٢] رجال ابن داود: ٢٣١ [٥٢] القسم الثاني.

[٣] نقد الرجال ١: ١٩٨ [٤٣٢].

[٤] المعجم ٣: ٢٢٩ [١١٧٧].

[٥] رجال النجاشي: ٧٣ [١٧٧].

[٦] رجال ابن الغضائري: ٤١ [١٤].

[٧] التهذيب ١ : ٣٦١، ح١٠٨٩ .

وفي تفسير **القمّي** قال: «**محمّد** بن حمّاد، **عن علي بن** إسماعيل التيمي، **عن** فضيل الرسّام»[١].

وقال في البحار **عن** تفسير **القمّي**: **محمّد** بن حمّاد، **عن علي بن** إسماعيل الميثمي، **عن** فضيل الرسّان[٢].

أقول : لاشك في روايه **علي بن** إسماعيل **الميثمي عن** فضيل الرسّان، **كما** في **رواية** التهذيب، **وتدلّنا** رواية البحار **على** أنّ تفسير **القمّي** فيه **تصحيف**، وأنّ **كلمة** «**تيمي**» **مصحّفة عن كلمة** «ميثمي» **فهما** قريبان جدّاً، ويدلّ **على** هذا أيضاً أ نّه **يوجد تصحيف** آخر في **رواية** تفسير **القمّي**، **فإنّ فيها** «فضيل الرسام»، **مع** أ نّه قطعا «فضيل الرسّان» وأيضاً **لا توجد رواية لعلي بن** إسماعيل التيمي **عن** فضيل الرسّان إلا في هذا الموضع.

قال السيّد الخوئي: **علي بن** إسماعيل التيمي روى **عن** فضيل الرسّان، **كما** في تفسير **القمّي**[٣].

فلابدّ أن يكون **المقصود** في هذه الرواية هو **علي بن** إسماعيل **الميثمي**، وهو **من** أجلاّء الطائفة وثقاتها.

الأمر الرابع:

الكلام **عن** فضيل الرسّان:

ذكره **الشيخ الطوسي** في أصحاب **الباقر**(عليه السلام) [٤]وفي أصحاب الصادق(عليه السلام)، قائلاً: «الفضيل **بن** الزبير الأسدي مولاهم كوفي الرسّان»[٥].

---

[١] تفسير القمّي ٢: ٣٨٨.

[٢] بحار الأنوار ١١: ٣١٥.

[٣] المعجم ١٢: ٣٠٢ [٧٩٤٩].

[٤] رجال الطوسي: ١٤٣ [١٥٤٦].

[٥] نفس المصدر : ٢٦٩ [٣٨٧٥].

قال ابن داود: «الفضيل بن الزبير الرسّان «كشّي» ممدوح»[١].

قال السيّد مصطفى التفرشي في النقد: «ولم أجد في الكشّي مدحه، نعم، مدْح عبدالله بن الزبير الرسّان موجود»[٢].

قال المامقاني في التنقيح: «لم نقف فيه على مدح»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن ذكر كلام ابن داود ـ : «لعلّه استفاد المدح ممّا رواه الكشّي في ترجمة السيّد بن محمّد الحميري، من أنّ الصادق(عليه السلام)أدخله في بيت في جوف بيت[٤].

أقول: هذه الرواية الموجودة في رجال الكشّي هي التي نحن بصدد بيان سندها، وقد عرفت ما فيه، هذا لو سلّمنا دلالتها على المدح.

فالرجل لا يخرج عن الجهالة، ولا تعتمد روايته، فهذه الرواية ساقطة عن الحجّيّة ولا يعتمد على سندها.

الرواية الثالثة والعشرون: رواية سليمان بن خالد

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن محمّد القتيبي:

قال النجاشي: «علي بن محمّد بن قتيبة النيشابوري، عليه اعتمد أبو عمرو الكشّي في كتاب الرجال، أبو الحسن صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه»[٥].

قال الشيخ في رجاله: «علي بن محمّد القتيبي، تلميذ الفضل بن شاذان

---

[١] رجال ابن داود: ١٥١ [١١٩٦] القسم الأوّل.

[٢] نقد الرجال ٤: ٢٠ [٤١١٠].

[٣] تنقيح المقال ٣:١٣.

[٤] المعجم ١٤: ٣٤٧ [٩٤٣٠].

[٥] رجال النجاشي: ٢٥٩ [٦٧٨].

نيسابوري، فاضل»[١].

ذكره العلاّمة في القسم الأوّل من الخلاصة[٢]، وعدّ حديثه صحيحاً في ترجمة يونس بن عبد الرحمن[٣].

وذكره ابن دواد في القسم الأوّل من رجاله أيضاً[٤].

وفي التحرير الطاووسي للشيخ حسن عدّ حديثه صحيحاً تارة[٥]، ومعتبراً أخرى[٦].

قال السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة: «حديثه صحيح»[٧].

وفي الوجيزة: أنّه حسن[٨].

وعدّه صاحب حاوي الأقوال في الثقات[٩].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ: أقول: ويكفي في قبول روايته اعتماد الكشّي عليه، وتلمّذه الفضل بن شاذان، وتصريح جماعة بالوثاقة، وذكره العلاّمة وغيره في قسم الثقات»[١٠].

قال في سماء المقال: «الظاهر وثاقته»[١١].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «وقع الخلاف في اعتبار علي بن محمّد القتيبي

---

[١] رجال الطوسي: ٤٢٩ [٦١٥٩].

[٢] خلاصة الأقوال: ١٧٨، القسم الأوّل.

[٣] نفس المصدر: ٢٩٦.

[٤] (٣٤٨) رجال ابن داود: ١٤١ [١٠٨٤]القسم الأوّل.

[٥] التحرير الطاووسي: ١٠٨.

[٦] نفس المصدر: ١٢١.

[٧] الفوائد الرجاليّة ١: ٤٠٤.

[٨] الوجيزة (رجال المجلسي): ٢٥٦ [١٢٨٣].

[٩] حاوي الأقوال ٢: ٤٩ [٣٨٣].

[١٠] طرائف المقال ٢: ٦٦٠.

[١١] سماء المقال ١: ١٢١.

وعدمه، فقيل باعتباره، واستدلّ على ذلك بوجوه:

الأوّل: اعتماد الكشّي عليه حيث إنّه يروي عنه كثيراً.

ويرد عليه: ما يأتي عن النجاشي في ترجمته من أ نّه يروي عن الضعفاء كثيراً.

الثاني: حكم العلاّمة بصحّة روايته.

وجوابه: إنّ ذلك منه مبنيّ على أصالة العدالة، التي لا نقول بها، ومرّ ذلك مراراً.

الثالث: حكم الشيخ عليه بأنّه فاضل، فهو مدح يدخل الرجل به في الحسان.

والجواب: إنّ الفضل لا يعدّ مدحاً في الراوي بما هو راو، وإنّما هو مدح للرجل في نفسه باعتبار اتّصافه بالكمالات والعلوم، فما عن المدارك من أنّ علي بن محمّد بن قتيبة غير موثّق ولا ممدوح مدحاً يعتّد به هو الصحيح، والله العالم»[1].

أقول: قد ذكر السيّد الخوئي ثلاث وجوه لمدح علي بن محمّد، وأشكل عليها بثلاث إشكالات، ويرد على هذه الإشكالات أمور:

أمّا الإشكال الأوّل فيرد عليه أمران:

الأوّل: قال النجاشي: يروي الكشّي عن الضعفاء كثيراً، لا أ نّه يروي عن ضعيف واحد كثيراً، فإذا روى كثيراً عن شخص، كما عن علي بن محمّد، يمكن أن يكون هذا قرينة على اعتبار علي بن محمّد.

الثاني: يثبت كلام النجاشي في ترجمة الكشّي أ نّه روى عن الضعفاء فقط، لا أنّه اعتمد عليهم، وعليه فمن اعتمد الكشّي عليه فهو معتمد، وقد نصّ النجاشي ـ كما تقدّم ـ على اعتماد الكشّي على علي بن محمّد القتيبي.

وأمّا الإشكال الثاني للسيّد الخوئي(قدس سره) فيرد عليه: إنّ العلاّمة اعتمده لأجل اعتماد الكشّي عليه لا لأجل اعتقاده بأصالة العدالة، أي: يوجد دليل يمكن للعلاّمة اعتماده فلا تصل النوبة إلى أصالة العدالة.

[1] المعجم ١٣: ١٧١ [٨٤٧٥].

وأمّا الإشكال الثالث للسيّد فيرد عليه: إنّ السيّد(قدس سره) فسّر «فاضل» باتّصاف الرجل بالكمالات والعلوم، أقول: اتّصاف راو ما بالكمالات والعلوم ألا يعني هذا مدحاً وحسناً في قوله؟ لا سيّما لو كانت هذه الصفة وصفه بها الشيخ الطوسي، شيخ الطائفة، فتأمّل .

فعلي بن محمّد القتيبي معتبر، ويصحّ الاعتماد على حديثه.

الأمر الثاني:

إنّ الرواية فيها إرسال؛ وذلك لأنّ من روى عنه أبو شاذان غير معروف، والإرسال يوجب وهن الرواية، فسند هذه الرواية غير معتبر .

الرواية الرابعة والعشرون: رواية أحمد بن مهزم

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل :

الكلام عن علي بن محمّد بن الزبير القرشي:

قال الشيخ في رجاله: «علي بن محمّد بن الزبير القرشي، الكوفي، روى عن علي بن الحسن بن فضّال جميع كتبه، وروى أكثر الأصول، وروى عنه التلعكبري، وأخبرنا عنه أحمد بن عبدون، ومات ببغداد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وقد ناهز مائة سنة، ودفن في مشهد أمير المؤمنين(عليه السلام)»[١] .

قال النجاشي في ترجمة أحمد بن عبد الواحد: «وكان قد لقى أبا الحسن علي ابن محمّد القرشي، المعروف بابن الزبير، وكان علوّاً في الوقت»[٢] .

قال السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة ـ بعد أن ذكر كلام النجاشي «وكان علوّاً في الوقت» ـ : «ويحتمل عود الضمير إلى ابن الزبير، كما مرّ هناك، واستظهره

---

[١] رجال الطوسي: ٤٣٠ [٦١٧٩].

[٢] رجال النجاشي: ٨٧ [٢١١].

سبط الشهيد في شرح الاستبصار، وشيخنا في التعليقة.

وحكم العلاّمة، والمحقّق الكركي، والشهيد الثاني، وغيرهم على خبر عبيد بن زرارة ـ في تحديد الرضاع بالعدد ـ بأنّه موثّق، وقد أورده الشيخ عن علي بن الحسن بن فضّال، وفي الطريق إليه أحمد بن عبدون، عن ابن الزبير، وهذا يقتضي الحسن، أو التوثيق.

وضعّف السيّد في النقد هذا الطريق باعتباره «ابن الزبير» وهو ضعيف، فإنّ كثرة روايته، ورواية التلعكبري عنه، وإكثار أحمد بن عبدون والشيخ بواسطته مع سلامة مذهبه، وما مضى من العلاّمة وغيره يقتضي حسن حاله وقبول روايته»[1].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «الظاهر قبول روايته»[2].

قال المامقاني في تنقيح المقال: «بل الإنصاف عدّه من الثقات، لكونه شيخ الشيوخ، ولعلّ في قول الفاضل المجلسي في الوجيزة: إنّه كان من مشايخ الإجازة، يروي الشيخ عنه أكثر الأصول بتوسّط أحمد بن عبدون، إيحاءً إلى وثاقته، لما قرّره الشهيد الثاني وغيره من غناء شيوخ الإجازة عن التنصيص على التوثيق، ولعلّه لذا حكي عن الشيخ البهائي، والسيّد صاحب المدارك عدّ روايته في الصحاح، واللّه العالم»[3].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «قد يقال: إنّه ثقة، ويستدلّ على ذلك بوجهين:

الأوّل: أنّه من مشايخ الإجازة، وقد روى الشيخ عنه أكثر الأُصول بواسطة أحمد بن عبدون، ويردّه: أنّه لم يقم دليل على وثاقة كلّ من يكون شيخ إجازة، إذ لا فرق بين أن يروي أحد عن آخر رواية أو روايتين، وبين أن يروي عنه أصلا من

---

[1] الفوائد الرجاليّة ٣: ١٥٩.

[2] طرائق المقال ١: ١٤١ [٦٥٧].

[3] تنقيح المقال ٢: ٣٠٤.

الأصول، أو كتاب من الكتب.

الثاني: أنّ قول النجاشي «وكان علوّاً في الوقت» يدلّ على وثاقته، فعن السيّد الداماد أنّ معنى هذه الجملة: أنّه كان في غاية الفضل والعلم والثقة والجلالة في وقته وأوانه.

ويدفعه: أنّ معنى هذه الجملة ليس كما ذكر، فقد ذكر النجاشي هذه الجملة في إسحاق بن الحسن بن بكران، مع طعنه فيه بأنّه ضعيف في مذهبه».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «بل الصحيح: إنّ كلمة (غلواً) بالغين المعجمة، والضمير في قوله: «كان غلوّاً» يرجع إلى أحمد بن عبد الواحد».

ثمّ قال السيّد(قدس سره): «والمتحصّل أنّ علي بن محمّد بن الزبير لم تثبت وثاقته»[1].

قال السيّد محمّد باقر الصدر في شرح العروة: «أنّه لم يوثق»[2].

قال السيّد الخميني في كتاب الطهارة: «لم يرد فيه توثيق»، ثمّ ذكر كلام النجاشي المتقدّم، وناقش فيه، إلى أن قال: «والأصحّ عندي قبول رواياته»[3].

قال السيّد الروحاني في فقه الصادق(عليه السلام): «لم يذكر بمدح ولا توثيق»[4].

الأمر الثاني:

الكلام عن مهزم بن أبي بردة الأسدي:

قال الشيخ في رجاله: «مهزم بن أبي بردة الأسدي كوفي أبو إبراهيم»[5].

أقول: لا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ عنه في كتب الرجال الأُخرى[6]، فهو

---

[1] المعجم ١٣: ١٤٩ [٨٤٣١].

[2] شرح العروة الوثقى ٢: ٢٨٩.

[3] كتاب الطهارة ١: ٤٦.

[4] فقه الصادق (عليه السلام) ٢٦: ١١٦.

[5] رجال الطوسي: ٣١١ [٤٦٠٨].

[6] انظر: نقد الرجال ٤: ٤٤٤ [٥٥٢٥]، طرائف المقال ١: ٦١٦ [٦٠٩٣]، المعجم ٢٠: ٩٧ [١٢٩٣٥].

مجهول، فسند هذه الرواية لا يمكن الاعتماد عليه، وذلك على أقل تقدير لوجود مهزم بن أبي بردة الأسدي.

الرواية الخامسة والعشرون: رواية سدير الصيرفي

الرواية مرسلة، فهي ساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

الرواية السادسة والعشرون: رواية المتوكّل بن هارون

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن الحسن:

وهو علي بن الحسن بن محمّد بن مندة، كما يظهر من مراجعة باقي روايات كفاية الأثر للخزّاز القمّي، وعلي بن الحسن هذا ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثاني:

الكلام عن عامر بن عيسى بن عامر السيرفي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن الحسن بن محمّد بن يحيى:

قال النجاشي: «الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيداللّه بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليه السلام) أبو محمّد، المعروف بابن أخي طاهر، روى عن جدّه يحيى بن الحسن، وغيره، وروى عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعّفونه، له كتاب المثالب، وكتاب الغيبة، وذكر القائم(عليه السلام)، أخبرنا عنه عدّة من أصحابنا كثيرة بكتبه، ومات في شهر ربيع الأوّل، سنة ثماني وخمسين وثلاثمائة، ودفن في منزله بسوق العطش»[1].

---

[1] رجال النجاشي: ٦٤ [١٤٩].

قال الشيخ الطوسي ـ بعد أن ذكر اسمه ونسبه ـ : «صاحب النسب ابن أخ طاهر، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة سبع وعشرين وثلاثمائة إلى سنة خمس وخمسين، يكنّى أبا محمّد، وله منه إجازة»[1].

قال ابن الغضائري: «إنّه كان كذّاباً يضع الحديث مجاهرة، ويدّعي رجالاً غرباء لا يعرفون، ويعتمد مجاهيل لا يذكرون، وما لا تطيب الأنفس من روايته إلاّ في ما يرويه من كتب جدّه التي رواها غيره، وعن علي بن أحمد بن علي العقيقي من كتبه المصنّفة المشهورة»[2].

قال العلاّمة في الخلاصة ـ بعد أن نقل الأقوال المتقدّمة ـ : «والأقوى عندي التوقّف في روايته مطلقاً»[3].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجال[4].

قال في الطرائف: «ضعّفه في الخلاصة والنجاشي وابن النضائري، روى عنه ابن عبدون وكذا هارون»[5].

قال السيّد الخوئي في المعجم ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «ثمّ إنّ الظاهر من كلام النجاشي تسالم الأصحاب على ضعف الرجل، وصريح ابن الغضائري أنّه كان كذّاباً يضع الحديث مجاهرة، فمن الغريب بعد ذلك ميل الوحيد(قدس سره) إلى توثيقه من جهة ترضّي الصدوق وترحّمه عليه، وقد أكثر الرواية عنه هكذا، وله منه إجازة، ومن كونه شيخ إجازة التلعكبري أيضا، وأنّه أخبر عنه جماعة كثيرة من أصحابنا، وهل يعتمد على هذه الوجوه الواهية في قبال كلام النجاشي المؤيّد بما تقدّم عن ابن

---

[1] رجال الطوسي: ٤٢٢ [٦٠٨٦].

[2] رجال ابن الغضائري: ٥٤ [٤١].

[3] خلاصة الأقوال: ٣٣٦.

[4] رجال ابن داود: ٤٣٩، [١٤٣]القسم الثاني.

[5] طرائف المقال ١: ١٤٣ [٦٦٦] .

الغضائري، الثقة، الذي يعتمد عليه النجاشي صريحاً، فلا ينبغي الريب في ضعف الرجل، وإن روى عنه غير واحد من الأصحاب»[١].

الأمر الرابع:

الكلام عن محمّد بن المطهّر: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن المطهّر أبي محمّد: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس:

الكلام عن المتوكّل بن عمير:

قال النجاشي: «متوكّل بن عمير بن المتوكّل، روى عن يحيى بن زيد دعاء الصحيفة، أخبرنا الحسين بن عبيدالله، عن ابن أخي طاهر، عن محمّد بن مطهّر، عن أبيه، عن عمير بن المتوكّل، عن أبيه متوكل، عن يحيى بن زيد بالدعاء»[٢].

قال الشيخ في الفهرست: «المتوكّل بن عمير بن المتوكّل، روى عن يحيى بن زيد بن علي(عليه السلام) دعاء الصحيفة، أخبرنا بذلك جماعة عن التلعكبري، عن أبي محمّد الحسن، يعرف بابن أخي طاهر، عن محمّد بن مطهّر، عن أبيه، عن عمير بن المتوكّل، عن أبيه، عن يحيى بن زيد(رضي الله عنه)»[٣].

وذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله[٤].

قال السيّد التفرشي في النقد ـ بعد أن ذكر كلام الطوسي والنجاشي ـ: «والذي يظهر من أوّل كلامهما أنّ المتوكّل بن عمير روى عن يحيى بن زيد دعاء الصحيفة، ويظهر من سندهما أنّ المتوكّل جدّه روى عن يحيى بن زيد دعاء الصحيفة، ويمكن

---

[١] المعجم ٦: ١٤٢ [٣١٣٢]، وانظر: نقد الرجال ٢: ٦٤ [١٣٧٦]، جامع الرواة ١: ٢٢٦.

[٢] رجال النجاشي: ٤٢٦ [١١٤٤].

[٣] فهرست الطوسي: ٢٥٣ [٧٦٩].

[٤] رجال ابن داود: ١٥٨ [١٢٥٦]، القسم الأوّل.

التوفيق بنوع عناية والله أعلم»[١].

جاء في هامش النقد تعلقية من نفس المصنّف على هذا الكلام: «بأن يحمل أوّل كلامهما على أنّ المتوكّل الذي جدّ المتوكّل بن عمير روى عنه يحيى بن زيد دعاء الصحيفة»[٢].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «المتوكّل بن عمير بن المتوكّل، روى عن ابن زيد بن علي(عليه السلام) دعاء الصحيفة، وهو الذي يذكر في أوائل الصحيفة الكاملة ولم أقف على وصفه إلاّ أنّ ابن داود ذكره في الموثّقين، وقال السيّد الداماد: لا نصّ عليه من الأصحاب بالتوثيق»، ثمّ قال: «وفي النجاشي وابن داود: ابن عمير، ونسخها تكذّبه»[٣].

وقال في موضع آخر: «المتوكّل بن عمير بن المتوكّل، روى عن يحيى بن زيد دعاء الصحيفة، وفي التعليقة: المعروف في سندها المتوكّل بن هارون، ولعلّ أحدهما نسبة إلى الجدّ، ويظهر منه حسن حاله، وروايته عن الصادق(عليه السلام) وجوها من العلم، مضافاً إلى الصحيفة، فالاقتصار على ذكر روايته عن يحيى إيّاها فيه ما فيه»[٤].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «يظهر من النجاشي والشيخ أنّ المتوكّل هذا، وهو الذي يروي دعاء الصحيفة عن يحيى بن زيد، كان له ابن يسمّى عمير باسم جدّه والد المتوكّل، كما أنّ المتوكّل بن عمير سمّي باسم جده والد عمير هذا، والمذكور في أوّل الصحيفة أنّ الراوي له هو المتوكّل بن هارون، ويمكن الجمع بإمكان أنّ والد المتوكّل الذي هو جدّ المتوكّل الراوي كان اسمه هارون، فوصف المتوكّل

---

[١] نقد الرجال ٤: ٨٤ [٤٣٣٥].

[٢] نقد الرجال ٤ : ٨٦، وهامش رقم (٦).

[٣] طرائف المقال ١: ٥٦٧ [٥٤٢٢].

[٤] نفس المصدر ٢: ٣٨ [٦٨٨٣].

الراوي بابن هارون، والله العالم.

وكيف كان فهو لم تثبت وثاقته، غير أنّ ابن داود ذكره في القسم الأوّل ولعلّ ذلك من جهة أصالة العدالة، والله العالم»[١].

الأمر السابع:

الكلام عن يحيى بن زيد:

قال الشيخ في رجاله: «يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليهم السلام)، مدني»[٢].

ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، وقال: «يحيى بن زيد بن علي بن الحسين، والد البيوتات السبع»[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «يظهر من مقدّمة الصحيفة أنّه كان مستقلاً في أمره، وغير تابع لابن أخيه جعفر بن محمّد(عليهما السلام) والله العالم»[٤].

أقول: يمكن استظهار مدح يحيى بن زيد من الرواية الثالثة عشر المتقدّمة، فإنّ فيها: «إنّ آل أبي سفيان قتلوا الحسين بن علي(عليه السلام) فنزع الله ملكهم، وقتل هشام زيد بن علي فنزع اللّه ملكه، وقتل الوليد يحيى بن زيد فنزع الله ملكه».

ولكن تقدّم ضعف هذه الرواية سنداً.

فسند هذه الرواية غير تام.

الرواية السابعة والعشرون: رواية محمّد بن مسلم

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

---

[١] المعجم ١٥: ١٨٥ [٩٨٧٠].

[٢] رجال الطوسي: ٣٢٠ [٤٧٨٤].

[٣] رجال ابن داود: ٢٠٣ [١٧٠٣]، القسم الأوّل.

[٤] المعجم ٢١: ٥٤ [١٣٥٣].

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي علي أحمد بن سليمان:

وهو من مشايخ الخزّاز القمّي، كما يظهر من روايته عنه، والخزّاز توفي سنة ٤٠٠ هـ ، ولا يوجد في كتبنا الرجاليّة راو بهذا الاسم في هذه الطبقة .

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن جمهور:

قال النجاشي: «محمّد بن جمهور، أبو عبداللّه العمي، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم من عظمها، روى عن الرضا(عليه السلام)، وله كتب»، ثمّ قال: «وهو ابن مائة وعشرين سنة»[1] .

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن جمهور العمي، عربي بصري، غال»[2] .

وقال في الفهرست: «محمّد بن الحسن بن جمهور العمي، البصري، له كتب»، ثمّ قال: «أخبرنا برواياته وكتبه كلّها ـ إلاّ ما كان فيها من غلو أو تخليط ـ جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه»[3] .

قال ابن الغضائري: «غال فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلّل فيه محرّمات اللّه عزّ وجلّ»[4] .

قال العلاّمة في الخلاصة: «محمّد بن الحسن بن جمهور ـ بالجيم والراء ـ العمي، عربي، بصري، روى عن الرضا(عليه السلام)، كان ضعيفاً في الحديث، غالياً في المذهب، فاسداً في الرواية، لا يلتفت إلى حديثه، ولا يعتمد على ما يرويه»[5] .

---

[1] رجال النجاشي: ٣٣٧ [٩٠١].

[2] رجال الطوسي: ٣٦٤ [٥٤٠٤].

[3] فهرست الطوسي: ٢٢٣ [٦٢٦].

[4] رجال ابن الغضائري: ٩٢ [١٣١].

[5] خلاصة الأقوال: ٣٥٩.

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[١].

قال الشيخ حسن في التحرير الطاووسي: «محمّد بن جمهور، ضعيف»[٢].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «الظاهر أنّ الرجل ثقة وإن كان فاسد المذهب؛ لشهادة علي بن إبراهيم بن هاشم بوثاقته، غاية الأمر أنّه ضعيف في الحديث، لما في روايته من تخليط وغلوّ، وقد ذكر الشيخ أنّ ما يرويه من رواياته فهي خالية من الغلوّ والتخليط، وعليه فلا مانع من العمل بما رواه الشيخ من رواياته»[٣].

أقول: إنّ توثيق علي بن إبراهيم معارض بتضعيف النجاشي، وهو مقدّم على توثيق علي بن إبراهيم؛ لوجوه معروفة عند أصحاب هذا الفن.

ولا يصحّ حمل التضعيفات على الغلوّ والتخليط فقط؛ وذلك لأنّ النصوص المتقدّمة عن النجاشي وابن الغضائري والعلاّمة، أكّدت على ضعفه في الرواية والحديث.

وأمّا ما رواه الشيخ الطوسي عنه، وهو ما كان خاليا عن الغلوّ والتخليط، فلعلّه كان لقضيّة أخرى غير وثاقته، على أنّ الشيخ لم يصحّح جميع ما نقله عنه، بل معنى عبارته: إنّه لم يرو عنه ما كان فيه غلوّ أو تخليط، وهذا لا يعني صحّة رواية محمّد بن جمهور، أو صحّتها لأجل وثاقته.

فالرجل ضعيف، لا تعتمد روايته ولا تقبل، على أنّ هذه الرواية التي نحن بصدد إثبات سندها، لم يروها الشيخ في كتبه، فهي ضعيفة على كلّ حال .

---

[١] رجال ابن داود: ٢٧١ [٤٤٢]، القسم الثاني.

[٢] التحرير الطاووسي: ٢٤٢.

[٣] المعجم ١٦: ١٨٩ [١٠٤٣٩].

الرواية الثامنة والعشرون: رواية محمّد بن راشد عن أبيه

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن القاضي أبي الفرج المعافي، ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين بن القاسم الكوكبي، ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن وهب «وهيب»:

قال النجاشي: «أحمد بن وهيب الأسدي، الجريري، له كتاب»[١].

قال الشيخ في رجاله: «أحمد بن وهيب، روى عنه حميد بن زياد»[٢].

قال ابن داود: «أحمد بن وهيب بن حفص الأسدي، الجريري، مهمل»[٣].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام عنه في كتب الرجال[٤].

الأمر الرابع:

الكلام عن عمر بن محمّد الأزدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن ثمامة بن أشرس: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس:

الكلام عن محمّد بن راشد:

---

[١] رجال النجاشي: ٨٨ [٢١٧].

[٢] رجال الطوسي: ٤٠٨ [٥٩٣٨].

[٣] رجال ابن داود: ٤٦ [١٤٣].

[٤] انظر: نقد الرجال ١: ١٧٧ [٣٥٩]، طرائف المقال ١: ٢٢٦ [١٣٨٥]، المعجم ٣: ١٤٨ [١٠٠٤].

عدّه الشيخ في أصحاب الصادق(عليه السلام)، وذكره باسم: «محمّد بن راشد البصري»[١].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام عنه في باقي كتبنا الرجاليّة[٢].

الأمر السابع:

الكلام عن راشد أبي محمّد:

قال السيّد الخوئي: «راشد، روى عن أبي عبدالله(عليه السلام)، وروى عنه ابنه»[٣].

فسند هذه الرواية كما ترى في الوهن، فلا يمكن الاعتماد عليه.

الرواية التاسعة والعشرون: رواية الحسن بن راشد

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

الرواية الثلاثون: رواية أبي الجارود زياد بن المنذر

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

الرواية الحادية والثلاثون: رواية جابر الجحفي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني، وهو علي بن الحسين بن محمّد:

قال الشيخ في الفهرست: «أبو الفرج الإصفهاني، زيديّ المذهب، له كتاب الأغاني كبير، وكتاب مقاتل الطالبيين، وغير ذلك من الكتب»[٤].

---

[١] رجال الطوسي: ٢٨٢ [٤٠٧٧].

[٢] انظر: نقد الرجال ٤: ٢٠٢ [٤٦٧١]، جامع الرواة ٢: ١١٢، طرائف المقال ١: ٥٧٧ [٥٥٦٣]، المعجم ١٧: ٨٥ [١٠٧٥٦].

[٣] المعجم ٨: ١٦١ [٤٤٨٧].

[٤] فهرست الطوسي: ٢٨٠ [٨٩٩].

قال العلاّمة في الخلاصة: «زيديّ المذهب»[١].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٢].

قال الشيخ الحرّ العاملي في أمل الآمل: «علي بن الحسين بن محمّد القرشي، أبو الفرج الإصفهاني، صاحب الأغاني، أصبهانيّ الأصل، بغداديّ المنشأ، من أعيان الأدباء، وكان عالماً، روى عن كثير من العلماء، وكان شيعيّاً، خبير بالأغاني والآثار والأحاديث المشهورة»[٣].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر طريقاً للشيخ الطوسي إلى عبّاد بن يعقوب ـ : «الطريق ضعيف بأبي الفرج وعلي بن العبّاس المقانعي»[٤].

فالرجل لم تثبت وثاقته.

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن العبّاس:

قال الشيخ في الفهرست: «علي بن العبّاس المقانعي، له كتاب فضل الشيعة»[٥].

قال السيّد الخوئي: «علي بن العبّاس، قال الشيخ: علي بن العبّاس المقانعي، له كتاب فضل الشيعة، وطريقه إليه مجهول»[٦].

وقد تقدّم تضعيف السيّد الخوئي لأبي الفرج ولعلي بن العبّاس في أحد طرق الشيخ الطوسي لعبّاد بن يعقوب، عند الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني.

---

[١] خلاصة الأقوال: ٤٢١.

[٢] رجال ابن داود: ٣١٤ [٢٦]، القسم الثاني.

[٣] أمل الآمل ٢: ١٨١ [٥٤٨]، وانظر: نقد الرجال ٥: ٢٠٦ [٦١٥٠]، طرائف المقال ١: ١٥٠ [٧١٧]، و ١: ١٩٩ [١١٤٤]، المعجم ١٢: ٣٩٧ [٨٠٧٥].

[٤] المعجم ١٠: ٢٣٧.

[٥] فهرست الطوسي: ١٦٤ [٤٣٠].

[٦] المعجم ١٣: ٧٣ [٨٢٣٩]، وانظر: معالم العلماء: ١٠٤ [٤٧٦]، نقد الرجال ٣: ٢٧٥، [٣٦١٤].

فرواية الرجل غير معتبرة، ولا يصحّ الاعتماد عليها.

الأمر الثالث:

الكلام عن إسحاق بن إسماعيل الراشدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن محمّد بن داود بن عبد الجبّار: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن داود بن عبد الجبّار:

قال الشيخ في رجاله: «داوود بن عبد الجبّار، أبو سليمان الكوفي»[١].

ولا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ في باقي كتبنا الرجاليّة[٢].

فسند هذه الرواية كما ترى في الضعف وعدم الاعتبار.

الرواية الثانية والثلاثون: رواية عبد الملك بن سليمان

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني: وقد تقدّم عدم اعتباره في الرواية الحادية والثلاثين.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن الحسين الخثعمي:

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن الحسين بن حفص، الخثعمي، الأشناني، الكوفي، يكنّى أبا جعفر، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة خمس عشرة

---

[١] رجال الطوسي: ٢٠٢ [٢٥٦٨]، في أصحاب الصادق (عليه السلام).

[٢] انظر: نقد الرجال ٢: ٢١٥ [١٨٨٩]، جامع الرواة ١: ٣٠٥، طرائف المقال ١: ٤٥٧ [٣٩٤٨]، المعجم ٨: ١١٥ [٤٤١٦].

وثلاثمائة، وفي ما بعدها، مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وله منه إجازة»[1].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام في باقي كتبنا الرجاليّة[2].

فالرجل لم تثبت وثاقته.

الأمر الثالث:

الكلام عن عبّاد بن يعقوب العصفري:

قال النجاشي: «عبّاد أبو سعد العصفري، كوفي، كان أبو عبداللّه الحسين بن عبيداللّه(رحمه الله) يقول: سمعت أصحابنا يقولون: إنّ عبّاد هذا هو عبّاد بن يعقوب، وإنّما دلّسه أبو سمينة»[3].

قال الشيخ في الفهرست: «عبّاد بن يعقوب الرواجني، عامّي المذهب، له كتاب أخبار المهدي، وكتاب المعرفة، في معرفة الصحابة»[4].

وقال أيضاً: «عبّاد العصيفري، يكنّى أبا سعيد، له كتاب»[5].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبّاد بن يعقوب الرواجني - بالراء والجيم والنون والياء أخيراً - عامّي المذهب»[6].

ذكره ابن داود تارة بعنوان: «عبّاد أبو سعيد العصفري»، وقال: «قال النجاشي: هو عبّاد بن يعقوب[7]، وذكره أخرى تحت عنوان: «عبّاد بن يعقوب الرواجني»،

---

[1] رجال الطوسي: ٤٤٢ [٦٣١٢].

[2] انظر: نقد الرجال ٤: ١٨٤ [٤٦١١]، طرائف المقال ١: ١٨٧ [١٠٢٨]، جامع الرواة، ٢ : ٩٩، المعجم ١٧: ١٠ [١٠٥٨٩].

[3] رجال النجاشي: ٢٩٣ [٧٩٣].

[4] فهرست الطوسي: ١٩٢٨ [٥٤٠].

[5] فهرست الطوسي: ١٩٢ [٥٤١].

[6] خلاصة الأقوال: ٣٨٠.

[7] رجال ابن داود : ١١٣ [٨٠٧]، القسم الأوّل.

قال: «عن الفهرست: عامّي المذهب»[1].

قال السيّد التفرشي في النقد ـ بعد أن ذكر كلامي الشيخ في الفهرست ـ : «وهذا يدلّ على أنّهما رجلان، ويظهر من النجاشي أنّهما واحد، ثمّ قال: ويظهر من كتب العامّة أنّ عبّاد بن يعقوب شيعي»[2].

قال السيّد البروجردي في الطرائف: «ويظهر من «قب»[3] و«هب»[4]: كونه شيعيّاً، بل في الأوّل صدوق رافضي، وفي «تعق»[5] جعله من المعتمدين، بل من الشيعة، والصواب أنّه من الخاصّة وأجلاّئهم، لوقوع ذمّه ونسبته إلى الرفض في كتب العامّة في الغاية، والفضل ما شهدت به الأعداء، وإليه أشار ولد العلاّمة البهبهاني»[6].

وقال في موضع آخر من الطرائف: «وفي «هب»[7] شيعيّ، وثّقه أبو حاتم، وفي «تعق»[8] ولعلّ ما في الفهرست لكونه شديد التقيّة، وقد وقع مثله منه بالنسبة إلى كثير ممّن ظهر كونهم من الشيعة»[9].

وذكره الأردبيلي في جامع الرواة أوّلاً بعنوان عبّاد أبو سعيد العصفري[10]، ثمّ ذكره ثانيا بعنوان عبّاد بن يعقوب الرواجني، ثمّ قال: «تقدّم عن النجاشي أنّهما

---

[1] نفس المصدر: ٢٥٢ [٢٥٦]، القسم الثاني.

[2] نقد الرجال ٣: ١٨ [٢٧٥٣].

[3] تقريب التهذيب لابن حجر.

[4] تهذيب التهذيب.

[5] تعليقة الوحيد البهبهاني.

[6] طرائف المقال ١: ٣١٤ [٢٢٦٠].

[7] تهذيب التهذيب.

[8] تعليقة الوحيد البهبهاني.

[9] طرائف المقال ٢: ٦٠٥.

[10] جامع الرواة ١: ٤٢٩.

واحد»[١].

قال المامقاني في تنقيح المقال ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «وبالجملة فكون عبّاد هذا إماميّاً، ممّا لا ينبغي التأمّل فيه، وتكون المدائح التي سمعتها من الخصوم، المؤيّدة باعتماد الشيخ عليه بنقله أخباره في أماليه، واعتماد الشيخ الجليل جعفر ابن محمّد بن قولويه في كامل الزيارات، والكليني في روضة الكافي، وإبراهيم الثقفي في الغارات، مدرجة له في الحسان المعتمدين، والله العالم»[٢].

قال الميرزا النوري في خاتمة المستدرك: «وأمّا كتاب أبي سعيد عبّاد العصفري(قدس سره)، وهو بعينه عبّاد بن يعقوب الرواجني، ففيه تسعة عشر حديثاً، كلّها نقيّة، دالّة على تشيّعه، بل تعصّبه فيه، كالنصّ على الأئمّة الاثني عشر، وأنّ اللّه خلقهم من نور عظمته، وأقامهم أشباحاً في ضياء نوره، يعبدونه قبل خلق الخلق، وأنّهم أوتاد الأرض، فإذا ذهبوا ساخت الأرض بأهلها، ومفاخرة أرض الكعبة وكربلاء، وأنّ الله أوحى إليها أنّ كفّي وقرّي، فوعزّتي ما فضل ما فضلت به، في ما أعطيت أرض كربلاء، إلاّ بمنزلة إبرة غمست في البحر فحملت من ماء البحر، ولولا تربة كربلاء ما فضلت، ولولا ما تضمّنت أرض كربلاء ما خلقتك، ولا خلقت البيت الذي به افتخرت، الخبر، وحديث نهي خالد عمّا أمره به من قتل علي(عليه السلام)، قبل الإسلام، وبعث عمر إلى قدامة عامله بمقدار لا يجوزها أحد من الموالي إلاّ قتل، وعزل أبي بكر في قصّة سورة براءة، وتفسير قول علي(عليه السلام) ـ لّما سُجّي أبو بكر ـ : « ما أحد أحبّ أن ألقى اللّه بمثل صحيفة من هذا المسجّى»، وقوله(صلى الله عليه وآله): «إذا رأيتم معاوية على المنبر فاضربوه»، وقصّة طرد الحكم بن العاص، وأمره بقتله، وأنّ عثمان آواه وأجازه بمائة ألف درهم من بيت المال.

---

[١] نفس المصدر ١ : ٤٣٢.

[٢] تنقيح المقال ٢ : ١٢٤.

ومن الغريب بعد ذلك رمي الشيخ والعلاّمة طاب ثراهما إيّاه بالتسنّن، وأنّه عامّي المذهب، مع أنّ علمائهم رموه بالرفض والتشيّع، فصار ـ المسكين ـ مطرود الطرفين، وغرض النصال في البين، وعن السمعاني في الأنساب: كان رافضيّاً، داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحقّ الترك، وهو الذي يروي عن شريك، عن عاصم «عن زر» عن عبدالله، قال: قال النبيّ(صلى الله عليه وآله) : «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»[1]، إلى آخر ما يذكره النوري(قدس سره) من أقوال العامّة فيه .

ذكره السيّد الخوئي أوّلاً تحت عنوان عبّاد أبو سعيد، ونقل كلام النجاشي والشيخ فيه[2]، ثمّ ذكره ثانياً تحت عنوان عبّاد بن يعقوب، وقال: «تقدّم عن النجاشي بعنوان عبّاد أبو سعيد، ثمّ ذكر كلام الشيخ الطوسي، ثمّ قال: «ظاهر كلام الشيخ أنّ عبّاد بن يعقوب هذا مغاير لعبّاد العصفري، حيث إنّه ذكر كلاً منهما مستقلاً، متّصلاً أحدهما بالآخر، وذكر لكلّ منهما طريقاً، ولكن قد عرفت من النجاشي، عن الحسين بن عبيد اللّه، عن أصحابنا حكاية أنّ عبّاداً العصفري هو عبّاد بن يعقوب، ولا يبعد أن يكون كلام النجاشي ناظراً إلى ما في الفهرست واعتراضاً عليه في ذكره متعدّداً، ثمّ إنّ الشيخ ذكر أنّه عامّي، إلاّ أنّ جمعاً من العامّة، قالوا: إنّه كان رافضيّاً، وصرّح بعضهم بأنّه كان صدوقاً، ولا يبعد أنّه كان يتّقي، فيُظهر أنّه من العامّة، ولعلّ الشيخ لم يطّلع على باطنه، فقال: «إنه عامّي».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «وكيف كان فالرجل ثقة، أمّا بناءً على اتّحاده مع عبّاد أبي سعيد العصفري، فواضح، وأمّا بناءً على عدم الاتّحاد فلوقوعه في إسناد تفسير علي بن إبراهيم، فقد روى عبّاد بن يعقوب، عن عبدالله بن الهيثم، وروى عنه سعد

[1] خاتمة المستدرك ١ : ٥٣ ، الفائدة الثانية.

[2] المعجم ١٠ : ٢٢٧ [٦١٣٥].

ابن محمّد، تفسير القمّي سورة الشورى، في تفسير قوله تعالى (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراط مُسْتَقِيم)[١] ، ثمّ إنّ طريق الشيخ إليه ضعيف من جهة أبي الفرج وعلي بن عبّاس المقانعي»[٢] .

الأمر الرابع:

الكلام عن خالد بن عيسى:

قال السيّد الخوئي: «خالد بن عيسى العكّي، نسب المولى القهبائي إلى الشيخ عدّه في رجاله من أصحاب الصادق(عليه السلام)، ولكنّه غير موجود في المطبوع من رجال الشيخ، وكذا سائر كتب الرجال خالية عن هذه النسبة أيضاً»[٣] .

الأمر الخامس:

الكلام عن عبد الملك بن أبي سليمان:

قال الشيخ في رجاله: «عبد الملك بن أبي سليمان، واسم أبي سليمان ميسرة الفزّاري، مولاهم، تابعي»[٤] .

لا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ عنه في كتبنا الرجاليّة[٥] .

الأمر السادس:

إنّ الرواية فيها إرسال؛ وذلك لعدم ذكر الواسطة بين عبد الملك بن أبي سليمان ـ الذي هو من أصحاب الصادق(عليه السلام)، كما عدّه الشيخ الطوسي ـ وبين الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله).

---

[١] سورة الشورى: ٥٢.

[٢] المعجم ١٠: ٢٣٦ [٦١٥٧].

[٣] نفس المصدر ٨: ٣٣ [٤٢١٢].

[٤] رجال الطوسي: ٢٣٨ [٣٢٥٢]، في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام).

[٥] انظر: نقد الرجال ٣: ١٥٦ [٣٢٥١]، طرائف المقال ١: ٥١٨ [٤٧٦٤]، قاموس الرجال ٧: ٧ [٤٦١٢]، المعجم ١٢: ١٦ [٧٢٩٥].

فسند هذه الرواية في الوهن والضعف كما ترى.

الرواية الثالثة والثلاثون: رواية أبي داود المدني

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الحادية والثلاثين وأ نّه لم تثبت وثاقته.

الأمر الثاني:

الكلام عن أحمد بن سعيد:

الظاهر من أسانيد كتاب مقاتل الطالبيين أنّ أحمد بن سعيد هو أحمد بن محمّد ابن سعيد، وهو ابن عقدة الثقة المعروف، وقد يعبّر في بعض كتب الرجال عن أحمد بن محمّد بن سعيد بأحمد بن سعيد، كما في آخر ترجمة ابن عقدة في الفهرست[1].

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن محمّد بن قني: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن محمّد بن علي ابن أخت خلاّد المقري:

قال النجاشي: «محمّد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي، مولاهم، صيرفي، ابن أخت خلاّد المقري، وهو خلاّد بن عيسى، وكان يلّقب محمّد بن علي أبا سمينة، ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء، وكان قد ورد قم، وقد اشتهر بالكذب بالكوفة ونزل على أحمد بن محمّد بن عيسى مدّة، ثمّ تشهّر بالغلوّ، فجفي، وأخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى عن قم، وله قصّة»[2].

---

[1] فهرست الطوسي: ٧٤ [٨٦].

[2] رجال النجاشي: ٣٣٢ [٨٩٤].

قال الكشّي: «عن الفضل بن شاذان: أنّ أبا سمينة أشهر الكذّابين»[١].

قال ابن الغضائري: «كوفي كذّاب غال»[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «كان كذّاباً، شهيراً في الارتفاع، لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه، روى المفيد كتبه، إلاّ ما كان فيها من تخليط أو غلوّ أو تدليس أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه»[٣].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٤].

الأمر الخامس:

الكلام عن أبي حفص الأعشى: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

نعم، قال السيّد الخوئي: «أبو حفص الأعشى، روى عن عمرو بن خالد، وروى عنه ابن محبوب، الكافي الجزء ٢، باب التفويض إلى الله والتوكّل عليه ٣٢، الحديث ٢، وروى عن أبي عبدالله(عليه السلام)، وروى عنه الحسن بن علي بن النعمان، باب من لم يناصح أخاه المؤمن ١٥٣ الحديث ١»[٥].

الأمر السادس:

الكلام عن أبي داود المديني: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند هذه الرواية غير معتبر.

الرواية الرابعة والثلاثون: رواية محمّد بن الحنفيّة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

---

[١] رجال الكشّي ٢: ٨٢٣، ح١٠٣٣.

[٢] رجال ابن الغضائري: ٩٤ [١٣٤].

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٩٨.

[٤] رجال ابن داود: ٢٧٤ [٤٦٩]، القسم الثاني، وانظر: نقد الرجال ٤: ٢٦٨ [٤٩١٥]، جامع الرواة ٢: ٤٢٩، طرائف المقال ١: ٢٥٨ [١٦٥٩]، المعجم ١٧: ٣١٩ [١١٢٨٦].

[٥] المعجم ٢٢: ١٤٠ [١٤٢٠٦].

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الحادية والثلاثين، وأ نّه لم تثبت وثاقته.

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن العبّاس: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الحادية والثلاثين، وأ نّه غير معتبر، ولا يصحّ الاعتماد على روايته.

الأمر الثالث:

الكلام عن محمّد بن الحسين: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثانية والثلاثين، وأ نّه لم تثبت وثاقته.

الأمر الرابع:

الكلام عن عبّاد بن يعقوب: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثانية والثلاثين، وأ نّه ثقة.

الأمر الخامس:

الكلام عن الحسين بن زيد بن علي:

قال النجاشي: «الحسين بن زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام) أبو عبداللّه، يلّقب ذا الدمعة، كان أبو عبدالله تبنّاه، وربّاه، وزوّجه بنت الأرقط، روى عن أبي عبدالله(عليه السلام)، وأبي الحسن(عليه السلام)، وكتابه تختلف الرواية له»[١].

قال الشيخ في رجاله: «الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليهما السلام)، أبو عبدالله، مدني»[٢].

---

[١] رجال النجاشي: ٥٢ [١١٥].

[٢] رجال الطوسي: ١٨٢ [٢١٩٨].

وقال في الفهرست: «الحسين **بن زيد**، له **كتاب**، رواه حميد، **عن** إبراهيم **بن** سليمان، **عن** الحسين **بن زيد**»[١].

قال **العلاّمة** في الخلاصة: «روى **عن أبي عبد**الله(عليه السلام)، وأبي **الحسن**(عليه السلام)، **وكتابه مختلف الرواية**»[٢].

فالرجل لم تثبت وثاقته، فلا يصحّ الاعتماد على روايته.

الأمر السادس:

الكلام **عن** ريطة بنت عبدالله: ليس لها ذكر في كتب التراجم.

الأمر السابع:

الكلام **عن** عبد اللّه بن محمّد بن الحنفيّة:

قال أبو الفرج الإصفهاني في **المقاتل**: «عبدالله **بن محمّد بن علي بن أبي** طالب ويكنّى أبا هاشم، وأمّه أمّ **ولد**، **تدعى** نائلة، وكان لسناً، خصماً، **عالماً**، وكان وصيّ أبيه، وهو الذي **يزعم** الشيعة **من** أهل خراسان: أنّه ورث الوصيّة **عن** أبيه، وأنّه **كان** الإمام، وأنّه وصّى إلى **محمّد بن علي بن** عبدالله **بن** العبّاس، وأوصى **محمّد** إلى إبراهيم الإمام، **فصارت** الوصيّة في بني العبّاس **من تلك** الجهة»[٣].

قال **ابن عنبة** في **عمدة** الطالب: «**فأمّا** أبو هاشم **المعروف** **بعبدالله** الأكبر، إمام الكيسانيّة، وعنه **انتقلت** البيعة إلى بني العبّاس، **فمنقرض**»[٤].

وذكره السيّد الخوئي في المعجم، ونقل كلام **عمدة** الطالب هذا[٥].

---

[١] فهرست الشيخ: ١٠٨ [٢٠٦].

[٢] خلاصة الأقوال: ١١٨، وانظر: رجال ابن داود: ٧٣ [٤١٧]، نقد الرجال ٢: ٩٠ [١٤٥٠]، طرائف المقال ١: ٤٣٥ [٣٦٤١]، المعجم ٦: ٢٦١ [٣٤١٤].

[٣] مقاتل الطالبيين: ٨٥.

[٤] عمدة الطالب: ٣٥٣، الفصل الثالث .

[٥] المعجم ١١: ٣٢٧ [٧١٢٠].

فسند هذه الرواية في الوهن والضعف كما ترى، فلا يصحّ الاعتماد عليه.

الرواية الخامسة والثلاثون: رواية خالد مولى آل الزبير

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الحادية والثلاثين، وأنّه غير ثقة.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن علي بن مهدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن محمّد: وهو غير معروف وغير مشخّص.

الأمر الرابع:

الكلام عن أبي سعيد الأشج: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

نعم، قال السيّد الخوئي: «أبو سعيد الأشج، روى عن عبدالله بن إدريس، وعنه الحسين بن محمّد»[1].

الأمر الخامس:

الكلام عن عيسى بن كثير الأسدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس:

الكلام عن خالد مولى آل الزبير: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فهذه الرواية ساقطة من جهة السند، ولا يصحّ الاعتماد عليها.

---

[1] المعجم ٢٢: ١٨١ [١٤٣٣٢].

الرواية السادسة والثلاثون: رواية يونس بن جناب

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الفرج الإصفهاني: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الحادية والثلاثين، وأ نّه لم تثبت وثاقته.

الأمر الثاني:

الكلام عن أحمد بن سعيد: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثالثة والثلاثين وقلنا: إنّ الظاهر اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن سعيد، ابن عقدة المعروف الثقة.

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن محمّد القني: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثالثة والثلاثين، وأ نّه ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن محمّد بن علي ابن أخت خلاّد: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثالثة والثلاثين، وأ نّه ضعيف.

الأمر الخامس:

الكلام عن عثمان بن سعيد: لم نعثر على راو في كتبنا الرجاليّة تحت هذا العنوان، بحيث يروي عنه محمّد بن علي بن خلاّد، أو يروي هو عن سعيد بن عمرو .

الأمر السادس:

الكلام عن سعيد بن عمرو:

ذكر الشيخ الطوسي رجلين في أصحاب الصادق(عليه السلام) تحت هذا الاسم، قال عن الأوّل: «سعيد بن عمرو الجعفي الكوفي»[1] .

---

[1] رجال الطوسي: ٢١٣ [٢٧٨١]، أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وانظر: نقد الرجال ٢: ٣٢٥ [٢٢٦٨]، جامع الرواة ١: ٣٦١، طرائف المقال ١: ٤٧٤ [٤١٩٥].

قال السيّد الخوئي: «سعيد بن عمرو الجعفي يساوي سعيد بن عمرو الخثعمي، الكوفي، من أصحاب الصادق(عليه السلام)، رجال الشيخ (٢١)، روى الكليني بسند قويّ، عن ثعلبة بن ميمون، عنه قصّة خروجه إلى مكّة، والتقاطه كيساً فيه سبعمائة دينار»، إلى أن قال السيّد الخوئي: «وفي الحديث دلالة على حسن الرجل إلاّ أنّه لا يمكن الاستدلال به، فإنّ راوي الحديث هو نفسه»[١].

وقال الشيخ الطوسي عن الثاني: «سعيد بن عمرو بن أبي نصر السكوني، مولاهم كوفي»[٢].

وعلى كلّ حال فإنّ كلا الرجلين لم تثبت وثاقتهما، ولا يصحّ الاعتماد على روايتهما، فلا يفرّق سواء كان الراوي سعيد بن عمرو الجعفي أم السكوني.

الأمر السادس:

الكلام عن يونس بن خباب «جناب»:

ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الباقر(عليه السلام) وقال: «إنّه مجهول»[٣]، وذكره مرّة أُخرى في أصحاب الصادق(عليه السلام)[٤].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٥].

قال العلاّمة في الخلاصة: «يونس بن حنان، من أصحاب الباقر(عليه السلام)، مجهول»[٦].

---

[١] المعجم ٩: ١٣٢ [٥١٦٩].

[٢] رجال الطوسي: ٢١٤ [٢٨٠٨]، وانظر: نقد الرجال ٢: ٣٢٥ [٢٢٦٧]، جامع الرواة ١: ٣٦١، المعجم ٩: ١٣٢ [٥١٦٩].

[٣] رجال الطوسي: ١٥٠ [١٦٦٦].

[٤] رجال الطوسي: ٣٢٣ [٤٨٢٨].

[٥] رجال ابن داود: ٢٨٥ [٥٦٢].

[٦] خلاصة الأقوال: ٤١٩، وانظر: نقد الرجال ٥: ١٠٧ [٥٨٩٥]، جامع الرواة ٢: ٣٥٥، طرائف المقال ٢: ٤٩ [٦٩٩١]، المعجم ٢١: ٢٠١ [١٣٨٥٧].

فسند هذه الرواية غير معتبر ولا يصحّ الاستناد إليه.

الرواية السابعة والثلاثون: رواية كتاب الفتن للسليلي

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

الرواية الثامنة والثلاثون: رواية كتاب الفتن للسليلي

الرواية مرسلة ولا حجّية لها من حيث السند.

الرواية التاسعة والثلاثون: رواية أبي ولاّد الكاهلي

الرواية مرسلة وساقطة عن الحجّيّة من حيث ا لسند.

الرواية الأربعون: رواية ابن إدريس عن بعض الأصحاب

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من حيث السند.

الرواية الحادية والأربعون: رواية حذيفة بن اليمان

الرواية مرسلة وفاقدة للاعتبار بالأرسال.

الرواية الثانية والأربعون: رواية أبي حمزة الثمالي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن صفيّ الدين محمّد بن معد الموسوي:

ترحّم عليه العلاّمة في إيضاح الاشتباه، ووصفه بالسيّد السعيد صفيّ الدين محمّد بن معد الموسوي[1].

وذكره في مواضع متعدّدة، يظهر منه اعتماده عليه[2].

---

[1] إيضاح الاشتباه: ١٢٨، ضمن ترجمة جعفر بن بشير، رقم [١٢٥].

[2] نفس المصدر: ١٦٨، و١٩٣، و٢١١، و٢١٨، و٢٤٥، و٢٥٨، و٢٨٦، و٢٨٧، و٢٨٨ و٢٩٠، ومواضع أخرى.

قال الشيخ الحرّ العاملي في أمل الآمل: «السيّد صفيّ الدين أبو جعفر محمّد بن معد بن علي بن رافع بن أبي الفضائل معد بن علي بن حمزة بن أحمد بن حمزة بن علي بن أحمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم(عليه السلام)، عالم، فاضل، صالح، خيّر، محدّث»، ثمّ قال الشيخ الحرّ: «ويروي العلاّمة عن أبيه جميع مصنّفاته ومرويّاته»[١].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «السيّد صفيّ الدين محمّد بن معد الموسوي، فاضل، عالم، خيّر، محدّث، يروي عن محمّد بن علي الهمداني، ويروي العلاّمة عن أبيه عنه، ويروي عنه أيضاً السيّد رضيّ الدين وجمال الدين ابنا طاووس»[٢].

الأمر الثاني:

إنّ الكتاب الذي نقل عنه السيّد صفيّ الدين غير معروف، وعليه فالراوي عن أحمد بن محمّد بن سعيد «ابن عقدة» غير مشخّص، وهذا يوجب الإشكال في سند الرواية.

الأمر الثالث:

الكلام عن حسن بن عبد الرحمن بن محمّد الأزدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن حسين بن محمّد بن علي الأزدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن محمّد بن علي الأزدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

---

[١] أمل الآمل ٢: ٣٠٧ [٩٢٩].

[٢] طرائف المقال ١: ١١٠ [٤٥٠]، وانظر: المعجم ١٨: ٢٨٠ [١١٨٣٥].

الأمر السادس:

الكلام عن الوليد بن عبد الرحمن: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند هذه الرواية ساقط عن الاعتبار، وغير قابل للاعتماد.

الرواية الثالثة والأربعون: رواية معتب مولى الإمام الصادق(عليه السلام)

الرواية مرسلة، وخارجة عن الحجّية من حيث السند.

الرواية الرابعة والأربعون: رواية زرارة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن محمّد القمّي:

قال الشيخ في رجاله: «علي بن محمّد بن فيروزان القمّي، كثير الرواية، يكنّى أبا الحسن، كان مقيماً بكش»[١].

قال السيّد البروجردي في الطرائف في «تعق»[٢] عن «الوجيزة» أ نّه حسن، فتأمّل»[٣].

قال السيّد الخوئي ـ بعد ذكره لرواية يوجد في سندها علي بن محمّد ـ:

«وهذه الرواية ضعيفة ـ على الأقلّ ـ من جهة علي بن محمّد، فإنّه علي بن محمد بن يزيد الفيروزاني القمّي، وهو لم يوثّق»[٤].

وقال السيّد الخوئي في ترجمته: «وروى عنه حمدويه بن نصير، ذكره الكشّي في ترجمة مالك بن أعين الجهني، ويظهر من سؤال حمدويه علي بن محمّد بن

---

[١] رجال الطوسي: ٤٢٩ [٦١٦٤].

[٢] يعني تعليقة البهبهاني.

[٣] طرائف المقال ١: ٢١٠ [١٢٣٧].

[٤] المعجم ١: ٢٦٨.

فيروزان عن مالك، أنّ قوله كان معتمداً عليه عنده، وأنّه كان عالما بأحوال الرجال، والله العالم»[١].

وقال السيّد الخوئي في موضع ثالث ـ بعد أن ذكر روايتين في سندهما علي بن محمّد ـ : فلضعف الروايتين سنداً، فإنّ في سندهما علي بن محمّد القمّي، وهو لم يوثّق، وإن اعتمد عليه حمدويه ...، وقد ذكرنا أنّ اعتماده على رجل لا يكشف عن وثاقته، فإنّ من المحتمل أن يكون منشأ الاعتماد هو البناء على أصالة العدالة»[٢].

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسن بن راشد:

الحسن بن راشد، اسم مشترك بين عدّة رواة، قال السيّد الخوئي: «وقع بهذا العنوان في إسناد عدّة من الروايات، تبلغ مائة وثلاث وعشرون مورداً»، ثمّ قال: «ثمّ إنّ الحسن بن راشد هذا مشترك، والتمييز إنّما يكون بالراوي والمروي عنه»[٣].

أقول : الذي يبدو من هذا السند لهذه الرواية أنّ الحسن بن راشد هو الحسن بن راشد البغدادي، الذي هو من أصحاب الجواد(عليه السلام)؛ وذلك لأنّ الحسن بن راشد هنا روى عن علي بن إسماعيل، الذي تقدّم فيه أنّه الميثمي، وهو من أصحاب الرضا(عليه السلام) كما في رجال الشيخ[٤].

والذي روى عن الحسن بن راشد هنا هو علي بن الريّان، وهو من أصحاب الهادي(عليه السلام)[٥]. والعسكري[٦].

---

[١] نفس المصدر ١٣: ١٧٠ [٨٤٧٣].

[٢] المعجم ١٨: ٤١.

[٣] نفس المصدر ٥: ٣١٠ [٢٨١٩].

[٤] رجال الطوسي: ٣٦٢ [٥٣٦٦].

[٥] نفس المصدر : ٣٨٩ [٥٧٢٨].

[٦] نفس المصدر : ٤٠٠ [٥٨٦٩].

فالحسن بن راشد هو البغدادي الذي من أصحاب الجواد(عليه السلام)، قال الشيخ في رجاله ـ في أصحاب الجواد(عليه السلام) ـ : «الحسن بن راشد يكنّى أبا علي مولى لآل المهلب، بغدادي، ثقة»[١].

فهذه الرواية ضعيفة بعلي بن محمّد القمّي، وتحسين الوجيزة لا يعتدّ به؛ لعدم الدليل عليه.

الرواية الخامسة والأربعون: رواية زرارة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي خداش:

قال النجاشي: «عبدالله بن خداش، أبو خداش الهري، ضعيف جدّاً، وفي مذهبه ارتفاع»[٢].

قال الكشّي: «عن محمّد بن مسعود، قال أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن خالد: أبو خداش عبدالله بن خداش المهري ـ ومهرة محلّة بالبصرة ـ وهو ثقة»[٣].

وعدّه الشيخ الطوسي تارة في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام)[٤]، وأُخرى في أصحاب الإمام الكاظم(عليه السلام)، قائلا: «عبدالله بن خداش المهري، أبو خداش، مهرة محلّة بالبصرة[٥]، وثالثة في أصحاب الإمام الجواد(عليه السلام)»[٦].

---

[١] رجال الطوسى: ٣٧٥ [٥٥٤٥].

[٢] رجال النجاشي: ٢٢٨ [٦٠٤].

[٣] رجال الكشّي ٢: ٧٤٥.

[٤] رجال الطوسي: ٢٣١ [٣١٢٨].

[٥] رجال الطوسي: ٣٤٠ [٥٠٦١].

[٦] رجال الطوسي: ٣٧٩ [٥٦٢٢].

قال العلاّمة في الخلاصة ـ بعد أن ذكر كلام النجاشي والكشّي ـ : «والأقرب عندي التوقّف في ما يرويه؛ لأن عبدالله بن محمّد بن خالد الذي زكّاه، الظاهر أنّه ليس الطيالسي؛ لأنّ النجاشي نقل أنّ كنيته أبو العبّاس، ومحمّد بن مسعود نقل عن أبي محمّد عبداللّه»[1].

ذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[2].

قال السيّد الخوئي ـ رادّاً على كلام العلاّمة ـ : «عبدالله بن محمّد بن خالد في كلام الكشّي، المكنّى بأبي محمّد، هو الطيالسي الثقة، كما صرّح به الكشّي في ترجمة ربعي بن عبد الله أبي نعيم، وفي ترجمة ميثم، ولا ينافي ذلك تكنيته بأبي العبّاس، كما مرّ عن النجاشي في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمّد بن خالد الطيالسي ـ وعليه فالتوثيق يعتنى به في نفسه، لكنّه معارض بتضعيف النجاشي، فوثاقة الرجل لم تثبت»[3].

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن إسماعيل: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثانية والعشرين، وأنّه علي بن إسماعيل الميثمي، وهو من أجلاّء الطائفة الثقات.

الرواية السادسة والأربعون: مشهور قول جعفر الصادق(عليه السلام)

الرواية مرسلة وساقطة عن الحجيّة من جهة السند.

---

[1] خلاصة الأقوال: ١٩٩.

[2] رجال ابن داود: ٢٥٣ [٢٧١].

[3] المعجم ١١: ١٩١ [٦٨٤٦]، وانظر: نقد الرجال ٣: ١٠٢ [٣٠٦٢]، جامع الرواة ١: ٤٨٣، طرائف المقال ١: ٣١٩ [٢٣٠٣].

المبحث الثاني

البحث السندي لروايات المدح
التي رويت عن زيد نفسه لإثبات
خصوصيّات الروايات التي صحّ سندها لزيد

الرواية الأُولى: رواية عمّار الساباطي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن محمّد بن الحسن البراثي «البرناني» «البراني»:

قال الشيخ في رجاله: «محمّد بن الحسن البراني، يكنّى أبا بكر، كانت له رواية»[1].

وقال في موضع آخر: «محمّد بن الحسن البرناني، روى عنه الكشّي»[2].

قال السيّد التفرشي ـ بعد أن ذكر كلامي الشيخ الطوسي، فذكر محمّد بن الحسن البراني، ثمّ محمّد بن الحسن البرناني ـ : «ويحتمل أن يكون هذا والذي ذكرناه قبيل هذا واحداً؛ لأنّ الكشّي روى كثيراً عن محمّد بن الحسن البراني، كما عند ذكر الواقفة»[3].

قال السيّد علي البروجردي في ا لطرائف: «محمّد بن الحسن البراني، يكنّى أبا بكر، كانت له رواية «لم»[4]، وفي المنتهى بعد ذكر ما في «لم»[5] أقول: يأتي في الذي بعده ذكره»[6].

---

[1] رجال الطوسي: ٤٤٠ [٦٢٨٥] في من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

[2] نفس المصدر: ٤٤٧ [٦٣٢٧] في من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

[3] نقد الرجال ٤: ١٧١ [٤٥٨٠]و [٤٥٨١].

[4] يعني رجال الطوسي في من لم يرو عن الأئمّة (عليهم السلام).

[5] يعني رجال الطوسي في من لم يرو عن الأئمّة (عليهم السلام).

[6] طرائف المقال ١: ٢١٣ [١٢٦٣].

قال: محمّد بن الحسن البرناني، روى عنه «كش»[١] «لم»[٢] وفي «تعق»[٣] الظاهر ـ وفاقاً للنقد ـ اتّحاده مع السابق، ويظهر من كثير من التراجم اعتماد «كش»[٤] عليه ومقبوليّة قوله»[٥] .

وقال السيّد علي البروجردي في موضع آخر: «محمّد بن الحسن البرناني، من مشايخ الكشّي»[٦] .

قال السيّد الخوئي: «محمّد بن الحسن البرناني، روى عنه الكشّي، رجال الشيخ في من لم يرو عنهم(عليهم السلام).

أقول: لم نظفر على رواية الكشّي، عن محمّد بن الحسن البرناني»، ثمّ قال: «ولا شكّ في أنّه من غلط النسخة، والصحيح محمّد بن الحسن البراثي، بقرينة روايته عن محمّد بن يزداد، عن محمّد بن الحسين، في غير مورد، كما عرفت»[٧] .

فيظهر ممّا تقدّم اتّحاد البراني والبرناني كما عن المنتهى والتعليقة، كما تقدّم عن الطرائف، واتّحاد البرناني مع البراثي، كما عن السيّد الخوئي، فيظهر اتّحاد البراثي والبراني والبرناني.

وقد نقل الكشّي عنه في مواضع عدّة[٨]، ويظهر اعتماده عليه، وهذا ينبئ عن حسن حال الرجل، وإمكانيّة اعتماد قوله، لا يقال: إنّ الكشّي روى عن الضعفاء في

---

[١] يعني رجال الكشّي.

[٢] يعني رجال الشيخ في من لم يرو عن الأئمة(عليهم السلام).

[٣] يعني التعليقة.

[٤] يعني رجال الكشّي.

[٥] طرائف المقال ١: ٢١٣ [١٢٦٤].

[٦] نفس المصدر ١: ٢١٧ [١٢٩٦].

[٧] المعجم ١٦: ٢١٤ [١٠٤٧٧].

[٨] انظر رجال الكشّي ١: ٤١٤، رقم ٣٠٧، ٢: ٤٩٧، رقم ٤١٧، و٥١٥، رقم ٤٥٦ و ٥٦٥، رقم ٥٠١، و٥٨٣، رقم ٥١٩، و ٥٩٦، رقم ٥٥٦، و٦٠٦، رقم ٥٧٦، و٧٥٨، رقم ٨٦٦، و٧٥٩، رقم ٨٦٨، و ٧٦١، رقم ٨٧٢، و٨٥٣، رقم ١١٠٠.

عدّة موارد، فلا يكون نقله عن شخص دليلاً على اعتبار الراوي.

لأ نّه يقال: إنّ الثابت رواية الكشّي عن بعض الضعفاء، ولم يثبت اعتماده عليهم، أمّا في موردنا هذا فالظاهر اعتماد الكشّي عليه.

الأمر الثاني:

الكلام عن عثمان بن حامد:

قال الشيخ في رجاله: «عثمان بن حامد يكنّى أبا سعيد الوجيني، من أهل كش، ثقة»[١].

وقال في موضع آخر: «عثمان بن حامد، روى عنه الكشّي»[٢].

وذكره العلاّمة في الخلاصة، القسم الأوّل، تحت عنوان عثمان بن حامد أبي سعيد الوجيني[٣]، وكذا ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله[٤].

قال السيّد التفرشي في النقد ـ بعد أن ذكر كلامي الشيخ الطوسي ـ : «الظاهر أ نّهما واحد»[٥].

وكذا عدّهما واحداً الأردبيلي في جامع الرواة[٦].

قال في الطرائف ـ بعد أن ذكر الإسمين مرتّباً واحداً بعد الآخر ـ قال في الثاني: «وفي «تعق»[٧]، والنقد والمنتهى: استظهروا كونه السابق، بل عن تصريح الحاوي به، ولابدّ من ملاحظة ذلك والتدبّر»[٨].

---

[١] رجال الطوسي: ٤٢٩[٦١٦٣]، في من لم يرو عنهم(عليهم السلام).

[٢] نفس المصدر : ٤٣٣[٦٢٠٧]، في من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

[٣] خلاصة الأقوال: ٢٢١، القسم الأوّل.

[٤] رجال ابن داود: ١٣٣ [٩٨٩]، القسم الأوّل.

[٥] نقد الرجال ٣: ١٩١ [٣٣٦٣].

[٦] جامع الرواة ١: ٥٣٢.

[٧] يعني التعليقة للبهبهاني.

[٨] طرائف المقال ١: ٢٠٧ [١٢١٦] و [١٢١٧].

قال السيّد الخوئي: «عثمان بن حامد، عدّه الشيخ في من لم يرو عنهم(عليهم السلام)، مرّتين، فقال تارة: عثمان بن حامد، يكنّى أبا سعيد الوحشي «الوجيني» «الوجيبي» من أهل كش، ثقة، وأخرى قائلا: عثمان بن حامد، روى عن الكشّي»[1].

فعثمان بن حامد شيخ الكشّي هو نفسه عثمان بن حامد الوجيني، وقد وثّقه الشيخ الطوسي.

ولكن ذكر السيّد الخوئي رواية في ترجمة سعيد بن بيان، في سندها محمّد بن الحسن البراثي «البرناني» «البراني»، وعثمان بن حامد، وقال: «الرواية ضعيفة بعدم ثبوت وثاقة محمّد بن الحسن البراني، وعثمان بن حامد»[2].

وتبيّن ممّا تقدّم أنّ محمّد بن الحسن يمكن الاعتماد عليه، واعتبار روايته؛ لاعتماد الكشّي عليه، وأنّ عثمان بن حامد ثقة، كما عن ا لشيخ الطوسي، فلا يبقى وجه لكلام السيّد الخوئي هذا.

فسند هذه الرواية تام ومعتبر، ولا إشكال فيه.

ومع تمامية سند هذه الرواية يمكننا أن نتمسّك بالخصوصيّات التي أثبتتها هذه الرواية لزيد، فزيد يعترف في هذه الرواية بإمامة الإمام الصادق(عليه السلام)، وأ نّه إمام الحلال والحرام، فيندفع إشكالان مهمّان عن زيد:

الأوّل: ادعاء زيد الإمامة لنفسه، فهنا يعترف زيد بإمامة الصادق(عليه السلام).

والثاني: جهل زيد بالإمام فهنا يبيّن زيد معرفته للإمام(عليه السلام)، بل يخبر عن ذلك، ويبلّغ أصحابه ومن لم يعرف هذا الأمر.

ولعلّ قائل يقول: إنّ هذه الرواية وإن دلّت على نفي الإشكالين المتقدّمين عن

---

[1] المعجم ١٢: ١١٦ [٧٧٨٦].

[2] نفس المصدر ٩: ١١٨، في ترجمة سعيد بن بيان.

زيد، ولكنّها لا تثبت مدحاً لزيد؛ لأ نّه قد يكون عارفاً بالإمام ولكن مخالفاً له.

الجواب:

تقدّم الكلام عن هذه الرواية في البحث الدلالي لروايات المدح، وقد بيّنا وجه دلالة هذه الرواية على المدح، فراجع.

الرواية الثانية: رواية سورة بن كليب

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن عبد الرحمن بن حمّاد:

قال النجاشي: «عبد الرحمن بن أبي حمّاد، أبو القاسم كوفي، صيرفي، انتقل إلى قم وسكنها، وهو صاحب دار أحمد بن أبي عبدالله السيرفي، رمي بالضعف والغلوّ»[1].

قال الشيخ في الفهرست: «عبد الرحمن بن حمّاد، له كتاب»[2].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبد الرحمن بن أبي حمّاد، كوفي، صيرفي» ثمّ قال: «وقال ابن الغضائري: إنّه يكنّى أبا محمّد، وهو ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلوّ»[3].

وعدّهما في النقد اثنين، فذكر عبد الرحمن بن أبي حمّاد[4]، ثمّ ذكر عبد الرحمن بن حمّاد[5].

---

[1] رجال النجاشي: ٢٣٩ [٦٣٣].

[2] فهرست الطوسي: ١٧٧ [٤٧٦].

[3] خلاصة الأقوال: ٣٧٤.

[4] نقد الرجل ٣: ٣٩ [٢٨٢٧].

[5] نقد الرجال ٣: ٤٧ [٢٨٥٠].

وفي الطرائف ذكر عبد الرحمن بن حمّاد[١].

وعدّهما السيّد الخوئي واحداً[٢].

فإذا كان عبد الرحمن بن حمّاد متّحداً مع عبد الرحمن بن أبي حمّاد ـ كما هو الظاهر ـ فهو ضعيف، وإن لم يكن متّحداً فهو مجهول.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن إسماعيل الميثمي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «محمّد بن إسماعيل الميثمي، مجهول»[٣].

الأمر الثالث:

الكلام عن سورة بن كليب:

ذكره الشيخ الطوسي ـ تارة ـ في أصحاب الباقر(عليه السلام)[٤]، وأخرى في أصحاب الباقر(عليه السلام) والصادق(عليه السلام)[٥].

ذكره العلاّمة في القسم الأوّل من الخلاصة[٦]، كما ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله[٧].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «روى «كش»[٨] حديثا يشهد بصحّة عقيدته، وحسن اعتقاده، ولكن لا يكفي في القبول»، إلى أن قال: «ولم أجد من

---

[١] طرائق المقال ١: ٣١٧ [٢٢٨٠].

[٢] المعجم ١٠: ٣١٨ [٦٣٣٤].

[٣] نفس المصدر ٩: ٣٣٧، ضمن ترجمة سورة بن كليب.

[٤] رجال الطوسي: ١٣٧ [١٤٤٠].

[٥] نفس المصدر: ٢٢٢ [٢٩٨٠].

[٦] خلاصة الأقوال: ١٦٥.

[٧] رجال ابن داود: ١٠٧ [٧٤٠].

[٨] يعني رجال الكشّي.

صرّح بالتوثيق، فللتوقّف مجال»[١].

أقول: وقد عني بالخبر الذي رواه الكشّي هو نفسه الخبر الذي نحن بصدد بيان صحّة سنده.

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر رواية الكشّي هذه ـ: «هذه الرواية تدلّ على حسن عقيدة سورة بن كليب، والمراد به هو: ابن معاوية الأسدي، فإنّه من أصحاب الباقر(عليه السلام)»، ثمّ قال السيّد الخوئي: «إلاّ أنّها ضعيفة السند، فإنّ محمّد بن إسماعيل الميثمي، مجهول، وعلى تقدير تسليم السند، فحسن اعتقاد رجل لا يكفي في الاعتماد على روايته»[٢].

فسند هذه الرواية غير تام، ولا يصحّ الاعتماد عليه.

الرواية الثالثة: رواية عمرو بن خالد

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق:

قال السيّد البروجردي في الطرائف: «محمّد بن إبراهيم بن إسحاق، أبو عبدالله الطالقاني(رحمه الله)، روى عنه أبو جعفر ـ الصدوق ـ مترضّياً، وهو عن الحسين بن روح «قدّس الله روحه»، وهو ممّا ينبئ عن حسن حاله، واعتقاده، وفي التعليقة جعله من مشايخه»[٣].

قال السيّد الخوئي: «محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، من مشايخ الصدوق، ترضّى عليه في المشيخة» ثمّ قال: «وروى عنه في كتبه كثيراً».

---

[١] طرائف المقال ١: ٤٨٥ [٤٣٤٩].

[٢] المعجم ٩: ٣٣٧ [٥٦٠٣].

[٣] طرائف المقال ١: ١٨١ [٩٨٣].

ثمّ قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر رواية تفيد مدحه ـ : «في هذه الرواية دلالة واضحة على تشيّع محمّد بن إبراهيم وحسن عقيدته، وأمّا وثاقته فهي لم تثبت، وليس في ترضّي الصدوق عليه دلالة على الحسن، فضلاً عن الوثاقة»[١].

الأمر الثاني:

الكلام عن سليمان والد جعفر: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «سليمان والد جعفر مجهول»[٢].

الأمر الثالث:

الكلام عن عمرو بن خالد: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية العاشرة من روايات المدح في القسم الأوّل، وتقدّم أنّه ثقة.

فسند هذه الرواية لا يصحّ الاعتماد عليه، ولا يصحّ اعتباره.

الرواية الرابعة: رواية محمّد بن بكير

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن الحسين بن محمّد:

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «علي بن الحسين بن محمّد مندة، يروي عن التلعكبري، ولكنّه غير مذكور في كتب الرجال، ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً، نعم، في التعليقة جعله من مشايخ الخزّاز الثقة»[٣].

قال السيّد الخوئي: «علي بن الحسين بن محمّد بن مندة، أبو الحسن، قد أكثر الرواية عنه الثقة الجليل علي بن محمّد بن علي الخزّاز، وترحّم عليه، والظاهر أنّه

---

[١] المعجم ١٥: ٢٣٠ [٩٩٦١].

[٢] نفس المصدر ١٥: ١٠٣.

[٣] طرائف المقال ١: ١٣١ [٥٨١].

من مشايخه، فهو في طبقة الصدوق، وكثيراً ما يروي عن الثقة الجليل هارون بن موسى التلعكبري، ذكره الوحيد في التعليقة»[١].

الأمر الثاني:

الكلام عن أحمد بن محمّد المقري:

قال الشيخ في رجاله: «أحمد بن محمّد المقري، صاحب أحمد بن بديل، روى عنه التلعكبري إجازة»[٢].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف ـ بعد أن ذكر كلام الشيخ هذا ـ: «فعلى هذا يكون هو من مشايخ الإجازة، فيدلّ على الوثاقة»[٣].

واكتفى السيّد الخوئي في المعجم بذكر كلام الشيخ الطوسي[٤].

الأمر الثالث:

الكلام عن أبي حفص عمر بن الفضل الطبري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن محمّد بن الحسن الفرغاني: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن عبدالله بن محمّد بن عمرو البلوي:

قال النجاشي في ترجمة محمّد بن الحسن بن عبدالله الجعفري: «والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه»[٥].

قال الشيخ في الفهرست: «عبدالله بن محمّد البلوي، وبلي قبيلة من أهل مصر،

---

[١] المعجم ١٢: ٣٩٧ [٨٠٧٤].

[٢] رجال الطوسي: ٤١٢ [٥٩٦٥].

[٣] طرائف المقال ١: ١٦٠ [٨٠٠].

[٤] المعجم ٣: ١٣٠ [٩٥٨].

[٥] رجال النجاشي: ٣٢٤ [٨٨٤].

وكان واعظاً فقهياً، له كتب، منها، كتاب الأبواب، وكتاب المعرفة، وكتاب الدين وفرائضه، ذكره ابن النديم»[١].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عبدالله بن محمّد البلوي - بالباء المنقطة تحتها نقطة - من بلى قبيلة من أهل مصر، قاله الشيخ الطوسي(رحمه الله)، وقال غيره، بلى قبيلة من قفاعة، النسبة إليها بلوي، وقال الشيخ الطوسي: كان واعظاً، فقيهاً، ولم ينصّ على تعديله، ولا على جرحه، وقال النجاشي: إنّه ضعيف، وقال ابن الغضائري: عبدالله بن محمّد بن عمر بن محفوظ البلوي، أبو محمّد المصري، كذّاب وضّاع للحديث، لا يلتفت إلى حديثه، ولا يعبأ به»[٢].

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٣].

قال السيّد الخوئي - بعد أن نقل الأقوال فيه - : «ويأتي في ترجمة عمارة بن زيد الخيواني ما يظهر منه كذب عبدالله بن محمّد البلوي، ووضعه للأحاديث»[٤].

الأمر السادس:

الكلام عن عبدالله بن الفضل بن هلال الطائي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السابع :

الكلام عن إبراهيم بن عبد «عبيد» الله بن العلا:

قال العلاّمة في الخلاصة: «إبراهيم بن عبيد الله بن العلاء، المدني، قال ابن الغضائري: لا نعرفه إلا بما ينسب إليه عبدالله بن محمّد البلوي، وتنسب إلى أبيه عبيدالله بن العلاء عمارة بن زيد، وما يسند إليه إلا الفاسد المتهافت، قال: وأظنّه

[١] فهرست الطوسي: ١٦٩ [٤٤٤].

[٢] خلاصة الأقوال: ٣٧٠، القسم الثاني.

[٣] رجال ابن داود: ٢٥٥ [٢٨٨]، القسم الثاني.

[٤] المعجم ١١: ٣٢٤ [٧١١١]، وانظر: نقد الرجال ٣: ١٣٦ [٣١٨٢]، جامع الرواة ١: ٥٠٤، طرائف المقال ١: ٢٤٢ [١٥٢٧].

اسماً موضوعاً على غير واحد، أقول: وهذا لا أعتمد على روايته، لوجود طعن هذا الشيخ فيه، مع أ نّي لم أقف له على تعديل من غيره»[١].

الأمر الثامن:

الكلام عن محمّد بن بكير، ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند هذه الرواية غير معتبر.

الرواية الخامسة: رواية صالح بن عقبة

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن الحسين: وقد تقدّم الكلام عنه في سند الرواية المتقدّمة.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن الحسين البزوفري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «محمّد بن الحسين البزوفري، روى عن أحمد بن إدريس، وروى عنه الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيدالله، ذكره الشيخ في مشيخة التهذيب»[٢].

الأمر الثالث:

الكلام عن سلمة بن الخطّاب:

قال النجاشي: «سلمة بن الخطّاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدوقاني، ـ قرية من سواد الريّ ـ كان ضعيفاً في حديثه، له عدّة كتب»[٣].

---

[١] خلاصة الأقوال: ٣١٥، وانظر: نقد الرجال ١: ٧١ [٩٦]، جامع الرواة ١: ٢٦، المعجم ١: ٢٣٣ [٢٠٧].

[٢] المعجم ١٧: ١٢ [١٠٥٩٣].

[٣] رجال النجاشي: ١٨٧ [٤٩٨].

قال **الشيخ** في رجاله: «**سلمة بن الخطّاب**، **البراوستاني**، **له كتب** ذكرناها في الفهرست، روى **عنه** الصفّار، **وسعد**، وأحمد **بن** إدريس، وغيرهم»[١].

قال **الشيخ** في الفهرست: «**سلمة بن الخطّاب** البراوستاني، **له كتب**»[٢]، ثمّ ذكر كتبه.

قال العلاّمة في الخلاصة: «ضعّفه ابن الغضائري»[٣].

الأمر الرابع:

الكلام **عن محمّد بن** خالد الطيالسي:

قال النجاشي: «**محمّد بن خالد بن عمر التميمي**، **أبو عبدالله**، **كان يسكن** بالكوفة، في صحراء جرم، له **كتاب** نوادر»[٤].

قال **الشيخ** في رجاله ـ ضمن **أصحاب الإمام** الكاظم(عليه السلام) ـ : «**محمّد بن خالد الطيالسي**»[٥].

وقال أيضاً ـ في **من** لم **يرو عن الأئمّة**(عليهم السلام): «**محمّد بن خالد الطيالسي**، روى عنه **علي بن الحسن بن فضّال**، وسعد **بن عبدالله**»[٦].

وقال **أيضاً** ـ في **من** لم **يرو عن الأئمّة**(عليهم السلام) ـ : «**محمّد بن خالد الطيالسي**، **يكنّى** أبا **عبدالله**، روى عنه **حميد** أصولاً **كثيرة**، **ومات** سنة **تسع** وخمسين ومائتين، وله سبع **وتسعون** سنة»[٧].

---

[١] رجال الطوسي: ٤٢٧ [٦١٤٣].

[٢] فهرست الطوسي: ١٤٠ [٣٣٤].

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٤٥، القسم الثاني، وانظر: نقد الرجال ٢: ٣٤٩ [٢٣٦٨]، طرائف المقال ١: ٢٣٧ [١٤٨٦]، المعجم ٩: ٢١٢ [٥٣٦٥].

[٤] رجال النجاشي: ٣٤٠ [٩١٠].

[٥] رجال الطوسي: ٣٤٤ [٥١٢٥]، أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام).

[٦] نفس المصدر : ٤٣٨ [٦٢٦١]، في من لم يرو عن الأئمّة(عليهم السلام).

[٧] رجال الطوسي: ٤٤١ [٦٣٠٤].

وقال في الفهرست: «محمّد بن خالد الطيالسي، له كتاب»[١].

قال العلاّمة في إيضاح الاشتباه: «محمّد بن خالد بن عمر ـ بضمّ العين ـ الطيالسي التميمي، أبو عبدالله، كان يسكن الكوفة»[٢].

قال الأردبيلي في جامع الرواة: «غير مصرّح بالتوثيق»[٣].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «وفي «تعق» رواية الأجلّة عنه دليل الاعتماد»[٤].

وفي المعجم اكتفى السيّد الخوئي بنقل الأقوال فيه[٥].

الأمر الخامس:

الكلام عن صالح بن عقبة:

الظاهر أنّ صالح هذا الذي هو في طبقة سيف بن عميرة، ويروي عنه محمّد بن خالد الطيالسي هو صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان؛ وذلك لأنّ الطبرسي روى في الاحتجاج بسند فيه: محمّد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة وصالح ابن عقبة جميعاً، عن قيس بن سمعان[٦]، فصالح روى عن قيس بن سمعان، وسيأتي عن النجاشي : أنّ صالح بن عقبة بن سمعان روى عن جدّه.

قال النجاشي: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة، مولى رسول الله(صلى الله عليه وآله)، قيل: إنّه روى عن أبي عبدالله(عليه السلام) والله العالم، روى صالح عن أبيه، عن جدّه، وروى عن زيد الشحام، روى عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وابنه

---

[١] فهرست الطوسي: ٢٢٨ [٦٤٨].

[٢] إيضاح الاشتباه: ٢٧٣ [٦٠٠].

[٣] جامع الرواة ١: ١٢٠، وانظر: ٢: ١١٠.

[٤] طرائف المقال ١: ٣٤٧ [٢٥٩٩].

[٥] المعجم ١٧: ٧٥ [١٠٧١٧]، وانظر نقد الرجال ٤: ١٩٩ [٤٦٦٠].

[٦] الاحتجاج ١: ٦٧، وانظر: بحار الأنوار ٣٧: ٢٠١، مستدرك الوسائل ١٠: ٤٤، ٢٩٣.

إسماعيل بن صالح بن عقبة، قال سعد: هو مولى»[١].

قال الشيخ الطوسي: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان، مولى رسول اللّه(صلى الله عليه وآله)»[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ذبيحة، مولى رسول الله(صلى الله عليه وآله) روى عن أبي عبدالله(عليه السلام)، كذّاب غال: لا يلتفت إليه»[٣].

قال ابن داود: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ذبيحة، مولى رسول الله(صلى الله عليه وآله) (غض)[٤] ليس حديثه بشي، كذّاب، غال، كثير المناكير»[٥].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف ـ بعد أن نقل كلام ابن الغضائري ـ: «والظاهر أنّه للأخبار الدالة على جلالة قدر الأئمّة، وليس فيها غلوّ على ما نقل في «تعق»[٦] عن جدّه»[٧].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ: «روى عنه إبراهيم بن هاشم، تفسير القمّي، سورة الفرقان، في تفسير قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ خِلْفَةً ...).

أقول: لا يعارض التضعيف المنسوب إلى «ابن الغضائري» توثيق علي بن إبراهيم، لما عرفت غير مرّة من أنّ نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري لم تثبت، فالرجل من الثقات»[٨].

---

[١] (٥٤٩) رجال النجاشي: ٢٠٠ [٥٣٢].

[٢] رجال الطوسي: ٢٢٧ [٣٠٧٠].

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٦٠.

[٤] يعني ابن الغضائري.

[٥] رجال ابن داود: ٢٥٠ [٢٣٧]، القسم الثاني.

[٦] يعني تعليقة البهبهاني.

[٧] طرائف المقال ١: ٤٨٩ [٤٤٠٥].

[٨] المعجم ١٠: ٨٥ [٥٨٤٢]، وانظر: نقد الرجال ٢: ٤١١ [٢٥٩٢]، جامع الرواة ١: ٤٠٧.

الأمر السادس:

الكلام عن علقمة بن محمّد الحضرمي:

عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الباقر(عليه السلام)، قال: «علقمة بن محمّد الحضرمي أخو أبي بكر الحضرمي»[١].

وعدّه أُخرى في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام)، قال: «كوفي أسند عنه»[٢].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «كان علقمة أكبر من أخيه، كما في حديث بكار عن أبيه عبدالله، وعمّه علقمة، وحكي فيه مناظرة أبيه مع زيد، وفيه إشعار على حسنه، وكونه إماميّاً ثابت الاعتقاد»[٣].

أقول: سيأتي نقاش سند رواية المناظرة مع زيد، وعلى فرض تماميّة سندها ودلالتها، فإنّ حسن العقيدة لا يعني حسن الرواية.

الأمر السابع:

الكلام عن صالح:

وهو صالح بن عقبة، فقد روى في كامل الزيارات بسند فيه: محمّد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة، وصالح بن عقبة جميعاً، عن علقمة بن محمّد الحضرمي ومحمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة[٤].

وصالح بن عقبة، في كتب الرجال يطلق على اثنين، الأوّل: صالح بن عقبة بن قيس، وقد تقدّم في الأوّل للقرائن المتقدّمة، والثاني: صالح بن عقبة بن خالد، فلعلّ صالح بن عقبة هو هذا الأخير.

---

[١] رجال الطوسي: ١٤٠ [١٥٠٣].

[٢] نفس المصدر: ٢٦٢ [٣٧٣٢].

[٣] طرائف المقال ١: ٥٢٧ [٤٩٠٥]، وانظر: نقد الرجال ٣: ٢١٦ [٣٤٦٩]، جامع الرواة ١: ٥٤٥، المعجم ١٢: ٢٠٠ [٧٨٠٨].

[٤] كامل الزيارات: ٣٢٥، باب: ٧١، بحار الأنوار ٩٨: ٢٩٠، مستدرك الوسائل ١٠: ٢٩٣.

قال النجاشي: «صالح بن عقبة بن خالد الأسدي، له كتاب»[١].

وعدّ الشيخ الطوسي صالح بن عقبة في أصحاب الباقر(عليه السلام)[٢].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «صالح بن عقبة بن خالد»، ثمّ ذكر السيّد الخوئي كلام النجاشي فيه، ثمّ قال: «وعدّ الشيخ في رجاله: صالح بن عقبة من أصحاب الباقر(عليه السلام)، أقول: وهذا غير من عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم(عليه السلام) فإنّه وصفه، «بأنّه من أصحاب الصادق(عليه السلام)»»[٣].

فهذه الرواية غير معتبرة من جهة السند.

الرواية السادسة: رواية عمرو بن موسى الوجيهي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي المفضّل، وهو محمّد بن عبدالله بن المطّلب الشيباني:

قال النجاشي: «محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبيدالله بن ا لبهلول بن همام بن المطّلب بن همام بن بحر بن مطر بن مرّة بن الصغرى بن همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان أبو المفضّل، كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه، له كتب كثيرة»، ثمّ قال: «رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه إلاّ بواسطة بيني وبينه»[٤].

قال الشيخ في رجاله : «محمّد بن عبدالله بن المطّلب الشيباني أبو المفضّل، كثير

[١] رجال النجاشي: ٢٠١ [٥٣٤].

[٢] رجال الطوسي: ١٣٨ [١٤٥٩].

[٣] المعجم ١٠: ٨٤ [٥٨٤١]، وانظر: نقد الرجال ٢: ٤١٠ [٢٥٩١]، طرائف المقال ١: ٤٨٩ [٤٤٠٤].

[٤] رجال النجاشي: ٣٩٦ [١٠٥٩] .

الرواية، إلاّ أنّه ضعّفه قوم، أخبرنا عنه جماعة»[١].

وقال في الفهرست: «كثير الرواية، حسن الحفظ، غير أنّه ضعّفه جماعة من أصحابنا»[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «قال ابن الغضائري: إنّه وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما تفرّد به»[٣].

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن علي بن شاذان:

روى عنه النجاشي كثيراً، واعتمد عليه، كما في ترجمة الحسين بن عبدالله السعدي[٤]، وأبان بن عثمان[٥]، والحسن بن علي بن فضّال[٦]، وحارث بن مغيرة[٧]، وداود بن علي اليعقوبي[٨]، وزيد بن يونس[٩]، وسهل بن زياد[١٠]، وغيرهم.

قال السيّد بحر العلوم في الفوائد الرجاليّة: «محمّد بن علي بن شاذان القزويني،

---

[١] رجال الطوسي: ٤٤٧ [٦٣٦٠].

[٢] فهرست الطوسي: ٢١٦ [٦١٠].

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٩٧، وانظر: رجال ابن داود: ١٧٧ [١٤٣٦]و٢٧٣ [٤٦٢]، جامع الرواة ٢: ١٤٣ و١٤٤، الفوائد الرجاليّة ٢: ٩٤، طرائف المقال ١: ١٤٠ [٦٥١] و ١: ١٤٢ [٦٦٤]، المعجم ١٧: ٢٦٠ [١١١٤٢].

[٤] رجال النجاشي: ٤٢ [٨٦].

[٥] نفس المصدر: ١٣ [٨].

[٦] رجال النجاشي: ٣٦ [٧٢].

[٧] نفس المصدر: ١٣٩ [٣٦١].

[٨] نفس المصدر: ١٦٠ [٤٢٢].

[٩] نفس المصدر: ١٧٥ [٤٦٢].

[١٠] نفس المصدر: ١٩٢ [٥١٣].

وهو من شيوخ إجازة النجاشي(رحمه الله) يروي عنه كثيراً»[١].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «محمّد بن علي بن شاذان، مرّ في الحسين بن عبدالله السعدي ما يشير إلى كونه شيخ الإجازة، وأنّه يكنّى أبا عبدالله، والظاهر أنّه الشاذاني، الذي قد أكثر «جش»[٢] من الأخذ والرواية عنه، وأنّه من مشايخه، وشيخ إجازته، «تعق»[٣] أقول: هو متعيّن»[٤].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «محمّد بن علي أبو عبدالله بن شاذان القزويني، ثقة؛ لأنّه من مشايخ النجاشي»[٥].

الأمر الثالث:

الكلام عن الحسن بن محمّد بن عبد الواحد: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن الحسن بن الحسين العرني:

قال النجاشي: «الحسن بن الحسين العرني، النجار، مدني، له كتاب عن الرجال، عن جعفر بن محمّد(عليه السلام)»[٦].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام عنه في باقي كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن يحيى بن يعلى الأسلمي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

---

[١] الفوائد الرجاليّة ٢: ٥٢.

[٢] يعني النجاشي.

[٣] يعني تعليقة البهبهاني.

[٤] طرائف المقال ١: ١٣٣ [٥٩٩].

[٥] المعجم ١٧: ٣١٥ [١١٢٧٤] و٢٢: ٢٤١ [١٤٥٠٤]، وانظر: تهذيب المقال ١: ٤٥ [٢٨]، مشايخ الثقات: ٣٤.

[٦] رجال النجاشي: ٥١ [١١١]، وانظر: رجال ابن داود: ٧٢ [٤٠٦]، نقد الرجال ٢: ١٤ [١٢٥٤]، المعجم ٥: ٢٩٥ [٢٧٨٨].

الأمر السادس:

الكلام عن عمرو بن موسى الوجيهي:

قال الشيخ في الفهرست: «عمر بن موسى الوجيهي، زيديٌّ، له كتاب قراءة زيد ابن علي»، ثمّ قال: «قال: هذه القراءة سمعتها عن زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام)، قال: وسمعت زيد بن علي يقول: هذه قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام)، قال: وما رأيت أعلم بكتاب الله عزّ وجلّ وناسخه ومنسوخه ومشكله وإعرابه منه»[١].

ذكره العلاّمة في الخلاصة في القسم الثاني[٢]، وكذا فعل ابن داود[٣].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «وطريق الشيخ إليه مجهول»[٤].

فهذا الطريق أحد الطرق الضعيفة أيضا.

الرواية السابعة: رواية أبي خالد الواسطي

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسين بن محمّد بن سعيد بن علي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

نعم، قال السيّد الخوئي: «من مشايخ الصدوق»[٥].

الأمر الثاني:

الكلام عن جعفر بن علي بن نجيح الكندي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

---

[١] فهرست الطوسي: ١٨٦ [٥٠٨].

[٢] خلاصة الأقوال: ٣٧٦، القسم الثاني.

[٣] رجال ابن داود: ٢٩٠ [١٧]، القسم الثاني.

[٤] المعجم ١٤: ٦٥ [٨٨٢٣]، وانظر: معالم العلماء: ١٢٠ [٥٨١]، نقد الرجال ٣: ٣٦٧ [٣٩٤١].

[٥] المعجم ٧: ٨٢ [٣٦٢٢].

الأمر الثالث:

الكلام عن إبراهيم بن محمّد بن ميمون: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن أبي عبد الرحمن المسعودي:

ذكره الشيخ في رجاله في من لم يرو عن الأئمّة(عليهم السلام)[1].

وقال في الفهرست: «له كتاب»[2].

قال السيّد الخوئي: «وطريق الشيخ إليه ضعيف بأبي المفضّل»[3].

الأمر الخامس:

الكلام عن محمّد بن علي الفراري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس:

الكلام عن أبي خالد الواسطي وهو عمرو بن خالد: تقدّم الكلام عنه في الرواية العاشرة من روايات المدح، القسم الأوّل، وأنّه معتبر.

فسند هذه الرواية كما ترى في الوهن وعدم الاعتبار.

الرواية الثامنة: رواية يحيى بن زيد

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن محمّد بن جعفر بن محمّد التميمي «ابن النجّار»:

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «محمّد بن جعفر التميمي، يروي عنه

---

[1] رجال الطوسي: ٤٥٢ [٦٤١٩].

[2] فهرست الطوسي: ٢٧٠ [٨٣٢].

[3] المعجم ٢٢: ٢٣٢ [١٤٤٨٧]، وانظر: معالم العلماء: ١٦٨ [٩١١]، أمل الأمل ٢: ٣٥٤ [١١٠٢]، نقد الرجال ٥: ١٧٩ [٦٠٨٩]، جامع الرواة ٢: ٣٩٨، طرائف المقال ١: ٣٨١ [٢٩٤٢].

النجاشي، وهو يروي عن ابن الفرزدق، لم أقف عليه في كتبهم، فلا يعوّل عليه»[1].

قال السيّد الخوئي في المعجم: «محمّد بن جعفر التميمي، ثقة؛ لأنّه من مشايخ النجاشي، ذكره في ترجمة الحسين بن محمّد بن الفرزدق»[2].

وقال السيّد الخوئي في موضع آخر من المعجم: «أبو الحسن التميمي، ثقة، من مشايخ النجاشي، ذكره في ترجمة ابن أبي رافع، أقول: هو محمّد بن جعفر التميمي»[3].

وقال في موضع ثالث: «أبو الحسن النحوي، ثقة، من مشايخ النجاشي، ذكره في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، أقول: هو محمّد بن جعفر التميمي»[4].

قال الأبطحي في تهذيب المقال: «محمّد بن جعفر التميمي، فلم يوثّق صريحاً في كلام أصحابنا، إلاّ أنّه من مشايخ النجاشي، الذي تقدّم الكلام في وثاقتهم»[5].

وذكره غلام رضا في كتابه مشايخ الثقات[6].

الأمر الثاني:

الكلام عن هشام بن يونس:

قال الشيخ في رجاله ـ في ترجمة هشام بن السريـ «هشام السري، أبو ساسان التميمي، مولاهم كوفي، جد هشام بن يونس، أبو أمّه»[7].

قال السيّد علي البروجردي في ا لطرائف: «وهشام بن يونس بن وائل في طبقة

---

[1] طرائف المقال ١: ١٤٣ [٦٦٩].

[2] المعجم ١٦: ١٨١ [١٠٤١٨].

[3] نفس المصدر ٢٢: ١٢١ [١٤١٢٩].

[4] نفس المصدر ٢٢: ١٣٠ [١٤١٦٤].

[5] تهذيب المقال ١: ٢٤٢.

[6] مشايخ الثقات: ٣١.

[7] رجال الطوسي: ٣١٩ [٤٧٥١].

أحمد بن عبدالله وأحمد بن عيسى»[١].

الأمر الثالث:

الكلام عن يحيى بن زيد، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية السادسة والعشرين وأ نّه غير معتبر.

فسند هذه الرواية غير تام ولا معتبر.

الرواية التاسعة: رواية عبد العلا

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسين بن علي:

روى عنه الخزّاز في كفاية الأثر في موارد عديدة، فهو من مشايخه، ولم نعثر على راو تحت هذا العنوان في كتبنا الرجاليّة على أن يكون في طبقة شيوخ الخزّاز.

الأمر الثاني:

الكلام عن أبي العبّاس أحمد بن علي بن إبراهيم:

قال الشيخ في رجاله: «أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب «عليهم السلام» يكنّى أبا العبّاس الكوفي الجوّاني، روى عنه التلعكبري أحاديث يسيرة، وسمع منه دعاء الحريق، وله منه إجازة»[٢].

ولا يوجد أكثر من هذا الكلام عنه في باقي كتبنا الرجاليّة.

---

[١] طرائف المقال ١: ٦٢٤ [٦١٩٦]، وانظر: جامع الرواة ٢: ٣١٧، المعجم ٢: ٣٣٧ [١٣٣٨٠].

[٢] رجال الطوسي: ٤٠٩ [٥٩٤٧]، وانظر: نقد الرجال ١: ١٣٦ [٢٦٧]، طرائف المقال ١: ١٥٧ [٧٧٨]، المعجم ٢: ١٦٤ [٦٧٩].

الأمر الثالث:

الكلام عن عبدالله بن محمّد المديني: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

نعم، يحتمل أن يكون هو عبدالله بن محمّد البلوي الذي تقدّم أنّه ضعيف، في الكلام عنه في الرواية الرابعة من روايات المدح في هذا القسم؛ وذلك لأنّ عبدالله هذا روى عن عمارة بن زيد، وعمارة بن زيد لا يعرف إلا من طريق عبدالله بن محمّد البلوي، قال النجاشي: «سئل عبدالله بن محمّد البلوي: من عمارة بن زيد هذا الذي حدّثك؟

قال: رجل نزل من السماء حدّثني ثمّ عرج»[١].

الأمر الرابع:

الكلام عن عمارة بن زيد:

قال النجاشي: «عمارة بن زيد الخيواني الهمداني، لا يعرف من أمره غير هذا، ذكر الحسين بن عبيدالله أنّه سمع بعض أصحابنا، يقول: سئل عبيدالله بن محمّد البلوي، مَن عمارة بن زيد، هذا الذي حدّثك؟

قال: رجل نزل من السماء حدّثني ثمّ عرج»[٢].

قال العلاّمة في الخلاصة: «عمارة بن زيد، أبو زيد الخيراني الهمداني المدني، كان حليف الأنصار، هذا نسبه على ما يزعمه عبدالله بن محمّد البلوي المصري، فإنّه لا يعرف إلاّ من جهته»، ثمّ قال العلاّمة: « وأصحابنا يقولون: إنّه اسم ليس تحته أحد، وكلّ ما يرويه كذب، والكذب بيّن في وجه حديثه»[٣].

ذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٤].

---

[١] رجال النجاشي: ٣٠٣ [٨٢٧].

[٢] رجال النجاشي: ٣٠٣ [٨٢٧].

[٣] خلاصة الأقوال: ٣٨٤.

[٤] رجال ابن داود: ٢٦٣، القسم الثاني.

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «ضعفه معلوم»[١].

الأمر الخامس:

الكلام عن عبد العلا، وهو إبراهيم بن عبدالله: وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الرابعة من هذا القسم، وأ نّه ضعيف.

فهذه الرواية ضعيفة، كما ترى، فلا اعتماد على سندها.

الرواية العاشرة: شعر زيد بن علي(عليه السلام)

الرواية مرسلة وساقطة عن الحجّيّة من جهة السند.

نتائج البحث السندي:

تبيّن من خلال هذا البحث الموسّع عن رجال أسانيد روايات المدح بقسميها أنّ الروايات التي صحّ سندها من مجموع روايات المدح الكثيرة أربعة روايات وهي:

الرواية الثالثة من الروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام)، وقد ورد فيها المدح الجليل لزيد والثناء العظيم له من قبل الإمام الصادق(عليه السلام)، حيث وصفه الإمام(عليه السلام) بأ نّه عالم، صدوق، لا يتفوّه إلا بالحقّ، وكلّ ما نسب إليه من التهم فهو باطل؛ لأ نّه لم يدع إلى نفسه، ولم يطلب الإمامة له، وإنّما دعا إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وكان هدف قيامه وثورته إرجاع الحقّ إلى أهله، وإسقاط الحكومة الجائرة الظالمة.

وأمّا الرواية الثانية التي صحّ سندها هي الرواية الرابعة من الروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) فيتمسّك بها لإثبات مدح زيد من قبل الأئمّة(عليهم السلام)، ولكن لا تثبت هذه الرواية أكثر ممّا أثبته التواتر من مدح زيد.

وأمّا الرواية الثالثة التي صحّ سندها، وأمكن التمسّك بدلالتها هي الرواية الخامسة عشر من الروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام)، فقد وصف الإمام

---

[١] طرائف المقال ١: ٣٣٥ [٢٤٧١]، وانظر: نقد الرجال ٣: ٣٢٠ [٣٧٥٨]، جامع الرواة ١: ٢٦، المعجم ١٣: ٢٩٣ [٨٦٨١].

الباقر(عليه السلام) زيداً بأوصاف جليلة، حيث وصفه بأ نّه سيّد من أهل البيت(عليهم السلام)، وهذا وصف عظيم ومنزلة عالية، ثمّ وصفه بأ نّه الطالب بثارات أهل البيت(عليهم السلام)، وهذا أمر لا يتيسّر لكلّ أحد، ويضفي الشرعيّة على قيامه وثورته، وتكون ثورته طلباً بثارات أهل البيت(عليهم السلام)، ثمّ يصفه الإمام بوصف ثالث، ويخاطبه: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد»، وأنت خبير بما تحمل هذه الكلمة من معاني جليلة، ومقام شامخ لزيد بن علي(عليه السلام).

وأمّا الرواية الرابعة التي صحّ سندها، وتمّت دلالتها هي الرواية الأُولى من روايات المدح التي رويت عن زيد نفسه، وفي هذه الرواية يبيّن زيد رأيه حول الإمام الصادق(عليه السلام)، ويعترف بإمامة الصادق(عليه السلام)، وأ نّه إمام في الحلال والحرام، فبهذه الرواية يندفع إشكالان مهمّان:

الأوّل: القائل بأنّ زيداً لم يعرف الإمام، فهنا زيد يبيّن معرفته للإمام(عليه السلام).

الثاني: القائل: إنّ زيداً ادّعى الإمامة لنفسه، فهنا زيد يعترف بإمامة الصادق(عليه السلام).

وبذلك نستنتج عدّة نتائج مهمّة من خلال الروايات التي صحّ سندها.

وهي: أنّ زيداً(عليه السلام) يعرف إمام زمانه وقد اعترف بإمامته، وأ نّه الذي يجب اتّباعه، وأنّ زيداً لم يدّع الإمامة لنفسه، بل ادّعاها إلى إمام زمانه، وأنّ ثورته كانت طلباً بثارات أهل البيت(عليهم السلام)، فهي ثورة مشروعة، ومقبولة، ومأذونة، وأنّ زيداً كان عالماً، صدوقاً، دعا إلى الرضا، ولو ظفر لوفّى .

فهذه الأوصاف كلّها ثبتت لزيد من خلال الروايات التي صحّ سندها.

وهناك روايتان قد صحّ سندهما عند الأكثر وهما: الرواية الأُولى، والرواية الحادية والعشرون، فإنّ صحّة سندهما تتوقّف على قبول قاعدة أصحاب الإجماع، وقد قبلها الأكثر، وفي الروايتين وخصوصاً الحادية والعشرين فقرات تدلّ على جلالة زيد وعظمته، وصحّة طريقه وجهاده، بل وهناك ذمّ شديد لخاذله .

نعم، يبقى هنا إشكال وهو:

كيف نثبت خصوصيّات هذه الروايات لزيد مع أنّها معارضة بمثلها من روايات الذمّ؟

وبعبارة أخرى: لماذا اثبتنا خصوصيّات روايات المدح لزيد ولم نثبت له خصوصيّات روايات الذم التي سيأتي أنّ بعضها صحيحة السند أيضاً؟

الجواب عن هذا الإشكال لعلّه اتّضح للقارئ الكريم، مع ذلك سوف نؤخّر الجواب عنه إلى أن نصل إلى عرض روايات الذمّ، ونقاشها متناً وسنداً.

الفصل السادس

عرض روايات الذمّ لزيد بن علي(عليه السلام)

المبحث الأوّل

عرض روايات الذمّ
التي رويت عن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام)

الرواية الأُولى: رواية الكليني عن أبان

عن الكليني في الكافي، قال: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان، قال: أخبرني الأحول: «أنّ زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام) بعث إليه، وهو مستخف، قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إن طرقك طارق منّا أتخرج معه؟

قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه.

قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي.

قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك.

قال: فقال لي: أترغب بنفسك عنّي؟

قال: قلت له: إنّما هي نفس واحدة، فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناج، والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجّة في الأرض، فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء.

قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان، فيلقمني البضعة السمينة، ويبرّد لي اللقمة الحارّة حتّى تبرد، شفقة عليّ ولم يشفق عليّ من حرّ النار؟! إذاً أخبرك بالدين ولم يخبرني به!

فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله، فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبالِ أن أدخل النار.

ثمّ قلت له: جعلت فداك، أنتم أفضل أم الأنبياء؟

قال: بل الأنبياء .

قلت: يقول يعقوب ليوسف: ﴿يا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً﴾[1] لِمَ لَم يخبرهم حتّى كانوا لا يكيدونه، ولكن كتمهم ذلك، فكذا أبوك كتمك؛ لأ نّه خاف عليك.

قال: فقال: أما والله، لأن قلت ذلك، لقد حدّثني صاحبك بالمدينة أنّي أقتل وأصلب بالكناسة، وأنّ عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي، فحججت، فحدّثت أبا عبدالله(عليه السلام) بمقالة زيد، وما قلت له، فقال لي: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله، ومن فوق رأسه، ومن تحت قدميه، ولم تترك له مسلكاً يسلكه»[2].

الرواية الثانية: رواية الكليني عن موسى بن بكر بن داب

عن الكليني في الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن الجارود، عن موسى بن بكر بن داب، عمّن حدّثه، عن أبي جعفر(عليه السلام): «أنّ زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام) دخل على أبي جعفر محمّد بن علي، ومعه كتب من أهل الكوفة، يدعونه فيها إلى أنفسهم، ويخبرونه باجتماعهم، ويأمرونه بالخروج، فقال له أبو جعفر(عليه السلام): هذه كتب ابتداء منهم، أو جواب ما كتب به إليهم، ودعوتهم إليه؟

فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بحقّنا، وبقرابتنا من رسول الله(صلى الله عليه وآله)، ولما يجدون في كتاب الله عزّ وجلّ، من وجوب مودّتنا، وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والضنك والبلاء.

فقال له أبو جعفر(عليه السلام): إنّ الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ، وسنّة أمضاها في الأوّلين، وكذلك يجيريها في الآخرين، والطاعة لواحد منّا، والمودّة للجميع، وأمر

---

[1] سورة يوسف: ٥ .

[2] الكافي ١ : ١٧٤، كتاب الحجّة ح٥، الاحتجاج ٢ : ١٤٠، بحار الأنوار ٤٦ : ١٨٠ .

الله يجري لأوليائه بحكم موصول، وقضاء مفصول، وحتم مقضيّ، وقدر مقدور، وأجل مسمّى لوقت معلوم، فلا يستخفّنّك الذين لا يوقنون، إنّهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً، فلا تعجل ، فإنّ الله لا يعجل لعجلة العباد، ولا تسبقنّ الله فتعجزك البليّة فتصرعك.

قال: فغضب زيد عند ذلك، ثمّ قال: ليس الإمام مِنّا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبّط عن الجهاد، ولكن الإمام منّا من منع حوزته، وجاهد في سبيل الله حقّ جهاده، ودفع عن رعيّته، وذبّ عن حريمه.

قال أبو جعفر(عليه السلام): هل تعرف يا أخي من نفسك شيئاً ممّا نسبتها إليه، فتجيء عليه شاهداً من كتاب اللّه، أو حجّة من رسول الله(صلى الله عليه وآله)، أو تضرب به مثلا، فإنّ الله «عزّ وجلّ» أحلّ حلالاً، وحرّم حراماً، وفرض فرائض، وضرب أمثالاً، وسنّ سنناً، ولم يجعل الإمام القائم بأمره شبهة في ما فرض له من الطاعة أن يسبقه بأمر قبل محلّه، أو يجاهد فيه قبل حلوله، وقد قال الله «عزّ وجلّ» في الصيد: (لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ)[1] أفقتل الصيد أعظم أم قتل النفس التي حرّم اللّه، وجعل لكلّ شيء محلاًّ، إلى أن قال(عليه السلام):

فجعل لكلّ شيء أجلاً، ولكلّ أجل كتاباً، فإن كنت على بيّنة من ربّك، ويقين من أمرك، وتبيان من شأنك، فشأنك، وإلاّ فلا ترومنّ أمراً أنت منه في شكّ وشبهة، ولا تتعاط زوال ملك لم تنقض آكله، ولم ينقطع مداه، ولم يبلغ الكتاب أجله، فلو قد بلغ مداه، وانقطع آكله، وبلغ الكتاب أجله، لانقطع الفصل، وتتابع النظام، ولأعقب الله في التابع والمتبوع الذلّ والصغار، أعوذ بالله من إمام ضلّ عن وقته، فكان التابع فيه أعلم من المتبوع، أتريد يا أخي، أن تحيي ملّة قوم قد كفروا بآيات الله، وعصوا رسوله، واتّبعوا أهوائهم بغير هدى من الله، وادّعوا الخلافة بلا برهان من الله، ولا

[1] سورة المائدة: ٩٥.

عهد من رسوله، أعيذك بالله يا أخي، أن تكون غداً المصلوب بالكناسة، ثمّ ارفضت عيناه، وسالت دموعه، ثمّ قال: الله بيننا وبين من هتك سترنا، وجحدنا حقّنا، وأفشى سرّنا، ونسبنا إلى غير جدّنا، وقال فينا ما لم نقله في أنفسنا»[١].

الرواية الثالثة: رواية الكشّي عن مؤمن الطاق

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسى، عن يونس، عن إسماعيل بن عبد الخالق، قال: «كنت عند أبي عبدالله(عليه السلام) ليلاً، فدخل عليه الأحول، فدخل به من التذلّل والاستكانة أمر عظيم، فقال له أبو عبدالله(عليه السلام): ما لك؟ وجعل يكلّمه حتّى سكن، ثمّ قال له: بِمَ تخاصم الناس؟ فأخبره بما يخاصم الناس، ولم أحفظ منه ذلك، فقال أبو عبدالله(عليه السلام): خاصمهم بكذا وكذا.

وذكر أنّ مؤمن الطاق، قيل له: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبدالله؟

قال: قال زيد بن علي: يا محمّد بن علي، بلغني أنّك تزعم: أنّ في آل محمّد إماماً مفترض الطاعة؟

قال: قلت: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم.

فقال: وكيف، وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارّة فيبرّدها بيده، ثمّ يلقمنيها، أفترى أنّه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة، ولا يشفق عليّ من حرّ النار؟!

قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة، لا والله فيك المشيّة.

فقال أبو عبدالله(عليه السلام): أخذته من بين يديه ومن خلفه فما تركت له مخرجا»[٢].

---

[١] الكافي ١: ٣٥٦، كتاب الحجّة ح: ١٦، بحار الأنوار ٤٦: ٢٠٣، مدينة المعاجز ٥: ٨٦.

[٢] رجال الكشّي ٢: ٤٢٤ رقم [٣٢٨].

الرواية الرابعة: رواية الكشّي عن مؤمن الطاق

عن رجال **الكشّي**، قال: حدّثني **محمّد بن** مسعود، قال: حدّثني إسحاق **بن محمّد** البصري، قال: حدّثني أحمد **بن** صدقة الكاتب الأنباري، **عن أبي مالك الأحمسي**، قال: حدّثني **مؤمن** الطاق، واسمه **محمّد بن علي بن** النعمان أبو جعفر الأحول، قال: «**كنت عند أبي عبد**الله(عليه السلام)، **فدخل زيد بن علي**، **فقال لي**: **يا محمّد ابن علي**، أنت الذي **تزعم** أنّ في آل **محمّد** إماماً مفترض الطاعة؟

قال: قلت: ...»[1] إلى آخر الحديث **المتقدّم**.

الرواية الخامسة: رواية الكشّي عن أبي الصباح الكناني

عن رجال **الكشّي**، قال: **محمّد بن** مسعود، قال: **كتب** إليّ **الشاذاني**، قال: حدّثنا الفضل، قال: حدّثني **علي بن** الحكم وغيره، **عن أبي** الصباح **الكناني**، قال: «جاءني **سدير**، **فقال لي**: إنّ **زيداً** تبرّأ منك.

قال: **فأخذت على ثيابي**، قال: وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً.

قال: **فأتيته**، **فدخلت** عليه وسلّمت **عليه**، **فقلت** له: يا أبا الحسين، **بلغني** أنّك قلت: الأئمّة أربعة، ثلاثة مضوا، والرابع هو القائم.

قال **زيد**: هكذا قلت.

قال: **فقلت لزيد**: هل **تذكر** قولك **لي بالمدينة** في حياة **أبي جعفر**(عليه السلام)، وأنت **تقول**: إنّ الله **تعالى** قضى في **كتابه** أنّ **من** قتل مظلوماً **فقد** جعلنا لوليّه سلطاناً، وإنّما الأئمّة ولاة الدم، وأهل الباب، وهذا أبو جعفر الإمام، **فإن** حدث به حدث، **فإنّ** فينا خلفاً، وقال: **كان يسمع منّي** خطب أمير **المؤمنين**(عليه السلام)، وأنا أقول: **فلا تعلّموهم فهم أعلم** منكم.

---

[1] نفس المصدر ٢: ٤٢٥ رقم [٣٢٩].

فقال لي: أما تذكر هذا القول؟

فقلت: بلى فإنّ منكم من هو كذلك.

قال: ثمّ خرجت من عنده، فتهيّأت وهيّأت راحلة، ومضيت إلى أبي عبدالله(عليه السلام)، ودخلت عليه، وقصصت عليه ما جرى بيني وبين زيد.

فقال: أرأيت لو أنّ الله تعالى ابتلى زيداً فخرج مِنّا سيفان آخران بأيّ شيء يعرف أيّ السيوف سيف الحقّ، والله ما هو كما قال، لأن خرج ليقتلن.

قال: فرجعت فانتهيت إلى القادسيّة فاستقبلني الخبر بقتله، رحمه اللّه»[١] .

الرواية السادسة: رواية الكشّي عن أبي الصباح الكناني

عن رجال الكشّي، قال: علي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثنا أبو محمّد الفضل ابن شاذان، قال: حدّثني علي بن الحكم باسناده، هذا الحديث بعينه[٢] .

يعني الحديث السابق.

الرواية السابعة: رواية الصدوق عن أبي نضرة

عن عيون أخبار الرضا(عليه السلام) للشيخ الصدوق، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدّثنا الحسين بن إسماعيل، قال: حدّثنا أبو عمرو سعيد ابن محمّد بن نصر القطّان، قال: حدّثنا عبيدالله بن محمّد السلمي، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرحيم، قال: حدّثنا محمّد بن سعيد بن محمّد، قال: حدّثنا العبّاس ابن أبي عمرو، عن صدقة بن أبي موسى، عن أبي نضرة، قال: «لما احتضر أبو جعفر محمّد بن علي الباقر(عليه السلام) عند الوفاة، دعا بابنه الصادق(عليه السلام) ليعهد إليه عهداً، فقال له أخوه زيد بن علي(عليه السلام): لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين(عليهما السلام)لرجوت أن لا تكون أتيت منكراً.

---

[١] رجال الكشّي ٢: ٦٣٩ [٦٥٦]، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٤.

[٢] نفس المصدر ٢: ٦٤٠ [٦٥٧].

فقال له: يا أبا الحسين، إنّ الأمانات ليست بالتمثال، ولا العهود بالرسوم، وإنّما هي أمور سابقة عن حجج الله «عزّ وجلّ»، ثمّ دعا بجابر بن عبدالله، فقال له: يا جابر، حدّثنا بما عاينت من الصحيفة، فقال له جابر: نعم، يا أبا جعفر، دخلت على مولاتي فاطمة بنت رسول الله(صلى الله عليه وآله) لاهنّئها بمولودها الحسين(عليه السلام)، فإذا بيديها صحيفة بيضاء من درّة، فقلت لها: يا سيّدة النساء، ما هذه الصحيفة التي أراها معك؟

قالت: فيها أسماء الأئمّة من ولدي.

قلت لها: ناوليني لأنظر فيها.

قالت: يا جابر، لولا النهي لكنت أفعل، لكنّه قد نهي أن يمسّها إلاّ نبيّ أو وصيّ نبيّ أو أهل بيت نبيّ، ولكنّه مأذون لك أن تنظر إلى باطنها من ظاهرها.

قال جابر: فإذا أبو القاسم محمّد بن عبدالله المصطفى، أمّه آمنة، أبو الحسن علي بن أبي طالب المرتضى، أمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أبو محمّد الحسن بن علي البرّ، أبو عبدالله الحسين بن علي التقيّ، أمّهما فاطمة بنت محمّد، أبو محمّد علي بن الحسين العدل، أمّه شهربانو بنت يزدجرد، أبو جعفر محمّد بن علي الباقر، أمّه أمّ عبدالله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب(عليه السلام)، أبو عبدالله جعفر بن محمّد الصادق، وأمّه فروة بنت القاسم بن محمّد بن أبي بكر، أبو إبراهيم موسى بن جعفر، أمّه جارية اسمها حميدة المصفاة، أبو الحسن علي بن موسى الرضا، أمّه جارية اسمها نجمة، أبو جعفر محمّد بن علي الزكّي، أمّه جارية اسمها خيزران، أبو الحسن علي بن محمّد بن الأمين، أمّه جارية اسمها سوسن، أبو محمّد الحسن بن علي الرفيق، أمّه جارية اسمها سمانه، وتكنّى أمّ الحسن، أبو القاسم محمّد بن الحسن، هو حجّة الله القائم، أمّه جارية، اسمها نرجس، صلوات الله عليهم أجمعين»[١].

---

[١] عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ١ : ٤٧ ، الباب السادس ح:١ ، كمال الدين: ٣٥٠، الاحتجاج ٢ : ١٣٦ ، بحار الأنوار ٣٦: ١٩٣.

الرواية الثامنة: رواية النعماني عن أبي الصباح

عن كتاب الغيبة للنعماني، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، قال: حدّثنا عبيس بن هشام، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن [أبي] المغيرة، عن أبي الصباح، قال: دخلت على أبي عبدالله(عليه السلام)، فقال لي: ما ورائك؟

فقلت: سرور من عمّك زيد، خرج يزعم أنّه ابن سبيّة، وهو قائم هذه الأمّة، وأنّه ابن خيرة الإماء.

فقال: كذب، ليس هو كما قال، إن خرج قتل»[1].

الرواية التاسعة: رواية النعماني عن داود بن كثير الرقّي

عن كتاب الغيبة للنعماني، قال: أخبر سلامة بن محمّد، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن عمر المعروف بالحاجي، قال: حدّثنا حمزة بن القاسم العلوي العبّاسي الرازي، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد الحسني، قال: حدّثنا عبيد بن كثير، قال: حدّثنا أبو أحمد بن موسى الأسدي، عن داود بن كثير الرقّي، قال: «دخلت على أبي عبدالله جعفر بن محمّد(عليه السلام) بالمدينة، فقال لي: ما الذي أبطأ بك يا داود عنّا؟

فقلت: حاجة عرضت بالكوفة.

فقال: من خلّفت بها؟

فقلت: جعلت فداك، خلّفت بها عمّك زيداً، تركته راكباً على فرس، متقلّداً سيفاً، ينادي بأعلى صوته: سلوني قبل أن تفقدوني، فبين جوانحي علم جمّ، قد عرفت الناسخ والمنسوخ، والمثاني والقرآن العظيم، وأنّي العلم بين الله وبينكم.

فقال لي: يا داود، لقد ذهبت بك المذاهب، ثمّ نادى: يا سماعة بن مهران، إيتني

[1] الغيبة للنعماني: ٢٢٩، بحار الأنوار ٥١: ٤٢.

بسلّة الرطب، فأتاه بسلّة فيها رطب، فتناول منها رطبة فأكلها، واستخرج النواة من فيه، فغرسها في الأرض، ففلقت وأنبتت وأطلعت وأغدقت، فضرب بيده يسرة من غدق فشقّها، واستخرج منها رقّا أبيض ففضعه ودفعه إليّ، وقال: إقرأه، فقرأته، وإذا فيه سطران، السطر الأوّل: لا إله إلا الله محمّد رسول الله ، والثاني: إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض، منها أربعة حرم، ذلك الدين القيّم، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الحسن بن علي، الحسين بن علي، علي بن الحسين، محمّد بن علي، جعفر بن محمّد، موسى بن جعفر، علي بن موسى، محمّد بن علي، علي بن محمّد، الحسن بن علي، الخلف الحجّة .

ثمّ قال: يا داود، أتدري متى كتب هذا في هذا؟

قلت: الله أعلم ورسوله وأنتم.

فقال: قبل أن يخلق آدم بألفي عام»[1] .

الرواية العاشرة: رواية الجوهري عن داود الرقّي

عن مقتضب الأثر لأحمد بن عيّاش الجوهري، قال: ومن أعجب الروايات في أعداد الأئمّة(عليهم السلام) واسمائهم من طريق المخالفين، ما رووه عن داود الرقّي، عن أبي عبدالله(عليه السلام)، قال: حدّثني أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن محمّد بن مكرم الطلستي، قال: حدّثني أحمد بن موسى الأسدي، عن داود بن كثير الرقّي، قال: «دخلت على جعفر بن محمّد، فقال لي: ما الذي أبطأ بك يا داود عنّا؟

إلى آخر الحديث المتقدّم، ولكن من دون فقرة «زرع النواة و...» وفي آخرها أيضاً: قال: قبل أن يخلق آدم بألفي عام، فأين يتاه بزيد ويذهب به؟! إنّ أشدّ الناس

---

[1] الغيبة للنعماني: ٨٧، باب: ما روي أنّ الأئمّة(عليهم السلام) اثنا عشر إماماً، بحار الأنوار ٢٤: ٢٢٤٣ و ٣٦: ٤٠٠، و٤٧: ١٤١، مدينة المعاجز ٢: ٤٦٣.

لنا عداوة وحسداً الأقرب إلينا فالأقرب»[١].

الرواية الحادية عشر: رواية المسعودي عن الباقر(عليه السلام)

عن إثبات الوصيّة للمسعودي، في حديثه عن الإمام الباقر(عليه السلام)، قال: «فلمّا قربت وفاته(عليه السلام) دعا بأبي عبدالله جعفر ابنه(عليه السلام)، فقال: «إنّ هذه الليلة التي وعدت فيها، ثمّ سَلّم إليه الاسم الأعظم، ومواريث الأنبياء والسلاح، وقال له: يا أبا عبدالله، الله الله في الشيعة، فقال أبو عبدالله: والله لا تركتهم يحتاجون إلى أحد، فقال له: إنّ زيداً سيدعو بعدي إلى نفسه، فدعه ولا تنازعه فإنّ عمره قصير» فروي أنّ خروج زيد كان في يوم الأربعاء وقتله في يوم الجمعة، رحمه الله وجدّد الله على قاتله العذاب[٢].

الرواية الثانية عشر: رواية ابن شهر آشوب عن أبي جعفر(عليه السلام)

عن مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب، قال: «وروي أنّ زيد بن علي لمّا عزم على البيعة، قال له أبو جعفر(عليه السلام): يا زيد، إنّ مثل القائم من أهل هذا البيت قبل قيام مهديّهم مثل فرخ نهض عن عشّه من غير أن يستوي جناحاه، فإذا فعل ذلك سقط فأخذه الصبيان يتلاعبون به، فاتّق الله في نفسك أن تكون المصلوب غداً بالكناسة» فكان كما قال[٣].

الرواية الثالثة عشر: رواية الكشّي عن أبي خالد القمّاط

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: كتب إليّ أبو عبدالله، يذكر عن الفضل، قال: حدّثني محمّد بن جمهور القمّي، عن يونس بن عبد الرحمن،

---

[١] مقتضب الأثر: ٣٠، الصراط المستقيم ٢: ١٥٧، كتاب الأربعين للقمّي الشيرازي: ٣٥٦، بحار الأنوار ٤٦: ١٧٤.

[٢] إثبات الوصيّة: ١٨٢، إمامة الباقر (عليه السلام)، الهداية الكبرى للخصيبي: ٢٣٩.

[٣] مناقب ابن شهرآشوب ٤: ٢٠٤، بحار الأنوار ٤٦: ٢٦٣.

عن علي بن رئاب، عن أبي خالد القمّاط، قال: «قال لي رجل من الزيديّة ـ أيّام زيد ـ : ما منعك أن تخرج مع زيد؟

قال: قلت له: إن كان أحد في الأرض مفروض الطاعة، فالخارج قبله هالك، وإن كان ليس في الأرض مفروض الطاعة فالخارج والجالس موسّع لهما، فلم يرد عليّ شيء.

قال: فمضيت من فوري إلى أبي عبدالله(عليه السلام) فأخبرته بما قال لي الزيدي، وبما قلت له ـ وكان متّكئاً فجلس ـ ثمّ قال: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه وشماله، ومن فوقه، ومن تحته، ثمّ لم تجعل له مخرجاً»[1].

الرواية الرابعة عشر: رواية المفيد عن الحسن بن زياد

عن أمالي المفيد، قال: أخبرني أبو غالب أحمد بن محمّد الزرّاري، قال: حدّثنا أبو القاسم حميد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن زياد العطّار، عن أبيه الحسن بن زياد، قال: «لمّا قدم زيد بن علي على الكوفة، دخل قلبي من ذلك بعض ما يدخل، قال: فخرجت إلى مكّة، ومررت بالمدينة، فدخلت على أبي عبدالله(عليه السلام) وهو مريض، فوجدته على سرير مستلقياً عليه، وما بين جلده وعظمه شيء، فقلت: إنّي أحبّ أن أعرض عليك ديني، فانقلب على جنبه، ثمّ نظر إليّ، فقال: يا حسن، ما كنت أحسبك إلاّ وقد استغنيت عن هذا، ثمّ قال: هات.

فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمّداً رسول الله.

فقال(عليه السلام): معي مثلها.

فقلت: وأنا مقرّ بجميع ما جاء به محمّد بن عبدالله(صلى الله عليه وآله).

قال: فسكت.

---

[1] رجال الكشّي ٢: ٧١١ [٧٧٤]، مناقب ابن شهرآشوب ١: ٢٢٣، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٧.

قلت: وأشهد أنّ علياً إمام بعد رسول الله(صلى الله عليه وآله)، فرض طاعته، مَن شكّ فيه كان ضالاً، ومَن جحده كان كافراً.

قال: فسكت.

قلت: وأشهد أنّ الحسن والحسين(عليهما السلام) بمنزلته، حتّى انتهيت إليه(عليه السلام) فقلت: وأشهد أنّك بمنزلة الحسن والحسين ومن تقدّم من الأئمّة، فقال: كُفّ، قد عرفت الذي تريد، ما تريد إلاّ أن أتولاّك على هذا.

قال: قلت: فإذا تولّيتني على هذا فقد بلغت الذي أردت.

قال: قد تولّيتك عليه.

فقلت: جعلت فداك إنّي هممت بالمقام.

قال: ولِمَ؟

قال: قلتُ: إن ظفر زيد وأصحابه فليس أحد أسوأ حالاً عندهم منّا، وإن ظفر بنو أميّة فنحن عندهم بتلك المنزلة.

قال: فقال لي: انصرف، ليس عليك بأس من أولى ولا من أولى»[1].

الرواية الخامسة عشر: رواية أبي حمزة عن موسى بن عطيّة

عن الثاقب في المناقب لأبي حمزة، قال: عن الحسن بن علي بن فضّال، قال موسى بن عطيّة النيسابوري: «اجتمع وفد خراسان من أقطارها، كبارها وعلمائها، وقصدوا داري، واجتمع علماء الشيعة، واختاروا أبا لبابة، وطهمان وجماعة شتّى، وقالوا بأجمعهم: رضينا بكم أن تردوا المدينة فتسألوا عن المستخلَف فيها؛ لنقلّده أمرنا، فقد ذكر أنّ باقر العلم قد مضى، ولا ندري من نصّبه الله بعده من آل الرسول، من ولد علي وفاطمة(عليهم السلام).

ودفعوا إلينا مائة ألف درهم ذهباً وفضّة، وقالوا: لتأتونا بالخبر وتعرّفونا الإمام،

[1] أمالي المفيد: ٣٢، بحار الأنوار ٤٧: ٣٤٨، مدينة المعاجز ٦: ٣٠.

فتطالبوه سيف ذي الفقار والقضيب والخاتم والبردة واللوح الذي فيه تثبت الأئمّة من ولد علي وفاطمة(عليهم السلام)، فإنّ ذلك لا يكون إلاّ عند الإمام، فمن وجدتم ذلك عنده فسلّموا إليه المال .

فحملناه وتجهّزنا إلى المدينة وحللنا بمسجد الرسول(صلى الله عليه وآله) فصلّينا ركعتين، وسألنا من القائم بأمور الناس والمستخلف فيها؟

فقالوا لنا: زيد بن علي وابن أخيه جعفر بن محمّد، فقصدنا زيداً في مسجده، وسلّمنا عليه، فردّ علينا السلام، وقال: من أين أقبلتم؟

قلنا: أقبلنا من أرض خراسان لنعرف إمامنا، ومن نقلّده أمورنا.

فقال: قوموا، ومشى بين أيدينا حتّى دخل داره، فأخرج إلينا طعاماً فأكلنا، ثمّ قال: ما تريدون؟

فقلنا له: نريد أن ترينا ذا الفقار والقضيب والخاتم والبرد واللوح الذي فيه تثبت الأئمّة(عليهم السلام)، فإنّ ذلك لا يكون إلاّ عند الإمام(عليه السلام).

قال: فدعا بجارية له، فأخرجت إليه سفطاً، فاستخرج منه سيفاً في أديم أحمر عليه سجف أخضر، فقال: هذا ذو الفقار، وأخرج إلينا قضيباً، ودعا بدرع من فضّة، واستخرج منه خاتماً وبرداً، ولم يخرج اللوح الذي فيه تثبت الأئمّة(عليهم السلام).

فقال أبو لبابة من عنده: قوموا منّا حتّى نرجع إلى مولانا غداً فنستوفي ما نحتاج إليه، ونوفّيه ما عندنا ومعنا.

فمضينا نريد جعفر بن محمّد(عليه السلام) فقيل لنا: إنّه مضى إلى حائط له، فلمّا لبثنا إلاّ ساعة حتّى أقبل وقال: يا موسى بن عطّية النيسابوري، ويا أبا لبابة، ويا طهمان، ويا أيّها الوافدون من أرض خراسان، إليّ فأقبلوا، ثمّ قال: يا موسى، ما أسوأ ظنّك بربّك وبإمامك، لِمَ جعلت في الفضّة التي معك فضّة غيرها، وفي الذهب ذهباً غيره؟ أردت أن تمتحن إمامك؟ وتعلم ما عنده في ذلك وجملة المال مائة ألف درهم .

ثمّ قال: يا موسى بن عطيّة، إنّ الأرض ومن عليها للّه ولرسوله وللإمام من بعد رسوله، أتيتم عمّي زيداً فأخرج إليكم من السفط ما رأيتم، وقمتم من عنده قاصدين إليّ، ثمّ قال: يا موسى بن عطيّة، يا أيّها الوافدون من خراسان، أرسلكم أهل بلدكم لتعرفوا الإمام، وتطالبوه بسيف الله ذي الفقار، الذي فضّل به رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) ونصر به أمير المؤمنين وأيّده، فأخرج إليكم زيد ما رأيتموه.

ثمّ قال: ثمّ أومي بيده إلى فص خاتم له فقلعه، ثمّ قال: سبحان الله الذي أودع الذخائر وليَّه، والنائب عنه في خليقته، ليريهم قدرته ويكون الحجّة عليهم ...، ثمّ أخرج لنا من وسط الخاتم البردة والقضيب واللوح الذي فيه تثبت الأئمّة(عليهم السلام)»[١] إلى آخر الرواية.

الرواية السادسة عشر: رواية الراوندي عن الباقر(عليه السلام)

عن الخرائج والجرائح للراوندي، قال: وفي رواية أنّ الباقر(عليه السلام)، قال: «سيخرج أخي زيد بعد موتي، ويدعو الناس إلى نفسه، ويخلع جعفراً ابني، ولا يلبث إلاّ ثلاثاً حتى يقتل ويصلب ثمّ يحرق بالنار، ويذرّى في الريح، ويمثّل به مثلة ما مثّل بأحد قبله»[٢].

---

[١] الثاقب في المناقب: ٤١٦، مدينة المعاجز ٦: ٩٧.

[٢] الخرائج والجرائح ١: ٢٧٨، بحار الأنوار ٤٦: ٢٥٢.

المبحث الثاني

عرض روايات **الذمّ** التي رويت **عن زيد** نفسه والتي **تعكس الموقف** السلبي **لزيد** تجاه أهل البيت(**عليهم** السلام)

الرواية الأُولى: رواية كتاب تثبيت الوصيّة المنسوب لزيد

عن كتاب تثبيت الوصيّة المنسوب لزيد بن علي، قال: «فكان علي صلّى الله عليه أحقّ الناس بالله وبرسوله(صلى الله عليه وآله)، وكان إمامهم بعد نبيّهم، وأحقّ الناس بالناس، وأولاهم بهم الحسن والحسين؛ لأ نّهما ذرّية رسول الله(صلى الله عليه وآله) وعقبه، وليس للحسن فضل على الحسين إلاّ درجة الكبر...، فإن قالوا: أيّهما أحقّ؟

فقولوا: الحسن أولاهما بالأمر؛ لأ نّه ليس شيء للحسين إلاّ للحسن مثله، وللحسن ما ليس للحسين من السبق ودرجة الكبر، والقدم مع رسول الله(صلى الله عليه وآله)وعلي وفاطمة(عليها السلام).

فإن قالوا: فمن أولى الناس بعد الحسن؟

فقولوا: الحسين.

فإن قالوا: فمن أولى الناس بعد الحسين؟

فقولوا: آل محمّد(صلى الله عليه وآله) أولادهما، أفضلهم أعلمهم بالدين، الداعي إلى كتاب الله، الشاهر سيفه في سبيل الله، فإن لم يدع منهم داع فهم أئمّة المسلمين في أمرهم وحلالهم وحرامهم أبرارهم وأتقيائهم»[١].

الرواية الثانية: رواية فرات الكوفي عن أبي الجارود

عن تفسير فرات الكوفي، معنعناً عن أبي الجارود، قال «سألت زيد بن علي(عليه السلام) عن هذه الآية (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ بِإِذْنِ اللّهِ)[٢]، قال: «الظالم لنفسه» فيه ما في الناس،

[١] تثبيت الوصيّة: ٤٤.

[٢] سورة فاطر: ٣٢.

و«المقتصد» المتعبد «ومنهم سابق بالخيرات» الشاهر سيفه»[١].

الرواية الثالثة: رواية فرات الكوفي عن أبي يعقوب العبدي

عن تفسير فرات الكوفي، معنعناً، عن أبي يعقوب العبدي، قال: «دخلت على زيد بن علي بن الحسين(عليه السلام) ـ وعنده أصحابه ـ فلمّا نظر إليّ، قال: يا أبا يعقوب، من زعم منكم مِنّا أئمّة مفروض طاعتهم، فهم الغاليون.

قال: قلت: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، مَن قد مات من شيعتكم على هذا الرأي من أهل القرآن، وأهل الخير، وأهل الورع، إنّا براء منهم؟

قال: لا تبرء منهم.

قال: قلت: عافاك الله، ما الذي يحمينا على أمرنا في علي والحسن والحسين(عليهما السلام)، عندك منه برهان؟

قال: نعم، أما تقرأ «يس»؟

قلت: بلى، ثمّ قرأ زيد (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جاءَهَا الْمُرْسَلُونَ)[٢] فمثل الثلاثة الذين ذكرهم الله في هذه الأمّة. مثل علي والحسن والحسين(عليهما السلام)، وهذا الرابع الذي يظهر مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، قال: قلت: فإنّي أرجو أن تكون أنت هو.

قال: ما شاء اللّه[٣].

الرواية الرابعة: رواية فرات الكوفي عن أبي خالد

عن تفسير فرات الكوفي، قال: حدّثنا الحسن بن العبّاس، قال: حدّثنا الحسين

---

[١] تفسير فرات الكوفي: ٣٤٧، ح ٤٧٣.

[٢] سورة يس: ١٣.

[٣] تفسير فرات الكوفي: ٣٥٣، ح٤٧٩.

[الحسن] يعني ابن الحسين، قال: حدّثنا عبدالله بن الحسين بن جمال الطائي، عن أبي خالد، قال: «كنّا عند زيد بن علي(عليه السلام)، فجاءه أبو الخطّاب، قال عبدالله: هو الخطّاب، يكلّمه، فقال له زيد: اتّقِ الله، فإنّي قدمت عليكم وشيعتكم يتهافتون في المباهات، فإنّ رسول الله جدّنا، والمؤمن المهاجر معه أبونا، وزوجته خديجة بنت خويلد جدّتنا، وبنته فاطمة الزهراء أمّنا، فمن أهله إلا من نزل بمثل الذي نزلنا، فالله بيننا وبين من غلا فينا، ووضعنا على غير حدّنا، وقال فينا ما لا نقول في أنفسنا، المعصومون منّا خمسة: رسول الله وعلي والحسن والحسين وفاطمة «عليهم الصلاة والسلام» وأمّا سائرنا أهل البيت فيذنب كما يذنب الناس، ويحسن كما يحسن الناس، للمحسن منّا ضعفي الأجر وللمسيء منّا ضعفين من العذاب؛ لأنّ الله تعالى قال: (يا نِساءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضاعَفْ لَهَا الْعَذابُ ضِعْفَيْنِ)[1] أفترون أنّ رجالنا ليس مثل نسائنا؟! إلاّ أنّا أهل البيت ليس يخلو أن يكون فينا مأمور على الكتاب والسنّة؛ لأنّ الله تعالى قال: (وَجَعَلَها كَلِمَةً باقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)[2] فإذا ضلّ الناس لم يكن الهادي إلاّ منّا، علمنا علماً جهله من هو دوننا، مانعناه في علمنا، ولم يضرّنا ما فارقنا فيه غيرنا ممّا لم يبلغه علمنا، كانت الجماعة أحبّ إليّ من الفرقة، ثمّ الجماعة بعد الفرقة على السيف إلاّ أنّ أمّة محمّد(صلى الله عليه وآله) جالت جولة»[3].

الرواية الخامسة: رواية فرات الكوفي عن علي بن القاسم عن أبيه

عن تفسير فرات الكوفي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن عثمان بن ذليل،

---

[1] سورة الأحزاب: ٣٠.

[2] سورة الزخرف: ٢٨.

[3] تفسير فرات الكوفي: ٤٠٢، ح٥٣٦.

معنعناً، عن علي بن قاسم، عن أبيه، قال «سمعت زيد بن علي يقول: إنّما المعصومون مِنّا خمسة، ألا والله مالهم سادس، وهم الذين نزلت فيهم الآية (إِنَّما يُرِيدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)[١] رسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين «عليهم الصلاة والسلام والتحية والإكرام ورحمة اللّه وبركاته» وأمّا نحن فأهل بيت نرجوا رحمته ونخاف عذابه للمحسنين منّا أجران وعلى المسيء منّا ضعفي العذاب، كما وعد أزواج النبي(صلى الله عليه وآله)»[٢].

الرواية السادسة:[٣] رواية الكشّي عن حنان بن سدير

عن رجال الكشّي، قال: حمدويه، قال: حدّثنا أيوب، قال: حدّثنا حنان بن سدير، قال: كنت جالساً عند الحسن بن الحسين، فجاء سعيد بن منصور ـ وكان من رؤساء الزيديّة ـ فقلت: ما ترى في النبيذ؟ فإنّ زيداً كان يشربه عندنا.

قال: ما أصدّق على زيد أ نّه يشرب مسكراً.

قال: بلى، قد شربه.

قال: فإن كان فعل، فإنّ زيداً ليس نبيّ ولا وصيّ نبيّ، إنّما هو رجل من آل محمّد(صلى الله عليه وآله) يخطئ ويصيب»[٤].

الرواية السابعة: رواية الكشّي عن بكار بن أبي بكر

عن رجال الكشّي، قال: حدّثني علي بن محمّد بن قتيبة القتيبي، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني أبي، عن محمّد بن جمهور، عن بكار بن أبي بكر

---

[١] سورة الأحزاب: ٣٣.

[٢] تفسير فرات الكوفي: ٣٣٩، ح ٤٦٤.

[٣] هذه الرواية ليست هي عن أهل البيت(عليهم السلام) وليست هي عن زيد، وأدرجناها هنا باعتبار أ نّها ليست عن أهل البيت(عليهم السلام) لأجل هذا السبب فقط، وإلاّ فإدراجها هنا مسامحة واضحة.

[٤] رجال الكشّي: ٤٩٩ [٤٢٠]، بحار الأنوار ٤٦: ١٩٣.

الحضرمي، قال: دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي ـ وكان علقمة أكبر من أبي ـ فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكان بلغهما أنّه قال: ليس الإمام مِنّا مَن أرخى عليه ستره، إنّما الإمام من شهر سيفه، فقال له أبو بكر ـ وكان أجرأهما ـ : «يا أبا الحسين، أخبرني عن علي بن أبي طالب(عليه السلام) أكان إماماً وهو مرخي عليه ستره؟ أو لم يكن إماماً، حتّى خرج وشهر سيفه؟

قال: وكان زيد يبصر الكلام، قال: فسكت فلم يجبه، فردّ عليه الكلام ثلاث مرّات، كلّ ذلك لا يجيبه بشيء .

فقال له أبو بكر: إن كان علي بن أبي طالب إماماً، فقد يجوز أن يكون بعده إمام مرخي عليه ستره، وإن كان علي لم يكن إماماً، وهو مرخي عليه ستره، فأنت ما جاء بك ههنا؟!

قال: فطلب إلى علقمة أن يكفّ عنه فكفّ»[1] .

الرواية الثامنة: رواية الكشّي عن الفضل عن أبيه

عن رجال الكشّي، قال: محمّد بن مسعود، قال كتب إليّ الشاذاني أبو عبدالله، يذكر عن الفضل، عن أبيه، مثله سواء[2] .

---

[1] رجال الكشّي ٢ : ٧١٤ [٧٨٨]، مناقب ابن شهرآشوب ١ : ٢٢٣، بحار الأنوار ٤٦ : ١٩٧.

[2] نفس المصدر ٢ : ٧١٦.

الفصل السابع

البحث السنديّ والدلاليّ لروايات الذمّ

المبحث الأوّل

البحث السنديّ والدلاليّ
لروايات الذمّ التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام)

تقدّم عند الكلام حول روايات المدح بحثان:

الأوّل: البحث الدلالي وإثبات تواتر مدح زيد.

الثاني: البحث السندي لإثبات الروايات التي صحّ سندها من أجل إثبات خصوصيّاتها لزيد. وقد تقدّم سؤالان:

السؤال الأوّل: كيف أثبتنا مدح زيد بالتواتر مع معارضة روايات الذمّ الكثيرة؟

السؤال الثاني: كيف أثبتنا خصوصيّات روايات المدح التي صحّ سندها مع وجود روايات ذمّ صحّ سندها أيضاً؟

فسنسلّط البحث على روايات الذمّ في هذين الجانبين؛ لنرى هل يوجد في روايات الذمّ روايات صحيحة السند بحيث لا يمكننا التمسّك بروايات المدح الصحيحة لإثبات خصوصيّة هذه الروايات لزيد؟ وهل تصلح روايات الذمّ لمعارضة روايات المدح بحيث تمنع تحقّق التواتر؟ أم أنّها قابلة للجمع مع روايات المدح ولا يوجد تعارض لثبوت تواتر مدح زيد؟

وعند تمام البحث ستتضح الأجوبة عن جميع هذه الاسئلة إن شاء الله.

الرواية الأولى: رواية أبان

سند الرواية: الكلام عن أبان، وهو أبان بن عثمان الأحمر:

قال النجاشي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي مولاهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة، وقد أخذ عنه أهلها ...، وأكثروا الحكاية عنه»[١].

قال الشيخ في الفهرست: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي، أبو عبدالله مولاهم،

---

[١] رجال النجاشي: ١٣ [٨].

أصله كوفي ... ، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى(عليهما السلام)»[١] .

قال الكشّي «إنّه من الناووسيّة»[٢] .

وعدّه الكشّي في موضع آخر من رجاله ضمن الستّة الذين أجمعت العصابة على تصحيحهم[٣] .

قال العلاّمة في الخلاصة ـ بعد أن ذكر إجماع الكشّي ـ : «والأقرب عندي قبول روايته ، وإن كان فاسد المذهب ، للإجماع المذكور»[٤] .

وذكره ابن داود في القسم الثاني من رجاله[٥] .

وقال صاحب منتقى الجمان : «حديثه معتمد صحيح»[٦] .

قال السيّد التفرشي في النقد ـ بعد أن نقل أقوال الرجاليين فيه ـ : «وقال المحقّق في المعتبر ـ في أوصاف المستحقّين من الزكاة ـ : إنّ في أبان بن عثمان ضعفاء»، ثمّ قال السيّد التفرشي : «وبالجملة : الأقوى ما نقلناه من الخلاصة»[٧] .

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف : «وقبول قوله قويّ»[٨] .

قال الشيخ الخاقاني في رجاله : «إنّ الجارح له ابن فضال، فإنّه قال فيه : إنّه ناووسي ، وعدم اعتبار جرحه لظهور خلافه أو تبيّنه ...، لكثير من الروايات القاضية بعدم ثبوت هذا الجرح ، مثل كونه من أصحاب الكاظم(عليه السلام) وكثرة روايته عنه ، مع أنّ الناووسيّة هم الذين وقفوا على الصادق(عليه السلام) وأنّه لم يفرّق أحد بينها وبين روايته

---

[١] فهرست الطوسي: ٥٩ [٦٢].

[٢] رجال الكشّي ٢: ٦٤١.

[٣] نفس المصدر ٢: ٦٧٣.

[٤] خلاصة الأقوال: ٧٤.

[٥] رجال ابن داود: ٢٢٦ [٣]، القسم الثاني.

[٦] منتقى الجمان ٢: ٥٢٠.

[٧] نقد الرجال ١: ٤٦ [٢٢].

[٨] طرائف المقال ١: ٣٩٣ [٣٠٨٧].

عن الصادق(عليه السلام)، وأنّه ترحّم عليه في موضعين من الفهرست ـ كما في التعلقية ـ فإنّه يعطي عدم كونه من الناووسيّة عنده، ويؤيّد روايته أنّ الأئمّة اثنا عشر»، ثمّ ذكر الشيخ الخاقاني عدّة قرائن أخرى، ثمّ قال: «فلعلّ الثابت كونه من القادسية»[1].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر هل أنّه من الناووسية أو القادسية؟ ـ : «والظاهر أنّ الصحيح هو الأخير، وقد حرف وكتب: وكان من الناووسية»، ثمّ قال السيّد الخوئي: «قال العلاّمة في الفائدة الثامنة من خاتمة الخلاصة في بيان طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري: إنّ أبان بن عثمان فطحي، أقول: لم يعلم منشأ ذلك...، ومن المطمأن به أنّ هذا سهو من العلاّمة، فإنّه لم يسبقه في ذلك غيره» ثمّ قال السيّد الخوئي ـ بعد أن نقل إجماع الكشّي ـ : «وهو يكفي في توثيقه، على أنّه وقع في طريق علي بن إبراهيم بن هاشم في التفسير، وقد شهد بأنّ ما وقع فيه من الثقات»[2].

فأبان بن عثمان، ثقة وتعتمد روايته، وعليه فسند هذه الرواية تام ويمكن الاعتماد عليه.

متن الرواية الأُولى: التخلّف عن زيد نجاة والخروج معه هلاك

يستفاد الذم في هذه الرواية من أمرين:

الأمر الأوّل:

إنّ زيداً لا يعرف الإمام الذي تجب طاعته، بل إنكاره لوجود إمام مفترض الطاعة، ويحاجج على عدم وجود هكذا إمام، ولا يخفى بأنّ عدم معرفة الإمام أمر مذموم للغاية، لا سيّما من قبل ابن إمام وأخ إمام وعمّ إمام.

---

[1] رجال الخاقاني: ٢٩٠.

[2] المعجم ١: ١٤٦ [٣٧].

الأمر الثاني:

أقرّ الإمام(عليه السلام) كلام الأحول ومحاججته مع زيد، ومن ضمن كلمات الأحول التي حاجج بها زيد: «فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن للّه حجّة في الأرض فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء» ومن المعلوم أنّ الحجّة كانت قائمة وهي متمثلة بالإمام الصادق(عليه السلام)، فالمتخلّف عن زيد ناج، والخارج معه هالك، فقيام زيد أو ثورته ثورة باطلة، والمشارك فيها هالك، حسب متن هذه الرواية.

قال السيّد الخوئي في المعجم: «أقول: هذه الرواية وإن كانت بحسب السند قويّة إلاّ أنّ دلالتها على قدح زيد تتوقّف على دلالتها على عدم اعتراف زيد بوجود حجّة غيره، وأ نّه لو كان لأخبره أبوه بذلك ، وقد ناظر الأحول (مؤمن الطاق) في ذلك وذكر أنّ عدم إخبار أبيه إيّاه بذلك كان شفقة منه عليه، وهذه فاسدة جزماً.

بيان ذلك: إنّ الأحول كان من الفضلاء المبرزين ، وكان عارفاً بمقام الإمامة ومزاياها، فكيف ينسب إلى السجّاد(عليه السلام) أ نّه لم يخبر زيداً بالإمامة بعده شفقة منه عليه، وهل يجوز إخفاء الإمامة من جهة الشفقة النسبيّة، على أنّ زيداً ـ والعياذ باللّه ـ لو كن بحيث لو أخبره السجّاد(عليه السلام) بالإمامة بعده لم يقبله فهو كان من المعاندين فكيف يمكن أن يكون مع ذلك مورداً لشفقة الإمام(عليه السلام)؟

فالصحيح أنّ الرواية غير ناظرة إلى ذلك ، بل المراد بها أنّ زيداً حيث طلب من الأحول الخروج معه وهو كان من المعاريف، وكان في خروجه معه تقوية لأمر زيد، اعتذر الأحول عن ذلك بأنّ الخروج لا يكون إلاّ مع الإمام وإلاّ فالخارج يكون هالكاً والمتخلّف ناجياً، وحينئذ لم يتمكّن زيد من جوابه بأنّه مأذون من قبل الإمام، وأنّ خروجه بإذنه؛ لأنّه كان من الأسرار التي لا يجوز له كشفها، أجابه بنحو آخر وهو أ نّه عارف بوظيفته وأحكام دينه ، واستدلّ عليه بأ نّه كيف يمكن أن

يخبرك أبي بمعالم الدين ولا يخبرني بها؟ مع كثرة شفقته عليّ، وأشار بذلك إلى أ نّه لا يرتكب شيئاً لا يجوز له، إلاّ أ نّه لم يصرّح بالإذن خوفاً من الانتشار، وتوجّه الخطر إلى الإمام(عليه السلام)، ولكن الأحول لم يفهم مراد زيد، فقال: عدم إخباره كان من شفقته عليك، وأراد بذلك أ نّه لا يجوز لك الخروج بدون إذن الإمام، وقد أخبرني بذلك السجّاد ولم يخبرك بذلك شفقة منه عليك ، فتحيّر زيد في الجواب فقال: واللّه لأن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك بالمدينة أ نّي أقتل وأصلب بالكناسة وأنّ عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي، وأراد بذلك بيان أنّ خروجه ليس لطلب الرئاسة والزعامة، بل هو يعلم بأ نّه يقتل ويصلب فخروجه لأمر لا يريد بيانه. هذا وأنّ الأحول لم يصل إلى ما أراده زيد فحجّ وحدّث أبا عبداللّه(عليه السلام) بالقصّة، وأمّا قول أبي عبداللّه(عليه السلام): «أخذته من بين يديه ، ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه ولم تترك له مسلكاً يسلكه» فهو لا يدلّ على قدح زيد وإنّما يدلّ على حسن مناظرة الأحول في عدم إجابته زيد في الخروج معه، حيث إنّه لم يكن مأذوناً في ذلك من قبل الإمام(عليه السلام) والمفروض أ نّه لم يكن عالماً بأنّ زيداً كان مأذوناً من قبله، ويؤكّد ما ذكرناه ما في عدّة من الروايات من اعتراف زيد بإمامة أئمّة الهدى(عليهم السلام)»[1] .

ويرد على كلام السيّد الخوئي هذا عدّة أُمور:

الأمر الأوّل :

إنّ كلام السيّد خلاف الظاهر جدّاً، ويتضمن تحميل الألفاظ أكثر من معانيها، بل وخلاف التصريح في بعض الأماكن .

الأمر الثاني:

علّق السيّد الخوئي قدح زيد في هذه الرواية على عدم اعتراف زيد بوجود إمام

---

[1] المعجم ٨ : ٣٦٨ .

حجّة ، وأ نّه لو كان لأخبره السجّاد(عليه السلام)، وقد ناظره الأحول بأنّ أباك لم يخبرك شفقة عليك . فعندنا أمران:

الأوّل: عدم معرفة زيد الحجّة ، وأنّ السجّاد(عليه السلام) لم يخبره.

الثاني: إنّ السجّاد لم يخبر زيداً شفقة عليه.

يقول السيّد الخوئي: وهذا فاسد قطعاً؛ لأ نّه لا يجوز إخفاء الإمامة من جهة الشفقة النسبيّة.

أقول: أولا: أنّ هذا الجواب لو تمّ فهو يرد على تحليل الأحول وتعليله فقط وهو الأمر الثاني، فيبقى الأمر الأوّل تام في ظهوره، ولا إشكال عليه، وهو أنّ زيداً لم يعرف الحجّة وأنّ السجّاد(عليه السلام) لم يخبره .

ثانياً: يمكن أنّ الإمام السجّاد(عليه السلام) لم يخبره شفقة منه عليه، كأن يكون زيد لم يصل إلى درجة من العلم والمعرفة بحيث يتحمّل أمر الإمامة، ويدرك أنّ أباه إمام مفترض الطاعة، وأنّ هذا منصب إلهي ومقام ربّاني، وأنّ أخاه كذلك ، ثمّ ابن أخيه، فلعلّ زيد لم يكن يتحمّل هذا، فينكره إذا علمه، فلم يخبره الإمام شفقة عليه حتّى لا ينحرف، بل تركه إلى أن يصل إلى درجة من العلم والمعرفة بحيث لو عرف مقام الإمامة والحجّة يمكنه أن يقبلها .

الأمر الثالث:

إنّ الإمام الصادق(عليه السلام) أقرّ كلام الأحول هذا، فإذا كان كلام الأحول فاسداً قطعاً ـ كما قال السيّد الخوئي ـ فكيف يقرّه الإمام(عليه السلام)؟ فإذا جوّزنا أ نّه يقرّه على بعض دون بعض فإ نّه يجوز أن يكون كلام الأحول فقط باطلاً أمّا كلام زيد وعدم معرفته بالإمام فيبقى على حاله ، وأنّ الذمّ يفهم منه ، فإنّ ما علّق عليه السيّد الخوئي القدح متحقّق وتامّ ، فالقدح ثابت .

ولكن هذه الفقرة الأُولى في الرواية ، فهي وإن تمّت في دلالتها على الذمّ، إلاّ

أ نّها قابلة للجمع مع روايات المدح بأن تحمل على زمن عدم معرفة زيد للحجّة ويكون عرفه فيما بعد ، لذلك استحقّ المدح .

الأمر الرابع :

يقول السيّد الخوئي : إنّه عندما قال الأحول : بأنّ الخروج لا يكون إلاّ مع الإمام وإلاّ فالخارج يكون هالكاً والمتخلّف ناجياً ، لم يتمكّن زيد من جوابه بأ نّه مأذوناً من قبل الإمام(عليه السلام) ؛ لأ نّه كان من الأسرار ... إلى آخر كلامه(قدس سره).

أقول : كيف عرفنا أنّ زيداً كان مأذوناً؟ وكيف عرفنا أ نّه لم يخبره لأ نّه من الأسرار؟ وكيف عرفنا أنّ زيداً قصد من كلامه أ نّه عارف بوظيفته؟ وكيف عرفنا أ نّه أشار بكلامه أ نّه لا يرتكب شيئاً لا يجوز له ؟

فإنّ هذه تأويلات خلاف الظاهر ، بل خلاف التصريح في بعضها .

الأمر الخامس :

فسّر السيّد الخوئي كلام زيد : بأنّ الصادق(عليه السلام) قال له إنّه يقتل ويصلب ، بأنّ زيداً أراد بذلك بيان أنّ خروجه ليس لطلب الرئاسة والزعامة ، بل هو يعلم بأ نّه يقتل .

فيرد على السيّد الخوئي أنّ تفسيره هذا يتوقّف على معرفة زيد أنّ الإمام الصادق(عليه السلام) الحجّة ، وأ نّه لا ينطق عن الهوى ، واعترافه بذلك ، وهذا ما لم يثبت بعد ، وظاهر هذه الرواية يخالفه.

الأمر السادس :

قال السيّد الخوئي : إنّ تقرير الإمام الصادق(عليه السلام) لا يدلّ على قدح زيد ، وإنّما يدلّ على حسن مناظرة الأحول في عدم إجابته زيد في الخروج معه ، حيث إنّه لم يكن مأذوناً في ذلك من قبل الإمام(عليه السلام) ، والمفروض أ نّه لم يكن عالماً بأنّ زيداً كان مأذوناً من قبله .

ويرد على كلام السيّد الخوئي هذا:

أوّلا: أنّ تقرير الإمام(عليه السلام) لكلّ كلام الأحول ومن ضمنه: أنّ الخارج مع زيد هالك والمتخلّف ناج.

ثانياً: أنّ تخصيص تقرير الإمام(عليه السلام) بحاجة إلى دليل وهو غير موجود.

ثالثاً: أنّ الخروج مع زيد إذا كان موقوفاً على إذن الإمام لكلّ شخص، أو أنّه يتوقّف على العلم بإذن الإمام لزيد لكلّ شخص فهذا واضح البطلان؛ لأنّه قد خرج مع زيد خلق كثير، فهل يتصوّر أنّهم كلّهم مأذونون من قبل الإمام(عليه السلام) أو أنّهم عالمون بإذن الإمام لزيد؟ فإذا كان كذلك فهو خلاف التقيّة أوّلا، وثانياً: إذا كان الكلّ يعلم بذلك فكيف لا يعلمه الأحول وهو من المقرّبين؟!

فالذمّ في هذه الرواية باق على حاله، وهو يعارض روايات المدح وغير قابل للجمع؛ لأنّ الخروج هلالك.

الرواية الثانية: رواية موسى بن بكر بن داب

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسين بن الجارود: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «الحسين بن الجارود، روى عن موسى بن بكر بن دأب»[1].

وقال في موضع آخر: «إنّه مجهول»[2].

الأمر الثاني:

الكلام عن موسى بن بكر بن داب: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

---

[1] المعجم ٦: ٢٢٧ [٣٣٣٨].

[2] نفس المصدر ٨: ٣٦٦، ضمن ترجمة زيد بن علي (عليه السلام).

قال السيّد الخوئي في المعجم: «موسى بن بكر بن داب، روى عمّن حدّثه، عن أبي جعفر(عليه السلام)، وروى عنه الحسين بن جاورد»[١].

وقال في موضع آخر: «إنّه مجهول»[٢].

الأمر الثالث:

الرواية فيها إرسال؛ فإنّ من حدّث عنه موسى بن بكر غير مذكور.

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر هذه الرواية ـ: «الرواية ضعيفة بالإرسال، وبجهالة الحسين بن الجارود وموسى بن بكر»[٣].

متن الرواية: زيد يجهل مقام الإمامة، وقد نهاه الإمام(عليه السلام) عن القيام

يستفاد الذمّ في هذه الرواية من عدّة فقرات:

الفقرة الأُولى: ينهى الإمام الباقر(عليه السلام) زيداً عن العجلة في الخروج، وإجابة رغبة من دعاه للقيام، وقال له: «ولا تسبقنّ اللّه»، يعني أنّ هذا العمل لم يأذن به اللّه تعالى، وإلاّ لو كان من اللّه تعالى لما كان سبقاً للّه تعالى.

الفقرة الثانية: قول زيد: ليس الإمام منّا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبّط عن الجهاد، إلى آخر كلام زيد، وهذه كلمات في غاية الذمّ.

الفقرة الثالثة: قول الإمام الباقر(عليه السلام) لزيد: «هل تعرف من نفسك شيئاً» إلى آخر كلامه(عليه السلام)، فإنّه يكشف عن أنّ زيداً ادّعى الإمامة وهذا غاية في الذمّ.

أما الفقرة الأُولى:

فيمكن الجواب عنها: أنّ القيام في زمن الإمام الباقر(عليه السلام) هو الذي كان سبقاً لأمر اللّه تعالى، وزيد لم يقم في زمن الإمام الباقر(عليه السلام)، وإنّما قام في زمن الإمام الصادق(عليه السلام)ولا دليل على أنّ مطلق القيام سبقاً لأمر اللّه تعالى، بل يفهم أنّ زيداً

---

[١] نفس المصدر ٢٠: ٣١ [١٢٧٦٥].

[٢] نفس المصدر ٨: ٣٦٦، ضمن ترجمة زيد بن علي (عليه السلام).

[٣] نفس المصدر ٨: ٣٦٦.

امتثل أمر الإمام الباقر(عليه السلام) ولم يقم في حينه .

وأما الفقرة الثانية :

فإنّه يمكن أن يقال وبملاحظة المدح المتقدّم: إنّ زيداً تراجع عن رأيه هذا، واعتقد أنّ الإمامة منصب إلهي، وقد تقدّم شبيه كلامه هذا مع الإمام الصادق(عليه السلام) في إحدى روايات المدح المتقدّمة وفيها: أنّ زيداً جاء في اليوم الثاني وتاب عند الإمام الصادق(عليه السلام)، وطلب منه أن يغفر له ويرحمه ، فرحمه وغفر له، فهذه الفقرة وإن كانت واضحة في الذمّ إلاّ أنّها قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها .

أما الفقرة الثالثة :

الكلام عن هذه الفقرة كالكلام عن السابقة.

فالرواية وإن تمّت دلالتها على الذمّ إلاّ أنّها قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها ؛ بأن يحمل الذمّ على زمن معيّن من حياة زيد، ثمّ تاب فاستحقّ المدح .

الرواية الثالثة : رواية مؤمن الطاق «الأحول»

سند الرواية :

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد :

الكلام عن محمّد بن عيسى فقد وقع الاختلاف فيه :

قال النجاشي: «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني(عليه السلام) مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد، أنّه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: من مثل أبي جعفر محمّد بن عيسى، سكن بغداد.

قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان(رحمه الله) يحبّ العبيدي ويثني عليه ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله، وبحسبك هذا الثناء من الفضل(رحمه الله))»[١].

قال الكشّي: «علي بن محمّد القتيبي، قال: كان الفضل يحبّ العبيدي، ويثني عليه ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله»[٢].

ولكن قال الشيخ في الفهرست: «محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف استثناه أبو جعفر محمّد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختصّ برواياته، وقيل. إنّه كان يذهب مذهب الغلاة»[٣].

قال العلاّمة في الخلاصة: «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، مولى أسد بن خزيمة أبو جعفر العبيدي اليقطيني يونسي، اختلف علماؤنا في شأنه» ثمّ ذكر العلاّمة كلام النجاشي والطوسي والكشّي ـ المتقدّم ـ ثمّ قال: «والأقوى عندي قبول روايته»[٤].

قال ابن داود ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «أقول: لا يستلزم عدم الاعتماد على ما تفرّد به محمّد بن عيسى عن يونس الطعن في محمّد بن عيسى؛ لجواز أن يكون العلّة في ذلك أمر آخر كصغر السن المقتضي للواسطة بينهما، فلا تنافي بين قول ابن بابويه وقول مَن عداه»[٥].

قال التفرشي في النقد: «ونقلنا من الشهيد الثاني وغيره ما يدلّ على قدحه»[٦].

---

[١] رجال النجاشي: ٣٣٣ [٨٩٦].

[٢] رجال الكشّي ٢: ٨١٧، رقم [١٠٢١].

[٣] فهرست الطوسي: ٢١٦ [٦١١]الاستبصار ٣: ١٥٦، ح: ٥٦٨.

[٤] خلاصة الأقوال: ٢٤١.

[٥] رجال ابن داود: ٢٧٥ [٤٧٤].

[٦] نقد الرجال ٤: ٢٩٣ [٤٩٧٩].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «اختلط قول علمائنا في شأنه، والأشبه قبول روايته»[1].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ : «إنّك عرفت من النجاشي وثاقة الرجل، بل هو ممّا تسالم أصحابنا على وثاقته وجلالته».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «ولا يعارض ذلك تضعيف الشيخ إيّاه في غير مورد، والوجه في ذلك: أنّ تضعيف الشيخ ـ كما هو صريح كلامه هنا وفي فهرسته ـ مبنيّ على استثناء الصدوق وابن الوليد إيّاه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، والذي يظهر لنا من كلامهما أنّهما لم يناقشا في محمّد بن عيسى بن عبيد نفسه، فإنّما ناقشا في قسمين من روايته وهما:

فيما يرويه صاحب نوادر الحكمة عنه بإسناد منقطع...، وفيما ينفرد بروايته محمّد بن عيسى عن يونس».

ثمّ قال السيّد الخوئي: «فلا معارض للتوثيقات المذكورة»[2].

فتبيّن من مجموع ما تقدّم: «أنّ محمّد بن عيسى ثقة في نفسه، وتقبل روايته إلا في الموردين الذين ذكرهما السيّد الخوئي.

وفي ما نحن فيه فإنّ سند هذه الرواية هو ممّا تفرّد به محمّد بن عيسى عن يونس، فالسند ساقط عن الاعتبار حتّى عند من وثّق محمّد بن عيسى.

متن الرواية: جهل زيد بمقام الإمامة والإمام

يكشف لنا متن هذه الرواية أنّ زيداً لم يعرف بأنّ مقام الإمامة مقام إلهي، وأنّ هناك أئمّة مفترضة طاعتهم، وهذا غاية في الذم.

نعم، هذا المتن وإن دلّ على ذمّ زيد، ولكن بملاحظة روايات المدح التي أثبتت

---

[1] طرائف المقال ١: ٣٥٤ [٢٦٧٠].

[2] المعجم ١٨: ١١٨ [١١٥٣٦].

مدحه بعد مماته، وأنّ هذه الرواية في حياته أمكن أن نقول: إنّ زيداً تراجع عن رأيه هذا، واستقام أمره، لهذا استحقّ المدح من قبل الأئمّة(عليهم السلام) .

الرواية الرابعة: رواية مؤمن الطاق «الأحول»

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن إسحاق بن محمّد البصري، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثانية والعشرين من روايات المدح، ولم تثبت وثاقته، بل الظاهر ضعفه.

الأمر الثاني:

الكلام عن أحمد بن صدقة الكاتب الأنباري: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «إنّه مجهول»[1] .

الأمر الثالث:

الكلام عن أبي مالك الأحمسي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «إنّه مجهول»[2] .

متن الرواية: جهل زيد بمقام الإمامة والإمام

متن هذه الرواية نفس متن الرواية السابقة والكلام عنها كالكلام المتقدّم، فهي قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها .

الرواية الخامسة: رواية أبي الصباح الكناني

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد، وهو الكلام عن الشاذاني، وهو أبو

---

[1] المعجم ٨: ٣٦١.

[2] نفس المصدر ٨: ٣٦٢.

عبدالله، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية السادسة عشر من روايات المدح «القسم الأوّل»، وتقدّم أنّ فيه تفصيل واختلاف، ولكن رجّحنا اعتبار روايته .

فسند هذه الرواية تامّ ومعتبر .

متن الرواية : احتجاج الإمام على زيد أنّه أيّ السيوف سيف الحقّ؟

يستفاد الذمّ في هذه الرواية من فقرتين :

الأُولى: قول زيد: إنّ الأئمّة(عليهم السلام) أربعة ثلاثة مضوا والرابع هو القائم، وهذا يكشف عن جهله بمقام الإمامة والإمام .

الثانية: قول الإمام الصادق(عليه السلام) واحتجاجه على فعل زيد من أ نّه إذا ظهر سيفان آخران كيف يعرف أىّ السيوف سيف الحقّ؟ وأيّ ثورة ثورة حقّ؟ وأيّ إمام مفترض الطاعة ؟ ثمّ يقول الإمام الصادق(عليه السلام): «والله ما هو كما قال، لإن خرج ليقتلن».

أمّا الفقرة الأُولى: فهي وإن دلّت على ذمّ زيد إلاّ أ نّه في حياته، ويمكن أن يتغيّر بعد ذلك، فنحمل المدح المتقدّم في روايات المدح على عاقبة زيد وخاتمته، ونحمل الذمّ على زمن من حياته، وأ نّه تراجع عن رأيه هذا، وعرف الصواب فمدحه أهل البيت(عليهم السلام).

أمّا الفقرة الثانية: فلا يمكن الجمع بينها وبين روايات المدح؛ لأنّ الظاهر أنّ هذا الذمّ في آخر حياته، وأ نّه مات على ذلك ، لقرينتين :

القرينة الأُولى: أنّ الإمام الصادق(عليه السلام) احتجّ على فعل زيد بأ نّه لو ظهر سيفان آخران فكيف يعرف سيف الحقّ؟ وهذا يدلّ على أنّ كلام الإمام(عليه السلام) كان عند قيام زيد الذي قتل فيه.

القرينة الثانية : أنّ الراوي قال : فرجعت فاستقبلني الخبر بقتل زيد.

وهذا يكشف عن أنّ الكلام كان في آخر حياة زيد أيضاً.

فهذه الرواية غير قابلة للجمع مع روايات المدح .

الرواية السادسة : رواية أبي الصباح الكناني

سند الرواية :

الكلام عن سند هذه الرواية في أمر واحد، وهو الكلام عن علي بن محمّد بن قتيبة، وقد تقدّم الكلام عنه في الرواية الثالثة والعشرين من روايات المدح «القسم الأوّل» وتقدّم أ نّه معتبر.

فسند هذه الرواية تامّ ومعتبر.

متن الرواية : احتجاج الإمام على زيد أنّه أيّ السيوف سيف الحقّ؟

متن هذه الرواية نفس متن الرواية المتقدّمة ، والكلام نفس الكلام .

الرواية السابعة : رواية أبي نضرة

سند الرواية :

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور :

الأمر الأوّل :

الكلام عن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني :

قال السيّد البروجردي في الطرائف : «محمّد بن إبراهيم بن إسحاق أبو عبدالله الطالقاني(رحمه الله) روى عنه أبو جعفر «الصدوق» مترضّياً، وهو عن الحسين بن روح «قدّس اللّه روحه» وهو ممّا ينبئ عن حسن حاله واعتقاده، وفي «تعق»[1] جعله من مشايخه، واستظهر أنّ كنيته أبو العبّاس ولقبه المكتب»[2] .

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر رواية عنه ـ : «أقول: في هذه الرواية دلالة واضحة على تشيّع محمّد بن إبراهيم، وحسن عقيدته، وأمّا وثاقته فهي لم تثبت،

---

[1] يعني التعليقة للبهبهاني.

[2] طرائف المقال ١: ١٨١ [٩٨٣].

وليس في ترضّي الصدوق عليه دلالة على الحسن، فضلا عن الوثاقة»[١].

أقول: مع التأمّل في فقرات الرواية وفي زمنها لعلّه يمكن أن يقال: إنّه يمكن الاعتماد عليه.

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين بن إسماعيل: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «الحسن بن إسماعيل الكندي، أبو عبدالله، من مشايخ الصدوق»[٢].

الأمر الثالث:

الكلام عن أبي عمرو سعيد بن محمّد بن نصر القطّان: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن عبيد الله بن محمّد السلمي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس:

الكلام عن محمّد بن عبد الرحيم: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس:

الكلام عن محمّد بن سعيد بن محمّد:

قال منتجب الدين في الفهرست: «مجد الدين محمّد بن سعيد بن محمّد الأسدي، فاضل ورع»[٣].

---

[١] المعجم ١٥: ٢٣٠ [٩٩٦١].

[٢] المعجم ٦: ٢١٧ [٣٣٢١].

[٣] فهرست منتجب الدين: ١٢٠، وعنه: أمل الآمل ٢: ٥٠٢، جامع الرواة ٢: ١١٧، المعجم ١٧: ١١٥ [١٠٨٤٥].

الأمر السابع:

الكلام عن العبّاس بن أبي عمرو: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثامن:

الكلام عن صدقة بن أبي موسى: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر التاسع:

الكلام عن أبي نضرة: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

متن الرواية: جهل زيد بمقام الإمامة

يستفاد الذمّ في هذه الرواية من قول زيد للإمام الباقر(عليه السلام) عند وفاته: إنّ الأفضل أن توصي إليّ كما أوصى الحسن إلى الحسين، فإذا فعلت هذا رجوت أن لا تكون فعلت منكراً، فيجيبه الإمام(عليه السلام) أنّ هذا الأمر من اللّه تعالى وأنّ الأئمّة منصوص عليهم .

ويكشف هذا الأمر عن جهل زيد بمقام الإمامة وشخص الإمام، وهو في غاية الذمّ لمثل زيد على الخصوص .

ولكن يقال: إنّ هذا الكلام وإن دل على ذمّ زيد، ولكنّه قابل للحمل على فترة معيّنة وهي التي كان زيد جاهلا بمقام الإمامة وشخص الإمام فيها، ولكنّه عرف ذلك في ما بعد، فيحمل المدح المتقدّم في روايات المدح على زمن معرفة زيد بالإمامة والإمام، وأنّه مات على ذلك ، وخصوصاً أنّ ما نقله جابر من أسماء الأئمّة(عليهم السلام) قد نقله زيد في أكثر من رواية، كالروايات المتقدّمة عن كفاية الأثر .

فهذه الرواية وإن دلّت على الذمّ إلاّ أنّها قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارض بينهما.

الرواية الثامنة: رواية أبي الصباح

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين:

الأمر الأوّل:

الكلام عن القاسم بن محمّد بن الحسن:

قال العلاّمة في إيضاح الاشتباه: «القاسم بن محمّد بن الحسن بن خازن، بالخاء المعجمة والزاي»[١].

الأمر الثاني:

الكلام عن علي بن أبي المغيرة:

قال النجاشي في ترجمة ابنه الحسن: «الحسن بن علي بن أبي المغيرة، الزبيدي الكوفي، ثقة هو وأبوه، روى عن أبي جعفر، وأبي عبدالله، وهو يروي كتاب أبيه عنه»[٢].

قال الشيخ: «علي بن أبي المغيرة، الزبيدي الأزرق»[٣].

وقال في مكان آخر: «علي بن أبي المغيرة حسّان الزبيدي، أسند عنه»[٤].

وقال أيضاً: «علي بن أبي المغيرة الزبيدي الأزرق، كوفي»[٥].

قال العلاّمة في الخلاصة: «علي بن أبي المغيرة، ثقة»[٦].

وكذا وثّقه ابن داود في رجاله[٧].

---

[١] إيضاح الاشتباه: ٢٥٦ [٥٢٦].

[٢] رجال النجاشي: ٤٩ [١٠٦]في ترجمة ابنه الحسن.

[٣] رجال الطوسي: ١٤٢ [١٥٣٠].

[٤] نفس المصدر : ٢٤٤ [٣٣٨٣].

[٥] نفس المصدر : ٢٦٧ [٣٨٣١].

[٦] خلاصة الأقوال: ١٠٦.

[٧] رجال ابن داود: ١٣٥ [١٠١٦].

قال السيّد التفرشي في النقد ـ بعد أن ذكر توثيق العلاّمة وابن داود ـ : «وكأنّهما أخذا توثيقه من كلام النجاشي، عند ترجمة الحسن بن علي بن أبي المغيرة، حين قال: «ثقة هو وأبوه» وهذه العبارة ليست نصّاً في توثيقه، ولم أجد في كتب الرجال ما يدلّ على توثيقه»[1].

قال السيّد علي البروجردي في الطرائف: «وفي «تعق»[2] أنّ توثيق الخلاصة ورجال ابن داود من كلام النجاشي، ولا دلالة فيه عليه، بل الظاهر عندي اختصاصه بالابن، أقول: وفيه نظر يظهر بالملاحظة»[3].

قال السيّد الخوئي: «وقد وثّقه العلاّمة من الباب «١» من حروف العين، من القسم الأوّل، وابن داود من القسم الأوّل، فإن كان منشأ توثيقهما هو فهم التوثيق من عبارة النجاشي في ترجمة ابنه الحسن، فيأتي الكلام عليه، وإن كان المنشأ أمر آخر، فهو مجهول لنا ولا يمكننا الاعتماد على توثيقهما المبنيّ على ا لحدس والاجتهاد، فالعبرة باستفادة التوثيق من كلام النجاشي، قال النجاشي: «الحسن بن علي بن أبي المغيرة الزبيدي الكوفي، ثقة هو وأبوه، روى من أبي جعفر وأبي عبدالله(عليهما السلام)، وهو يروي كتاب أبيه عنه، وله كتاب مفرد» وقد يستفاد من هذا الكلام توثيق الابن والأب كليهما، لكنّه يتوقّف على أن يكون الواو في جملة «وأبوه» عاطفة، وأن يرجع الضمير في كلمة روى إلى الحسن، وهذا لا يصحّ، فإنّه مضافاً إلى عدم ملائمة ذلك لقوله «وهو يروي كتاب أبيه» أنّ الحسن لا يمكن أن يروي عن الباقر(عليه السلام)، والوجه في ذلك: أنّ راوي كتاب الحسن هو عبيدالله بن نهيك، إمّا بلا واسطة، كما ذكره الشيخ، أو بواسطة سعيد بن صالح، كما ذكره النجاشي، وعبيد الله بن نهيك من مشايخ حميد بن زياد المتوفّى سنة «٣١٠» ولا يمكن روايته عن

---

[1] نقد الرجال ٣: ٢٢٥ [٣٤٩٤].

[2] تعليقة البهبهاني.

[3] طرائف المقال ١: ٥٢٩ [٤٩١٨].

أصحاب الباقر(عليه السلام)بلا واسطة ولا بواسطة واحدة، إذن فتعيّن أن يرجع الضمير إلى الأب، فتكون جملة «وأبوه روى» مستأنفة، فلا دلالة فيها على توثيق علي بن أبي المغيرة»[1].

أقول: لم يُعبِّر أحد من الرجاليين: أنّ فلان بن فلان ثقة هو، فتأمّل.

فسند هذه الرواية لا يمكن الاعتماد عليه بالقاسم بن محمّد بن الحسن على أقلّ تقدير.

متن الرواية: تكذيب الإمام لزيد وأنّه إن خرج قتل

يستفاد الذمّ في هذه الرواية من فقرتين:

الأُولى: ادّعاء زيد أ نّه قائم هذه الأمّة.

الثانية: قول الإمام الصادق(عليه السلام) «كذب، ليس هو كما قال، لإن خرج ليقتلن».

هذه الرواية وإن تمّت دلالتها على الذمّ، إلاّ أنّ الظاهر منها أ نّها قبل خروج زيد؛ لأنّ فيها «لإن خرج ليقتلن» يعني أ نّه لم يخرج بعد، وأنّ قوله الذي هو كذب كان قبل خروجه، إذن يمكن أ نّه تغيّر، وغيّر رأيه هذا، وعرف أو اعترف بالحقيقة فاستحقّ المدح.

فهذه الرواية قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها.

الرواية التاسعة: رواية داود بن كثير الرقّي

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي الحسن علي بن عمر المعروف بالحاجي:

الذي يبدو أنّ هذا متّحد مع أبي الحسن علي بن عمر الأعرج؛ لأنّ الأخير روى

---

[1] المعجم ١٢: ٢٦٦ [٧٨٨٥].

عنه ابن نهيك، كما سيأتي عن فهرست الشيخ، الذي هو من مشايخ حميد بن زياد المتوفّى سنة «٣١٠»[١]، فيكون علي بن عمر الأعرج قد عاش في النصف الثاني من القرن الثالث، وعلي بن عمر المعروف بالحاجي، قد روى عنه سلامة بن محمّد ـ كما في هذه الرواية ـ وللتلعكبري اجازة من سلامة بن محمّد سنة «٣٢٨»[٢] فيكون قد عاش في النصف الثاني من القرن الثالث، فالظاهر اتّحادهما.

قال النجاشي: «علي بن عمر الأعرج أبو الحسن الكوفي، كان صحب زكريّا المؤمن، وكان واقفاً ضعيفاً في الحديث، له كتاب الغيبة»[٣].

قال الشيخ في الفهرست: «علي بن محمّد، له كتاب رويناه بالإسناد الأوّل عن حميد عن ابن نهيك عنه»[٤].

فإن قلنا باتّحاد علي بن عمر المعروف بالحاجي مع علي بن عمر الأعرج فهو ضعيف، وإن لم نقل بالاتّحاد فهو مهمل.

الأمر الثاني:

الكلام عن جعفر بن محمّد الحسيني: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «لم يوثّق»[٥].

الأمر الثالث:

الكلام عن عبيد بن كثير:

قال النجاشي: «عبيد بن كثير بن محمّد، وقيل عبيد بن محمّد بن كثير، بن عبد

---

[١] المعجم ١٢: ٢٦٦ [٧٨٨٥].

[٢] رجال الطوسي: ٤٤٧، في ترجمة سلامة بن محمد.

[٣] رجال النجاشي: ٢٥٦ [٦٧٠].

[٤] فهرست الطوسي: ١٦٠ [٤٠٧]، وانظر: خلاصة الأقوال: ٣٦٧، رجال ابن داود: ٢٦٢ [٣١٥]، نقد الرجال ٣: ٢٨٨، طرائف المقال ١: ٣٣٢ [٣٤٣٦]، المعجم ١٣: ١٠٩ [٨٣٤٦].

[٥] المعجم ٨: ٣٦٥.

الواحد بن عبدالله بن شريك بن عدي، أبو سعيد العامري الكلابي الوحيدي، واسم الوحيد عامر بن كعب»، إلى أن قال النجاشي: «وعبيد كوفي، طعن أصحابنا عليه، وذكروا أنّه يضع الحديث، له كتاب يعرف بكتاب التخريج في بني الشيهبان، وأكثره موضوع مزخرف، والصحيح منه قليل»، إلى أن قال: «وتوفّي عبيد في شهر رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين»[١].

قال ابن الغضائري: «عبيد بن كثير أبو سعيد، كان يضع الحديث مجاهرة، ولا يحتشم الكذاب الصراح، وأمره مشهور»[٢].

الأمر الرابع:

الكلام عن أبي محمّد بن موسى الأسدي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

قال السيّد الخوئي: «إنّه مجهول»[٣].

الأمر الخامس:

الكلام عن داود بن كثير الرقّي:

قال النجاشي: «داود بن كثير الرقّي، وأبو كثير يكنّى أبا خالد، وهو يكنّى أبا سليمان، ضعيف جدّاً، والغلاة تروي عنه، قال أحمد بن عبد الواحد: قلّ ما رأيت له حديثاً سديداً».

ثمّ قال النجاشي: «أخبرني أبو الفرج محمّد بن علي بن أبي قرّة، قال: حدّثنا علي بن عبد الرحمن بن عروة الكاتب، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إلياس، قال: قلت لأبي عبدالله العاصمي: داود بن كثير الرقّي ابن من؟

---

[١] رجال النجاشي: ٢٤٣ [٦٢٠].

[٢] رجال ابن الغضائري: ٨٠ [٩٦]، وانظر: خلاصة الأقوال: ٣٨٤، رجال ابن داود: ٢٥٨ [٣١٦]، نقد الرجال ٣: ١٧٢ [٣٣١٣]، طرائف المقال ٢: ٣١ [٦٨١٥]، المعجم ١٢: ٦٤ [٧٤٢٥].

[٣] المعجم ٨: ٣٦٥.

قال: ابن كثير بن أبي خلدة، روى عنه الحماني وغيره.

قال: قلت له: متى مات؟

قال: بعد المائتين.

قلت: بكم؟

قال: بقليل، بعد وفاة الرضا(عليه السلام)، روى عن موسى والرضا(عليهما السلام)»[١].

قال الكشّي: «وتذكر الغلاة أنّه من أركانهم، وتروي عنه المناكير من الغلوّ، وتنسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحد من مشايخ العصابة ليطعن عليه، وعاش إلى زمن الرضا(عليه السلام)»[٢].

قال الشيخ في رجاله: «داود بن كثير الرقّي مولى بني أسد، ثقة»[٣].

وقال في الفهرست: «له كتاب»[٤].

قال ابن الغضائري: «كان فاسد المذهب، ضعيف الرواية، لا يلتفت إليه»[٥].

قال العلاّمة في الخلاصة ـ بعد أن نقل الأقوال فيه ـ: «وعندي في أمره توقّف، والأقوى قبول روايته؛ لقول الشيخ الطوسي، وقول الكشّي أيضاً، وقال أبو جعفر بن بابويه: روي عن ا لصادق(عليه السلام) أنّه قال: انزلوا داود الرقّي منّي منزلة المقداد من رسول الله(صلى الله عليه وآله)»[٦].

وأمّا ابن داود فقد اكتفى بنقل الأقول فيه، فتارة ذكره في القسم الأوّل من رجاله[٧]، وثانية في القسم الثاني[٨].

---

[١] رجال النجاشي: ١٥٦ [٤١٠].

[٢] رجال الكشّي ٢: ٧٠٨.

[٣] رجال الطوسي: ٣٣٦ [٥٠٠٣].

[٤] فهرست الطوسي: ١٢٥ [٢٨١].

[٥] رجال ابن الغضائري: ٥٨ [٤٦].

[٦] خلاصة الأقوال: ١٤١.

[٧] رجال بن داود: ٩١ [٥٩٤]، القسم الأوّل.

[٨] رجال ابن داود : ٢٤٥ [١٧٩]، القسم الثاني.

وفي إرشاد المفيد: أنّه من خاصّة الكاظم(عليه السلام) وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه، من شيعته، وممّن روى النصّ على الرضا(عليه السلام)[1].

واكتفى السيّد التفرشي في النقد بذكر الأقوال فيه فقط[2].

وذكر السيّد علي البروجردي في الطرائف، توثيقه فقط[3].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن نقل الأقوال فيه، وذكر روايات تدلّ على مدحه، وأنّه ورد في تفسير علي بن إبراهيم ـ : «هذه الروايات وإن دلّت على جلالة داود الرقّي، إلاّ أنّ جميعها ضعيف، لا يمكن الاعتماد عليها، فيبقى في إثبات وثاقته شهادة علي بن إبراهيم ، والشيخين الطوسي والمفيد(قدس سرهما) إلاّ أنّه يعارضها شهادة النجاشي وابن الغضائري بضعفه، وما ذكره أحمد بن عبد الواحد من أنّه قلّ ما رأى له حديثاً سديداً، وما قيل من أنّ شهادة النجاشي منشؤها شهادة ابن الغضائري، ولا اعتداد بجرحه، أو أنّها مسبّبة عن رواية الغلاة عنه على ما يظهر من عبارة النجاشي، فلا يعارض بشهادة الشيخين، فهو من الغرائب؛ وذلك لأنّه لا قرينة على شيء من الأمرين، ولا سيّما الثاني؛ إذ كيف يمكن أن تكون رواية الغلاة عن شخص سبباً للحكم بضعفه في نظر النجاشي، وهو خرّيت هذه الصناعة، على أنّا لو علمنا بأنّ منشأ شهادته شهادة ابن الغضائري لم يكن بدّ من الأخذ بها، فإنّه من مشايخ النجاشي وهم ثقات، ونحن إنّما لا نعتمد على التضعيفات المذكورة في رجال ابن الغضائري؛ لعدم ثبوت هذا الكتاب عنه، وأمّا لو ثبت منه تضعيف بنقل النجاشي أو مثله لاعتمدنا عليه لا محالة.

فإن قيل: لا يعتمد بغمز النجاشي، وشيخه ابن الغضائري، وابن عبدون فيه، فإنّ

---

[1] الإرشاد ٢: ٢٤٨.

[2] نقد الرجال ٢: ٢١٩ [١٨٩٧].

[3] طرائف المقال ١: ٤٥٧ [٣٩٥٣].

الكشّي ذكر أ نّه لم يسمع أحداً من مشايخ العصابة، يطعن فيه.

قلنا: إنّ عبارة الكشّي واضحة الدلالة على أ نّه في مقام نفي الغلوّ عن داود، وأنّه لم يسمع من المشايخ طعناً فيه، وإنّما الغلاة نسبوا فيه الغلوّ، ورووا عنه المناكير، وأين هذا من عدم الطعن عليه بالضعف؟ على أنّ عدم سماع الكشّي لا ينافي سماع النجاشي وشيخه من غير طريقه، كما هو ظاهر، وعلى الجملة فالرجل غير ثابت الوثاقة، وأمّا الاستدلال عليها برواية ابن أبي عمير وابن محبوب عنه فقد مرّ الجواب عنه غير مرّة، ولا سيّما مع شهادة الثقات بضعفه»[١].

أقول: إنّ الأصل في تضعيفه كلام النجاشي وما نقله النجاشي عن أحمد بن عبد الواحد، وأمّا تضعيف ابن الغضائري، فلم يثبت أنّ كلام النجاشي كان معتمداً على كلام ابن الغضائري، وكتاب ابن الغضائري لم يثبت.

فإن وجدنا وجهاً نحمل عليه تضعيف داود الرقّي بحيث لا يعارض توثيق الشيخ الطوسي والمفيد وعلي بن إبراهيم، فوثاقة داود الرقّي ثابتة بلا إشكال .

فنقول: إنّه يمكن حمل كلام النجاشي على الغلوّ، وقد منع السيّد الخوئي من ذلك، محتجّاً بأ نّه كيف يكون رواية الغلاة عن شخص موجباً لتضعيفه؟!

ولكن من تأمّل بعبارة الكشّي والنجاشي يخرج بنتيجة تغاير ما قاله السيّد الخوئي، فإنّ الظاهر من عبارة النجاشي ليس فقط رواية الغلاة عنه، بل عُرف داود برواية الغلاة عنه، وهذا يعكس كثرة الرواية عنه من قبل الغلاة، قال النجاشي: «والغلاة تروي عنه» ولم يقل روى عنه الغلاة، ويؤيّد هذا قول الكشّي: «وتذكر الغلاة أ نّه من أركانهم»، وهذا كلّه يعكس أ نّه عرف بالغلوّ واشتهر به، فيمكن حمل تضعيف النجاشي على الغلوّ، وقضيّة الغلو معروفة في تلك الأزمان، وعليه فلا يبقى معارض لتوثيقات الشيخ الطوسي والمفيد وعلي بن إبراهيم، فوثاقته ثابتة ويمكن

---

[١] المعجم ٨: ١٢٦ [٤٤٢٩].

أن يعتمد عليه.

وعلى كلّ حال فسند هذه الرواية ضعيف لا يصحّ الاعتماد عليه.

متن الرواية: قول زيد: إنّي العلم بينكم وبين الله

قد يفهم الذمّ من هذه الرواية من فقرة: «وإنّي العلم بين الله وبينكم» ومن جواب الإمام لداود الرقّي.

ولكنّ الصحيح إنّ الرواية لا دلالة فيها على الذمّ؛ وذلك أنّ كون زيد يقول: «أنا العلم بين الله وبينكم» لا يقصد بالضرورة أنّه الإمام والحجّة المطلقة للّه في الأرض، بل لعلّه يقصد أنا سفير الإمام والمأذون منه، فأنا حجّة عليكم في هذه البلاد «الكوفة»، فإنّ وكيل كلّ إمام حجّة اللّه في بلاده.

وأمّا جواب الإمام(عليه السلام) وعدّه لأسماء الأئمّة(عليهم السلام) فكان جواباً لداود الرقّي، ولما فهمه من كلام زيد من أنّ زيداً يدّعي أنّه الحجّة المطلقة، فأجابه الإمام(عليه السلام) بأنّ الحجّة المطلقة هم هؤلاء الأئمّة(عليهم السلام) لا غير.

فلا يصحّ عدّ هذه الرواية من روايات الذمّ، كما اشتبه غير واحد في ذلك.

الرواية العاشرة: رواية داود الرقّي

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن ابن عيّاش، مؤلّف كتاب مقتضب الأثر:

قال النجاشي: «أحمد بن محمّد بن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش بن إبراهيم بن أيّوب الجوهري أبو عبدالله، وأمّه سكينة بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق، بنت أخي القاضي أبي عمر محمّد بن يوسف، كان سمع الحديث وأكثر، واضطرب في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه من وجوه أهل بغداد

أيّام آل حماد والقاضي أبي عمير»، إلى أن قال النجاشي: «رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي، وطيّب الشعر وحسن الخطر، رحمه الله وسامحه، ومات سنة إحدى وأربعمائة»[1].

قال الشيخ الطوسي في رجاله: «أحمد بن محمّد بن عيّاش، يكنّى أبا عبدالله، كثير الرواية إلاّ أنّه اختل في آخر عمره، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا، مات سنة إحدى وأربعمائة»[2].

وقال في الفهرست: «أحمد بن محمّد بن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش بن إبراهيم بن أيّوب الجوهري، أبو عبداللّه، كان سمع الحديث وأكثر، واختلّ في آخر عمره، وكان أبوه وجدّه وجهين ببغداد» إلى أن قال الشيخ الطوسي: «وصنّف كتباً، منها: كتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام)، كتاب الاغسال، كتاب أخبار أبي هاشم الجعفري(رضي الله عنه)، كتاب شعر أبي هاشم الجعفري(رحمه الله)، كتاب أخبار جابر الجعفي، كتاب الاشتمال على معرفة الرجال»[3] إلى آخر كلامه(رحمه الله).

أقول: إنّ الملاحظ في كتاب مقتضب الأثر أنّه لم يؤلّف في آخر حياة ابن عيّاش، أيّ في الفترة التي خلّط فيها، فمن تتبّع الأحاديث الواردة فيه فهي موافقة لما عليه المذهب، ولا يوجد فيه أيّ تخليط.

قال النوري في خاتمة المستدرك: «وكتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمّة الاثني

---

[1] رجال النجاشي: ٨٥ [٢٠٧].

[2] رجال الطوسي: ٤١٣ [٥٩٨٣].

[3] فهرست الطوسي: ٧٩ [٩٩]، وانظر: خلاصة الأقوال: ٢٠٤، رجال ابن داود: ٢٢٩ [٤١]، نقد الرجال ١: ١٦٣ [٣٢٦]، جامع الرواة ١: ٦٩، طرائف المقال ١: ١٣٠ [٥٧٤]، المعجم ٣: ٧٧ [٨٨٤].

عشر(عليهم السلام) ـ وهو مع صغر حجمه ـ من نفائس الكتب»[١].

وقد عدّه العلاّمة المجلسي أحد مصادر كتابه البحار[٢].

فابن عيّاش يمكن الاعتماد عليه في كتابه هذا «مقتضب الأثر».

الأمر الثاني:

الكلام عن عبد الصمد بن علي:

قال أحمد بن عيّاش في مقتضب الأثر: «حدّثني الشيخ الثقة أبو الحسن عبد الصمد بن علي»[٣].

قال العلاّمة في إيضاح الاشتباه: «عبد الصمد بن علي بن مكرم ا لطسّتي، بالطاء المهملة والسين المهملة، والتاء المنقّطة فوقها نقطتين»[٤].

قال السيّد الخوئي ـ بعد أن ذكر هذه الرواية التي نحن بصدد توثيق سندها ـ: «عبد الصمد مجهول»[٥].

الأمر الثالث:

الكلام عن أحمد بن موسى الأسدي: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابقة، وأ نّه ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع:

الكلام عن داود الرقّي: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابقة أيضاً، وأ نّه معتبر.

فسند هذه الرواية لا يمكن الاعتماد عليه.

---

[١] خاتمة المستدرك ٣: ٣٨.

[٢] بحار الأنوار ١: ١٩، مصادر الكتاب.

[٣] مقتضب الاثر: ٣١.

[٤] إيضاح الاشتباه: ٢٤٩ [٥١٠].

[٥] المعجم ٨: ٣٦٥.

متن الرواية: قول الإمام: فأين يتاه بزيد ويذهب به...

متن هذه الرواية نفس متن الرواية السابقة، نعم في ذيلها فقرة واضحة في ذمّ زيد، وهي قول الإمام(عليه السلام): «فأين يتاه بزيد ويذهب به، إنّ أشدّ الناس لنا عدواة وحسداً الأقرب إلينا فالأقرب».

نعم، يمكن أن نحمل هذا الذم على اعتقاد زيد الخاطئ في أوّل أمره، أو في أيّ وقت كان، ولكنّه عرف خطأه في ما بعد، وتراجع عنه، واستقام إلى آخر حياته، فاستحقّ المدح.

فهذه الرواية قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها.

لا يقال: الذمّ يفيد الديمومة.

لأنّه يقال: ذمّ الإمام يفيد الديمومة إذا كان مطلقاً وغير معلّق على شيء، ولكنّه عُلّق هنا على ادّعاء زيد أنّه القائم، فمع تراجعه عن قوله هذا لا يكون الذمّ سارياً.

الرواية الحادية عشر: رواية المسعودي عن الباقر(عليه السلام)

سند الرواية:

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

متن الرواية: سيدعو زيد إلى نفسه

الذمّ في هذه الرواية واضح جدّاً، فإنّ الإمام الباقر(عليه السلام) يوصي إلى الإمام الصادق(عليه السلام) بأنّ زيداً سيدعو إلى نفسه، فلا تتعرّض له فإنّ عمره قصير، وهذا يكشف عن أنّ زيداً يريد بثورته الإمامة لنفسه، والظاهر من الرواية أنّه يموت على ذلك.

فهذه الرواية بمدلولها تعارض روايات المدح.

الرواية الثانية عشر: رواية ابن شهر آشوب عن أبي جعفر(عليه السلام)

سند الرواية:

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

متن الرواية: نهى الإمام(عليه السلام) زيداً عن الخروج

عدّت هذه الرواية من روايات الذمّ، ولكن مع التأمّل فهي لسيت كذلك، فإنّ الإمام الباقر(عليه السلام) ينصح زيداً أن لا يخرج ويقاتل، وأنّه لو خرج قتل، فيمكن أن يحمل النهي في هذه الرواية على النهي الإرشادي بمقتضى روايات المدح المتقدّمة، فلا تعدّ هذه الرواية من روايات الذمّ أصلا .

الرواية الثالثة عشر: رواية أبي خالد القمّاط

سند الرواية:

الكلام عن سند هذه الرواية في أمرين.

الأمر الأوّل:

الكلام عن أبي عبدالله الشاذاني: تقدّم الكلام عنه في الرواية السادسة عشر من روايات المدح، وأنّ فيه تفصيل واختلاف، وقد رجّحنا اعتباره وإمكان الاعتماد عليه.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن جمهور: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة والعشرين من روايات المدح، وأنّه ضعيف.

فسند هذه الرواية ضعيف، لا يصحّ الاعتماد عليه.

متن الرواية: الخروج مع زيد هلاك

الكلام عن متن هذه الرواية كالكلام عن الفقرة الثانية من الرواية الأُولى.

الرواية الرابعة عشر: رواية الحسن بن زياد

سند الرواية: قول الإمام(عليه السلام) للراوي: لا عليك بأولى ولا أولى

سند هذه الرواية تامّ ولا إشكال فيه.

متن الرواية:

عدّت هذه الرواية من روايات الذمّ، والوجه في ذلك أنّ الراوي يقول للإمام(عليه السلام): إنّي هممت أن أقوم مع زيد والسبب في ذلك أ نّه إن ظفر زيد فلا يرحمنا إن لم ننصره، وإن ظفر بنو أميّة فموقفهم معروف تجاه شيعة أهل البيت(عليهم السلام)، فالخيار الأفضل هو القيام مع زيد.

يعكس لنا هذا النصّ أنّ في ذلك الزمان كانت توجد ثلاث فرق في الكوفة وهم: أتباع أهل البيت(عليهم السلام)، بإمامة الإمام الصادق(عليه السلام)، وأتباع زيد، وأتباع بني أميّة، وهذا يعني أنّ زيداً واتباعه غير شيعة الإمام الصادق(عليه السلام)، وهذا أمر غاية في الذمّ لزيد وأتباعه، وأنّ حركته وخطّه كان على ضلالة .

هذا وجه تصوير ذمّ زيد من هذه الرواية.

ولكن الصحيح أنّ هذه الرواية يمكن حملها على معنى آخر ليس فيه ذمّ، وذلك بأن نقول: إنّ التصوير المتقدّم كان لكلام الراوي وفهمه، وفهم الراوي وكلامه لا حجّة فيه .

إذن لا بدّ من الرجوع إلى كلام الإمام(عليه السلام) لمعرفة حقيقة الأمر.

قال الإمام(عليه السلام) للراوي: «إنصرف، ليس عليك بأس من أولى ولا من أولى»، أيّ: لا عليك لا بهؤلاء ولا بهؤلاء ولا تتدخّل في ذلك الأمر.

فغاية ما يثبته كلام الإمام(عليه السلام) أنْ نَصَحَ الراوي بأن لا يتدخّل، وهذا لا يعني أنّ قيام زيد وحركته كانت حركة باطلة وهالكة، بل يعني أنّ القيام مع زيد غير واجب ولا مطلوب، وعدم وجوب شيء أو عدم أفضليّته لا يعني حرمته ومنعه، كما أ نّه من

الواضح أنّ الإذن لزيد في حركته من قبل الإمام(عليه السلام) لم يكن أمراً علنيّاً، ولم يكن لكلّ شخص ؛ لأنّ التقيّة كانت حاكمة في كثير من الموارد.

الرواية الخامسة عشر: رواية موسى بن عطيّة

سند الرواية:

الرواية مرسلة وساقطة عن الاعتبار والحجّية من جهة السند.

متن الرواية: تزوير زيد لعلائم الإمامة

تعدّ هذه الرواية من أشدّ روايات الذمّ لزيد، وقد جاء فيها بأنّ زيداً زوّر علائم الإمامة، وكذّب على الوفد، وادّعى أنّه هو الإمام.

نعم، إنّ هذا وإن كان ذمّاً شديداً لزيد إلاّ أنّه يمكن أن يحمل على زمن كان بعيداً عن الحقّ، ثمّ تراجع عن رأيه بمقتضى روايات المدح .

فهذه الرواية قابلة للجمع مع روايات المدح .

الرواية السادسة عشر: رواية الراوندي عن الإمام الباقر(عليه السلام)

الرواية مرسلة، فلا اعتبار لها.

متن الرواية: زيد يدعو الناس إلى نفسه

متن هذه الرواية كمتن الرواية الحادية عشر، فهي غير قابلة للجمع مع روايات المدح .

المبحث الثاني

البحث السندي والدلالي لروايات الذمّ التي رويت عن زيد نفسه والتي تعكس الموقف السلبى لزيد تجاه أهل البيت(عليهم السلام)

الرواية الأُولى : رواية كتاب تثبيت الوصيّة المنسوب لزيد

سند الرواية :

هذه الرواية موجودة في الكتاب المنسوب إلى زيد وهو «تثبيت الوصيّة»، وهذا الكتاب نقلته لنا المصادر الزيديّة، وأسندوه إلى زيد، وتوجد منه نسخة مخطوطة حقّقها السيّد حسن محمّد تقي الحكيم، وحقّقها أيضاً محمّد يحيى سالم عزّان ، وسند الكتاب كالآتي :

محمّد بن المهدي بن معد بن حمزة العلوي، عن محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسن بن علوي بن محمّد بن زيد الهاشمي الحارثي ابن المعلّم، عن أبي طاهر الحسن بن علي بن معيّة، عن محمّد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن، عن محمّد بن جعفر بن محمّد بن هارون بن فروة التميمي النحوي الكوفي المعروف بابن النجّار، عن محمّد الأسدي، عن عبدالله بن مجالد البجلي، عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة، عن جعفر بن عبدالله المحمّدي (رأس المذري)، عن الحسن بن الحسين العرني، عن خالد بن مختار الثمالي، عن زيد بن علي.

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور :

الأمر الأوّل :

الكلام عن محمّد بن المهدي بن معد : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثاني :

الكلام عن محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسن : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثالث :

الكلام عن أبي طاهر الحسن بن علي بن معيّة : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الرابع :

الكلام عن محمّد بن علي بن الحسن : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الخامس :

الكلام عن محمّد بن جعفر بن محمّد بن هارون : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السادس :

الكلام عن محمّد الأسدي : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر السابع :

الكلام عن عبدالله بن مجالد البجلي : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

الأمر الثامن :

الكلام عن الحسن بن الحسين العرني :

قال النجاشي : «الحسن بن الحسين العرني ، النجار مدني ، له كتاب عن الرجال عن جعفر بن محمّد(عليه السلام)» [١] .

ولا يوجد أكثر من هذا في باقي كتب الرجال .

الأمر التاسع :

الكلام عن خالد بن مختار الثمالي : ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند الرواية كما ترى في الوهن وعدم الاعتبار.

ولا يخفى أنّ بعض رجال السند مجهولون حتّى عند علماء الرجال من المذاهب الأُخرى وعلى الخصوص الزيديّة .

متن الرواية : الأئمّة المنصوص عليهم ثلاثة فقط

يعتبر متن هذه الرواية أساس المذهب الزيدي ، والفارق بينه وبين المذاهب

---

[١] رجال النجاشي : ٥١ [١١١] ، رجال ابن داود : ٧٢ [٤٠٦] ، نقد الرجال ٢ : ١٤ [١٢٥٤] ، المعجم ٥ : ٢٩٥ [٢٧٨٨].

الأُخرى، فهي بيّنة في الذمّ، والذمّ واضح في قول زيد: «إنّ الأئمّة المنصوص عليهم ثلاثة، وأمّا غيرهم فلابدّ أن تتوفّر فيه الشروط من العلم والخروج بالسيف، وهذا يكشف عن أنّ زيداً لا يعرف إمام زمانه، أو ينكره .

نعم، إنّ الذمّ في هذه الرواية قابل لأن يجمع مع المدح بأن يحمل الذمّ على فترة زمنيّة من حياته، والمدح على عاقبته .

الرواية الثانية: رواية أبي الجارود

سند الرواية:

الرواية مرسلة، وساقطة عن الاعتبار والحجّيّة من جهة السند.

متن الرواية: الشاهر سيفه هو السابق بالخيرات

يفسّر زيد الآية المباركة، ويجعل المنزلة الأفضل فيها للشاهر سيفه من أهل البيت(عليهم السلام)، ويُعْلَم أنّ زيداً يعتقد الأفضليّة لنفسه على باقي الأئمّة، وهذا ذمّ واضح .

نعم هذه الرواية قابلة للجمع بأن تحمل على أنّه كان مخطئاً ثمّ عرف الصواب، فلا تعارض روايات المدح .

الرواية الثالثة: رواية أبي يعقوب العبدي

سند الرواية:

الرواية مرسلة ولا اعتبار لها من جهة السند.

متن الرواية: جهل زيد بمقام الإمامة

الذمّ في هذه الرواية واضح، وأنّ زيداً كان جاهلا بمقام الإمامة وكان يرى نفسه على شيء .

نعم، الكلام عن توجيه هذه الرواية كالكلام عن السابقة، فلا تعارض المدح المتقدّم .

الرواية الرابعة: رواية أبي خالد

سند الرواية:

الكلام عن سند الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن الحسن بن العبّاس:

قال النجاشي: «الحسن بن العبّاس بن حريش الرازي أبو علي، روى عن أبي جعفر الثاني(عليه السلام)، ضعيف جدّاً»[1].

أقول: ضعفه ثابت في الرجال فلا نطيل الكلام عنه.

الأمر الثاني:

الكلام عن الحسين: فهو غير معروف؛ لأنّه قال في السند: الحسين يعني بن الحسين وهذا كلام غير واضح.

الأمر الثالث:

الكلام عن عبدالله بن الحسين بن جمال الطائي: ليس له ذكر في كتبنا الرجاليّة.

فسند الرواية كما ترى في الوهن والضعف.

متن الرواية: قول زيد: المعصومون خمسة فقط

الذمّ في هذه الرواية واضح، والكلام عنها كالكلام عن الرواية السابقة، فلا تعارض روايات المدح المتقدّمة.

الرواية الخامسة: رواية علي بن القاسم عن أبيه

[1] رجال النجاشي: ٦٠ [١٣٨]، رجال الطوسي: ٤٢٠ [٦٠٦٧]، فهرست الطوسي: ٩٩ [١٧٠]، خلاصة الأقوال: ٣٣٦، رجال ابن داود: ٢٩٧، القسم الثاني، نقد الرجال ٢: ٣١ [١٢٩٧]، المعجم ٥: ٣٦١ [٢٨٩٤].

سند الرواية:

الرواية مرسلة وساقطة عن الاعتبار من جهة السند.

متن الرواية: قول زيد: المعصومون خمسة فقط

الكلام عن متن هذه الرواية كالكلام عن الرواية السابقة تماماً، فهي قابلة للجمع مع روايات المدح ولا تعارضها.

الرواية السادسة: رواية حنان بن سدير

سند الرواية:

سند هذه الرواية تامّ ولا إشكال فيه.

متن الرواية: زيد يشرب النبيذ

الذمّ في هذه الرواية يستفاد من شهادة حنان بن سدير الثقة على زيد بأنّه شرب الخمر.

وهذا الاستدلال يناقش بأمرين:

الأوّل: أنّ الشهادة على شرب الخمر لا تثبت إلاّ بشهادة عدلين وفي هذا المقام شاهد واحد.

الثاني: أنّ حنان بن سدير غير عدل؛ لأنّه كان واقفيّاً[1]، وقد عرّف العدل بالذي يعتدل أحواله في دينه وأفعاله، وقد عرّفت العدالة بتعاريف أخرى بنفس المضمون[2].

فهذه الرواية وإن صحّ سندها إلاّ أنّ دلالتها على الذمّ غير تامّة.

---

[1] رجال النجاشي ٢: ٨٣٠، رجال الطوسي: ٣٣٤ [٤٩٧٤].

[2] انظر: تحرير الأحكام للعلاّمة الحلّي ٢: ٢٠٨، مسالك الأفهام ١٤: ١٦٨، الطهارة للأنصاري ٢: ٤٠٢.

الرواية السابعة: رواية بكار بن أبي بكر

سند الرواية:

الكلام عن سند الرواية في أمور:

الأمر الأوّل:

الكلام عن علي بن محمّد بن قتيبة: تقدّم الكلام عنه في الرواية الثالثة والعشرين من روايات المدح من القسم الأوّل، وتقدّم أ نّه معتبر.

الأمر الثاني:

الكلام عن محمّد بن جمهور: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة والعشرين من روايات المدح من القسم الأوّل، وتقدّم أ نّه ضعيف.

الأمر الثالث:

الكلام عن بكار بن أبي بكر الحضري:

عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام)، قائلاً: «بكار بن أبي بكر الحضرمي كوفي»[1].

ولا يوجد أكثر ممّا قاله الشيخ الطوسي في باقي كتب الرجال.

متن الرواية: قول زيد: ليس الإمام منّا من أرخى ...

يمكن أن يستفاد الذمّ في هذه الرواية من سكوت زيد، فإنّه يعتبر إقرار على نفسه بأنّ الإمام هو الذي يشهر سيفه لا الذي يُرخي عليه ستره، وهذا يكشف عن جهل زيد بمقام الإمامة أو انحرافه، وهذا في غاية الذمّ.

نعم، يمكن أن يحمل الذمّ على فترة معيّنة من حياته، وبمقتضى روايات المدح نعرف أ نّه تراجع عن ذلك، وعرف الصواب فاستحقّ المدح .

---

[1] رجال الطوسي: ١٧١ [١٩٩٨]، نقد الرجال ١: ٢٨٧ [٧٦٠]، طرائف المقال ١: ٤١٦ [٣٣٩٨]، المعجم ٤: ٢٤٢ [١٨٢٣].

الرواية الثامنة : رواية الفضل عن أبيه

سند الرواية :

الكلام عن سند هذه الرواية في أمور :

الأمر الأوّل :

الكلام عن أبي عبدالله الشاذاني: تقدّم الكلام عنه في الرواية السادسة عشر من روايات المدح من القسم الأوّل، وقد تقدّم أنّ فيه تفصيل واختلاف وقد رجّحنا اعتبار روايته في كلام مفصّل تقدّم .

الأمر الثاني :

الكلام عن محمّد بن جمهور: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابعة والعشرين من روايات المدح من القسم الأوّل، وأ نّه ضعيف.

الأمر الثالث :

الكلام عن بكار بن أبي بكر الحضرمي: تقدّم الكلام عنه في الرواية السابقة، وأ نّه غير معتبر.

فسند هذه الرواية لا يعتمد عليه.

متن الرواية : قول زيد : ليس الإمام من أرخى...

متن هذه الرواية كمتن الرواية السابقة، فهي قابلة للجمع، ولا تعارض روايات المدح .

نتائج البحث السندي والدلالي لروايات الذمّ

قد تبيّن لحدّ الآن من مجموع روايات الذمّ أُمور :

الأوّل: أنّ الروايات التي صحّ سندها وتمّت دلالتها على الذمّ ثلاث روايات فقط هي :

الرواية الأولى والخامسة والسادسة من الروايات التي رويت عن أهل

البيت(عليهم السلام) في ذمّ زيد .

الثاني: أنّ أربع روايات من مجموع الروايات التي عدّت من روايات الذمّ لا دلالة لها على الذمّ أصلا على أنّ اثنين من هذه الأربع صحيحة السند وهما: الرواية الرابعة عشر من روايات الذمّ التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام)، والرواية السادسة من روايات الذمّ التي رويت عن غير أهل البيت(عليهم السلام) .

الثالث: أنّ الروايات التي تمّت دلالتها على الذمّ والتي هي غير قابلة للجمع مع روايات المدح ستّ روايات فقط وهي: الرواية الأُولى والخامسة والسادسة والحادية عشر والثالثة عشر والسادسة عشر من الروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) .

الرابع: أنّ الروايات التي تمّت دلالتها على الذمّ ولكنّها قابلة للجمع مع روايات المدح بحيث يمكن أن نحمل الذمّ على زمن أو على معنى لا يعارض المدح أربعة عشر رواية هي: الرواية الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والثامنة والعاشرة والخامسة عشر من الروايات التي رويت عن أهل البيت(عليهم السلام) .

والرواية الأُولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة من روايات الذمّ التي رويت عن زيد نفسه .

والملاحظة الجديرة بالانتباه: أ نّه لا توجد ولا رواية واحدة تذمّ زيداً بعد وفاته .

الجواب عن السؤالين المتقدّمين:

والآن وعلى ضوء هذه النتائج نريد أن نجيب عن السؤالين المتقدّمين الذين وعدنا القارئ الكريم بالإجابة عنهما .

السؤال الأوّل: كيف يثبت التواتر من روايات المدح المتقدّمة مع أ نّها معارضة بأربعة وعشرين رواية ذمّ؟

الجواب:

أوّلا: أنّ روايات الذمّ هذه أربعة منها لا دلالة لها على الذمّ أصلا، فيقلّ عدد روايات الذمّ إلى عشرين رواية .

ثانياً: أنّ أربعة عشر رواية من روايات الذمّ يمكن الجمع بينها وبين روايات المدح، فلا تعارض ثبوت المدح .

ثالثاً: أنّ ستّ روايات فقط من روايات الذمّ تعارض ثبوت مدح زيد، ومن الواضح أنّ ستّ روايات لا تصلح لأن تعارض سبعة وأربعين رواية .

فلا يمكن التمسّك بالذمّ المطلق وإن احتملنا أصل الذم في زمن ما من حياة زيد، وذلك لثبوت المدح المطلق له من قبل أهل البيت(عليهم السلام).

السؤال الثاني: كيف نثبت خصوصيّات روايات المدح التي صحّ سندها وهي معارضة بمثلها من روايات الذمّ؟

الجواب: لعلّ الجواب عن هذا السؤال اتّضح من خلال الجواب المتقدّم وهو: بعد أن ثبت تواتر مدح زيد ـ وهو أمر قطعي ـ فلابدّ من رفع اليد عن روايات الذمّ هذه؛ لأ نّها خبر آحاد وأكثر ما تفيده الظنّ والظنّ لا يقف قبال اليقين .

ومع رفع اليد عن روايات الذمّ، لا يبقى معارض للأخذ بخصوصيّات روايات المدح التي صحّ سندها.

وهذه الأجوبة تعتبر أفضل جواب على روايات الذمّ، وهناك أجوبة متعدّدة ولكنّها خاطئة أو ناقصة .

الخاتمة

نذكّر القارئ الكريم في خاتمة المطاف بعدّة نتائج مهمّة أفادها البحث الموسّع في روايات المدح والذمّ وهي كما يلي:

١ ـ ثبت من خلال عرض روايات المدح من القسم الأوّل والثاني تواتر مدح زيد، فمدح زيد صدر من قبل أهل البيت(عليهم السلام) قطعاً .

٢ ـ ثبت من خلال البحث السندي لروايات المدح من القسم الأوّل والثاني عدّة روايات صحيحة السند، تثبت لزيد خصوصيّات بالإضافة إلى ما أثبته التواتر من مدح.

فزيد عالم، صدوق، لا يتفوّه إلاّ بالحق، وما نسب إليه من كونه لا يعرف إمام زمانه أو أنّه ادّعى الإمامة لنفسه دعاوى باطلة لا أساس لها، وإنّما كانت دعوته إلى الرضا من آل محمّد(صلى الله عليه وآله)، وكان هدفه من قيامه إرجاع الحقّ المغتصب إلى أهله الشرعيّين وأصحابه الأصليّين، وأنّه سيّد من أهل البيت، وأنّه الطالب بثاراتهم، يخاطبه الإمام الباقر(عليه السلام) قائلاً: «لقد أنجبت أمّ ولدتك يا زيد»، وزيد(عليه السلام)يعترف أمام أصحابه وفي ساحة المعركة: أنّ الإمام في الحلال والحرام والمرجع العام للناس هو الإمام الصادق(عليه السلام)، وهو الذي يجب اتّباعه، فزيد صاحب نهضة مشروعة، وقيام مأذون فيه من قبل أهل البيت(عليهم السلام)، وكانت أهدافه نبيلة وسامية.

هذه أمور أثبتتها الروايات التي صحّ سندها، إمّا بنفس منطوق الرواية، وإمّا

بدلالتها التضمنيّة أو الإلتزاميّة .

٣ ـ ثبت من روايات الذمّ التي بلغت أربع وعشرين رواية: خمسة منها صحيحة السند، والباقي كلّها ضعيفة ولا اعتبار لها، وهذه الخمسة: ثلاثة منها تمّت دلالته على الذمّ، واثنين منها لم تتم دلالتها على الذمّ، فلا يصحّ التمسّك بهما لإثبات الذمّ .

٤ ـ إنّ سبع روايات فقط من مجموع روايات الذمّ تمّت دلالتها على الذمّ وهي غير قابلة للجمع مع روايات المدح، فسبع روايات فقط لاتعارض ثبوت مدح زيد .

٥ ـ إنّ أفضل جواب وردّ على روايات الذمّ هو:

إنّ مدح زيد قد ثبت بالتواتر، وهو أمر يقيني وقطعيّ، وأمّا ذمه فقد ثبت بخبر الآحاد، وغاية ما تثبته هذه الأخبار هو الظنّ، والظنّ لا يقف في وجه اليقين، ولا يعارضه، فلا قيمة ولا اعتبار لروايات الذمّ حينئذ، فالأخذ بالمدح ورواياته هو المتعيّن .

مصادر البحث

١ ـ القرآن الكريم

٢ ـ إثبات الوصيّة / علي بن الحسين بن علي المسعودي / نشر : مؤسّسة أنصاريان / طبع سنة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ / قم ـ إيران.

٣ ـ الاجتهاد والتقليد / السيّد الخميني / تحقيق : مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني / نشر : مؤسّسة تنظيم ونشر الإمام الخميني / الطبعة الأُولى سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

٤ ـ الاحتجاج / أحمد بن علي الطبرسي / تعليقات وملاحظات : محمّد باقر الخرسان / نشر : دار النعمان / طبع سنة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦. / النجف الأشرف ـ العراق.

٥ ـ الأربعين في إمامة الأئمّة الطاهرين / محمّد طاهر القمّي الشيرازي / تحقيق : السيّد مهدي الرجائي / نشر : المحقّق / الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

٦ ـ الإرشاد / الشيخ المفيد / تحقيق : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / نشر : دار المفيد.

٧ ـ الاستبصار فيما اختلف من الأخبار / الشيخ الطوسي / تحقيق : السيّد حسن الموسوي الخرسان / نشر : دار الكتب الإسلاميّة / الطبعة الرابعة، سنة ١٣٦٣

هـ ق. / طهران ـ إيران.

٨ ـ أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام) / عبدالحسين الشبستري / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

٩ ـ أعيان الشيعة / السيّد محسن الأمين / تحقيق : حسن الأمين / نشر : دار التعارف للمطبوعات / طبع سنة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م / بيروت ـ لبنان.

١٠ ـ الأغاني / أبو الفرج الإصفهاني / إعداد : مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي / نشر : دار إحياء التراث العربي / الطبعة الثانية / بيروت ـ لبنان.

١١ ـ الإمام زيد / الشيخ محمّد أبو زهرة / نشر : دار الفكر العربي / القاهرة ـ مصر.

١٢ ـ الإمامة والتبصرة من الحيرة / ابن بابويه القمّي / تحقيق : مدرسة الإمام المهدي (عج) / نشر : مدرسة الإمام المهدي (عج) / قم ـ إيران.

١٣ ـ الأمالي / محمّد بن الحسن ـ الشيخ الطوسي / تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية / نشر : دار الثقافة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٤ هـ / قم ـ إيران.

١٤ ـ الأمالي / محمّد بن علي بن الحسين ـ الشيخ الصدوق / تحقيق : قسم الدراسات الإسلاميّة / نشر : مؤسّسة البعثة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧ هـ / طهران ـ إيران.

١٥ ـ الأمالي / محمّد بن محمّد بن النعمان ـ الشيخ المفيد / تحقيق علي أكبر الغفّاري / نشر : جماعة المدرّسين / طبع سنة ١٤٠٣ هـ / قم ـ إيران.

١٦ ـ أمل الآمل / الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي / تحقيق : السيّد أحمد الحسيني / نشر : مكتبة الأندلس / طبعة سنة ١٤٠٤ هـ / بغداد ـ العراق.

١٧ ـ إيضاح الاشتباه / الحسن بن يوسف العلاّمة الحلّي / تحقيق : الشيخ محمّد

الحسون / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١١ هـ / قم ـ إيران.

١٨ ـ بحار الأنوار / العلاّمة محمّد باقر المجلسي / نشر : مؤسّسة الوفاء / الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م / بيروت ـ لبنان.

١٩ ـ كتاب البيع / السيّد الخميني / نشر : مؤسّسة إسماعيليان / الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠ هـ / قم ـ إيران.

٢٠ ـ تثبيت الوصيّة / منسوب لزيد بن علي(عليه السلام) / تحقيق : محمّد يحيى سالم عزّان / نشر : دار التراث اليمني / طبع سنة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م / صنعاء ـ اليمن.

٢١ ـ تحرير الأحكام / الحسن بن يوسف ـ العلاّمة الحلّي / نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الحجريّة / مشهد ـ إيران.

٢٢ ـ التحرير الطاووسي / الشيخ حسن بن زين الدين / تحقيق : فاضل الجواهري / نشر : مكتبة السيّد المرعشي / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١١ هـ / قم ـ إيران.

٢٣ ـ تفسير علي بن إبراهيم القمّي / تصحيح وتحقيق : السيّد طيّب الموسوي الجزائري / نشر : مؤسّسة دار الكتاب / الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤ هـ / قم ـ إيران.

٢٤ ـ تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي / تحقيق : محمّد كاظم / نشر : وزارة الثقافة والإرشاد / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م / طهران ـ إيران.

٢٥ ـ تفسير نور الثقلين / عبد علي بن جمعة الحويزي / تحقيق : السيّد هاشم الرسولي المحلاّتي / نشر : مؤسّسة إسماعيليان / الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٢ هـ / قم ـ إيران.

٢٦ ـ تنقيح المقال في علم الرجال / الشيخ عبدالله المامقاني / طبعة حجرية.

٢٧ ـ تهذيب الأحكام / الشيخ الطوسي / تحقيق : السيّد حسن الموسوي

الخرسان / نشر : دار الكتب الإسلاميّة / الطبعة الرابعة، سنة ١٣٦٥ هـ ش / طهران ـ إيران.

٢٨ ـ تهذيب المقال / السيّد محمّد علي الموحّد الأبطحي / نشر : ابن المؤلّف / الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧ هـ / قم ـ إيران.

٢٩ ـ الثاقب في المناقب / ابن حمزة الطوسي / تحقيق : نبيل رضا علوان / نشر : مؤسّسة أنصاريان / الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢ هـ / قم ـ إيران.

٣٠ ـ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال / الشيخ الصدوق / تصحيح وتعليق : الشيخ حسين الأعلمي / نشر : مؤسّسة الأعلمي / الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٨ م / بيروت ـ لبنان.

٣١ ـ ثورة زيد بن علي / ناجي حسن / نشر : الدار العربيّة للموسوعات / الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م / بيروت ـ لبنان.

٣٢ ـ جامع الرواة / محمّد بن علي الأردبيلي / نشر : مكتبة المحمّدي / قم ـ إيران.

٣٣ ـ جواهر الكلام / الشيخ محمّد حسن الجواهري / تحقيق الشيخ عبّاس القوچاني / نشر : دار الكتب الإسلاميّة / الطبعة الثالثة، سنة ١٣٦٧ هـ ش / طهران ـ إيران.

٣٤ ـ حاوي الأقوال في معرفة الرجال / عبدالنبي الجزائري / تحقيق : مؤسّسة الهداية لإحياء التراث / نشر : رياض الناصري / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

٣٥ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة / الشيخ يوسف البحراني / تحقيق محمّد تقي الإيرواني / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم ـ إيران.

٣٦ ـ خاتمة المستدرك / المحدّث النوري / تحقيق : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام)/ نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٥ هـ / قم ـ إيران.

٣٧ ـ الخرائج والجرائح في معجزات النبي(صلى الله عليه وآله) والأئمّة / الراوندي / تحقيق مؤسّسة الإمام المهدي(عج) / نشر: مؤسّسة الإمام المهدي (عج) / الطبعة الأُولى سنة ١٤٠٩ هـ / قم ـ إيران.

٣٨ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال / العلاّمة الحلّي / تحقيق : جواد القيّومي / نشر : نشر الفقاهة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧ هـ.

٣٩ ـ كتاب الخمس / الشيخ مرتضى الحائري / تحقيق : الشيخ محمّد حسين أمر اللهي / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

٤٠ ـ دلائل الإمامة / محمّد بن جرير الطبري الشيعي / تحقيق : قسم الدراسات الإسلاميّة / نشر مؤسّسة البعثة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٣ هـ / قم ـ إيران.

٤١ ـ رجال ابن داود / الحسن بن علي بن داود الحلّي / نشر : المطبعة الحيدريّة في النجف الأشرف / طبع سنة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ / النجف ـ العراق.

٤٢ ـ رجال ابن الغضائري / أحمد بن الحسين بن عبيدالله بن الغضائري / تحقيق : السيّد محمّد رضا الجلالي / نشر : دار الحديث / الطبعة الأُولى، سنة ١٤٢٢ هـ / قم ـ إيران.

٤٣ ـ رجال الخاقاني / الشيخ علي الخاقاني / تحقيق : السيّد محمّد صادق بحر العلوم / نشر : مكتب النشر ـ مكتب الإعلام الإسلامي / الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ / قم ـ إيران.

٤٤ ـ رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال) / الشيخ الطوسي / تحقيق: السيّد مهدي الرجائي / نشر: مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / طبع سنة ١٤٠٤ هـ / قم ـ إيران .

٤٥ ـ رجال المجلسي (الوجيزة) / محمّد باقر المجلسي / نشر : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م / بيروت ـ لبنان.

٤٦ ـ رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) / أحمد بن علي النجاشي / تحقيق : السيّد موسى الشبيري الزنجاني / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦ هـ / قم ـ إيران.

٤٧ ـ روضة الواعظين / محمّد بن الفتّال النيسابوري / نشر : منشورات الشريف الرضيّ / قم ـ إيران.

٤٨ ـ رياض العلماء وحياض الفضلاء / الميرزا عبدالله الأفندي / تحقيق السيّد أحمد الحسيني / طبع سنة ١٤٠١ هـ / قم ـ إيران.

٤٩ ـ زيد بن علي ومشروعيّة الثورة عند أهل البيت(عليهم السلام) / الشيخ نوري حاتم / نشر : الغدير للدراسات / الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م / بيروت ـ لبنان.

٥٠ ـ زيد الشهيد / للسيّد عبدالرزّاق المقرّم / نشر : انتشارات الشريف الرضيّ / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١١ هـ / قم ـ إيران.

٥١ ـ الزيديّة / أحمد صبحي / نشر : منشأة المعارف / طبع سنة ١٩٨٠ م / الإسكندريّة ـ مصر.

٥٢ ـ الزيديّة في موكب التاريخ / الشيخ جعفر السبحاني / نشر : دار الاضواء / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م / بيروت ـ لبنان.

٥٣ ـ سرّ السلسلة العلويّة / سهل بن عبدالله أبو نصر البخاري / علّق عليه : السيّد محمّد صادق بحر العلوم / نشر : الشريف الرضيّ / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٣ هـ / قم ـ إيران.

٥٤ ـ السرائر / محمّد بن منصور بن إدريس الحلّي / تحقيق : لجنة التحقيق / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠ هـ / قم ـ إيران.

٥٥ ـ سماء المقال / أبو هدا الكلباسي / تحقيق : السيّد محمّد الحسيني القزويني / نشر : مؤسّسة ولي عصر / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٩ هـ / قم ـ إيران.

٥٦ ـ شخصيّة وقيام زيد بن علي / السيّد الرضوي الأُردكاني / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٥ هـ ش / قم ـ إيران.

٥٧ ـ شرح أصول الكافي / محمّد صالح المازندراني / تعليق : أبي الحسن الشعراني.

٥٨ ـ شرح العروة الوثقى / محمّد باقر الصدر / نشر : مطبعة الأدب / الطبعة الأُولى، سنة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م / النجف الأشرف ـ العراق.

٥٩ ـ الشهيد زيد بن علي / السيّد محسن الأمين / نشر : دار المرتضى / الطبعة الأُولى، سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م / بيروت ـ لبنان.

٦٠ ـ صحاح الجوهري / إسماعيل بن حمّاد الجوهري / تحقيق : أحمد عبدالغفّار عطّار / نشر : دار العلم للملايين / الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م / بيروت ـ لبنان .

٦١ ـ الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم / علي بن يونس البيّاضي / تحقيق : محمّد باقر البهبودي / نشر المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة / الطبعة الأُولى سنة ١٣٨٤ هـ.

٦٢ ـ طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال / السيّد علي البروجردي / تحقيق: السيّد مهدي الرجائي / نشر : مكتبة السيّد المرعشي / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٠ هـ / قم ـ إيران.

٦٣ ـ كتاب الطهارة / الشيخ مرتضى الأنصاري / تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٥ هـ / قم ـ إيران.

٦٤ ـ كتاب الطهارة / السيّد الخميني / نشر : مؤسّسة إسماعيليان / سنة الطبع

١٤١٠ هـ / قم ـ إيران.

٦٥ ـ عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب / أحمد بن علي ـ بن عنبة / تحقيق : محمّد حسن آل الطالقاني / نشر : المطبعة الحيدريّة / الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م / النجف ـ العراق.

٦٦ ـ عيون أخبار الرضا(عليه السلام) / الشيخ الصدوق / تحقيق : حسين الأعلمي / نشر : مؤسّسة الأعلمي / الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ / بيروت ـ لبنان.

٦٧ ـ الغدير / العلاّمة الأميني / نشر : دار الكتاب العربي / الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م / بيروت ـ لبنان.

٦٨ ـ الغيبة / محمّد بن إبراهيم النعماني / تحقيق : علي أكبر الغفّاري / نشر: مكتبة الصدوق / طهران ـ إيران.

٦٩ ـ فرحة الغري / عبدالكريم بن طاوس الحسني / تحقيق : السيّد تحسين آل شبيب الموسوي / نشر : مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م / قم ـ إيران.

٧٠ ـ فقه الصادق(عليه السلام) / السيّد محمّد صادق الروحاني / نشر : مؤسّسة دار الكتاب / الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٢ هـ / قم ـ إيران.

٧١ ـ الفوائد الرجاليّة / السيّد محمّد مهدي بحر العلوم / تحقيق : محمّد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم / نشر : مكتبة الصادق(عليه السلام) / الطبعة الأُولى، سنة ١٣٦٣ هـ ش / طهران ـ إيران.

٧٢ ـ الفهرست / الشيخ الطوسي / تحقيق : جواد القيومي / نشر : مؤسّسة نشر الفقاهة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧ هـ / قم ـ إيران.

٧٣ ـ الفهرست / علي بن بابويه منتجب الدين / تحقيق : السيّد جلال الدين محدّث أرموي / ناشر: مكتبة السيّد المرعشي / طبع سنة ١٣٦٦ هـ ش.

٧٤ ـ قاموس الرجال / محمّد تقي التستري / تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي/ نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الثالثة ، سنة ١٤١٠ هـ / قم ـ إيران.

٧٥ ـ القضاء في الفقه الإسلامي / السيّد كاظم الحائري / نشر : مجمع الفكر الإسلامي / الطبعة الأُولى : سنة ١٤١٥ هـ / قم ـ إيران.

٧٦ ـ القواعد والفوائد / محمّد بن مكّي العاملي ـ الشهيد الأوّل / تحقيق : السيّد عبدالهادي الحكيم / نشر : مكتبة المفيد / قم ـ إيران.

٧٧ ـ الكافي / الشيخ الكليني / تحقيق : علي أكبر غفّاري / نشر : دار الكتب الإسلاميّة / الطبعة الخامسة ، سنة ١٣٦٣ هـ ش / طهران ـ إيران.

٧٨ ـ كامل الزيارات / جعفر بن محمّد بن قولويه / تحقيق : جواد القيّومي / نشر: مؤسّسة نشر الفقاهة / الطبعة الأُولى ، سنة ١٤١٧ هـ / قم ـ إيران.

٧٩ ـ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة(عليهم السلام) / علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي/ نشر : دار الأضواء / الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م / بيروت ـ لبنان.

٨٠ ـ كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر / علي بن محمّد الخزّاز القمّي / تحقيق : عبداللطيف الحسيني الكوه كمري / نشر : انتشارات بيدار / طبع سنة ١٤٠١ هـ / قم ـ إيران.

٨١ ـ كلّيات في علم الرجال / الشيخ جعفر السبحاني / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الثالثة ، سنة ١٤١٩ هـ / قم ـ إيران.

٨٢ ـ الكليني والكافي / عبدالرسول عبدالحسن الغفّاري / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الأُولى ، سنة ١٤١٦ / قم ـ إيران.

٨٣ ـ كمال الدين وتمام النعمة / الشيخ الصدوق / تحقيق : علي أكبر الغفّاري / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / طبع سنة ١٤٠٥ هـ / قم ـ إيران.

٨٤ ـ لسان العرب / ابن منظور / نشر : أدب الحوزة / الطبعة الأُولى ، سنة

١٤٠٥ هـ / قم ـ إيران.

٨٥ ـ مدينة المعاجز / السيّد هاشم البحراني / تحقيق : الشيخ عزّة الله المولائي الهمداني / نشر : مؤسّسة المعارف الإسلاميّة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٢ هـ / قم ـ إيران.

٨٦ ـ مرآة العقول / محمّد باقر المجلسي / نشر: دار الكتب الإسلاميّة / طبع سنة ١٤٠٤هـ / طهران ـ إيران .

٨٧ ـ مسالك الأفهام / زين الدين بن علي ـ الشهيد الثاني / تحقيق : مؤسّسة المعارف الإسلاميّة / نشر : مؤسّسة المعارف الإسلاميّة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٣ هـ / قم ـ إيران.

٨٨ ـ مستدرك الوسائل / المحدّث النوري / تحقيق : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م / قم ـ إيران.

٨٩ ـ مستطرفات السرائر / محمّد بن إدريس الحلّي / تحقيق : لجنة التحقيق / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الثانية، سنة ١٤١١ هـ / قم ـ إيران.

٩٠ ـ مستمسك العروة الوثقى / السيّد محسن الحكيم / نشر : مكتبة السيّد المرعشي / الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤ هـ / قم ـ إيران.

٩١ ـ مشايخ الثقات / غلام رضا عرفانيان / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧ هـ / قم ـ إيران.

٩٢ ـ مصباح الفقيه / آقا رضا الهمداني / نشر : مكتبة الصدر / طبعة حجريّة.

٩٣ ـ معالم العلماء / ابن شهر آشوب / طبعة قم ـ إيران.

٩٤ ـ معاني الأخبار / الشيخ الصدوق / تحقيق علي أكبر الغفّاري / نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي / طبع سنة ١٣٦١ هـ ش / قم ـ إيران.

٩٥ ـ معجم رجال الحديث / السيّد أبو القاسم الخوئي / الطبعة الخامسة / سنة

١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٩٦ ـ مقاتل الطالبيين / أبو الفرج الإصفهاني / تحقيق : السيّد أحمد صقر / نشر : المكتبة الحيدريّة / الطبعة الأُولى، سنة ١٤٢٣ هـ / قم ـ إيران.

٩٧ ـ مقباس الهداية في علم الدراية / عبدالله المامقاني / تحقيق : الشيخ محمّد رضا المامقاني / نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الأُولى ـ سنة ١٤١١ هـ / قم ـ إيران.

٩٨ ـ مقتضب الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر / أحمد بن عبيدالله بن عيّاش الجوهري / نشر : مكتبة الطباطبائي / قم ـ إيران.

٩٩ ـ المكاسب / الشيخ الأنصاري / تحقيق: لجنة تحقق تراث الشيخ الأعظم / نشر : الأمانة العامّة لمؤتر الشيخ الأنصاري / الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠ هـ / قم ـ إيران.

١٠٠ ـ مكيال المكارم / محمّد تقي الإصفهاني.

١٠١ ـ الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر / علي بن موسى بن طاووس / نشر : منشورات الرضيّ / الطبعة الخامسة / قم ـ إيران.

١٠٢ ـ مناقب آل أبي طالب / ابن شهر آشوب / تحقيق : لجنة من الأساتذة في النجف الأشرف / نشر : المكتبة الحيدريّة / طبع سنة ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م / النجف ـ العراق.

١٠٣ ـ منتقى الجمان / الشيخ حسن بن زين الدين / نشر : جامعة المدرّسين / الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٣ هـ / قم ـ إيران.

١٠٤ ـ منتهى المقال في أحوال الرجال / أبو علي الحائري / تحقيق : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٦ هـ / قم ـ إيران.

١٠٥ ـ منية الطالب / السيّد الخوانساري / تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي /

نشر : **مؤسّسة النشر الإسلامي** / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

١٠٦ ـ الناصريّات / **علي بن الحسين الشريف المرتضى** / تحقيق : **مركز البحوث والدراسات العلميّة** / نشر : رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميّة / طبع سنة ١٤١٧ هـ / طهران ـ إيران.

١٠٧ ـ **نقد الرجال** / السيّد مصطفى التفرشي / تحقيق : **مؤسّسة** آل البيت(عليهم السلام) / نشر : مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٨ هـ / قم ـ إيران.

١٠٨ ـ الهداية الكبرى / الحسين بن حمدان الخصيبي / نشر : **مؤسّسة البلاغ**، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م / بيروت ـ لبنان.

١٠٩ ـ وسائل الشيعة / **الحرّ العاملي** / تحقيق : **مؤسّسة** آل البيت(عليهم السلام) / **نشر**: **مؤسّسة** آل البيت(عليهم السلام) / الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ / قم ـ إيران.

فهرس الكتاب



الكلام عن زيد بن علي(عليه السلام) يتناول العديد من الجوانب ؛ لأنّ هكذا شخصيّة لها أبعاد كثيرة ، فالكلام عنه تارة يكون عن شخصه ومقامه العلمي وكمالاته الخلقيّة ، فهو عالم محدّث مفسّر .

وأخرى يكون الكلام عنه من جهة مؤلفاته ، وآثاره ، وما ترك من كتب ورسائل وخطب .

وثالثة الكلام عنه من جهة كونه ثائراً وقائداً ، مجاهداً ومناضلاً .

ورابعة الكلام عنه من جهة موقف أهل البيت (عليهم السلام) منه ، وموقفه منهم(عليهم السلام) ، وهذه الجهة هي التي تناولنا بحثها وتسليط الضوء عليها من خلال البحث الموسّع لعشرات الروايات الواردة بهذا الصدد .



مركز الأبحاث العقائدية

The Center of Belief Researches

ايران / قم المقدسة / صفائية / ممتاز / رقم ٣٤ / ص.ب: ٣٧١٨٥/٣٣٣١
هاتف: ٧٧٤٢٠٨٨ (٢٥١) ٩٨+ / فاكس: ٧٧٤٢٠٥٦ (٢٥١) ٩٨+

العراق / النجف الأشرف / شارع الرسول ﷺ / جنب مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله
ص.ب : ٧٢٩ / هاتف : ٣٣٢٦٧٩ (٣٣) ٩٦٤+

www.aqaed.com / info@aqaed.com